

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩)

السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧

الدكتور بوقنطار الحسان

السياسة الخارجية الفرنسية
إزاء الوطن العربي

منذ عام ١٩٦٧



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩)

السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي

منذ عام ١٩٦٧

الدكتور بوقنطار الحسان

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الاولى

بيروت: نيسان/ابريل ١٩٨٧

المحتويات

القسم الأول

من أجل حضور متميز ونشيط

القسم الثاني

ضرورة التوازن أو السياسة الممكنة

قائمة الجداول

مُقَدّمة عَامّة

قد لا يكون هذا البحث في حاجة الى مبررات تشفع وجوده. فأهميته لا يتطرق اليها الشك. فثمة بواعث حافزة للخوض والتنقيب في هذا الموضوع. بيد أننا سنكتفي باختزالها في عاملين أساسيين، يكمن الأول في قدم وعمق الارتباطات بين فرنسا والوطن العربي، في حين يتمثل الثاني، بشكل مفارق في ضآلة الاطار المرجعي الكفيل برصد ابعاد هذه العلاقات.

١ ـ الحقل التاريخي لعلاقات فرنسا مع الوطن العربي

دون أن نغوص في الماضي السحيق يمكن أن نقرن اهتمام فرنسا بالوطن العربي مع تباشير تكوين النظام الرأسمالي العالمي، حين دخلت الامبراطوريات المهيمنة آنذاك في صراع من أجل اكتساب مراكز النفوذ. وقد شكلت المعاهدة المبرمة في عام ١٥٣٥ بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول ملك فرنسا، معلمة بارزة في بداية التغلغل الفرنسي الى المنطقة العربية، حيث منحت لفرنسا عدة امتيازات عرفت بالامتيازات الأجنبية. ويتعلق الأمر بحرية الملاحة والتجارة للفرنسيين في الموانىء العثمانية، وتخفيف الرسوم المطبقة عليهم بـ ٥ بالمائة، واعفاء التجار الفرنسيين من الخضوع للقوانين العثمانية ومعاملتهم حسب تشريع قنصلي في الشؤون المدنية والجنائية. أضف الى ذلك، أن هذه المعاهدة أقرت للمستوطنين الفرنسيين الحرية المطلقة لممارسة شعائرهم الدينية وحماية الأماكن المقدسة، فضلاً عن امتيازات قيمة أخرى في شؤون التملك والملاحة[1]. وقد تم تجديد هذه المعاهدة عدة مرات، وبخاصة في عام ١٨٣٨، حيث أصبح من حق فرنسا أن تشتري من أي مكان في الامبراطورية العثمانية كافة السلع دون استثناء، من منتوجات الأراضي أو الصناعات في المناطق الخاضعة للامبراطورية، كما تعهد الباب العالي بإلغاء أي احتكار على المنتوجات الزراعية أو أي

(١) جورج لينوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط (بغداد: مكتبة المتنبي، ١٩٦٤)، ج ١، ص ٢٢.

منتوجات اخرى داخل اراضيه، والغاء التعرفات المفروضة من جانب السلطات المحلية على شراء هذه السلع أو على نقلها من مكان شرائها الى مكان آخر[٢].

لقد كانت حملة نابليون على مصر في القرن الثامن عشر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) ايذاناً بتركيز نفوذها في الوطن العربي، من خلال مواجهتها للمنافسة الجديدة التي اشتدت على الامبراطورية العثمانية مع بداية الاعراض الاولى لتفسخها وانحطاطها[٣]. وعلى الرغم من قصور هذه الحملة النابليونية عن تحقيق اهدافها العسكرية، فإن هناك شبه اجماع لدى المؤرخين على انها تركت بصماتها واضحة على الفضاء الثقافي في مصر، وساهمت بحظ وافر في نشر الثقافة الفرنسية في المحيط العربي[٤].

وخلال القرن التاسع عشر، تمكنت الامبريالية الفرنسية من اكتساح اجزاء مهمة من الوطن العربي، وهكذا كان احتلال الجزائر في عام ١٨٣٠ مؤشراً على سقوط باقي اجزاء شمال افريقيا[٥]. فبعد سلسلة من التحرشات والمناوشات والتوترات وضعت تونس تحت الحماية في عام ١٨٨٢[٦]،

---

(٢) جلال احمد امين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة انظر: لينوفسكي، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٣٠.

(٤) يقول زين نور الدين زين في معرض حديثه عن الحملة النابليونية: «انه بالنسبة للشعوب الشرقية غربي برزخ السويس وغربي نهر الفرات، ظلت اللغة الفرنسية والآداب الفرنسية والنظريات الفرنسية منبع الحضارة الغربية». انظر: زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧)، ص ٣٤. وذلك ما يؤكده جورج لينوفسكي في: المصدر نفسه، ص ٣١، اذ يقول: «... انه بالرغم من ان الحملة كانت مهمة من الناحية العسكرية، فانها تكون اكثر اهمية من الناحية الثقافية، إذ استقدم نابليون عدداً من العلماء الذين بادروا الى دراسة الابنية الاثرية القديمة، واللغة والتاريخ، وقد خلف اشتغالهم اثراً لا يمحى في مصر. هذا بالاضافة الى التغلغل التجاري الذي حصل فيما بعد، وكان من شأنه ان يضع اسساً متينة للروابط الثقافية بين فرنسا وبلاد النيل...».

وقد ربط كثير من المؤرخين العرب بين هذه الحملة وبداية عصر «النهضة العربية». انظر في هذا الصدد: ابراهيم ابو لغد، «الاستعمار وازمة التطور في الوطن العربي،» الآداب: السنة ٢٢، العدد ٥ (ايار/ مايو ١٩٧٤)، ص ٩١ ـ ٩٤. اما الاستاذ احمد صادق سعد الذي اشتهر بكثير من مؤلفاته حول تاريخ مصر القديم، ولا سيما نمط الانتاج الآسيوي، فيعتبر ان الحملة عجزت عن التغلغل الى اكثر من السطح المصري من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. ويعزو ذلك الى ان رجال الحملة في اغلبهم لم يفهموا مصر على حقيقتها. انظر: احمد صادق سعد، «مصر في ظل الحملة الفرنسية،» دراسات عربية، السنة ١٦، العدد ٢ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩)، ص ٣٩ ـ ٧٥.

(٥) حول سقوط الجزائر وانعكاسات ذلك على المغرب العربي، انظر:

Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un Essai de synthèse* (Paris: Maspero, 1975), pp. 65-121, et Charles-André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord: Tunisie, Algérie, Maroc* (Paris: Payot, 1931).

وحول استعمار فرنسا للجزائر انظر:

Charles-Robert Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb* (Paris: Presses Universitaires de France [P.U.F.], 1973), en particulier parti 1: «Aux origines de l'Algérie française,» pp. 9-89, et Henri Brunschwic, *Le Colonialisme français* (Paris: Calmann-Lévy, 1949), en particulier chap. 2: «L'Algérie et les origines de l'anti-colonialisme moderne,» pp. 19-42.

(٦) حول تونس يمكن مقاربتها من خلال المصادر السابقة الذكر وخاصة:

Chap. 2: «la Tunisie et le protectorat,» dans: Brunschwic, Ibid., pp. 43-84.

تلاها بعدئذ المغرب رسمياً عام ١٩١٢[٧].

وفي الواقع، فقد استمر مسلسل اخضاع الوطن العربي للنفوذ الامبريالي بحدة اثناء الحرب العالمية الأولى، حيث اشتد التنافس ما بين الامبرياليات لاقتسام مراكز النفوذ في المنطقة العربية، لا سيما بين بريطانيا وفرنسا اللتين اضطرتا في بعض الاحيان الى تجميد خلافاتهما مرحلياً، والاتفاق على صيغة مشتركة لبسط سيطرتهما على بعض الاجزاء العربية، عكستها اتفاقية سايكس بيكو (SYKES-PICOT). وقد نصت تلك المعاهدة السرية على ما يلي:

ـ منح فرنسا القطاع الساحلي المشتمل على لبنان والاناضول وكلكيلية.

ـ اعطاء بريطانيا القطاع الجنوبي من بلاد ما بين النهرين مع بغداد ومينائي حيفا وعكا في فلسطين.

ـ تأليف اتحاد لدول عربية صغيرة أو دولة عربية واحدة في المنطقة الكائنة بين الممتلكات الفرنسية والبريطانية مع ترك المجال لهاتين الدولتين للتحكم في تقرير المشاريع والقروض، وكذلك احتكار تزويد المنطقة بالخبراء الذين تطلبهم السلطات المحلية.

ـ اعلان الاسكندرية ميناءً حراً.

ـ تدويل فلسطين.

ومما لا مراء فيه، ان مخلفات الحرب العالمية الاولى لم تخفف من حدة التكالب الامبريالي على الشرق العربي. فعلى الرغم من تقويض الامبراطورية العثمانية، واستيلاء فرنسا وبريطانيا على معظم البلدان العربية في الشرق الادنى، فإنه يمكن القول ان «المسألة الشرقية» كانت من بين القضايا التي سيطرت بثقلها على العلاقات الدولية ما بين الحربين، وظلت تشكل احد محاور الصراع البريطاني ـ الفرنسي بسبب تباين الرؤية وتناقض المصالح في المنطقة.

وامام المطالب العربية، ولا سيما بعد ان تم في دمشق، في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٢٠ تتويج الامير فيصل على عرش سوريا الكبرى (التي تضم لبنان وفلسطين كذلك) فقد رفضت فرنسا وبريطانيا هذا الواقع، وقررتا خلال مؤتمر سان ريمو (San Remo) في نيسان/ ابريل ١٩٢٠ وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني[٨].

ودون الرجوع الى تحليل مختلف تطورات السلوك الفرنسي، في خلال مرحلة الانتداب، فإنه يمكن القول: إن الممارسة الفرنسية لم تفرز سياسة متصلة وواضحة، بل انها تأثرت بالمتغيرات

---

(٧) حول ظروف بسط الحماية على المغرب، نضيف الى المصادر السابقة بعض الدراسات التي تبنت منهجاً اقتصادياً في التحليل، والتي تضمنها بالاخص كتاب بوفي وروني جيرول:

L'Impérialisme français avant 1914 (Paris: Minuit, 1974), JC. Alloin, «L'Expansion française au Maroc de 1902 et 1912,» pp. 38-55, and Pierre Guilien, «Les Milieux d'affaires français et le Maroc à l'aube du xxème siècle,» (la Fondation de la companie marocaine), pp. 56-84.

(٨) حول الانتداب انظر:

C.A. Colliard, *Les Institutions internationales,* 7ème ed. (Paris: Dalloz, 1977).

المتلاحقة انذاك[٩] واضطرت في نهاية المطاف الى الانسحاب تدريجياً من هذه الربوع عقب الحرب العالمية الثانية التي افرزت تحولات جذرية في موازين القوى الدولية، وفي العلاقات بين الدول الاستعمارية الكلاسيكية المتداعية والشعوب المستعمرة. وتم هذا الانسحاب عبر مراحل كانت بدايتها تصفية وجود فرنسا في المشرق العربي، بإعلان استقلال سوريا ولبنان في عام ١٩٤٢ و١٩٤٣[١٠]، وخاتمتها، في المغرب العربي الذي شهد آخر جلاء لفرنسا مع تصفية الاستعمار في الجزائر سنة ١٩٦٢.

غير ان تصفية الاستعمار الفرنسي من الاقطار العربية، لم يصفِ جذرياً نفوذ فرنسا في المنطقة. فقد استطاعت (اي فرنسا) ان تترك بصماتها واضحة، بخاصة في المغرب العربي، وكذلك في لبنان، حيث إن المسيحيين ظلوا دائماً ينظرون الى الغرب من خلال فرنسا التي نسجت معهم علاقات خاصة. ستسمح لها باستثمارها للقيام بادوار خاصة في الازمات التي تعصف بهذا القطر العربي.

وعلى مستوى آخر لم يقلص استرجاع الوطن العربي لاستقلاله السياسي من اهميته على المسرح الدولي، بل على العكس من ذلك فقد ظل بؤرة لتوترات عميقة ونزاعات مستديمة. ويرجع ذلك الى زرع دولة اسرائيل داخله، وتصاعد دوره على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي، وعجز قيادته عن تبني سياسة مستقلة، مما رشحه ان يحتل موقعاً مركزياً في الاستراتيجيات التصارعية للقوى الكبرى، ومن بينها فرنسا، التي حاولت بعد مرحلة الانحسار، ان تعود في ظل الجمهورية الخامسة، كممثل يسعى الى البحث عن ادوار رئيسية في هذه المنطقة الحبلى بالانتفاضات والغارقة في حالة دائمة من التناقضات والغليان.

وبالطبع، فإن هذا الدور الذي تتقمصه الامبريالية في عهد الجمهورية الخامسة، وبالتحديد ابتداء من عام ١٩٦٧، هو الذي يشكل جوهر بحثنا هذا، ويمثل المادة الخام لهذا الموضوع، بخاصة في غياب نظام مرجعي كافٍ للاقتراب من القضايا التي تطرحها الممارسة الفرنسية ازاء النظام العربي.

٢ ـ فقر مرجعي

إن المسح البيبليوغرافي الذي باشرناه بصدد تهييء هذا العمل كشف لنا عن ضآلة وقلة المراجع الشاملة التي انصبت على تحليل السياسة الفرنسية ازاء الوطن العربي.

صحيح، هناك عدد وافر من المراجع التي استعنّا بها، الا انها في كثير من الاحيان، تتسم اما بطابع جزئي، مقتصرة على جانب من جوانب هذه السياسة، او بصبغتها الاحادية الجانب من خلال

---

(٩) حول هذا الموضوع انظر اطروحة:

Isaac Lipschits, *La Politique de la France au Levant, 1939-1941* (Paris, Amsterdam: Pedone et systèmes Keesing, 1963).

(١٠) للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر:

Howard Morley Sachar, *Europe Leaves the Middle East, 1936-1954* (Allen Lane, 1974), especially chap. 8: «France Leaves the Middle East,» pp. 282-334.

معالجتها لموضوع العلاقات بين الطرفين في سياق السياسة الخارجية العامة لفرنسا.

وفي اعتقادنا، فإن هذه الظاهرة تجد تفسيرها في هيمنة بعض الابحاث التي ركزت على دراسة العلاقات الدولية من زاوية القطبية الثنائية، بمعنى انها اقتصرت على العلاقات بين الدول في خضم الصراع الدائر بين القطبين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، معتبرة باقي القوى مجرد توابع خاضعة لاحدى القوتين. ومع اقتناعنا بقيادة هذين القطبين للمعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، فإنه لا ينبغي تجاهل الخلافات الموجودة داخل مكونات كل حلف، وبخاصة الحلف الاطلسي، حيث نتلمس بوضوح منذ السبعينات على الاخص، نمو بعض النزعات الاستقلالية لدى الحلفاء الاوروبيين بسبب الضعف الذي اعترى الولايات المتحدة، والازمات الاقتصادية، وتنامي الوعي بالمخاطر الناتجة عن انتشار الاسلحة النووية المدمرة، وعواقب ذلك على «توازن الرعب» جعل الانسانية تعيش في حمأة الخوف مما سيأتي به الغد.

ومن جهة اخرى، ثمة عنصر مرتبط ببنية الانتاج الثقافي في فرنسا، قلص الى حد ما من كثافة الدراسات السياسية المتعلقة بالوطن العربي بصفة عامة. فلا يغرب عن بالنا، واقع السيطرة الثقافية التي تمارسها الاوساط المساندة والمتعاطفة مع الصهيونية واسرائيل، والتي تجد امتداداتها عبر القنوات والاجهزة الثقافية سواء منها اليمينية أم الاشتراكية. وهكذا ففي الوقت الذي تزخر السوق بمؤلفات وكتابات عن العلاقات الفرنسية مع اسرائيل، بشكل متحيز ومناهض للخط الرسمي المتبع منذ عام ١٩٦٧، فإن الاهتمام بالعرب لم يبدأ بشكل جاد وموضوعي الا مؤخراً، مع حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ وانعكاساتها المختلفة. ويرجع الفضل في ذلك، بالخصوص، الى المجهودات التي قامت بها نخبة من المثقفين العرب المغتربين، وبعض المستشرقين المتعاطفين مع العرب والاسلام بصفة عامة[١١].

على مستوى آخر، فإن اغلب الدراسات التي تصدرت لمعالجة جوانب السياسة الخارجية الفرنسية ازاء العرب، اتسمت، بصرف النظر عن قلتها، بطابعها الصحافي، وتبنيها في كثير من الاحيان لخط دفاعي وتبريري للاتجاه الرسمي، دون ان تكلف نفسها عناء البحث والاستقصاء عن مرتكزاته الموضوعية[١٢].

من هنا تنبع اهمية وضرورة الانكباب على استقراء جوهر السلوك الفرنسي ازاء المنطقة

---

(١١) نشير على سبيل الحصر فقط الى بعض المفكرين البارزين امثال: مكسيم رودنسون، روجيه غارودي واندريه ميكيل، اضافة الى بداية بوادر وعي لدى الأوساط الفرنسية بحقيقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي والذي سيتمثل فيا بعد في ظهور بعض دور النشر المتخصصة في القضايا الاسلامية كما هو الشأن بالنسبة لسندباد وسيكومور (Sindbad et Sycomore).

(١٢) انظر على الاخص:

Paul Balta et Claudine Rulleau, *La Politique arabe de la France: De De Gaulle à Pompidou* (Paris: Sindbad, 1973), et Charles St. Prot, *La France et le renouveau arabe* (Paris: Copernic, 1980).

والمؤلفان المتعاطفان، بمنطلقات مختلفة، مع الديغولية والوطن العربي، لم يتعمقا في اكتشاف المحددات الحقيقية لهذه السياسة.

العربية، من خلال رؤيا تتحرى البحث عن الموضوعية، بعيداً عن الافكار المسبقة والمؤثرات الذاتية. ومع ادراكنا لصعوبة الفصل بين الذات والموضوع بشكل مطلق، فإننا مع ذلك، نراهن على ان التسلح بأدوات منهجية ومنظور واضح، وقراءة هادفة، من شأنها ان تساعدنا على سبر اغوار الآليات المتحكمة في حركية هذه السياسة. وبناء على ذلك فمن المفيد اولاً ان نحدد الموضوع الذي سنعالجه.

٣ ـ تحديد الموضوع

لعل العقبة الصعبة التي يواجهها مثل هذا الموضوع تكمن في تحديد مفهوم الوطن العربي، حيث يثار التساؤل عما اذا كان من الجائز التعامل مع شيء اسمه «الوطن العربي». تلك هي الصعوبة التي سنعمد الى تذليلها، بعد ان نعرف بإيجاز منظورنا للسياسة الخارجية بصفة عامة، ونبرر قبل ذلك الدوافع الكامنة وراء اختيار عام ١٩٦٧، كمنطلق للدراسة.

أ ـ لماذا السياسة الخارجية الفرنسية ابتداء من عام ١٩٦٧؟

على الرغم من الاشكالات التي يطرحها مفهوم «السياسة الخارجية» لبلد ما، فإننا سنستعمل هذا المفهوم لتعيين الاطار الذي سيندرج ضمنه هذا البحث، بمعنى ان تعريفنا يكتسي طابعاً تحديدياً، أي أنه سيساعدنا على حصر ابعاد الموضوع. ومن هذا المنطلق، فإننا سنعرّف السياسة الخارجية على انها: «مجموع العلاقات الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدولة مع دول اخرى، وهي كذلك سلسلة المواقف التي تتخذها حكومة ازاء مشكلات او قضايا اقليمية او دولية». ان هذا الحصر لمفهوم السياسة الخارجية يفيد اننا سنقترب من الممارسة الفرنسية من خلال مفصلين اساسيين: **المفصل العلائقي** بتبلوراته المختلفة، **والمفصل الموقفي** اي التعامل الفرنسي مع المسائل التي تمس الوطن العربي. وبديهي أن هذا التعريف لا يفترض اننا نؤمن باستقلالية مطلقة للجهاز الساهر على ادارة العلاقات الخارجية، بل اننا نرى انه يلعب دوراً اساسياً باعتباره عنصر توازن بين المصالح والتناقضات المتباينة التي يواجهها سواء منها الداخلية أم الخارجية.

من خلال ما سبق، فإننا لا نشاطر رأي اولئك الذين دأبوا على استعمال مصطلح «السياسة العربية لفرنسا» إذ يبتغي هذا الطرح ترسيم سياسة متواصلة ومتناسقة ازاء المنطقة. مع ان العكس هو الصحيح. ذلك اننا نعتقد على الرغم من وجود بعض الثوابت التي تتحكم في صيرورة السلوك الفرنسي ازاء البلدان العربية، فإنه يبقى عبارة عن مواقف ـ مع ذلك لا تخلو من شوائب ونواقص ـ تمليها جملة من الاعتبارات المتشابكة.

قد يتساءل البعض عن البواعث التي املت معالجة هذه السياسة ابتداء من عام ١٩٦٧. وبالضبط انطلاقاً من حرب حزيران/ يونيو من العام نفسه. هذا السؤال مشروع. ويمكن الجواب عنه ارتكازاً على عاملين، يعللان حسب رأينا مثل هذا الخيار:

العامل الاول ذو طبيعة داخلية اي مرتبط بالسياسة الفرنسية نفسها. والآخر يتعلق بالواقع

العربي بعد هزيمة ١٩٦٧. فمما لا جدال فيه، ان العدوان الاسرائيلي على العرب في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد افرز تعارض المنظور الديغولي مع السياسة الامريكية، في تقويمه لذلك العدوان، من حيث اكد بجرأة متناهية على اعتناقه لنهج «استقلالي» قمين بأن يعطي لفرنسا موقعاً متميزاً ونشيطاً في المنطقة. في الاتجاه نفسه، فقد شكل قطيعة بينة مع الممارسة التي سادت خلال الجمهورية الرابعة. فإذا كان صحيحاً ان معالم هذه السياسة بدأت بكيفية جنينية مع تسلم الجنرال ديغول للسلطة في عام ١٩٥٨، فإنه يبقى مؤكداً ان الحقبة الفاصلة بين اللحظتين، كانت تشكل مرحلة تكوينية وافرازية لهذه السياسة التي تجلت غداة تلك الحرب.

اما العامل الآخر، فيتمثل في انعكاسات هذه الحرب على الواقع العربي. فالهزيمة التي منيت بها الانظمة العربية هزت بعنف الانسان العربي، وابانت عن زيف كثير من الآليات والشعارات التي طالما دغدغت الوجدان العربي، وساهمت بالتالي في بروز اتجاهات تهدف الى اعادة قولبة هذا العالم، والكشف عن مكامن النقص، ومظاهر الضعف في كيانه ووجوده، بل وفي ارتباطاته وتحالفاته مع الخارج. انه البحث عن مشروع لذاتية عربية جديدة عن طريق اعمال سلاح النقد والعقل داخلياً، وتحديث اساليب السياسة والدبلوماسية خارجياً.

ب ـ تحديد مفهوم «الوطن العربي»

في صدد الوطن العربي يُطرح تساؤل حول ما إذا كان مشروعاً توظيف هذا المفهوم للدلالة على كيان له ذاتيته وديناميته الخاصة به. وبالتالي فهل يمكن الحديث عن سياسة فرنسية تجاه هذا الجزء من العالم؟ لهذا السؤال ما يبرره. فالناظر الى الواقع العربي، سرعان ما يصطدم بتعدد الاوطان الصغيرة، اي الدول العربية المتمتعة بالسيادة. ففي هذه الحالة يبقى صحيحاً ان الوجود العربي الحالي يتميز بوحدات دولتية متعددة. بيد انه لا ينفي وجود روابط متعددة تساهم في بلورة الحد الادنى من التفاعل، واذكاء روح التضامن في غيبة الوحدة المنشودة. وفي غيبة هذا الوطن الواحد، الذي يبقى مترسخاً في افئدة الجماهير العربية. فإننا علاوة على استعمال مفهوم الوطن العربي، وكذلك الاقطار العربية، سنسعى على امتداد هذه الاطروحة الى الاستعانة بمفهوم النظام الاقليمي العربي، وذلك تأسيساً على التعريف القائل بأن النظام الاقليمي هو عبارة عن:

«... دولة او دولتين او اكثر متجاورة ومتفاعلة، وتملك بعض الروابط الاثنية واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة. ويزداد فيها الشعور بالهوية احياناً بسبب اعمال ومواقف الدول الغربية عن النظام»[١٣].

وبناء عليه، نلاحظ ان الوطن العربي هو اكثر تأهيلاً لاكتساب صفة النظام الاقليمي. فهو يزخر بالخصائص التي تعمل على تقريب مكوناته. فعلاوة على الشعور بالانتماء الى القومية العربية، هناك عوامل مادية تكرس هذا الواقع، من بينها الامتداد الجغرافي، واللغة والتماثل ودرجة التفاعلات

---

(١٣) تعريف اعطاه كانتوري وسبيغل نقلاً عن: غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٥٤: دراسة في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٥.

التي ظهر ابرز تجلياتها على المستوى التنظيمي، حيث يتوافر الوطن العربي على شبكة مكثفة من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، كما تزداد درجة التفاعلات، كلما تعرضت المنطقة لتحدٍ خارجي كما هو الشأن بالنسبة الى اسرائيل[14].

ان التمييز داخل كل نظام بين المركز من جهة، وبين الاطراف من جهة اخرى، يسعفنا على ابراز نظام التغلغل ـ الذي تجسده فرنسا في موضوعنا ـ والتركيز على تحركاته، لا سيما ازاء المركز الذي يتمثل دون شك في المشرق العربي[15]. معنى هذا ان بعض الدول العربية لن تأخذ قسطاً وافراً من اهتماماتنا الحاضرة، لانها ابتعدت كثيراً عن قلب النظام، ولم تعد تؤثر بشكل فعال في مجرى الاحداث. فضلاً عن ذلك ينبغي ان نشير الى حركية قلب او مركز النظام. فأهميته ليست ثابتة ومستديمة. فقد تطرأ عليه عدة متغيرات نتيجة تضافر عوامل قد تقلص او تصعّد من دوره.

وذلك ما نلمسه من خلال السلوك الفرنسي. فبالنسبة الى فرنسا، كان قلب النظام يتمثل في المغرب العربي، على الاقل في المرحلة التكوينية لسياستها ازاء الوطن العربي، الا انه امام التحولات التي شهدها المشرق العربي طيلة السبعينات، فإن محور اهتماماتها تحول الى هذا الجزء من الوطن العربي، الذي اكتسب موقعاً مركزياً في النظام الدولي، واصبح قطب الرحى في السياسة العالمية ونقطة جذب لجميع الدول الكبرى.

وفي الواقع، يشكل النظام الاقليمي العربي منطقة جغرافية متصلة تحده حدود طبيعية واضحة المعالم، فمن جهة الشرق تحده الهضبة الايرانية، ومن جهة الغرب المحيط الاطلسي، بينما يمتد في شماله البحر المتوسط من مضيق جبل طارق حتى خليج مرسين، حيث يفصل جبلي طوروس الوطن العربي عن بلاد الاناضول وآسيا الصغرى، ويشكل المحيط الهندي حداً طبيعياً من الجنوب الشرقي والصحراء الكبرى من الجنوب. وهذه الحدود ليست مجرد خطوط على الخرائط، بل تجسد معالم وجود طبيعي وثقافي وحضاري ساهمت في صنعه عوامل طبيعية وبشرية على امتداد ١٤ مليون كلم^2[16].

---

(١٤) لمزيد من التفصيل حول النظام الاقليمي العربي، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(١٥) نستعمل مفهوم المشرق العربي للدلالة على الدول المجاورة لاسرائيل، مصر والأردن وسوريا ولبنان. علاوة على منظمة التحرير الفلسطينية، ودول الخليج التي اكتسبت اهمية بالغة بسبب ثرواتها النفطية. والتحولات التي تعرفها المنطقة بعد الثورة في ايران، وهي تسعى الى تكوين نظام جزئي داخل النظام الاقليمي العربي، من خلال تأصير الروابط فيما بينها تحت قيادة السعودية. وقد تم تخطي مرحلة مهمة في هذا الاتجاه بانشاء مجلس التعاون الخليجي. حول هذه القضايا، انظر: عبد الحميد الموافي، «مجلس التعاون الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٥ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ١٢٦ ـ ١٣٣، و

Ghassane Salamé, «Les Monarchies arabes du Golfe: Quel avenir?» *Politique étrangère*, no. 4 (décembre 1980).

(١٦) نقلاً عن: الصوفي محمد الصوفي، «ديبلوماسية مؤتمرات القمة في العلاقات العربية،» (رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ١٩٨٢)، ص ٨.

هذا وعلى الرغم من التمايزات والفوارق الموجودة داخل الوطن العربي، فإنه يتسم بخصائص مادية مشتركة يمكن ايجازها فيما يلي:

على المستوى الاقتصادي، تندرج اغلب دول النظام الاقليمي ضمن مجموعة دول العالم الثالث. وهي بذلك تتصف بهيمنة بنيات اقتصادية ذيلية تابعة لمراكز السيطرة الامبريالية، ومندمجة في توزيع العمل الدولي اللامتكافىء، بشكل جعل العنصر الخارجي هو العنصر الدافع للمبادرات الاستثمارية والمتحكم في التوازنات الاقتصادية والداخلية والخارجية، بحيث اصبح اقتصاد كل بلد قائماً أساساً على التخصص في انتاج سلع تستجيب لطلب المركبات الانتاجية والاستهلاكية للخارج، وبخاصة الدول الرأسمالية(١٧).

على الصعيد الاجتماعي، وكنتاج للبنيات الاقتصادية، يتميز التركيب الاجتماعي في اغلب البلدان العربية بالفوارق المجحفة، وبتسلط اقلية متخلفة فكرياً على القدرات الاقتصادية، واغراقها في فقر مدقع يمكن لمسه من خلال الاوضاع المزرية التي تتخبط فيها هذه الجماهير، سواء في المدن أم في البوادي، وكذلك من خلال مأساوية ازمة السكن والصحة والتعليم والبطالة(١٨).

واخيراً من الناحية السياسية، يشع الواقع العربي بغيبة الديمقراطية، وبتهميش الجماهير، حيث تصطبغ النظم عموماً، على اختلاف اشكالها وتفرعاتها بمركزية السلطة وبمحورية دور القائد السياسي ومحدودية المشاركة السياسية وشكلية المؤسسات التمثيلية(١٩).

٤ ـ الاطار المنهجي

أ ـ في الاشكالية

ان استقراءً فاحصاً لجوهر السياسة الخارجية التي تمت ممارستها في ظل الجمهورية الخامسة، يكشف عن وجود رغبة متأصلة لدى القيادات المتعاقبة، تبتغي تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية والشمولية، بحيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر على ان تعامل كقوة عالمية ثالثة بكل ما يترتب عن ذلك من نتائج، مرتكزة في ذلك، على بعض المؤهلات الذاتية: فهي قوة اقتصادية لا يستهان بها، وعضو دائم في مجلس الامن. إلى جانب، توافرها على قوة نووية ضاربة.

---

(١٧) لمزيد من التفصيل حول الاقتصاد العربي، انظر: فتح الله ولعلو، «من اجل اقتصاد عربي جديد،» المشروع، العدد ٣ (شباط/ فبراير ١٩٨١)، ص ١٧ ـ ٩١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٩) انظر: مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٢٤. وحول واقع الديمقراطية في الوطن العربي، هناك عدة مراجع يمكن فقط الاسترشاد والرجوع الى: برهان غليون، بيان من اجل الديمقراطية (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠). وبشكل ايديولوجي انظر: منتدى الفكر والحوار، ازمة الديمقراطية في العالم العربي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١).

في صلب هذا المنطق، ينخرط اهتمام فرنسا بالوطن العربي، الذي ما فتئت اهميته تتصاعد بسبب المستجدات الطارئة عليه طيلة السنوات الماضية، مما رشحه ليصبح مركز جذب للمنافسة الامبريالية، وصراع للقوى العظمى.

وتبعاً لذلك، فقد كان لا بد ان يحتل (اي الوطن العربي) حيزاً مهماً في الاستراتيجية الفرنسية الشاملة، التي وضع مقوماتها الجنرال ديغول. من هذا المنطلق، فقد سعت الدبلوماسية الفرنسية الى استرجاع مكانتها في هذه المنطقة، من خلال سلسلة من المواقف كانت تستجيب لتبدلات السياسة الخارجية بكاملها. وتعبر بجلاء عن تمسك فرنسا بالحضور، بشكل منفرد ومؤثر، عن باقي الامبرياليات، في العالم، لا سيما في المناطق الساخنة.

بيد ان هذا النزوع نحو تبوؤ مراكز قيادية، يطرح عدة تساؤلات حول طبيعته وحدوده. ففرنسا كدولة رأسمالية امبريالية، لا تنفي انتماءها ووفاءها للالتزامات التي يطرحها التضامن ما بين الامبريالي. ففي هذه الحالة كيف يمكن لها ان تتبنى «سياسة مستقلة» دون ان يتعارض ذلك، او يتصادم مع الاستراتيجية الامبريالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة؟ الا يؤدي هذا السلوك الى خلق شقوق داخل النظام الرأسمالي، في مواجهة الخطر الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفياتي؟ من جهة اخرى، حتى ولو افترضنا جزافاً ان فرنسا تبتغي فعلاً تبني «استراتيجية عالمية مستقلة» فما هو نوع النظام العالمي البديل، الذي تقترحه لتجاوز وضعية القطبية الثنائية السائدة؟ وأخيراً، هل تملك فرنسا الامكانيات اللازمة لتكريس هذا الطموح، أي احداث نظام دولي متعدد المراكز، وبشكل ادق، ما هي السياسة الفرنسية الممكنة في الوطن العربي وسط هذه المعطيات المتشابكة والمتناقضة؟

إننا في محاولة لتشريح هذه الإشكالية، سننطلق من فرضية مؤداها ان التحرك الفرنسي ازاء الوطن العربي ينبثق من عملية مستمرة للتوفيق بين رغبة في الحضور النشيط والمتميز، وبين معوقات ومثبطات، وحبوطات تحجم من فاعلية هذا الحضور، وتدفع الى البحث عن التوازن. وتلك هي جدلية الحضور والتوازن التي تشكل ركائز السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي.

ب ـ في المقترب والتصميم

عادة، ما تطرح قضية المنهج بحدة في مجال «العلاقات، الدولية»، باعتبار الطبيعة المتعددة، التخصصات لهذه المادة، (Pluridisciplinarité) وتعدد المحاولات المنهجية للاقتراب من سلوكيات الممثلين الدوليين، دون ان ترتقي الى تكوين منهج متكامل وفعال. نتلمس هذا الواقع عند فحص المفاهيم التي استعملت لدراسة السياسة الفرنسية ازاء الوطن العربي.

وهكذا، فإن كثيراً من التحليلات التي انبرت لتفسير وتحليل هذه السياسة، تبقى، في اعتقادنا، قاصرة عن استيعاب محدداتها الجوهرية. فالبعض منها ارتكز على اسس فردية وكاريزماتية،

اي اعطى اهمية بالغة لصانعي القرار (مثلاً الجنرال ديغول)[٢٠]. فمع ايماننا بأهمية الدور الذي يمكن ان تضطلع به القيادة (فردية أو جماعية)، وكذلك، بجاذبية رجل الدولة، كمهندس للسياسة الخارجية، وتموجات العاطفة والعقل، كمؤشر في صياغة الدبلوماسية، فإنه لا ينبغي تضخيم هذا الدور بشكل يعزله عن محيطه، ويبرزه كحالة منفصلة ومتعالية عن الواقع الذي يوجد فيه.

في السياق نفسه، فإن بعض التحليلات المتعاطفة، في أغلب الاحيان مع السياسة الخارجية الفرنسية، أو احد مكونات الوطن العربي، كثيراً ما سقطت في بعض المغالطات، عندما نظرت الى العلاقات بين الطرفين على اساس انها علاقات تتسم بالتكافؤ والمساواة. ان هذه التفسيرات تغاضت عن الطبيعة الحقيقية للاطار الذي تنصهر ضمنه هذه العلاقات، والذي يتميز في مجمله بسيادة علاقات لامتكافئة تكرس مظاهر التبعية والهيمنة. فهي رغم ادراكها لرغبة فرنسا في وضع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة، فإنها لم تفلح في النفاذ الى اعماق هذه السياسة التي لا تنفصم اساساً عن جوهرها الامبريالي[٢١].

وبصرف النظر، عن زخمها المعرفي، وعطاءاتها في خلق بداية للتراكمات، فإن هذه الدراسات، وغيرها، ساهمت على نحو آخر، في تغييب حقيقة هذه السياسة، وذلك عندما اكتفت بالتعامل معها من منظور يقوم على فكرة «الترابط الدولي» (Interdépendance internationale). فهذه المقولة تعتبر ان العلاقات، ما بعد الحرب العالمية الثانية، تتميز بتوازن الرعب النووي، وبارتفاع درجة تداخل الاقتصاديات والسياسات الوطنية، على نحو يفرض التعاون بين جميع الدول، لان كل دولة، مهما كان حجمها او قوتها، اصبحت قابلة للانثلام بشكل يجعل من الصعب الحديث عن «الاستقلال الوطني» في التعامل الدولي[٢٢]. وغني عن البيان، ان هذه المقتربات تنكر كثيراً من الآليات الاكراهية التي تتحكم في مجرى العلاقات بين الدول. كما هو الشأن بالنسبة للقطبية الثنائية، والتأثير الذي تباشره النماذج المتقدمة على المجتمعات المتخلفة في جميع المجالات، بشكل يسهل لها التحكم في صنع القرارات ويكرس ما سمّاه جوهان غالتونغ (J. Galtung) بالبنية الاقطاعية للنظام الدولي[٢٣].

وفي اعتقادنا، فإنه لا يمكن تشخيص السياسة الفرنسية دون مقترب يقوم أساساً على الجدلية القائمة بين عنصرين أو بين فرضيتين للبحث وهما:

أولاً: طبيعة الاطار الداخلي الذي تتبلور ضمنه هذه السياسة برمتها. بمعنى آخر، تحديد

---

(٢٠) Denys krynen, «La Politique proche-orientale du Général De Gaulle: Le Sentiment et la raison 1958-1969,» (Thèse de Doctorat d'Etat, Université de Toulouse, octobre 1975).

(٢١) انظر: Balta et Rulleau, *La Politique arabe de la France: De De Gualle à Pompidou*, et St. Prot, *La France et le renouveau arabe.*

(٢٢) انظر مثلاً: Stanley Hoffman, «Redéfinir l'indépendance,» dans: Institut Charles De Gaulle, ed., *Les Conditions de l'indépendance dans le monde moderne* (Paris: Cujas, 1977), pp. 145-164.

(٢٣) نقلاً عن: K. Werner Ruf, «Les Problèmes de dépendance dans la théorie des relations internationales,» dans: *Indépendance et interdépendance au Maghreb* (Paris: CNRS, 1974), p. 17.

خصوصيات فرنسا والتي تتجلى بشكل مبسط في وجـود جهاز قـوي للدولة تم تـأصيله عبر التـاريخ، وكانت الديغولية بمثابة مرحلة نهائية ومكتملة لترسيخه، وابراز الشخصية الامبرياليـة لفرنسـا[٢٤]. بيد أن هذا المشروع لم يكن محل اجماع أو توافق. فقد اصطدم بمقاومة، سواء من طرف بعض الأوسـاط التي رفضته كلياً، أم من طـرف بعض الاتجاهـات التي حاربت بعض جـوانبه، كـما يتجلى ذلـك من خلال مناهضتها للسياسة العربية لفرنسا.

ثانياً: ان الطبيعة الـداخلية لفـرنسا لا تكفي لـوحدهـا، بل لابـد من ربطهـا بحقيقة بـديهية أخرى، وهي أن كل سياسة خـارجية تؤثـر وتتأثـر بالمحيط الخـارجي. فمن دون أن نضخم من هذا الجانب أو نبخسه حقه، فإنه يمكن القول انه قائم، وله تأثير على سلوك كل دولة مهما كان حجمهـا. وهـذا يعني اننا لا نؤمن بـوجود قبـول لنظام امـبريالي منسجم ومتسق. فحتى داخـل هـذه المنـظومـة الامبريالية هناك صراعات وتناقضات تبقى ثانوية، ولكن مع ذلك، فإن التحديات الخارجيـة الناتجة عن اختلاف المصالـح الوطنية كثيراً مـا تقوي من شـوكتها، وتجعـل كل دولـة تبحث عن الأساليب القمينة بتفكيك المركزيـة الاحاديـة أو الثنائيـة والبحث عن التعدديـة المركـزية. هـذه الحقيقة تـظهر بوضوح من خلال استشفاف التكـالب الامبريـالي على الـوطن العربي. فقـد ظل هـذا الأخير مـرتعاً للاختراق الامبريالي، وفي الوقت نفسه مركزاً لصراعات على النفـوذ بين القـوى الامبريـالية فيـما بينها (انكلترا، فـرنسا، الـولايـات المتحـدة)، والتي تصر عـلى مـواجهـة مـا سـماه كـارل كـاوتسكي (K. Kautsky) بالامبريالية العليا أو المطلقة (Ultra Imperialisme).

تأسيساً على ما سبق، يبدو لنا أن هذين المفهومين (الطبيعة الداخلية والمرغـبات الخارجيـة) من شأنهما ان يسمحا لنا بتجاوز بعض مظاهر القصور التي شابت المقتربات التي تحدثنا عنها سالفـاً، وفي الوقت نفسه، ابراز جميع المكـونات المـترابطة والمتـداخلة لهذه السيـاسة وتـبرر تقسيم هذا البحث الى قسمين:

القسم الأول: سنخصصه لاستعراض ارهاصات وتجليات السياسـة الخارجيـة الفرنسيـة، من أجل اكتساب حضور نشيط ومتميز، مغير ومتغير في الوطن العربي. اما **القسم الثاني**، فسنتعرض فيه لحركية هذه السياسة، أي كيفية تعاملها وتصديها للقضايا والاحداث التي تواجهها. بمعنى آخر، فإننا سنسائل هذه السياسة من خلال مقاربتها مع الواقع، والذي سيسمـح لنا بـاستطلاع حقيقتهـا، أي بشكل أدق، السياسة الممكنة لفرنسا في المنطقة العربية.

---

(٢٤) لمزيـد من التفصيـل، انـظر: Pierre Birnbaum, *La Logique de l'état* (Paris: Fayard, 1982), pp. 158-171.

القِسْمُ الأوّل

مِن أجل حُضور مُتميز ونشيط

لا مراء في ان فرنسا اولت عناية فائقة لمسألة استرجاع نفوذها في الوطن العربي، مسترشدة في تحركها هذا ـ على امتداد الجمهورية الخامسة ـ بالتحولات التي اعترت سياستها الخارجية برمتها.

وفي الواقع، فإن وعي فرنسا بأهمية وجودها في المنطقة، يكشف بالدرجة الأولى عن ادراكها لمركزية الوطن العربي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة (الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حرب الخليج . . . الخ). كثيراً ما تحول هذا الجزء من العالم الى منطقة رمادية، اي مجال مواجهة بين القوتين العظميين. ومن ثم، فإن فرنسا التي بنت منظورها للعلاقات الدولية على نبذ هذه القطبية الثنائية، شعرت بأنه لا مناص لها، من طبع حضورها في الوطن العربي بطابع خاص يميزه عن باقي القوى، ولا سيما الولايات المتحدة، التي تصر على قيادة المعسكر الرأسمالي وتنسيق تحركاته.

اضف الى ذلك، فإن هذا الحضور «المتميز» ضروري لتدعيم مصالحها المكثفة مع الوطن العربي. فهذه الضرورة المصلحية فرضت على فرنسا، استمرار شحذ وسائلها، للاستفادة من الامكانيات الضخمة التي يوفرها الوطن العربي، والذي يبقى رغم ذلك جزءاً لا يتجزأ من المحيط.

وفي هذا السياق، يمكن القول، ان الحضور الفرنسي هو محاولة لتحقيق هدفين متكاملين: يسعى الأول الى تقديم فرنسا كمخاطب، لا بد منه، يتوافر على ذاتية مستقلة في مواجهة القوتين العظميين، وبالتالي لا بد من مساهمته في حل المشاكل التي يواجهها النظام العربي، والتي تكتسي طابعاً عالمياً. اما الثاني، فيستهدف البحث عن وضعية اقتصادية مهيمنة في اطار العلاقات المركزية المحيطية.

في ضوء ذلك، سنقوم بتشريح هذين الخطين من خلال فصلين:
الفصل الاول: ونتناول فيه «استراتيجية المحافظة والدفاع».
الفصل الثاني: فنعالج فيه «استراتيجية السيطرة».

الفَصْل الأوّل

إستراتيجيّة المُحافظة والدِفاع

ان اي محاولة لتحليل السياسة الخارجية الفرنسية واتجاهاتها ازاء الوطن العربي، لا يمكن ان تتم بمعزل عن التصور الديغولي لمكانة فرنسا ودورها في العالم كقوة لا ينبغي ان يقتصر نفوذها على نطاق محدود، بل لا بد ان يمتد اشعاعها الى جميع ارجاء المعمورة.

ومن اجل تحقيق هذه الغاية، فقد سخّرت الديغولية طاقاتها لانعاش الرأسمالية الفرنسية وتزويدها «باستراتيجية عالمية» تمكنها من المحافظة والدفاع عن مصالحها، لا سيما في الوطن العربي، الذي فقدت فيه مكانتها التاريخية، نتيجة عدة عوامل، يأتي في مقدمتها السلوك الذي نهجته الجمهورية الرابعة.

وفي الحقيقة، فإن هذا التصور الذي طبع السياسة الخارجية الفرنسية منذ وصول ديغول الى السلطة، ظل يشكل الخط المهيمن والمحدد لسلوك فرنسا الخارجي. فعلى الرغم من الانتقادات التي انصبت على «المشروع الديغولي» وبصرف النظر عن بعض التعديلات التي شابت هذه الممارسة الخارجية لفرنسا، نتيجة لبعض المتغيرات الداخلية والدولية، فإن الواقع يثبت أن تحرك المسؤولين الفرنسيين ازاء الوطن العربي، ظل يتسم بالوفاء للخط الديغولي، وبمحاولة تركيز التوجهات التي سنها ازاء المنطقة.

وفي محاولة لاستيعاب مختلف تجليات هذا «المنظور»، من المفيد ان نقوم في البداية بتشريح لأهم مكونات المنظور الديغولي، قبل استعراض سلوك خلفائه ازاء المنطقة.

أولاً: الرؤية الديغولية من اجل استرجاع مكانة فرنسا في الوطن العربي

لا ريب، في ان الوطن العربي احتل قسطاً وافراً في الاستراتيجية الديغولية، فمنذ البداية، لمس الجنرال ديغول الاهمية المركزية والمتناهية لهذه المنطقة في النظام الدولي. لذا، فقد سعى تدريجياً

الى اعادة صياغة سياسته الخارجية الموجهة لهذا الجزء من العالم، راصداً اياها ضمن منظوره الشامل للعلاقات الدولية.

لقد اكتسب هذا المنحى محتواه الفعلي مع الموقف الفرنسي ازاء حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ الذي اعتبر عن حق بمثابة قطيعة مع نهج الحكومات المتعاقبة خلال الجمهورية الرابعة.

وغني عن البيان، ان هذا المنعرج الديغولي، جاء كحافز طبيعي لمرحلة تكوينية تفاعلت مع التبدلات التي عمت السياسة الخارجية الفرنسية برمتها.

١ ـ تطبيع العلاقات الفرنسية ـ العربية

لا يمكن فصل السياسة التي نهجها الجنرال ديغول في اتجاه الوطن العربي عن منظوره الشامل لوضعية فرنسا وصيرورة تطورها في ظل حقائق وطنية ودولية[1].

فالممارسة الديغولية هي بالدرجة الأولى، رد فعل على السياسة التي مورست خلال الجمهورية الرابعة وأدت الى إغراق البلاد في التبعية والعزلة والعجز السياسي[2]، وذلك بسبب فشل الحكومات المتعاقبة على حل المشاكل التي عرفتها البلاد سواء داخلياً[3] أم خارجياً، حيث كان على فرنسا، كما لاحظ الفريد غروسير (A. Grosser). ان تواجه مشكلتين عويصتين ميزتا الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهما: من جهة، التناحر بين معسكرين متصارعين (رأسمالي وشيوعي) وانعكاسات ذلك على المكونات الاجتماعية للدول الرأسمالية، ومن جهة اخرى مسألة تصفية الاستعمار، التي كانت احدى

---

(١) Paul Balta et Claudine Rulleau, *La Politique arabe de la France: De De Gaulle à Pompidou* (Paris: Sindbad, 1973), p. 34.

(٢) Martin Verlet, «Redéploiement, intégration et politique de la crise,» dans: *L'Impérialisme français aujourd'hui* (Paris: Editions Sociales, 1977), p. 14.

(٣) لقد تجلى العجز السياسي واضحاً في شلل المؤسسات السياسية التي خلقها النظام الدستوري لهذه الجمهورية. فقد تميزت العلاقات بين السلطات بتفوق للبرلمان الذي استفاد من الامتيازات التي منحها له الدستور ونووية البنية الحزبية التي اتسمت بالتعدد الى حد التشرذم، والصراعات المتطاحنة بين مختلف مكوناتها. اضف الى ذلك ان اقصاء الحزب الشيوعي بسبب الحرب الباردة حال دون بروز قوة أو جبهة متناسقة ومنسجمة، وبالتالي ادى هذا الأمر الى نوع من اللااستقرار السياسي تمظهر بشكل جلي في تعاقب عدد من التشكيلات الحكومية على تسيير السلطة التنفيذية. ويكفي أن نشير الى ان حكومة «بيير فلملان» لم تصمد اكثر من اسبوعين (١٣ ـ ٢٨ أيار/مايو ١٩٥٨).

للمزيد من التفصيل حول واقع وتطور وسقوط هذه الجمهورية انظر:

Philip Williams, *La Vie politique sous la quatrième république* (Paris: Armand Colin, 1981), p. 866, et Université de Nice (France), *La Quatrième république: Actes du colloque* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1978), pp. 13-358.

وقد تضمن هذا الكتاب مجموعة من المداخلات حول المؤسسات السياسية للجمهورية الرابعة، اعدها بعض المسؤولين السابقين الذين عايشوا الاحداث وكذلك بعض الفقهاء الفرنسيين.

Jacques Fauvet, *La Quatrième république*, Livre de Poche, 3213 (Paris: Fayard, 1959), pp. 412-418, et Jacques Julliard, *La Quatrième république: Naissance et mort* (Paris: Calmann-Lévy, 1968).

افرازاتها، وهي القضية الجزائرية، بمثابة القشة التي قصمت ظهر الجمهورية الرابعة(٤).

وفي مقابل هذا الوضع المتشنج الذي وصم الجمهورية الرابعة، فقد جاءت الديغولية كمحاولة لتمكين البرجوازية الفرنسية من اكتساب استراتيجية عالمية(٥).

وبصرف النظر عن تباين الاطروحات النظرية المتعلقة بتحليل الظاهرة الديغولية(٦) فإن المتأمل لها، لا يمكن الا ان يصطدم بهذا الفراغ الايديولوجي الذي يغلفها(٧)، ولكنه في الوقت نفسه لا يملك الا تسجيل هذا الاصرار الى حد الهوس، على استقلال وعظمة فرنسا. فعلاً، لقد سيطر هذا الشعور على هواجس الجنرال ديغول، الى حد التماهي معه: «ففرنسا لانها فرنسا، يجب ان تكون سياستها في وسط العالم سياسة عالمية، لانها بتراثها العريق، وبتاريخها النابض والمتقلب، مؤهلة لان تدرج تحركها في اتجاه تحقيق غايات تستجيب لمصالح الانسان»(٨).

ولتحقيق هذا الغرض، فقد ركزت الديغولية كل طاقاتها على السياسة الخارجية، التي احتلت

---

(٤) حول قضايا السياسة الخارجية التي واجهتها الجمهورية الرابعة، انظر:
Alfred Grosser, *La Quatrième république et sa politique extérieure* (Paris: Armand Colin, 1961).

(٥) CEDETIM, *L'Impérialisme français* (Paris: Maspero, 1980), p. 24.

(٦) ان تحليل «الظاهرة الديغولية» (Le Phénomène Gaulliste) كان محل اهتمام كثير من الباحثين وعلماء الاجتماع السياسي. ففي الوقت الذي اعتبر البعض انها مجرد مساهمة شخصية للجنرال ديغول، بمعنى انها انعكاس للشخصية الكاريزماتية للجنرال ديغول، وبالتالي توصل الى انها مؤقتة ستنتهي بنهاية الجنرال ديغول (جاك توشار، وبعض الاشتراكيين وعلى رأسهم ميتران، الذي ظل ينظر الى الديغولية على أنها مجرد انقلاب). انظر كتابه:
Le Coup d'état permanent.

إن جاك شارلو، الذي درس هذه المسألة في كتابه: *Le Phénomène Gaulliste* (Paris: Fayard, 1970).
يعتبر أن الديغولية تمثل تحولاً للنظام السياسي برمته، وذلك من خلال المرور من نظام التعددية الحزبية والضعيفة الى نظام الحزب المهيمن وميلاد حزب الناخبين (Parti d'électeurs) إلاّ أنه من بين التحليلات التي تعاملت مع هذه الظاهرة بشكل جماعي وايديولوجي، ينبغي أن نشير الى اطروحة الحزب الشيوعي الفرنسي. فقد استنتج منظروه الاقتصاديون (على الأخص هنري كلود، بول بوكارا، وفيليب هيرزوغ) أن الديغولية هي افراز للتحولات التي عرفتها الرأسمالية الفرنسية، والتي تمثلت في هيمنة الرأسمالية الصناعية الكبرى، واندماجها في النظام التنافسي الامبريالي. فهي بذلك ترجمة لاندماج جهاز الدولة والاحتكارات في ميكانيزم واحد يشكل ما يسمى «بالرأسمالية الاحتكارية للدولة». انظر حول هذه الأطروحة:
Paul Boccara, *Le Capitalisme monopoliste d'état: Sa crise et son issue* (Paris: Editions Sociales, 1976).

وقد واجهت هذه الاطروحة عدة انتقادات يمكن أن نطلع على بعضها في:
Mohamed Bekkali, «Essai sur l'impérialisme,» (Thèse de Doctorat d'Etat, F.S.J.E.S., Rabat, 1981), et Jacques Valier, *Le Parti communiste français et le capitalisme monopoliste d'état* (Paris: Maspero,1976).

(٧) Inge Hoffman et Stanley Hoffman, *De Gaulle: Artiste de la politique* (Paris: Seuil, 1973), p. 36.

(٨) نقلاً عن: بطرس بطرس غالي، «الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخامسة،» السياسة الدولية، السنة ٢، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٦٦)، ص ٥٤.

موقعاً محورياً في الجهاز المفهومي الديغولي، وفي البحث الدؤوب عن الاستقلال الوطني[9]. اجل، لقد آمن «ديغول» ان السياسة الخارجية لبلد كفرنسا تبقى هي السياسة الحقيقية التي ينبغي ان تسخر كل الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لخدمتها، وتظل غاية كل تحرك فعال ونشيط للدولة (l'Etat). ويعزى ذلك الى حالة الفوضى الملازمة للنظام الدولي والتي تشكل خطراً على وحدة الدولة، اضف الى ذلك، أن وزن فرنسا يستلزم اعطاء الاولوية للسياسة الخارجية لأن مصير هذا البلد يفرض ان يكون ضمن الدول الرائدة في العالم[10].

من هذا المنطلق، فقد اعتبر الجنرال ديغول، ان الدولة هي اداة اساسية للتحرك من اجل تحقيق الطموحات الوطنية. وبالتالي ينبغي ان تسمو على كل الصراعات والانقسامات الداخلية، وتمتلك استقلالا في تصرفاتها دون ان تتقيد بمواقف التشكيلات السياسية أو الجماعات الضاغطة[11]. وكتجسيد لهذا التصور، فقد تم وضع دستور جديد، ادخل نظاماً رئاسياً منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة، سواء في مواجهة الحكومة التي اصبح دورها يقتصر على تنفيذ السياسة العامة للرئيس، أم في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته بشكل ملموس، سواء في المجال التشريعي أم في مجال المراقبة[12]. وفي السياق نفسه، فقد اصبحت السياسة الخارجية بمثابة «مجال خاص» للرئيس، تنفلت من كل رقابة فعلية للسلطة التشريعية، بل اكثر من ذلك، حسب ملاحظة احد الباحثين الفرنسيين، فإن كثيراً من القرارات المتعلقة بهذا الميدان، اصبحت تتم في غيبة حتى عن اقرب مساعديه[13].

---

(٩) Edward Morse, «La Dialectique de l'indépendance et l'interdépendance dans la politique étrangère du Général De Gaulle,» dans: Institut Charles De Gaulle, ed., *Les Conditions de l'indépendance dans le monde moderne* (Paris: Cujas, 1977), p. 193.

(١٠) Alfred Grosser, *Les Occidentaux* (Paris: Fayard, 1978), p. 237.

(١١) Morse, Ibid., p. 193.

(١٢) لقد حدد الجنرال ديغول دور رئيس الجمهورية في خطاب ألقاه بمدينة بايو (Bayeux) بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٦ وجاء فيه ما يلي: «فإليه تعود مهمة تعيين الوزراء أولاً، وبالطبع الوزير الأول الذي يجب عليه ادارة سياسة الحكومة وعملها، ولرئيس الدولة وظيفة اصدار الأمر بتنفيذ القوانين واتخاذ المراسيم ذلك أنه ازاء الدولة، في شموليتها، فإن هذه المراسيم والقوانين تلزم المواطنين، واليه تعود مهمة رئاسة مجالس الحكومة وممارسة نفوذ الاستمرار داخلها. هذا النفوذ الذي لا يمكن للأمة أن تستغني عنه... واليه في حالة تعرض الوطن للخطر، واجب ضمان الاستقلال الوطني والمعاهدات التي أبرمت من طرف فرنسا». نقلاً عن: عبدالرحمن القادري، الوجيز في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢)، ص ١٥١. أما فيما يتعلق بمظاهر محدودية السلطة التشريعية فتتجلى في تحديد المجالات التي تشرع فيها السلطة التشريعية (الفصل ٣٤) بشكل يحولها الى مجرد مشرع استثنائي، في مقابل الحكومة التي أصبحت بمثابة المشرع العادي بفضل السلطة التنظيمية التي يملكها الوزير الأول. في الوقت نفسه، فإن وسائل المراقبة التي يملكها البرلمان (لجان التحقيق، ملتمس الرقابة) فقد تم تحجيرها وتقييدها. لمزيد من التفصيل انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٨٢.

(١٣) في كتابه «مستشارو الرئيس» لاحظ سامي كوهن، انه خلافاً لما يعتقده البعض من آن دور مستشاري الرئيس يمكن أن يكون مهماً في المجال الخارجي، فإن الواقع ينفي ذلك. ويرجع السبب الى كون فرنسا لا تتوافر على مجلس الأمن القومي الذي يقوم بالاشراف على السياسة الخارجية كما هو الشأن في الولايات المتحدة. اضافة الى ذلك، فإن غيرة الرئيس على احتكار اختصاصاته تبدو جلية في تحديد الاختيارات الخارجية. انظر: =

لقد استتبعت هذه التحولات الدستورية، بمجموعة من الاجراءات استهدفت عصرنـة واعادة هيكلة الرأسمالية الفرنسية في اتجاه تقوية الرأسمال الصناعي الكبير، بشكل يمكنه من التركيز والصمود في وجه المنافسة العالمية[14].

وهكذا فقد سجلت ١٨٥ عملية انصهار ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠، اي مرتين اكثر مما حصل ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠، واكثر من عشر مرات ما بين ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥، واصبحت الصناعة تمثل ٥٨ بالمائة من النشاط الاقتصادي في عام ١٩٧٢، بعدما كانت تستوعب فقط ٥٠,٧ بالمائة في عام ١٩٥٢[15]، في الوقت نفسه ارتفعت رساميل بعض الشركات سواء بسبب مسلسل الاندماج ام الاستيعاب من ٢٠٦ ملايين في عام ١٩٦١ الى ٤٢٤ في عام ١٩٦٤ لتصل الى ٢٥٠٠ في عام ١٩٦٩[16]. وبتوازٍ مع هذا، فقد انصب الاهتمام على تقويم التجارة الخارجية وامتصاص العجز الذي كان يعرفه ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تطوير الصادرات والتخفيض من قيمة الفرنك، واتخاذ اجراءات للحد من التضخم[17].

لقد كان من نتائج هذه الاجراءات، انتعاش في الاقتصاد الفرنسي بنسبة سنوية قدرت بـ ٥,٥ بالمائة وارتفاع عدد الاجراء في الاقتصاد الفرنسي من ٦٠ بالمائة عام ١٩٥٢ الى ٨٠ بالمائة فيما بعد. كما ان ٠,٥ بالمائة من الشركات الصناعية اصبحت تسيطر على ٣٨ بالمائة من العاملين في المجال الصناعي، وتحقق لوحدها ٤٥ بالمائة من رقم الأعمال و٦٨ بالمائة من الاستثمارات[18]، كما مكنت هذه الترتيبات التي اتخذت، من موازنة التجارة الخارجية، وتزويد البلاد بعملة دائمة. زد على ذلك، فقد اعطت للشركات المتعددة (الجنسية) الفرنسية قدرة على المنافسة وعلى اعادة توزيع انتشارها. بحيث انها عرفت تطوراً ملموساً، كما اكتسبت مكانة من خلال السيطرة على بعض القطاعات الاقتصادية على المستوى العالمي، كما هو الشأن بالنسبة لشركة «رون بولنك Rhone Polenc» المنتج العالمي الثالث للخيوط الكيماوية و«ميشلان Michelin» المنتج العالمي الثاني للعجلات، و«لافارج Lafarge»، التي تحتل المرتبة الثالثة في انتاج الاسمنت، و«كرزولوار Creusot-Loire» المنتج الأوروبي الاول لبعض المصانع الجاهزة والمعادن الخاصة[19].

= Samy Cohen, *Les Conseillers du président* (Paris: Presses Universitaires de France, 1980), chap.: «L'Entourage et la politique étrangère,» pp. 101-105.

(١٤) E.R. Bralinoi, «Place et perspective de l'impérialisme français dans la conjoncture internationale,» *Critique de l'économie politique*, no. 3 (1979).

(١٥) Michel Beaud, «Unité et diversité du capitalisme français à l'égard du tiers-monde,» dans: *La France et le tiers monde* (Paris: P.U.G., 1979), p. 50.

(١٦) Comité d'étude régionales économiques et sociales (CERES), «La France: Relai de l'impérialisme,» *Repères*, no. 34 (juillet-août 1976),p. 16.

(١٧) ترجع أغلب الاجراءات الاقتصادية، ولا سيما منها المالية الى الاقتصادي الفرنسي المشهور (Jacques Rueff) ووزير المالية (Antoine Pinay).

(١٨) Martin Verlet, «L'Impérialisme français dans le monde,» *Nouvelle revue internationale*, no. 221 (janvier 1977), p. 86.

(١٩) انظر الجداول المنشورة حول امكانية الشركات الفرنسية عالمياً في: =

الا ان تجليات «الاستراتيجية الديغولية» ظهرت بشكل ناصع على المستوى الخارجي. فقد شدد الخطاب الديغولي بإصرار وبانسجام على طموحات فرنسا المتمثلة اساساً في ضرورة استعادتها لمجدها التليد ورغبتها في تبوؤ مركز طلائعي ومتميز في العالم كقوة كبرى. وبالتالي القيام بدور رئيسي في العلاقات الدولية.

وتتويجاً لهذه النزعة، فقد دأب الجنرال ديغول، على انتقاد الثنائية القطبية التي تدمغ العلاقات الدولية الحالية، وتعد احدى سلبيات نتائج مؤتمر يالطا (١٩٤٥).

وغني عن البيان، انه وراء هذا النقد، كانت تختفي حقيقة الطموح الفرنسي المتجسد في ايجاد مكانة متكافئة لفرنسا، الى جانب القوتين العظميين. فإدانة «توزيع يالطا»، لم يكن ينصب على المبدأ في حد ذاته، بقدر ما كان يعبر عن رفض فرنسا لهذا التقسيم، لأنها لم تكن طرفاً فيه. وبالطبع، فحسب «الجنرال ديغول»، فإنه طالما بقيت «القطبية الثنائية قائمة، فإنه لا امل لفرنسا، او لغيرها، في القيام بدور فعال وحاسم في السياسة الدولية. في حين اذا تحول النظام الدولي من طابعه الثنائي الى طابع جماعي، فإن ذلك سيفسح لفرنسا مجال القيام بدور اساسي وايجابي في العلاقات الدولية»[٢٠].

لقد تبلورت هذه الرغبة الديغولية في تسنم فرنسا مصاف الدول المساهمة في صنع القرار على المستوى الدولي، في الموقف من الحلف الاطلسي، الذي تتآلف في ظله جميع الدول الغربية.

فالجدير بالذكر، ان فرنسا لم تنف بتاتاً انتماءها للمعسكر الغربي، الا انها في الوقت نفسه، رفضت الخضوع للهيمنة الامريكية، وتفردها عملياً بسلطة التقرير في كل ما يتعلق بهذه المنظمة. وفي محاولة لتغيير مركزها، فقد سعت في بداية الامر الى المطالبة بإدخال تغييرات على «ميكانيزم» اتخاذ القرار من خلال المذكرة التي وجهها الجنرال ديغول مباشرة بعد تسلمه مقاليد السلطة الى الرئيس الامريكي ايزنهاور (Eisenhower) والوزير الاول البريطاني «ماكميلان» (MacMillan) والمتضمنة للافكار والاقتراحات التالية[٢١]:

١ ـ لقد اعتبرت فرنسا ان النطاق الجغرافي الذي يغطيه حلف شمال الاطلسي، لا يساير الحقائق الاستراتيجية والسياسية الحالية. فاقتصار هذه المعاهدة على امن المحيط الشمالي، يعني ان ما يقع خارج هذه المنطقة لا يهم اوروبا وفرنسا، التي لها مسؤوليات ممتدة في افريقيا والمحيط الهندي. اضف الى ذلك ان انتشار الاسلحة النووية يجعل هذا النظام الضيق غير مستجيب للهدف الذي وضع من اجله.

٢ ـ لقد لاحظت فرنسا، انه على الرغم من ان قرارات مجلس الحلف تصدر بالاجماع، فالواضح ان الكلمة الاولى والاخيرة داخل الحلف، انما تعود للقيادة العسكرية الامريكية، بحكم

= CEDETIM, *L'Impérialisme français*, pp. 37-38.

(٢٠) غالي، «الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخامسة،» ص ٥٤.

(٢١) انظر المذكرة باللغة الفرنسية في:

Raymond Tournoux, *Le Feu et la cendre* (Paris: Plon, 1979), pp. 239-240.

انظر أيضاً: غالي، المصدر نفسه، ص ٥٢ حيث أخذنا منه مجمل هذه الأفكار بالعربية.

اضطلاعها بعبء الدفاع الفعلي عن المعسكر الغربي عموماً واوروبا خصوصاً. لهذا يرى ديغول، ضرورة احداث قيادة ثلاثية داخل منظمة تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، تتولى التشاور فيما بينها واتخاذ القرارات الضرورية في كل ما يتعلق بشؤون العالم.

٣ ـ لقد طالبت المذكرة، بضرورة اتباع نوع من اللامركزية في السياسة التي تتبع داخل المعسكر الغربي. ومن امثلة ذلك ان اي قرار يتعلق بأوروبا الغربية ينبغي ان ينال موافقة فرنسا، وان يوكل اليها امر تنفيذه نظراً لمركزها القيادي في اوروبا. اما اذا كان القرار متصلاً بأمن دولة خارجة عن اوروبا فيكفي عندئذ التشاور مع فرنسا وموافقتها على القرار، مع اعفائها من مسؤولية التنفيذ اذ إنه ليس لها دور قيادي في هذه المناطق.

غير انه امام رفض الولايات المتحدة، وباقي اعضاء الحلف لهذه الاقتراحات التي كانت تستهدف تكريس المساواة بين الاقوياء فقط[٢٢]، فقد ادرك «ديغول» انه لا مناص لفرنسا من الاعتماد على قوتها الذاتية لاثبات وجودها وفرضه. ومن ثم فقد شرع في تشييد القاعدة المادية لسياسة خارجية «مستقلة». يشهد على ذلك، تبني استراتيجية دفاعية «في جميع الاتجاهات Tous Azimuts» في مقابل الاستراتيجية السابقة التي قامت على اساس درء الخطر المفترض في الشرق «Danger Sup-posé à l'Est» وقد ترسخت هذه الاستراتيجية مع تفجير اول قنبلة نووية فرنسية في عام ١٩٦١، جعلت فرنسا، حسب «ديغول» اكثر حرية واستقلالية مما مضى لتحقيق اهدافها الدبلوماسية[٢٣].

وتدعيماً لهذه التطلعات الاستقلالية، فقد انصرفت الى مناهضة ومعاكسة القوة الامريكية، وتدخلاتها في بعض مناطق العالم. وهكذا، فقد عارضت صراحة التدخل الامريكي في «الدومنيك» وطالبت بانسحاب البحرية الامريكية من هناك[٢٤] وسلكت الموقف نفسه، في حرب الفيتنام. فقد

---

(٢٢) لقد كان طبيعياً ان ترفض الولايات المتحدة وباقي أعضاء الحلف هذه الاقتراحات الفرنسية لأنها كانت ستؤدي في نهاية المطاف الى مأسسة اللامساواة بين أعضاء الحلف. فكيف يعقل أن تخضع هذه الاطراف لارادة ثلاث دول تقرر مكانها في مسائل حيوية تهم أمنها. اضف الى ذلك أن هذه المطالب الفرنسية كانت تكشف عن تناقض بيِّن في المنظور الفرنسي. ففي الوقت الذي يؤكد الخطاب على أهمية المساواة بين جميع الأعضاء، فإن الممارسة الفعلية تعبر عن الرغبة الحقيقية للاستراتيجية الديغولية، وهي اعطاء فرنسا حق التسيير والتوجيه ولو في اطار وضعية لامتكافئة. انظر رد الرئيس ايزنهاور في هذا المجال في: Tournoux, Ibid., pp. 240-241.

وكذلك ملاحظات الفريد غروسير في: Grosser, *Les Occidentaux,* pp. 241-243.

(٢٣) لا جدل في ان الارتباط بين المجال الدبلوماسي والمجال العسكري شكل احد انشغالات ديغول الأساسية. فبالنسبة اليه، هناك علاقة عضوية بين الدبلوماسية والقوة العسكرية. فلا دبلوماسية قوية دون قوة ضاربة متطورة. لمزيد من التفصيل انظر:

Alfred Grosser, «La Politique extérieure de la France,» (Cours policopié de l'Institut d'études Politiques, 1975-1976), pp. 101-120.

(٢٤) لقد تم هذا التدخل الأمريكي (١ نيسان/ابريل عام١٩٦٥) الهادف الى ضمان المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الامريكية، كرد فعل على الانقلاب الذي أطاح بالجنرالات الثلاثة (Trimuvirat) الذين كانوا يحكمون البلاد. وقد قاد هذا الانقلاب مجموعة من الكولونيلات المناصرين للرئيس السابق خوان بوش. وذلك بعد تصاعد السخط الشعبي الناتج عن تفاقم الأزمة الاقتصادية لاسيما بعد هبوط ثمن السكر، وحسب الرئيس جونسون، فإن=

حمل الجنرال ديغول الولايات المتحدة مسؤولية الوضع المتردي في هذا الجزء من العالم، والمولد لكثير من التوترات الدولية سواء منها الاقتصادية أم السياسية[٢٥]. وفي الاتجاه نفسه، ساند الجنرال ديغول استقلال الكيبك عن كندا الام[٢٦]. واخيراً فقد تكرس هذا المنحى بالقرار الذي اتخذه الرئيس الفرنسي في آذار/ مارس ١٩٦٦، والقاضي بانسحاب بلاده من المنظمات العسكرية للحلف الاطلسي، معللاً ذلك بأن التغييرات التي شهدها العالم، والمستجدات التي طرأت على العلاقات الدولية، لا تتوافق والمقتضيات المتضمنة في معاهدة الحلف الاطلسي. فالميزان النووي الحالي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، كان ايذاناً بنهاية احتكار هذه الأخيرة للاسلحة النووية. ومعنى ذلك انه عند نشوء الحلف الاطلسي، كانت الولايات المتحدة هي المالكة الوحيدة للسلاح النووي، وبالتالي كان بوسعها حماية حلفائها دون الخوف من رد السوفيات. اما الان، فإنها اصبحت تشعر بخوف من ردع سوفياتي، الشيء الذي سيجعلها تتلكأ في الدفاع عن حلفائها الغربيين. علاوة على ذلك، فإن دول اوروبا قد تقوت اقتصادياً مما أهلّها لتدافع عن امنها بنفسها. واخيراً، فإن فرنسا التي تمتلك سلاحاً نووياً، لها انشغالاتها، ومصالح ينبغي أن تدافع عنها[٢٧]، لذلك فقد قررت أن تستعيد سيادتها على كامل ترابها، الذي كانت توجد فيه قوات حليفة، وتوقيف مساهمتها في القيادات المندمجة، والامتناع عن وضع قواتها رهن اشارة الحلف الأطلسي[٢٨].

لقد تزامن هذا التشدد في مواجهة الولايات المتحدة، بانفتاح على المعسكر الشرقي، فبالنسبة الى الجنرال ديغول، فإن الاختلافات الايديولوجية ليست عنصراً حاسماً ولا محدداً للتعاون بين الامم.

= تدخل البحرية الامريكية كان ضرورياً للحيلولة دون سقوط الدومنيك في الفلك السوفياتي. فقد كان يتهم الرئيس السابق خوان بوش بالولاء للشيوعية والكاسترية. حول هذا الموضوع انظر بعض الملاحظات في:

Charles Zorgbibe, *Impérialisme et démocratie* (Paris: Seghers, 1976), pp. 81-84.

(٢٥) لقد ربط الجنرال ديغول بين الهيمنة والنزعة التوسعية للولايات المتحدة، والعجز الذي يعرفه ميزان المدفوعات الامريكية، وانعكاسات كل ذلك على العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن ثم فقد دعا الى اصلاح النظام النقدي العالمي وفصل الذهب عن الدولار، والعودة الى العمل بمعيار الذهب (Etalon-or) كما اقترح ذلك الاقتصادي الفرنسي (Ruef) انظر:

Morse, «La Dialectique de l'indépendance et l'interdépendance dans la politique étrangère du Général De Gaulle,» pp. 194-197.

(٢٦) لقد عبر عن ذلك خلال جولته في تموز/يوليو ١٩٦٧ لكندا (اقليم كيبيك) «يحيا الكيبيك الحر».

(٢٧) انظر تحليلاً معمقاً للعلاقات بين فرنسا والحلف الاطلسي في: اسماعيل صبري مقلد، «الجنرال ديغول وحلف الاطلنطي،» السياسة الدولية، السنة ٢، العدد ٥ (تموز/يوليو ١٩٦٦)، ص ٢٠ - ٤٧. حيث أخذنا الكثير من الأفكار الواردة هناك لاسيا ص ٤٤ - ٤٥. وحول الجوانب العسكرية في الخلاف الفرنسي - الاطلسي، انظر اطروحة الصحفي الالماني:

Ruel Lothar, *La Politique militaire de la cinquième république* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976), pp. 33-142, and Harold Cleveland, *The Atlantic Idea and it's European Rivals* (New York: McGraw-Hill, 1966), pp. 142-144.

(٢٨) انظر نص الرسالة التي وجهها الجنرال ديغول الى الرئيس جونسون بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٦٦ في:

Grosser, *Les Occidentaux*, pp. 274-275.

فعلى الرغم من مناهضته للانظمة «البروليتارية»، واقتناعه بأن الارادة التوسعية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تسمم العلاقات بين الدول، فإنه ظل دائماً يعتقد ان الهيمنة الامريكية تبقى اخطر سمات الواقع الدولي. فالولايات المتحدة اصبحت قوة كبرى، وبالتالي فهي في محافظتها على هذه الوضعية، تمارس سلوكاً مهيمناً وتوسعياً[٢٩]. ومن ثم فإن فرنسا، في سعيها الى اعادة النظر في مرتكزات النظام الدولي المتمخض عن «يالطا»، مدعوة الى تدعيم سياسة الانفراج، عبر صياغة سياسة مستقلة تقوم على اقرار التوازن بين القوتين العظميين، اضف الى ذلك، ان الجنرال ديغول، كان يرى ان النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي سائر نحو الزوال، لهذا ينبغي التعامل مع هذه الدولة كجزء من اوروبا فقط، عملاً بمقولته الشهيرة: **اوروبا من الأورال الى المحيط الاطلسي**[٣٠].

وفي ضوء هذا المنطلق، فقد اعترفت فرنسا بالصين الشعبية «... هذا الشعب الكبير والبلد الفسيح، والاكثر كثافة على الارض، وعراقة في التاريخ...» فعلى الرغم من العزلة التي كانت تضربها الولايات المتحدة على نظام «ماوتسي تونغ»، فإن ديغول ادرك أهمية هذه الدولة التي ستجادل، اسوة بفرنسا، في استئثار الدولتين العظميين بسلطة التقرير العالمي، وستسعى الى تقويض اركان النظام الحالي، والحيلولة دون تقسيم جديد على شاكلة تقسيم يالطا[٣١].

عملت «الاستراتيجية الديغولية» على التكيف مع التحولات التي بدأت تنتاب المجتمع الدولي، طيلة الخمسينات والمتجلية بالخصوص في رياح التحرر التي هبت على العالم، ونتج عنها انبعاث دول جديدة كانت خاضعة للهيمنة الاستعمارية، وحاولت تشكيل قوة جديدة، عبرت عن نفسها من خلال مؤتمر باندونغ (نيسان/ ابريل ١٩٥٥) وعمقت مسلسل وعيها بضرورة اعادة النظر في العلاقات اللامتكافئة السائدة، وذلك بواسطة مؤسسة وجودها عبر ما سمي **بمؤتمرات عدم الانحياز**. ففرنسا دون ان تشاطر أو تساند التحليل الذي تبنته هذه الدول، فإنه ما كان لها، وهي التي جادلت في تقسيم يالطا، وظاهرة القطبية الثنائية، الا ان تستثمر هذا المعطى الجديد في اتجاه بناء قوة جديدة توازن نفوذ القوتين العظميين.

من هذا المنطلق فقد سعى «ديغول» الى اعادة صياغة الاشكال العلائقية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة بشكل يضمن استمرارية الهيمنة الفرنسية، ولا سيما في افريقيا التي تصر فرنسا على وضعها في منطقة نفوذها بحكم ارتباطاتها الاستعمارية التقليدية معها[٣٢] وفي الوقت نفسه،

---

(٢٩) Balta et Rulleau, *La Politique arabe de la France: De De Gaulle à Pompidou,* p. 51.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣١٧، و Tournoux, *Le Feu et la cendre,* p. 121.

(٣١) Tournoux, Ibid., p. 317.

(٣٢) لقد تجلى هذا الاهتمام الامبريالي بافريقيا في الابقاء على سكرتارية عامة لدى رئاسة الجمهورية خاصة بالرابطة والشؤون الافريقية والملغاشية، وجعل على رأسها أحد اتباعه المخلصين والمؤمنين بضرورة تخليد النفوذ الفرنسي في افريقيا، انه «جاك فوكار» الذي كان يتحمل في الوقت نفسه مسؤولية تنسيق المخابرات الفرنسية، والمستشار السياسي ابتداء من عام ١٩٦٣ للرئيس ديغول. وقد لعب هذا الشخص أدواراً خطيرة في بعض القضايا الافريقية كما هو الشأن بالنسبة لاغتيال سيلڤانو اولمبيوس، وكذلك تنظيم التدخل الفرنسي في الغابون بواسطة القوات الفرنسية المرابطة في دكار وبرازافيل، في شباط/فبراير ١٩٦٤ لتحرير واعادة الرئيس «ليون مبا» الذي نظم انقلاباً ضده. حول دور هذا الشخص =

البحث عن منافذ جديدة في العالم الثالث، لتأكيد رغبتها في القيام بدور قيادي، والضغط على الولايات المتحدة في مناطق داخلة في اطار نفوذها كما هو الشأن في امريكا اللاتينية عسى ان يتيسر لها عبر هذا السبيل تحقيق اهدافها داخل الحلف الاطلسي، وفي اوروبا الغربية[٣٣].

في غمرة هذه التجديدات التي لحقت السياسة الخارجية الفرنسية برمتها، فقد باشرت القيادة الفرنسية اعادة تركيب سياستها ازاء الوطن العربي، محاولة تذويب الجليد الذي تراكم على ارضية العلاقات الفرنسية ـ العربية بفعل عوامل متعددة مرتبطة أساساً بالنزعة الاستعمارية التي سادت خلال الحقبة الماضية، واستفحلت بسبب الموقف الفرنسي المتواطىء مع اسرائيل.

فمما لا جدال فيه، ان العلاقات الفرنسية العربية، كانت تعيش ـ عند وصول الجنرال ديغول الى السلطة ـ اقصى حالات التدهور والانحدار[٣٤]. لقد فقدت فرنسا كل احترام واعجاب عند الرأي العام العربي الذي اختزن حصيلة من الذكريات القاتمة عن الممارسة الفرنسية، وبات ينظر اليها كمجسدة لأحقر مساوىء النظام الاستعماري.

وفعلاً، لم تقتصر فرنسا آنذاك على ادانة ورفض القرار الذي اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم الشركة العالمية للسويس، واسترجاع سيادة مصر على هذه القناة، وشن مختلف القادة السياسيين حملة تشهيرية ضد الرئيس المصري[٣٥]، بل شاركت بشكل فعال، الى جانب بريطانيا واسرائيل في الاعتداء الثلاثي على مصر، من خلال «سيناريو» مفتعل[٣٦]. ومن المعلوم، ان تلك المغامرات لقيت فشلاً دبلوماسياً ذريعاً، نظراً لاصطدامها بالتحذير السوفياتي الصارم، ومعارضة الولايات المتحدة لها، استجابة لطموحاتها التي بدأت تتبلور في المنطقة، والتي ستحدد خصوصاً مع تبني «مذهب ايزنهاور Doctrine Eisenhower». فبموجب هذه النظرية عبرت الولايات المتحدة عن رفضها لسياسة «المقعد الشاغر» والعمل تدريجياً على تعويض الانحسار البريطاني ـ الفرنسي بحضور امريكي مكثف، يستند الى ادخال المشرق العربي ضمن اولويات الاستراتيجية الامريكية، ومعاملتها

= انظر: Cohen, *Les Conseillers du président,* chap. 2: «L'Anomalie Foccard,» pp. 147-169.

وحول مظاهر السياسة الافريقية للجنرال ديغول بصفة عامة، انظر:

Robert Bourgi, *Le Général De Gaulle et l'Afrique Noire, 1940-1969* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1980).

(٣٣) غالي، «الدبلوماسية الديغولية والجمهورية الخامسة،» ص ٥٣.

(٣٤) باستثناء لبنان الذي ظل مرتبطاً بفرنسا، فإن أغلب البلدان العربية توترت علاقاتها مع فرنسا، بسبب موقفها ازاء الحرب في الجزائر، وقد وصل هذا التوتر الى حد قطع العلاقات بين الطرفين.

(٣٥) في هذا الصدد انظر ما جاء في تدخلات كثير من المسؤولين والنواب الفرنسيين عند مناقشة هذه القضية وذلك في الملف الذي أعدته مجلة *Orient* في عددها الأول (١٩٥٧).

(٣٦) لقد كان هذا السيناريو يقوم على أساس قيام بريطانيا وفرنسا بدعوة مصر واسرائيل الى وقف الأعمال العسكرية ثم استغلال رفض ذلك التدخل بدعوى اقرار السلم والأمن في المنطقة نظراً لأهمية قناة السويس كممر مائي دولي يربط ما بين قارتين.

كمنطقة حساسة في الصراع الامريكي ـ السوفياتي[٣٧].

لقد عمل الجنرال ديغول على اخضاع الوطن العربي لمنظوره الشامل للشؤون العالمية. وحاول في الوقت نفسه تجنب الاخطاء التي وقعت فيها الجمهورية الرابعة، والتي ادت، كما لاحظنا الى انهاء الحضور التاريخي لفرنسا في المنطقة. وتأسيسا على ما سبق، فقد امتنع ديغول عن الاستجابة لنداء الرئيس «كميل شمعون» المطالب بتدخل الغرب لحل الازمة اللبنانية التي انفجرت في عام ١٩٥٨[٣٨]. واعلن في رسالة موجهة الى الرئيس السوفياتي خروتشيف (Khrouchtchev)، ان فرنسا لن تشارك في المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا، والقاضية بالتدخل في لبنان، بل انها تتقبل بايجاب (موقف الاتحاد السوفياتي نفسه) فكرة عقد مؤتمر خاص بالشرق الاوسط[٣٩].

ويمكن القول، إن الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية ازاء الوطن العربي، لم تتحدد وتتوضح الا بعد تصفية المشكلة الجزائرية بفضل اتفاقيات ايفيان، التي وضعت حداً للسرطان الذي دمر الجمهورية الرابعة[٤٠]. كما لاحظ البعض، فإن هدف الرئيس الفرنسي حينئذ هو وضع الأسس التي تسمح له عندما يعلن استقلال الجزائر بأن يجني دون اراقة واضحة لماء الوجه، ثمار سياسته الجزائرية[٤١]. وبالفعل، فقد ترتب عن هذا الحل، عودة مظاهر التلاقي والتقارب من جديد بين الطرفين، وفي هذا الصدد فقد اعلنت سوريا في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٢ رفع الحجز عن الممتلكات

---

(٣٧) لقد تبلورت هذه السياسة الأمريكية الهادفة الى احتواء الاتحاد السوفياتي، وكذلك القومية العربية الراديكالية، والتي كانت تمثلها الناصرية ثم البعث، في الخطاب السنوي الذي وجهه الرئيس ايزنهاور الى الكونغرس في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، والذي أبدى فيه تخاوفه من التسرب السوفياتي الى المنطقة، وانعكاسات ذلك على دولها، وعلى جميع البلدان الحرة. وقد طلب من النواب الامريكيين ان يسمحوا له بـ : «التعاون وتقديم المساعدات لكل بلد أو مجموعة من الدول ترغب في ذلك لتنمية قوتها الاقتصادية من أجل المحافظة على استقلالها الوطني؛ اعداد برامج للمساعدة العسكرية لصالح الدول التي ترغب في ذلك، اللجوء الى التدخل بالقوة لمساعدة كل دولة (أو مجموعة من الدول) تطلب ذلك لمواجهة اعتداء مسلح يتم بواسطة قوة توجهها الشيوعية العالمية.

ومعلوم أن الكونغرس الامريكي قد وافق على هذه الاستراتيجية الامريكية بعد أيام معدودة من المناقشة (١٩٥٧/١/٨). للمزيد من التفصيل حول انعكاسات هذه القضية على التوازنات الدولية، انظر:

Marcel Colombe, *Orient arabe et non engagement,* 2 vols. (Paris: Publications Orientalistes de France, 1973), vol. 2,pp.25-81, et Pierre Rondot, *Destin du Proche-Orient* (Paris: Les Editions du Centurion, 1959), pp. 197-205.

(٣٨) لقد انفجرت هذه الأزمة بشكل مباشر نتيجة لنية الرئيس كميل شمعون تعديل الدستور اللبناني بشكل يسمح له بأن يجدد مرة أخرى ولايته كرئيس للجمهورية اللبنانية.

(٣٩) Denys Krynen, «De Gaulle, la France et le Proche-Orient,» *Revue politique et parlementaire* (1976), pp. 23-24.

(٤٠) حول هذا الموضوع، انظر:

Jacques Julliard, *La Quatrième république: Naissance et mort,* chap. 7: «Le Cancer algérien,» pp. 185-217.

(٤١) لقد عبر عن هذا الرأي الكاتبان الفرنسيان، وايزمان وتيسيدير في كتاباتهما «سياستنا ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي،» حيث أشار الى فكرتها: عبد العال الباقوري، «فرنسا والعرب واسرائيل وأمن البحر المتوسط، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥،» شؤون فلسطينية، العدد ٤٣ (آذار/مارس ١٩٧٥)، ص ٧٧.

الفرنسية. وفي ٢٤ شباط/ فبراير من العام نفسه تم توقيع اتفاق ثقافي بين باريس وتونس. وبعد ذلك بأيام (٢١ آذار/ مارس) وضعت ليبيا حداً لمقاطعة البضائع الفرنسية، واعادت العلاقات التجارية معها. وفي السياق نفسه، فقد اقدمت مصر على اطلاق سراح بعض الموظفين الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم بتهمة التجسس لحساب فرنسا[٤٢].

واستمراراً لمسلسل التطبيع، فقد تكثفت الاتصالات بين المسؤولين الفرنسيين والعرب. وفي كل لقاءاته مع هؤلاء، حرص الجنرال ديغول على ابراز الميل الطبيعي لفرنسا نحو بلدان المشرق العربي[٤٣]. وفي كل خطبه الموجهة للقادة العرب، لم يكن الرئيس الفرنسي يتحدث عن هذه الدولة العربية أو تلك، بل كان دائماً يستعمل مفهوم «العالم العربي» أو «العرب».

ارتباطاً مع ما سبق، فقد تزامنت عملية تنقية الجو مع العرب، وبداية اعادة الثقة المتبادلة بين الطرفين الى سابق عهدها، بمسلسل آخر هدف الى إعادة العلاقات مع اسرائيل الى حجمها الطبيعي. فمن البديهي التذكير بالتأثير المباشر «للعامل الاسرائيلي» في العلاقات العربية مع الدول الأجنبية ولا سيما منها الدول الكبرى. فمنذ نشوء الدولة العبرية، ورفض الوطن العربي لهذا الجسم الغريب الذي احتل أراضيه وشرد شعبه، اصبحت اسرائيل، سلبياً، بمثابة المفصل الذي تتآلف حوله البلدان العربية، وتقيم في ضوئها سياستها وسلوكها ازاء الآخرين[٤٤]. بالنسبة لديغول، فإن تحرير السياسة الخارجية الفرنسية من الارتباطات غير العادية التي اقامتها مع اسرائيل، كانت مسألة جوهرية وضرورية لتمكين فرنسا من قيادة سياستها بكل حرية. فلا ينبغي لها وهي التي تطمح الى احتلال مكانة عالمية بارزة، أن تتورط في علاقاتها مع أي طرف. وهذا السلوك ينبغي أن ينطبق ايضاً في مواجهة اسرائيل. وفي ضوء هذا التصور، فقد قام الرئيس الفرنسي مباشرة بعد استلامه للسلطة بوضع حد «... لبعض مظاهر التعاون المبالغ فيها على الصعيد العسكري، منذ الاعتداء على السويس، بين تل أبيب وباريس، وأدت الى ادماج بعض المسؤولين الاسرائيليين في جميع درجات القيادة العامة والمخابرات الفرنسية»[٤٥].

---

(٤٢) في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ قام النظام المصري باعتقال موظفين فرنسيين كانوا يعملون في مصر. ومنع بعد ذلك الفرنسيين من الدخول الى البلاد، وحجز ثلاث مؤسسات تابعة للإرسالية التعليمية الفرنسية، كما طرد ثلاث مائة من الفرنسيين كانوا يعيشون في مصر. وقد كانت هذه الاجراءات الزجرية بمثابة رد فعل على استمرار الاستعمار الفرنسي للجزائر، ووجود البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط.

(٤٣) في حفل استقباله للملك حسين خلال زيارته الخاصة لباريس (١٩٦٣/٩/١٠) خاطبه الجنرال ديغول قائلاً: «ان زيارتكم لباريس تكتسي دلالة بالغة. فنحن ننظر اليها كحجة أخرى على الميل الطبيعي لفرنسا والعالم العربي من أجل ربط علاقات وثيقة وحسية، كانت دائماً، لأنها تستجيب لطبيعة الأشياء والرجال من كلا الطرفين». انظر:

Charles De Gaulle, *Discours et messages pour l'effort, 1962-1965 vers le terme 1966-1969,* Livre de poche, 3557 (Paris: Plon, 1970), vol. 4 (10/9/1963), p. 131.

(٤٤) نتلمس ذلك بوضوح في أغلب مؤتمرات القمة العربية التي سيطرت عليها هذه القضية. لمزيد من التفصيل انظر: الصوفي محمد الصوفي، «ديبلوماسية مؤتمرات القمة في العلاقات العربية،» (رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ١٩٨٢).

(٤٥) Charles De Gaulle, *Mémoires d'espoir: Le Renouveau, 1951-1962* (Paris: Plon, 1969), p. 279.

ولا شك في أن السياسة «الاسرائيلية» للجمهورية الرابعة ساعدت على هذا التداخل بين الدولتين، ففرنسا لم تكن المورد الأساسي فقط، إن لم يكن الأوحد، لاسرائيل فيما يتعلق بالعتاد والسلاح، ولكن كانت قيادات ومخابرات الطرفين تتعاون بحماس وهمة، وصلت الى حد التمازج وتشكيل قيادة واحدة(٤٦).

وتجسيداً لهذه الارادة الديغولية، فقد شهد عام ١٩٥٩ بعض الاجراءات، كانت بمثابة دليل على هذا المنحى الجديد للعلاقات بين الدولتين. فقد توقفت المساعدات الفرنسية لبناء المفاعل النووي في «ديمونا»، كما وضع حد لتدريب بعض الخبراء الاسرائيليين العاملين في مجال الطاقة النووية. كما أعلنت الشركة الفرنسية لصنع السيارات «رينو Renault» في تشرين الأول/اكتوبر من ذلك العام، عن توقيف نشاطها في اسرائيل بعد الانذار الذي وجهته اليها الجامعة العربية بمقاطعة نشاطها في البلدان العربية اذا استمرت في العمل بالعقد الذي أبرمته لتركيب السيارات مع الشركة الاسرائيلية (Kaiser Frazer) في حيفا(٤٧).

الا أنه ينبغي أن نشير الى أن هذه الترتيبات الهادفة الى تقويم وضعية سابقة، لم تكن تتناقض مطلقاً، كما لاحظ ذلك وزير الخارجية في تلك الحقبة، باستمرار حسن العلاقات الممكنة بين اسرائيل وفرنسا(٤٨). وفعلاً، فقد حرص الرئيس الفرنسي على ضمان الصداقة والتعاطف والتضامن بين الجانبين. وظهر ذلك بشكل جلي، سواء عندما قرر رفع المساعدات العسكرية لاسرائيل والسماح لها بالحصول على ٧٢ طائرة «ميراج» لتجديد اسطولها الجوي ومواجهة طائرات «ميغ ٢١ (21 Mig)» السوفياتية الصنع التي بدأت تحلق في سماء القاهرة، أم خصوصاً عند استقباله في عام ١٩٦١ بحرارة شديدة رئيس الوزراء الاسرائيلي «دافيد بنغوريون D. Bengerioun» والذي حيا فيه رئيس دولة صديقة وحليفة لفرنسا(٤٩).

غير أن هذا الحدث الذي اقترن بتصعيد الأزمة الجزائرية كان يشكل في حد ذاته ايذاناً بنهاية العلاقات الامتيازية بين فرنسا واسرائيل، ودخولها في مرحلة جديدة، اتسمت بنوع من البرود، وفقدان تلك الحرارة التي كانت تتحكم فيها. فحتماً كانت تسوية المشكلة الجزائرية تعني إعادة ترتيب العلاقات سواء مع العرب أم مع اسرائيل.

واذا كان الخطاب الفرنسي ظل يؤكد على ضرورة إقرار علاقات ممتازة مع الطرفين، فإن الواقع كان يثبت عكس ذلك. فابقاء بعض العقود العسكرية المبرمة بين فرنسا واسرائيل في طي الكتمان(٥٠)، وابعاد بعض الشخصيات المتورطة كثيراً مع اسرائيل كما هو الشأن بالنسبة لجاك سوستيل

---

(٤٦) Maurice Ferro, «De Gaulle et Israel,» *Etudes Gaulliennes*, nos. 19-20 (juillet - décembre 1977), p. 55.

(٤٧) Samy Cohen, *De Gaulle, les Gaullistes et Israel* (Paris: Alain Moreau, 1974), p. 83.

(٤٨) M. Couve de Murville, *Une Politique étrangère, 1958-1969* (Paris: Plon, 1970), p. 465.

(٤٩) Claude Clement, *Israel et la cinquième république* (Paris: Olivier Orban, 1978), p. 78.

(٥٠) مثلاً، ففي عام ١٩٦٦ وقّع اتفاق لبيع خمسين طائرة ميراج لاسرائيل، وفي العام نفسه اشترت اسرائيل من فرنسا ٦ طائرات من نوع هيليكوبتر. انظر: Cohen, *De Gaulle, les Gaullistes et Israel*, p. 88.

(J. Soustelle) أحد الغلاة المتعصبين للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ورئيس رابطة «فرنسا ـ اسرائيل» وتغيير سفير فرنسا في اسرائيل «بيير جلبير»، والى حد ما وجود «كوف دومرفيل»، السفير السابق في القاهرة على رأس وزارة الخارجية الفرنسية، كلها كانت شواهد على المنحى الجديد للسياسة الفرنسية، التي لم تعد تقوم على تفضيل العلاقات العاطفية والشخصية، وإنما ارتكزت على ارساء علاقات موضوعية مع جميع الدول. فضلاً عن ذلك، وبصرف النظر عن مدى رغبة فرنسا الحقيقية في المحافظة على الصلات نفسها مع الطرفين، فإن بنية العلاقات مع كل طرف، كانت تحتم عليها ضرورة التقرب من الوطن العربي اكثر، لأن العلاقات الفرنسية ـ العربية قامت على أسس واقعية صلبة تغذيها الثمار الممكن جنيها من طرف فرنسا، في حين أن العلاقات مع اسرائيل اعتمدت بالخصوص على المشاعر العاطفية، واذكتها العوامل الوجدانية اكثر. وفي اعتقادنا فإن منطق الاستراتيجية الديغولية، كان يشجع التعامل والاتكاء على الاقطار العربية، ليس بسبب المصالح الاقتصادية المادية أو العوامل الاستراتيجية فقط، ولكن أيضاً نظراً للنزوعات العربية المواجهة للهيمنة الامريكية، التي كانت تقودها سواء الناصرية أم البعثية[٥١]. على خلاف اسرائيل التي كانت تعمق ارتباطاتها مع الولايات المتحدة، وذلك أمر لم يكن يستسيغه الجنرال ديغول أو ينظر اليه بعين الارتياح.

إضافة الى كل هذا، فإن هذه التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الفرنسية في تعاملها مع العرب لم تكن نتيجة بواعث مرتبطة بالشخصية الكاريزماتية لديغول فحسب، وإنما كانت قائمة على ضرورات يفرضها الاقتصاد والنفط والثقافة والاستراتيجية والسياسة في مواجهة القوتين العظميين[٥٢].

صحيح، لا ينبغي تغييب الاعتبارات الذاتية للجنرال ديغول، غير أنه لا يجب تضخيمها، بل ينبغي النظر اليها كعنصر متفاعل مع البناء الفكري لهذا الزعيم، والذي اختلط كما لاحظنا سابقاً بفكرة محورية تتمثل في ضمان الاستقلال الوطني لفرنسا، وإعادة مكانتها التاريخية التي فقدتها بسبب كثير من الممارسات والمحن التي مرت بها.

لا شك في أن اهتمام فرنسا بالوطن العربي، يمثل محاولة للتفتح على العالم الخارجي، أي بشكل ادق نشر النموذج الثقافي الفرنسي. فالضرورة التبادلية والتلاقحية بينها وبين الحضارات الأخرى، هي مسألة أساسية وحيوية بالنسبة للجنرال ديغول في مواجهته للنموذج الامريكي الذي يفتقد كل تاريخانية. ففرنسا، لأن لها تراثاً ولها تاريخاً حافلاً بالأمجاد، لا مفر لها من الاطلالة على شعب ساهم في صنع العالم القديم، ويتوافر على تراث يرشح بأشكال مختلفة لمقاومة التدخلات

---

(٥١) مما لا شك فيه، أنه على الرغم من الانتقادات الموجهة للناصرية، فإنه لا يمكن أن نتجاهل انها حاولت أن تعطي للنظام العربي محتوى قومياً استقلالياً يهدف الى التحرر من الهيمنة الامبريالية التي كانت تمارسها الولايات المتحدة. ومثلت بذلك لحظة هامة في تاريخ الوعي العربي بذاته.

(٥٢) Michel Fichet, «La Nécessaire politique arabe du Général De Gaulle,» *Pensée nationale,* no. 24 (septembre - octobre 1979), p. 34.

الأجنبية. لنسجل هذه الشهادة الديغولية البالغة الدلالة عن الوسواس (l'Obsession) المسيطر على الجنرال ديغول: «. . . التجارة والاقتصاد والثقافة، اشياء مهمة، ولكن لنتحدث عما هو أعمق من ذلك. ففي الجهة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، هناك دول سائرة في طريق النمو. ولكنها تتوافر على حضارة وثقافة وانسية، وحس مرهف بالعواطف الانسانية. وذلك ما بدأنا نفقده في مجتمعاتنا المتقدمة. وسنكون في يوم من الأيام سعداء بأن نلقاها عندهم. فهم ونحن، كل حسب امكانياته وعبقريته ودرجة تطوره، نتقدم نحو الحضارة الصناعية. ولكن إذا اردنا أن نبني حول هذا البحر، المولد لحضارات كبرى، مشروعاً صناعياً لا يمر بالنموذج الامريكي، والذي يكون فيه الانسان غاية وليس وسيلة، ينبغي أن تتفتح ثقافتنا الواحدة على الأخرى»[٥٣].

وان هذه الشهادة التي سقناها تفيدنا كثيراً، في استنباط بعض المحددات التي وجهت سياسة فرنسا ازاء الوطن العربي وتدفعنا الى التأكيد على أن الاهتمام الديغولي بالعرب لا تمليه رغبات شخصية أو اعجاب بريء بالحضارة العربية. فالحديث عن هذه الأوصاف التي تميز بها العرب، ليست الا من قبيل التغطية الايديولوجية لحقيقة المشروع الديغولي، الذي وضع نصب عينيه مناهضة النموذج الامريكي بكل أبعاده[٥٤]. فهذا المنعطف الفرنسي، الى جانب أنه كانت تحدده كثافة المصالح الفرنسية المكثفة مع الوطن العربي، والتي سنتحدث عنها في الفصل الثاني، فإنه كان يشكل ضرورة لأنه يندرج ضمن خيار فرنسي آخر وهو الخيار المتوسطي في مواجهة الخيار الأطلسي والمرتبط نفسه بمشروع بناء أوروبا. فاتجاه فرنسا الى بناء قوتها بالاعتماد على تحالفات جديدة لضمان ما عرف في القاموس الفرنسي «بأمن البحر الأبيض المتوسط» قادها الى الاهتمام بما يجري في هذا البحر المغلق الذي يربط بين ثلاث قارات: أوروبا افريقيا وآسيا، ويطل على بعض الواجهات الأساسية: الشرق الأوسط، أوروبا المتوسطية وافريقيا الشمالية. لقد ظل هذا البحر محل تنافس بين فرنسا وايطاليا. الا أن هذا «البحر الأوروبي» سرعان ما انقلب في خضم النتائج التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية الى مركز تنافس ومواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، ومرآة لصراعين أساسيين: صراع الشرق ـ غرب، والصراع العربي الاسرائيلي[٥٥].

فعلى الرغم من الخلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بين الدول المطلة على

---

(٥٣) Paul Balta, «De Gaulle renoue avec la politique traditionnelle de la France en méditerranée pour faire face aux hégémonies,» *Etudes Gaulliennes*, nos. 19-20 (juillet - décembre 1977), pp. 48-49.

(٥٤) هناك بعض الشهادات على أن ديغول كثيراً ما كان ينظر الى العرب بمنظور احتقاري. فقد نقل أحد الكتاب ما يلي: «من هم العرب؟ العرب هم شعب، لم ينجحوا منذ محمد، في انشاء دولة، هل شاهدتم انجازاً شيد من طرف العرب؟ أبدا هذا غير موجود. ان العرب يدعون أنهم اخترعوا الجبر وبنوا مساجد كبرى. ولكن هذا كان من صنع العبيد المسيحيين الذين استعبدوهم، فهم لا يمكن أن يفعلوا شيئاً لوحدهم. . .» انظر:

Cyrus Leo Sulzberger, *Les Derniers des géants* (Paris: Fayard, 1978), p. 106.

وقد نقل أحد الصحفيين المقربين جداً من الجنرال ديغول ما يلي: «العرب لا شيء، لم نر عرباً يبنون طرقاً وسدوداً أو يقيمون مصالح، انهم سياسيون لبقون الى حد التسول. . .».

Raymond Tournoux, *La Tragédie du Général* (Paris: Plon, 1974), p. 211.

(٥٥) Jacques Huntzinger, «Quelle politique méditerranéenne pour la cinquième république,» *Revue française d'études politiques méditerranéennes*, no. 13 (janvier 1976), p. 49.

البحر الأبيض المتوسط، فإن كل ذلك، لا ينبغي أن يعرقل التعاون بين مختلف دول المنطقة، في سبيل تحقيق هدف أساسي وهو «تحييد البحر الأبيض المتوسط» من خلال إخراج القوتين العظميين منه، وجعله بحيرة سلام، بعيدة عن رياح الصراع بين العملاقين الكبيرين.

وغني عن البيان، أن تحقيق هذا المطمح لن يتم الا من خلال تقوية الروابط بين الدول المشاطئة، والحيلولة دون انفجار كل توتر من شأنه أن يعطي لاسطول القوتين الكبيرتين فرصة الوجود والتمركز.

ومن المعلوم، أن هذا التفكير لم يكن ينفصل مطلقاً عن المشروع الأوروبي للجنرال ديغول: فضمان الاستقلال الفرنسي، لن يتأتى الا عن طريق وحدة أوروبا وأمنها. فلا أمن لأوروبا الا بضمان الأمن في البحر المتوسط، الذي كان يمثل قاعدة للمثلث القاري الذي كان الرئيس الفرنسي يخطط لتوحيده[٥٦].

ومن هذا المنطلق، فقد ركزت فرنسا اهتمامها على المحافظة على الأمن والسلم في الشرق الأوسط. فلا يمكن لها أن تقوم بدور نشيط وحيوي في المنطقة الا اذا ساهمت في تقريب الدول، وتجميد خلافاتها واطفاء نار الاحقاد التي تغذيها الطموحات الهيمنية والمتعارضة لواشنطن وموسكو وبكين[٥٧]. وهكذا فقد سجلت مجمل البلاغات التي توجت اللقاءات بين المسؤولين الفرنسيين والعرب هذه الحقيقة.

وعلى سبيل المثال نقرأ في البلاغ الفرنسي ـ المصري الذي نشر على اثر زيارة وزير الدفاع المصري المشير عبد الحكيم عامر لباريس في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٥ ما يلي: «. . . إن العلاقات الدولية ينبغي أن تعتمد على مبادىء عدم التدخل وحق الدول في تقرير مصيرها. فعلى هذا الأساس وحده يمكن أن نأمل في تصفية أسباب الصدام، وترسيخ وحدة وسيادة واستقلال الدول»[٥٨].

وفي هذا المضمار، فقد صوتت فرنسا لصالح قرار مجلس الأمن، الذي أدان بريطانيا في قضية اليمن آذار/مارس ١٩٦٤ اثر قيام قواتها بالإغارة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٢ على مدينة حريب، معبرة بذلك عن التزامها بخطها الاستقلالي، ولو ادى ذلك الى تعارضها في بعض الأحيان مع حلفائها. في الوقت نفسه، كان هذا الموقف يستجيب لنزوع فرنسا نحو اكتساب مواقع جديدة في الوطن العربي. وفعلاً، فقد ثمن المسؤولون العرب هذا السلوك، كما يستنتج من البلاغ الصادر عن مجلس الجامعة العربية، الذي أدان النزعات الامبريالية الانكلو ـ ساكسونية: «إن المجلس يؤكد أن

---

(٥٦) انظر: الباقوري، «فرنسا والعرب واسرائيل وأمن البحر المتوسط، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥،» ص ٨٠. وحول ديغول وبناء اوروبا، انظر:

Edmond Jouve, *Le Général De Gaulle et la construction de l'Europe,* 2 vols. (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1967).

(٥٧) تصريح ديغول في حفل استقباله للرئيس التركي «سوناي» بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٧، في:

De Gaulle, *Discours et messages pour l'effort, 1962-1965 vers le terme 1966-1969,* p. 119.

(٥٨) «Articles et documents,» *Documentation française,* no. 01757, p. 5.

الإرادة العربية ستواجه كافة مخططات القوى المناهضة للعرب، وعلى رأسها بريطانيا العظمى التي تواصل احتلال بعض المناطق العربية، مستغلة ثرواتها، وتعمل على إبادة السكان في الجنوب المحتل (أي اليمن) ضاربة عرض الحائط بميثاق الأمم المتحدة»[٥٩].

وقد دأبت فرنسا في مناسبات أخرى على توجيه النصح بالاعتدال، كلما وقع ما من شأنه أن يشعل فتيل الانفجار، كما فعلت عندما طرح مشكل مياه نهر الأردن، التي قامت اسرائيل بتحويل مياهه لصالحها، الشيء الذي دفع البلدان العربية المعنية بالأمر الى اتخاذ اجراءات زجرية لاعادة الأمور الى نصابها، ترتب عنها تدخل القوات الاسرائيلية لفرض سياسة الأمر الواقع[٦٠].

وفي الواقع، اذا كانت الفترة السابقة قد مثلت مرحلة تكوينية للسياسة الفرنسية إزاء الوطن العربي، فإن انفجار الصراع في الشرق الأوسط في حزيران/يونيو ١٩٦٧، جعل الدبلوماسية الفرنسية أمام اختبار فعلي لخياراتها السابقة. فكيف تعاملت فرنسا مع هذه الوضعية الجديدة التي افرزها الاعتداء الاسرائيلي على البلدان العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧؟

٢ ـ تطور الاستراتيجية الديغولية ازاء الوطن العربي

لقد حاولنا من خلال الصفحات السابقة تشخيص التحولات التي سادت السياسة الفرنسية، والمؤثرات التي الهمت الساسة الفرنسيين في تعاملهم مع العرب، من أجل بناء سياسة موضوعية تتيح لفرنسا تحقيق الأهداف، والتطلعات التي تشغل بالها. وفعلاً فقد سجلت هذه السياسة لحظة تاريخية مع الموقف الذي اتخذه الجنرال ديغول إزاء العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتدعم في خضم التطورات التي عرفها الصراع.

أ ـ فرنسا والموقف الحيادي ازاء حرب ١٩٦٧

لسنا بصدد الحديث عن حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ والظروف التي احاطت بها والملابسات

---

(٥٩) حول الأزمة اليمنية وتطورها التاريخي، وحرب التدخل البريطاني لمواجهة حركة التحرير، والابقاء على هيمنتها ضد السكان الذين عبّروا عن عداء كاسح للاحتلال البريطاني. انظر: فرد هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ترجمة سعد محيو وحازم صاغية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، الفصلان ٦ و٧، ص ١٠٥ ـ ١٦٤.

(٦٠) تعود هذه المشكلة الى عام ١٩٥٣. عندما قررت اسرائيل بشكل انفرادي، وخلافاً لاتفاق الهدنة (L'Armistice) القيام بأشغال تغير من مجرى النهر. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، قامت اسرائيل بنسف الاشغال التي كانت تقوم بها سوريا في شمال وجنوب النهر، وتكررت هذه الأعمال العدوانية في العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦، فاعتبر ديغول أن هذا السلوك الاسرائيلي مرتبط بمسلسل التهجير الذي قامت به اسرائيل. لهذا فقد أوصى منذ عام ١٩٦٠ بن غوريون بعدم اللجوء الى القوة فيما يتعلق بحل هذه المشكلة. انظر بتفصيل:
Krynen, «De Gaulle, la France et le Proche - Orient,» pp. 198-200.

التي غلفتها، فقد كتب عنها الشيء الكثير[٦١] ولكن نسجل فقط ان هذه الحرب طرحت معطيات جديدة على الساحة العربية والعالمية معاً. واضافت مشاكل اخرى تمثلت في احتلال بعض الاراضي العربية، وطرد عدد كبير من السكان العرب، مما ادى الى تعقيد مشكلة اللاجئين، وفرض نظام الاحتلال الاسرائيلي على العرب الذين يعيشون في الاراضي المحتلة، واتخاذ اجراءات لضم القدس المحتلة والتهييء لتهويد الضفة الغربية باسم الحقوق التاريخية.

وفي الواقع، فإن حدثاً في مثل هذا الحجم لم يكن ليترك القيادة الفرنسية دون تحرك، بل على العكس، لقد كان بمثابة محك لاختبار توجهات السياسة الفرنسية ازاء المنطقة. فقد تصدت الدبلوماسية الفرنسية لمعالجة احداث الشرق الاوسط مع بروز الارهاصات الاولى لتدهور الوضع هناك، وبخاصة مع ازمة خليج العقبة، التي اندلعت في ١٦ ايار/ مايو ١٩٦٧، عندما طلبت مصر من الامين العام للامم المتحدة، سحب قوات هذه المنظمة من غزة وشرم الشيخ، وبادرت الى اقفال خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية الشيء الذي اعتبرته اسرائيل بمثابة خرق لحرية الملاحة[٦٢]. وعلى الرغم من الاقتراح الذي قدمه الامين العام للامم المتحدة، والقاضي بنشر القوات الدولية من

---

(٦١) انظر على سبيل المثال فقط:

Jean Held [et al.], *Israel et les arabes: Le Troisième Combat* (Paris: Seuil, 1967).

(٦٢) حول استعمال خليج العقبة وحرية الملاحة هناك أطروحتان: الأطروحة الأولى وهي المساندة لاسرائيل اعتمدت على الحجج التالية:

- ان هذا القرار يحرم اسرائيل من منفذ لها على الخليج العربي، ويمنع الملاحة من وفي اتجاه الميناء الذي شيدته اسرائيل في ايلات.
- ان هذا القرار يشكل خرقاً لمبدأ حرية المرور البريء للبواخر الاسرائيلية في المياه الاقليمية المصرية.
- ترى اسرائيل أن الولايات المتحدة وانكلترا التزمتا بواسطة اتفاق آذار/مارس ١٩٥٧ بضمان حق المرور في خليج العقبة.

لقد دافع عن هذا الموقف بوضوح مارتان في أطروحته:

Pierre Marie Martin, *Le Conflit Israélo - arabe: Recherches sur l'emploi de la force en droit international public positif,* préface de André Colcatre Zilgien, Bibliothèque de droit international, t 71 (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1973), pp. 162-164.

أما الاطروحة العربية فقد استندت على ما يلي:

- ان مضيق تيران شكل دائماً جزءاً من الأراضي المصرية، وليست هناك اتفاقية دولية مقبولة من طرف مصر تقرر غير ذلك.
- ان مصر في حالة حرب غير معلنة مع اسرائيل، ومن واجبها أن تلتجيء الى اتخاذ جميع الوسائل لحماية أمنها واضعاف قدرات خصمها، ومن بينها بالطبع، منع البواخر الاسرائيلية من الاقتراب من شواطئها.

ينبغي ان نسجل كذلك أن الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين رفضتا هذا الاجراء، قد التجأتا الى استعماله في مناسبات سابقة. فبريطانيا كانت قد منعت البواخر الالمانية من المرور في قناة السويس، التي كانت تحت رقابتها خلال الحرب العالمية الثانية. كما أن الولايات المتحدة حرمت على البواخر الصينية عبور قناة «بناما» رغم أن الدولتين ليستا في حرب. حول هذه الاطروحة، انظر:

Sami Hadawi, *Le Conflit Israélo - arabe: Causes et effets,* Le Dossier arabe, collection monographies, 4 (Paris: Cujas, 1968).

جهة الخط الاسرائيلي المحدد لوقف اطلاق النار، فإن اسرائيل رفضت ذلك، وهو ما يفسر حسب أحد أساتذة القانون الدولي والعلاقات الدولية كنسي رايت (Quincy Wright) النية العدوانية لاسرائيل: «. . . فلو كانت تريد فقط الدفاع عن ترابها، لسمحت للقوات الدولية بالتمركز على طول خط وقف اطلاق النار. . كما اقترح ذلك «يوثانت U. Thant» ولكن هناك مؤشرات كثيرة تكشف عن رغبة اسرائيل في الاستيلاء على أراضٍ جديدة[٦٣].

فقد تميز الموقف الفرنسي بتحركات مكثفة تصب كلها في مجرى واحد وهو: الحيلولة دون انفجار الوضع، والامتناع عن القيام بكل ما من شأنه ان يخل بالاستقرار السائد في المنطقة. وهكذا فيما يخص ازمة الملاحة في خليج العقبة، وعلى الرغم من اقتناع فرنسا بالقرار الذي اتخذه الامين العام للامم المتحدة بسحب القوات الدولية من غزة وشرم الشيخ، واعرابها عن الاسف في الوقت نفسه من الاجراء المصري الذي حرم السفن الاسرائيلية من المرور في خليج العقبة، فإنها استنكفت عن اتخاذ موقف حاسم يمكن ان يفقدها الحرية في التحرك. وقد برر وزير خارجيتها هذا الموقف امام الجمعية الوطنية بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو قائلاً: «. . . وجّه البعض الينا نقداً شديداً، لاننا لم ندلِ بأي تصريح يؤكد تمسكنا بحرية الملاحة في خليج العقبة، ان مثل هذا التصريح كان سيكون مصيره اما ان يبقى مجرد كلام لا جدوى منه، وهو ما لا نرضاه، واما انه سيظهرنا وكأننا نعترف لاسرائيل بالحق في الرجوع الى المادة ٥١ من الميثاق اي البدء فوراً في القتال. وفي هذه الحالة قد تجد الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة الى مساندة اسرائيل، بل ومدها بالعون العسكري»[٦٤].

في السياق نفسه فقد ضاعفت فرنسا من مساعيها لدفع الاطراف المعنية الى ضبط النفس، والتزام الروية، مع التأكيد على موقفها القاضي بحل الخلافات بالطرق السلمية. وهكذا فعند استقبال الجنرال ديغول لوزير الخارجية الاسرائيلي «ابا ايبان» حذره من مغبة مبادأة اسرائيل الحرب: «. . . اذا هوجمت اسرائيل فإننا لن نسمح بتحطيمها، ولكن اذا بدأتم بالهجوم فإننا سندين مبادرتكم. صحيح بالرغم من نقص سكانكم العددي، فإنه يمكن عند الاقتضاء ان تحققوا انتصارات عسكرية نظراً لانكم اكثر تنظيماً وتماسكاً، واحسن تسلحاً من العرب، ولكنكم فيما بعد، ستجدون انفسكم متورطين في الميدان. وعلى المستوى الدولي ستصطدمون بصعوبات جمة. خاصة وان الحرب في الشرق الاوسط ستصعد من التوتر في العالم. وستكون لها نتائج مزعجة بالنسبة لكثير من الدول، ستتحملون انتم الغزاة مساوئها. . .»[٦٥]. وفي رسالة وجهها في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٧ الى الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، جدد الجنرال ديغول مطالب فرنسا في هذا الشأن[٦٦].

---

(٦٣) جاء ذلك في مقال نشره Quincy Wright في: *American Journal of International Law*, vol. 64, no. 4 (1970).

نقلاً عن: Charles St. Prot, *La France et le renouveau arabe* (Paris: Copernic, 1980), p. 55.

(٦٤) نبية الاصفهاني، «الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية ـ الاسرائيلية،» السياسة الدولية، السنة ٨، العدد ٣٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢)، ص ٧٢.

(٦٥) نقلاً عن: Ferro, «De Gaulle et Israel,» p. 59.

(٦٦) اعاد الجنرال ديغول تأكيد ذلك خلال استقباله للسفير المصري في باريس، ووزير الخارجية السوري في الأول من حزيران/يونيو ١٩٦٧، والملك فيصل بعد ذلك. انظر:

Krynen, «De Gaulle, la France et le Proche - Orient,» pp. 285-286.

وأخيراً فقد انصب التحرك الفرنسي على مطالبة الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بتحمل مسؤولياتها في حفظ السلم في المنطقة، معللاً ذلك بأن النزاع في الشرق الأوسط ليس صراعاً اقليمياً يقتصر على الأطراف المعنية فقط، بل إنه يمتد الى الدولتين العملاقتين اللتين تقفان وراء الأطراف المتصارعة. وبديهي إن إلحاح فرنسا على اشراك الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إنما يرمي الى اعطاء هذا الجهاز، الذي تعتبر فرنسا عضواً دائماً فيه، فعالية، ومن خلاله تفرض نفسها كطرف مساهم في تسوية النزاعات الدولية.

ومن هذه الزاوية، فقد عمل مندوب فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة، على اقناع المجلس بعدم التسرع في اصدار اي قرار حول الأزمة، والاكتفاء بمناشدة الأطرف المعنية بالنزاع بعدم القيام بأي عمل عدواني خلال فترة التأجيل التي سيقررها المجلس. وفعلاً فقد اثمرت هذه المساعي، حيث قرر مجلس الأمن التأجيل الذي طلبته فرنسا في ٣١ أيار/مايو لدراسة مشروع القرار الذي كانت قد تقدمت به الولايات المتحدة، وكذلك المشروع الذي اعلن مندوب الهند أنه سيطرحه أمام المجلس للاقتراع عليه[٦٧].

مع استمرار الوضع في التدهور، وفشل المحاولات المتكررة لجمع الأربعة الكبار حول مائدة التشاور، فقد شرعت فرنسا في توضيح معالم موقفها الحيادي ازاء الصراع في الشرق الأوسط. وهكذا فقد أعلن الجنرال ديغول بوضوح: «ان فرنسا لن تساند أي طرف من الأطراف، وتعتبر أن كل دولة لها الحق في العيش ولكنها ترى أن أسوأ الأشياء هو تفجير الصراع. وبالتالي، فإن الدولة التي تلتجىء الى استعمال القوة، لن تحصل على دعم أو مساندة فرنسا»[٦٨]. وفي معرض رده عن معنى حالات الاعتداء أجاب وزير الانباء الفرنسي: «انه دون أن يعمل على تحديد معنى ذلك، فإن الموقف الفرنسي واضح: إن المعتدي هو الذي يبدأ باطلاق النار، ولن نوصي احداً بالاستفزاز»[٦٩]. وقد بلور الموقف الفرنسي بشكل آخر، مندوب فرنسا في الأمم المتحدة السيد جورج سيدو (G. Seydoux) قائلاً: «... إن العلاقات الطيبة التي تجمع بلادي مع دول الشرق الأوسط، والتجاوب التي تلقاه سياستنا، وكذلك المصالح والتاريخ. كل هذا يفرض علينا ضرورة التحلي بالموضوعية. وفي الوقت نفسه واجب المساهمة في حفظ السلام في هذه المنطقة من العالم». وأضاف قائلاً: «إن الروابط التقليدية بين فرنسا والعالم العربي، تسمح لبلادي بتفهم رغبة هذه الأخيرة في المحافظة على كرامتها واستقلالها. وبنفس الشعور، فإن فرنسا ترغب في ضمان وجود دولة اسرائيل وبالسماح لشعبها بالعيش في طمأنينة بعدما قاسى من المحن والتجارب»[٧٠].

ومن أجل إعطاء هذا الموقف الحيادي محتوى ملموساً، فقد قررت فرنسا فرض حظر على

---

(٦٧) لم يتم التصويت على مشروع الهند، لأنه اعتبر في نظر البعض، بمثابة تعبير عن وجهة النظر العربية. وتم التصويت على المشروع الامريكي في ٦ حزيران/يونيو. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

(٦٨) «La Politique extérieure de la France: Notes et documents,» *Documentation française,* no. 3428, p. 108.

(٦٩) Ibid., no. 3430, p. 166.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

الأسلحة الموجهة الى سبع دول في المنطقة وهي : اسرائيل ومصر وسوريا والاردن والعراق والسعودية والكويت[٧١].

«إلا أن صوت فرنسا لم يسمع، فقد بدأت اسرائيل بالهجوم، واستولت في ستة أيام على الأهداف التي كانت تروم تحقيقها»[٧٢]. وأمام هذا التصعيد، فقد تمثل التحرك الفوري الفرنسي في تأكيد قرار حظر الأسلحة الموجهة الى الشرق الأوسط. كما أعادت التذكير بأهم عناصر سياستها إزاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي وهي تتلخص في اتخاذ موقف حيادي إزاء التطورات الجديدة. حسب ما عبر عنه مندوب فرنسا لدى مجلس الأمن، في معرض ابداء وجهة نظر بلاده حول المشروع السوفياتي (الذي اقترح ادانة الأعمال العدوانية لاسرائيل، واستمرار احتلالها للأراضي العربية، ومطالبتها بالانسحاب الفوري من الأراضي التي استولت عليها) : «اننا نقدر جداً البواعث التي أوحت بالمشروع السوفياتي. فنحن نعتقد ان الاستيلاء بالقوة لا يمكن أن يمنح حقاً باكتساب الأراضي ولا يمكن من حيث المبدأ إلا أن نساند المشروع السوفياتي، بيد أنه من حقنا ان نتساءل عن مآله. فإما أنه سيرفض أو يقبل ولكن حظوظ تطبيقه ضعيفة. لهذا، فإن ما يشغل فرنسا في الوقت الراهن، هو تشجيع المشاورات بين الأطراف المعنية، وعدم تبني أطروحة أي طرف. ومن ثم فإن فرنسا تمتنع عن التصويت»[٧٣].

وقد تم التأكيد فيما بعد، على موقف الحياد، خلال البيان الصادر عن مجلس الوزراء الفرنسي، وكذلك استبعاد الاعتراف بأي مكاسب اقليمية ناتجة عن طريق العدوان المسلح، ومساندة كل تسوية يجري التفاوض بشأنها بحرية، وتقبل من جميع الاطراف المعنية[٧٤].

وبصفة عامة، فقد حاولت فرنسا ان تميز موقفها، في ضوء منظورها الخاص للصراع. فدون ان تساند بعض مشاريع القرارات فإنها في الوقت نفسه لم تصوت ضدها. وهكذا، فقد امتنعت عن التصويت لصالح المشروع السوفياتي الآنف الذكر، وكذلك المشروع الالباني الذي انتقد بشدة تواطؤ الولايات المتحدة وبريطانيا مع الاعتداء الاسرائيلي على البلدان العربية، وساند حق مصر في قبول او رفض عبور البواخر الاسرائيلية في مضيق تيران وخليج السويس[٧٥].

إلا ان اقتناعها بعدم رغبة اسرائيل في الانسحاب من الاراضي التي احتلتها، وكذلك اصرار الولايات المتحدة على مناهضة كل اجراء يمكن ان يؤدي الى استعمال القوة ضد اسرائيل، جعل فرنسا تصوّت لصالح القرار رقم ٢٤٢، الصادر عن مجلس الامن في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. الذي طالب فيه (اي المجلس) **بانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي التي استولت عليها، كما دعا الى احترام سيادة واستقلال جميع دول المنطقة، وحقها في العيش في ظل**

---

(٧١) St. Prot, *La France et le renouveau arabe*, p. 61.

(٧٢) جاء ذلك في الندوة الصحفية التي عقدها الجنرال ديغول في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. انظر:
De Gaulle, *Discours et messages pour l'effort, 1962-1965 vers le terme 1966-1969*, pp. 251-255.

(٧٣) *Chronique mensuelle* (ONU), (juillet 1967), p. 3.

(٧٤) شحادة موسى، علاقات اسرئيل مع دول العالم، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، سلسلة كتب فلسطينية، ٣٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧١)، ص ١٦٩.

(٧٥) *Chronique mensuelle*, Ibid., pp. 37-39.

حدود مضمونة ومعترف بها. وايضاً ضمان حرية الملاحة في المنطقة وتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين[٧٦].

واخيراً، لقد بلور الجنرال ديغول في ندوته الصحفية بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ مرتكزات الموقف الفرنسي ازاء هذا النزاع من خلال ربطه بالواقع الدولي. فبعد ان ذكّر بالمعطيات التاريخية التي رافقت ميلاد اسرائيل، والتي لم تخل من الشوائب، وبعد ان اشار الى الجهود التي بذلتها بلاده لمنع انفجار الوضع في الشرق الاوسط، فقد ربط الجنرال ديغول بين العدوان الاسرائيلي واستمرار التدخل الامريكي في الفيتنام. واشار في الوقت نفسه، الى ان اسرائيل بمبادأتها العدوان استولت بعد حرب خاطفة على الاهداف التي كانت تخطط لها. وهي الآن تنظم الاحتلال على الاراضي التي استولت عليها. ومثل هذا العمل لا يمكن ان يتم دون اضطهاد وقمع وطرد. وكلما واجهتها مقاومة وصفتها بالارهاب[٧٧].

وفي الحقيقة، فإن الموقف الفرنسي لم يقتصر على إدانة العدوان الاسرائيلي فقط، بل انصب على الوضع الجديد في القدس، حيث اتسم بالحزم اكثر من موقف الدول الاخرى.

فبالنسبة الى الحكومة الفرنسية، فإن هذه المشكلة تتعلق قبل كل شيء بسيادة المدينة المقدسة وبحق سكانها المتعددي الاديان في تقرير مصيرها.

إن التزام فرنسا بهذا الموقف له ارتباط بعلاقتها التاريخية بهذه المدينة. فمنذ عهد الصليبيين، وحتى الحرب العالمية الاولى كانت فرنسا قيمة على القبر المقدس في المدينة. وعبرت عن تبرمها وعدم رضاها على منح بريطانيا الانتداب على فلسطين لأنها كانت ترى نفسها اولى بهذه المسألة، وذلك بحق المهمة المقدسة التي كلفت بها في القدس منذ احقاب طويلة من الزمن[٧٨].

ومن هذه الزاوية فلم تقتصر فرنسا على تأييد القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة بتاريخ ٤ و١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧، بل طالبت بضرورة استدعاء مجلس الامن لتدارس قضية القدس. وقد تم ذلك بالفعل على اثر الشكوى التي تقدمت بها الاردن، عندما قررت اسرائيل تنظيم استعراض عسكري في هذه المدينة، حيث اكد في قراره على ما تضمنته توصيتا الجمعية العامة السالفتا الذكر، واعتبر ان كل الاجراءات والمقتضيات التشريعية والادارية التي اقدمت عليها اسرائيل بما فيها نزع ملكية الاراضي والأملاك العقارية، والتي تستهدف تغيير الوضعية القانونية للقدس تعتبر غير مقبولة ولاغية، كما طالب اسرائيل بالكف فوراً عن كل اجراء يروم تغيير وضعية المدينة.

---

(٧٦) انظر نص هذا القرار في: St. Prot, *La France et le renouveau arabe*, pp. 189-190.

(٧٧) انظر نص هذا القرار في: المصدر نفسه، و De Gaulle, *Discours et messages pour l'effort, 1962-1965 vers le terme 1966-1969*, pp. 251-255.

(٧٨) الاصفهاني، «الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية،» ص ٧٥.

ب ـ تدعيم الموقف الفرنسي

قبل الحديث عن الخطوات التي خطتها الدبلوماسية الفرنسية في اتجاه ترسيخ موقفها الحيادي، يجدر بنا ان نقف وقفة تأملية لاستكناه حقيقة هذا الموقف. لقد اثار الاسلوب الذي تعاملت به فرنسا مع الاحداث، موجة من الاستنكار والاحتجاج داخل الاوساط الفرنسية، التي اعتبرته بمثابة تجن على دولة اسرائيل وتضحية بالصداقة الفرنسية ـ الاسرائيلية، من اجل حفنة من المصالح. وفي الحقيقة، فإن نظرة فاحصة ومتأنية لهذا الموقف، من خلال رصده في ابعاده الواسعة، تسمح باستجلاء البواعث التي قادت ديغول نحو هذا المنعرج:

(١) لا شك في ان فرض هذا الحظر، كان بمثابة تأديب لاسرائيل، على استهتارها بالنصائح التي ما انفك ديغول يوجهها لها، والقاضية بعدم المبادأة في القتال والمحافظة على الاستقرار السائد. في الوقت نفسه، اراد ديغول، ان يثبت سواء في مواجهة اسرائيل أم الرأي العام الداخلي الفرنسي، ان سياسته الخارجية لا تنفعل بالضغوط التي تمارسها الاجهزة الممثلة لشرائح المجتمع الفرنسي. صحيح، انه كان يشعر بالضيق والتذمر امام ممارسات ما يمكن تسميته تجاوزاً «باللوبي اليهودي». الا ان كل هذا وطد قناعته القائمة على اساس ان السياسة الخارجية لها ديناميتها واستقلالها. ومن ثم، فإن هذا الموقف كان ينطوي على وجود ارادة صلبة في تكريس مسلسل «تطبيع» العلاقات مع اسرائيل. فحسب الجنرال ديغول، الغيور على سيادة فرنسا واستقلالها، فإنه لا ينبغي لدولة ان تتقيد ببعض الالتزامات المنحرفة، التي سبق ابرامها في مرحلة سالفة، بل من الافضل لها ان لا تلتزم في اتجاه العالم الخارجي الا بالقدر الذي يسمح لها بضمان حماية مصالحها الحيوية بالدرجة الاولى[٧٩].

(٢) مما لا مراء فيه، ان هذا الموقف لم يكن يخلو من النزعات الماركانتيلية. فليس مستغرباً او مستهجناً ان نقول ان الجنرال ديغول كان يطمح من خلال هذه السياسة الى تحسين وتقوية وضعية الرأسمالية الفرنسية في العالم الثالث. فإذا كان صحيحاً ان المشروعات الفرنسية ستخسر على المدى القصير السوق الاسرائيلي، فإنها سرعان ما ستساير «الاستراتيجية الديغولية». عندما تتلمس الفوائد الجمة التي ستجنيها من الاسواق العربية بصفة خاصة، والعالم الثالث بصفة عامة، لا سيما ان اسرائيل المنضوية تحت لواء الدول المتقدمة، لم تعد تجذب الاحتكارات المتعددة الجنسية، على خلاف الوطن العربي الذي تتصاعد اهميته الاقتصادية وتتنامى قدراته وتزداد اغراءاته بالنسبة الى الامبريالية العالمية.

(٣) لقد اعتبر الجنرال ديغول ان اسرائيل بمبادأتها بالهجوم، قد خرقت التوازن الذي كان سائداً في المنطقة. صحيح ان البلدان العربية انهزمت في هذه المعركة، ولكن انهزامها كان يعني ضربة للاتحاد السوفياتي، الذي سيسعى الى اعادة تسليح حلفائه ولا سيما مصر، حتى يتمكنوا من تدارك ما فقدوه في هذا الحرب. الشيء الذي سيترتب عنه تزايد التسليح الامريكي لاسرائيل.

---

(٧٩) André Colcatre Zilgien, *Diplomatie française et problèmes internationaux contemporains* (Paris: Cujas, 1970), p. 92.

ومعنى هذا دخول المنطقة كلها في سباق نحو التسلح، تستفيد منه بالدرجة الأولى القوتان العظميان، اللتان ستزيدان من احكام قبضتهما على العالم. في الوقت نفسه، فإن استمرار التوتر في اي منطقة من المناطق الاستراتيجية يؤدي الى نوع من الاحتكار الثنائي (Condominium) سواء من خلال البحث عن الاتفاق الثنائي، كما تجلى ذلك في قمة «غلاسبورو» بين جونسون وكوسيغين، أم العودة الى الحرب الباردة. وفي كلتا الحالتين، فإنه سيتم تهميش الدول المتوسطية، كفرنسا وذلك ما يرفضه ديغول، المتشبث بحق فرنسا في ان تكون طرفاً في كل تسوية مرتقبة.

(٤) ان هذا الحل اصبح اكثر فأكثر صعب المنال، فكلما ازداد التوتر، كلما زاد تدويل المشكلة، وبالتالي اصبحت التسوية مستعصية. فديغول لم يخف تشاؤمه من المنزلق الذي سقطت فيه هذه الأزمة، ذلك ان استمرار التعنت الاسرائيلي، بمساندة الولايات المتحدة، ولصعوبة الوصول الى حل شامل، سيقود على المدى البعيد الى تقوية شوكة الانظمة المتطرفة في الوطن العربي، وسيدفعها الى استعمال بعض الاسلحة الاقتصادية، كما هو الشأن بالنسبة للنفط، الذي بدأت اهميته تبرز للعيان مع اغلاق قناة السويس، الذي مر منه قبل اغلاقه ١٧٥ مليون طن[٨٠]. ان هذا التنبؤ الواقعي، الذي ستؤكد الاحداث اللاحقة مصداقيته، ينصب ايضاً على المشكل الفلسطيني. فإذا كان من المؤكد، ان القضية الفلسطينية، لم تكن تطرح في تلك الفترة الا كمشكلة لاجئين، فإن ديغول الذي اختبر حركة التحرير في الجزائر، ووعى الظروف المشبوهة التي تكونت في ظلها اسرائيل كان يشعر في اعماقه، ان اي تأخير في تسوية ازمة الشرق الاوسط في جميع جوانبها، سيفرز على المدى الطويل معطى جديداً يتمثل في تحويل المشكلة الفلسطينية، من مشكلة لاجئين الى قضية وطنية. ففي حديث خاص مع احد الصحفيين، رسم ديغول الخطوط العريضة للوضعية السائدة في المنطقة، وامكانات التجاوز على الشكل التالي: «... ان السلام في هذه المنطقة، ليس ممكناً في الوقت الراهن. انني اتنبأ بفترة طويلة من اللاحرب واللاسلم، متقطعة بنزاعات قصيرة او طويلة المدى. ينبغي ان تستقر في هذه المنطقة المضطربة حكومة مؤقتة فلسطينية على غرار الحكومة المؤقتة الجزائرية، يتولى اليهود التفاوض معها على اساس ان ينسحبوا من الاراضي المحتلة، وباختصار، الالتزام بالمبادىء التي نص عليها القرار رقم ٢٤٢»[٨١].

(٥) على الرغم من القرابة، الى حد التماثل بين الموقف الفرنسي والسوفياتي، فإن ذلك لا ينبغي ان يعتم الاختلافات المرتبطة باستراتيجية كل واحدة منها في المنطقة. فبالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، لا يمكن الا ان يبتهج للموقف الفرنسي، الذي خلق رضوضاً في المنظور الغربي، ومن ثم لا بد ان يلعب هذه الورقة الفرنسية لتعميق التناقضات داخل المعسكر الرأسمالي. في حين، بالنسبة الى فرنسا، فإنه من اللازم استثمار السلوك السوفياتي، وذلك لتحقيق هدفين: من جهة، موازنة الهيمنة المتصاعدة للولايات المتحدة في الشؤون العالمية. ومن جهة اخرى منافسة النفوذ السوفياتي في الوطن العربي، من خلال طرح فرنسا كبديل للتقهقر الغربي في المنطقة، فانطلاقاً من الموقف المشين للولايات المتحدة وانكلترا ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فإن ديغول كان يعتقد ان فرنسا وحدها،

---

(٨٠) Jean Jacques Berreby, «Le Pétrole, enjeu stratégique autour de la méditerranée,» *Politique étrangère,* vol. 36, nos. 5-6 (1971), p. 522.

(٨١) Ferro, «De Gaulle et Israel,» p. 60.

مؤهلة بفضل سياستها الحيادية ان تملأ هذا الفراغ. وذلك ما اعلن عنه في «بون Bonn» عندما صرح قائلاً: ان الغياب الانكلو ـ ساكسوني قد احدث فراغاً. ومن واجب فرنسا ان تسده حتى لا تترك للسوفياتيين فرصة تركيز حضورهم واستثارهم بالوطن العربي[٨٢]. وبصفة ادق، فإن الاستراتيجية الديغولية كانت تقوم على اساس الحيلولة دون تعميق «ميزان اللاتوازن» والتصرف كقوة غربية معتدلة لدى الرأي العام العربي[٨٣].

واذا كان لا يهمنا في هذه القراءة التشخيصية، ان نقيم مدى نجاعة هذا التصور، (ذلك ما سنفعله في القسم الثاني) فإنه يمكن ان نستخلص ان الموقف الديغولي ازاء الشرق الاوسط لم يكن حلقة منفصلة، او حالة منعزلة، بل انه كان ينطوي على رؤية شاملة لابعاد الصراع وتفاعلاته مع المحيط الدولي، وانعكاساته على الدور الفرنسي في العلاقات الدولية، واذا كان الامر كذلك، فلا غرابة ان يستمر الموقف الديغولي على الوتيرة نفسها، كلما وقعت احداث من شأنها ان تزيد في تدهور الاوضاع واختلال ميزان القوى.

وفي ضوء هذا التحليل، فقد تمحور الموقف الفرنسي اللاحق لنشوب الحرب العربية ـ الاسرائيلية على محورين يصبان في مجرى واحد، وهو البحث عن السلام في المنطقة:

اما الاول فقد تمثل في تعميق السلوك «الحيادي» والمناهض للعدوان الاسرائيلي حيث واصلت فرنسا شجبها للسياسة الانتقامية التي دأبت اسرائيل على القيام بها ضد البلدان العربية، كرد فعل على الاعمال الفدائية النابعة من الفدائيين الفلسطينيين ضد المواقع الاسرائيلية، كإدانتها للاعتداء الذي شنته القوات الاسرائيلية ضد الاردن في آذار/ مارس ١٩٦٨ بدعوى الاقتصاص من «الاعمال الارهابية» التي كانت تنطلق من الاراضي الاردنية. وقد فند مندوب فرنسا لدى الامم المتحدة، امام مجلس الامن، الادعاءات الاسرائيلية، معتمداً على المبررات التالية التي يجمل بنا ان نستعرضها نظراً لاهميتها من الناحية القانونية:

١ ـ ان ما تسميه اسرائيل بالاعمال الارهابية، ما هو في الواقع سوى النتيجة الحتمية للاحتلال العسكري الذي فرضته على المنطقة. كذلك لا يمكن وصف هذه الاعمال بأنها اجراءات وقائية ومحدودة، كما ادلى بذلك المندوب الاسرائيلي، فهي لا تدخل ضمن ما وصفه بالاجراءات الضرورية لضمان امن اراضي وسكان، هم في الواقع خاضعون لقوانين فرضتها عليهم اسرائيل.

٢ ـ ان اسرائيل قد دبرت هذه العمليات بعناية فائقة. فقد تزامنت مع شروع مبعوث الامم المتحدة غونار يارينغ (G. Yarring) في محادثاته مع السلطة الاردنية لاعادة السلام الى هذه المنطقة. فاسرائيل، بهذا العدوان، كانت تريد احباط محاولات السلام التي يبذلها المبعوث الخاص من قبل الامم المتحدة[٨٤].

---

(٨٢) Tournoux, *Le Feu et la cendre*, p. 333.

(٨٣) Cohen, *De Gaulle, les Gaullistes et Israel*, p. 91.

(٨٤) جاء ذلك في تدخل مندوب فرنسا «ارمان بيرار» امام مجلس الامن، نقلاً عن: الاصفهاني، «الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية،» ص ٨١ ـ ٨٢.

وقد كان موقف فرنسا حاسماً ومتشدداً اكثر من الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت في ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٨ حيث قرر الجنرال ديغول حظراً شاملاً على الاسلحة الموجهة لاسرائيل. وفي الواقع، اذا كان هذا الاجراء الردعي السريع، يستجيب للمعطيات التي تطرقنا اليها سالفاً، فإنه علاوة على ذلك، كانت تمليه اعتبارات اخرى مرتبطة بخصوصيات العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية. فمن المعروف، ان لبنان ظل دائماً يشكل مصدر فخر واعتزاز بالنسبة لفرنسا، اعتباراً الى انه يمثل دليلاً ساطعاً على الوجود التاريخي لفرنسا، وامتداداً للاشعاع الحضاري الفرنسي في الوطن العربي. فهو القلب النابض بفرنسا، وهو البلد الوحيد الذي لم تتأثر علاقاته بفرنسا، حتى في احلك اللحظات التي مرت بها العلاقات الفرنسية ـ العربية، كما ان اللبنانيين ولا سيما المسيحيين منهم، ظلوا دائماً يشعرون بانتماءهم للهوية الفرنسية، اكثر مما هو الشأن بالنسبة لباقي العرب في المنطقة، والذين خضعوا اكثر للتأثير الانكلو ـ ساكسوني.

لقد كان لتعميم الحظر اثراً عميقاً على اسرائيل، لا سيما ان فرنسا كانت قد قصرت الحظر السابق على طائرات الميراج الخمسين، وواصلت تزويد اسرائيل بباقي الاسلحة، وبخاصة طائرات التدريب النفاثة وقطع الغيار، حيث زودتها في عام ١٩٦٨ بمعدات جوية تقدر بأربعين مليون دولار.

وبناء على ذلك، فقد الغت فرنسا صفقة لتزويد اسرائيل بخمسين قاذفة قنابل، وكذلك السماح للعلماء الاسرائيليين بالمشاركة في ابحاث وتطوير طائرة ميراج (ف ١). افضى ذلك الى تأخير الاعمال في مصنع الطائرات الاسرائيلي[٨٥]. وقد برر وزير الدفاع الفرنسي قرار الحظر، بكون فرنسا اتخذته تخوفاً من مطامع اسرائيل التوسعية، ولأن الاسلحة التي زودتها بها تكفي لاحتياجات المنطقة بأسرها، حيث ان سلاح الجو الاسرائيلي يملك طائرات ميراج اكثر مما يملك السلاح الجوي الفرنسي[٨٦].

بموازاة هذه الاجراءات الهادفة الى ردع اسرئيل، وتطويق الاختلال السائد في موازين القوى، ووعياً منها بعدم قدرتها بشكل انفرادي على ايجاد تسوية لهذا «المستنقع الشرق اوسطي» وحتى لا تفقد حضورها المتميز في المنطقة، فقد جددت الحكومة الفرنسية نقدها للدول الكبرى، لعجزها الواضح عن التوصل الى اتفاق يمكن تطبيق القرار الصادر عن مجلس الامن رقم (٢٤٢)، وطالبت مرة اخرى بإجراء مشاورات بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، الا انه يلاحظ ان الدبلوماسية الفرنسية، اعتادت الحديث عن هذا الاطار دون ان توضح الكيفية التي يمكن ان تعمل في ظلها هذه المجموعة. غير انه امام استمرار العناد الاسرائيلي، ورفضه مسبقاً الاذعان للقرارات التي يمكن ان تتمخض عنه، وعدم تحمس الولايات المتحدة للعمل في اطار من هذا القبيل، فقد عملت السلطات الفرنسية على اعطاء اقتراحها محتوى ملموساً. وفي هذا الصدد فقد قدم وزير الاعلام الفرنسي في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٩ بعض الايضاحات في هذا الشأن، يستفاد منها ان

(٨٥) موسى، علاقات اسرائيل مع دول العالم، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ص ١٦٢.
(٨٦) المصدر نفسه.

الامر لا يتعلق بمؤتمر للدول الاربع الكبرى بقدر ما هو محل استشارات بين ممثلي هذه الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن. كذلك، فإن المطلب الفرنسي لا يعني بتاتاً فرض تسوية تتفق عليها الدول الاربع الكبرى، لان على العرب، وكذلك اسرائيل ان يساهموا ايضاً في وضع هذه التسوية. ولكن على الدول الاربع الكبرى فقط ان تقوم بمبادرة لدفع الاخرين الى مفاوضات ستؤدي اساساً الى تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

وغداة الاعتداء الاسرائيلي على بيروت، فقد عرض وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، تفاصيل الاقتراح الفرنسي بدعوة ممثلي الدول الاربع الكبرى ووضع جدولاً للاعمال يتضمن:

- بحث تفاصيل الوضع الحالي في ضوء قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢).
- دراسة الوسائل الممكنة لتنفيذ هذا القرار.
- بحث التدابير الواجب اتخاذها لتفادي تدهور الوضع في الشرق الاوسط[٨٧].

وخلال زيارته لاوروبا في شباط/ فبراير ١٩٦٩، فقد اتفق الرئيس نيكسون مع الجنرال ديغول على الشروع في هذه المشاورات الرباعية، شريطة ان لا تؤدي الى فرض اي تسوية على دول الشرق الاوسط[٨٨].

مع تذليل هذه العرقلة، فقد عقد اول لقاء رباعي في ٣ نيسان/ ابريل ١٩٦٩، غير ان هذا الاسلوب سرعان ما كشف عن محدوديته. فامريكا لم تبد اطلاقاً اي حماس لهذا الاطار، الذي كان يتناقض مع تصورها القائم على ان المشكلة ينبغي ان تعالج عن طريق المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية. فضلاً عن ذلك، فإنها لم تستسغ هذا التلاقي الموقفي بين فرنسا والاتحاد السوفياتي الذي كان يؤكد موضوعياً على وجود تناقضات داخل المعسكر الغربي. وذلك ما كانت ترفضه الولايات المتحدة التي تصر على التفرد بزعامة الدول الرأسمالية[٨٩]. وبصفة ادق، فإنها من خلال نسفها لهذا الاطار، فقد كانت تهيىء نفسها لبلورة استراتيجية تسمح لها بالاضطلاع بدور الحكم في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اي اخضاع المنطقة كلها للسلام الامريكي (Paix Americana) من خلال مشروع احادي الجانب، يقصي بطبيعة الحال منافسها الاول، (اي الاتحاد السوفياتي)، دون ان يترك لحليفها (اي فرنسا)، منتجعاً، للتحرك في منطقة مهمة تندرج في مجالها الحيوي.

ثانياً: ما بعد ديغول: الاستمرارية

لقد اعتقد الكثيرون ان التوجهات الفرنسية ازاء الوطن العربي، ستتبدل لا محالة، مع اختفاء

---

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٨٨) *Le Monde*, 22 / 2 / 1969.

(٨٩) Leonard Binder, «Les Etats Unis, la France et le conflit israélo-arabe,» *Politique étrangère*, vol. 36, nos. 5-6 (1971), p. 643.

الجنـرال ديغول، مستنـدين في ذلـك، الى ان هـذه السيـاسـة كـانت نتيجـة لاجتهـاد شخصي للرئيس الفرنسي السابق فقط، ومن ثم فإن خلفاءه، الذين يفتقدون «لكـارزميته» وتـأثيره المعنـوي، لا يمكن لهم ان يستمـروا بالعـزيمة والاصرار نفسهـما، في هذا الخط الـذي اثار معـارضة عنيفـة في الاوسـاط الفرنسية.

مثل هذا الطرح، كان ينـطوي على فهم خـاطىء لمحددات السيـاسة الـديغوليـة. فهي، وان كانت قد خضعت للشخصية القوية لمهندسها، فإنها استطاعت ان تتماشى مع الواقـع الفرنسي. لهـذا فقد ادرك خلفاء الجنرال ديغول صعوبة تعديل سياسته، لا سيـما وان كثيراً من المستجـدات، لم تترك للمسؤولين الجدد خياراً آخر، غير ترسيخ المكتسبات الديغولية في هذا المجال.

وأكثر من ذلك، فإن اليسار (وعلى الاخص الاشتراكيـين) الذين حـاربوا دون هـوادة الممارسـة الديغولية، سواء في شكلها الاصلي ام اللاحق، اضطروا الى الخضوع للامر الواقـع اي ممارسـة، في اغلب الاحيان، لسياسة ديغولية دون ديغول.

ولتوضيح كـل هذا سنتعـرض، في مطلب أول، لمـواقف القادة المنتمـين للمنظومـة السياسيـة نفسها للجنرال ديغول على ان نخصص المطلب الثاني، لمـرتكزات خـطاب اليسار، بـاعتباره يـدعي الانتماء لنسق فكري مناقض لنسق «اليمين».

١ ـ الاستمرارية في ظل المنظومة السياسية للديغولية

اذا كانت السنوات الاولى للحقبة «البومبيـدويـة»(*)، قـد اتسمت بتأصيـل النهج الـذي رسمه الجنرال ديغول في السنوات الماضية، وذلك من خلال رصده ضمن «منـظور متوسـطي»، فإن حـرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، بكل انعكاساتها شكلت نقطة حاسمة في تركيز التوجهـات الفرنسيـة ازاء الوطن العربي، بمعنى انها كشفت بالملموس حتمية ارتباطها بالبلدان العربية.

أ ـ بومبيدو: سياسة عربية في ظل مشروع متوسطي

لقـد تميز سلوك الـرئيس بومبيـدو بمحاولـة لتأطـير تحركـه في اتجاه ينـاسب القـدرات الحقيقيـة للرأسمالية الفرنسية. وهكذا، اذا كان المحتـوى قد استمر، فإن السياسـة الخارجيـة فقدت كثيـراً من بلاغة ورمزية الحقبة الديغولية، وصبت اهتـمامها عـلى قضايـا ملموسـة، بحيث ان المجالات التي لا تؤثر فيها فرنسا بشكل حاسم لم تعد تدخل في حقل انشغالات فرنسا(٩٠).

وبصفة عامة، اذا كان ديغول قد رصد توجهـاته العـربية ضمن «اسـتراتيجية شـاملة» تتحرى البحث عن مركز قيادي لفرنسا، فإن بومبيدو سيسعى الى تـدعيم هذه السيـاسة، لانها تقـاطعت مع

(*) نسبة الى الرئيس الفرنسي الراحل جورج بومبيدو.

(٩٠) Roy Macridis, «Indépendance et neutralité de la France: le Modèle suisse,» dans: *Conflits et coopération entre les nations* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1973), pp. 192-193.

طموحاته المتوسطية. ومما لا شك فيه، ان احداث ايار/ مايو ١٩٦٨ كشفت بشكل جلي عن تردد الرأسمالية الفرنسية في تبني استراتيجية مستقلة، تدخلها في منافسة حاسمة مع الرأسمالية الامريكية. فبالنسبة لبومبيدو، كما هو الشأن بالنسبة لوزيره الاول شابان دلماس (Chaban Delmas)، فإنه ينبغي نهج سياسة تعتمد اكثر على تحقيق الفعالية الاقتصادية، او بشكل ادق، اتباع اسلوب يوازي امكانيات الرأسمالية الفرنسية. لقد برر بومبيدو هذا الخيار كما يلي: «... لأن المتوسط بحر يشاطىء فرنسا. ولنا كثير من المصالح هناك، وهو واجهة بالنسبة لنا، حيث لنا علاقات حية وواسعة مع اغلب الدول المشاطئة، ولنا تقليدياً حضور في جزئيه الشرقي والغربي. واخيراً هناك افريقيا الشمالية التي ترتبط بنا بروابط وثيقة وتشترك فيه معنا في مصالح كثيرة...»[٩١]. من هذا المنطلق فقد عمل بومبيدو على اعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، والتي كانت قد قطعت بسبب قضية الزعيم المغربي المهدي بن بركة[٩٢]. وفي الوقت نفسه، فقد بذلت محاولات متعددة للحيلولة دون تردي العلاقات مع الجزائر بسبب بعض الخلافات التي برزت حول بعض القضايا، ولا سيما منها النفط. فعلى الرغم من فشل المفاوضات ـ في المرحلة الاولى ـ[٩٣] فقد اعلنت الحكومة الفرنسية عن رغبتها في المحافظة على التعاون مع الجزائر[٩٤].

والجدير بالاشارة، ان هذه المشكلة النفطية، اشعرت فرنسا بمدى انثلامها في المجال الطاقوي، ومن هنا كان سعيها حثيثاً نحو البحث عن مصادر جديدة لاحتياجاتها الطاقوية. يشهد على ذلك، الاتفاق الذي ابرم في سنة ١٩٦٩ بين شركة ايلف ايراب (Elf-Erap) الفرنسية والعراق، لتزويد فرنسا بجزء من احتياجاتها النفطية[٩٥].

من جهة اخرى، فإن هذا المعطى الجديد، اضافة الى الثوابت الاخرى، كانت وراء المحافظة على السياسة التي سنها الجنرال ديغول. فبعد مرحلة من التردد، املتها ظروف الحملة الانتخابية، والتي تميزت بمزايدات لكسب اصوات اليهود، حدد الرئيس الفرنسي بومبيدو موقف بلاده من خلال الندوة الصحفية التي عقدها في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٦٩، واكد فيها: «... انه لا يمكن اعادة النظر في السياسة الفرنسية، وكل ما يمكن التفكير فيه هو الرجوع الى نظام الحظر الانتقائي او الجزئي الذي كان قائماً قبل ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، وهذا القرار يتوقف طبعاً على تطور الوضع في المنطقة وعلى موقف المعنيين»[٩٦].

---

(٩١) Daniel Collard, «La Politique méditerranéenne et proche orientale de George Pompidou,» *Politique étrangère,* no. 3 (1978), p. 284.

(٩٢) من المعلوم ان الزعيم المغربي المهدي بن بركة، قد تم اختطافه بفرنسا في ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٥. وقد ادى تورط بعض المسؤولين المغاربة، واتهام ديغول صراحة للحكومة المغربية الى قطع العلاقات بين الدولتين.

(٩٣) سوف نتعرض لهذا الخلاف النفطي بين الدولتين في الفصل الثاني من هذا القسم.

(٩٤) انظر تصريح الوزير الاول الفرنسي: «ان البترول لا يمثل كل شيء بين الجزائر وفرنسا. فالتعاون مع هذه الدولة سيستمر كلما كان الصالح العام يتطلب ذلك»، نقلاً عن:

Joseph Limagne, «France, Algérie: La Fin des relations privilégiées,» *Revue française d'études politiques africaines,* no. 69 (mai 1971), p. 15.

(٩٥) François Charbonnier, «Les Intérets français dans les pays arabes,» *La vie française,* 16 /1/ 1970.

(٩٦) انظر: بوقنطار الحسان، «تطور الموقف الفرنسي ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ ١٩٦٧،» المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، العدد ٩ (١٩٨١)، ص ٣٧.

والواقع، ان التفكير في التخفيف من الحظر، اصبح متجاوزاً بعد المستجدات التي سجلتها العلاقات الفرنسية مع المنطقة، والتي ظهرت في حدثين متناقضين ومتكاملين في الوقت نفسه، وهما قضية الزوارق المختطفة من ميناء شيربورغ، وصفقة الطائرات المبرمة مع ليبيا.

(١) قضية الزوارق الحربية

في ٢٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٩ استولى كوماندو اسرائيلي على خمس بواخر حربية كانت راسية في ميناء شيربورغ الفرنسي، تندرج ضمن المعدات الخاضعة للحظر، واستطاع ان ينقلها الى ميناء حيفا باسرائيل. لقد طرح تساؤل اساسي حول الخلفيات التي أوحت لاسرائيل بتنظيم هذه العملية في الوقت الذي كانت بوادر الانفراج تلوح في العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية.

هناك تفسير مبسط، اعتبر ان اسرائيل التي استفادت من بعض التواطؤات، قامت بهذه العملية معتقدة انها ستتم دون ان تثير الانتباه، بيد ان هذا التفسير لا يستند على اسس صلبة. فالظرفية التاريخية السائدة آنذاك، لم تكن تسمح لاسرائيل بالاقدام على هذه المغامرة التي لا تتناسب مع الثمار التي ستجنيها.

من هنا جاء تحليل آخر، ربط بين هذه العملية ومقترحات روجرز، التي سنتحدث عنها لاحقاً. واعتمد اساساً على ان قبول هذه المقترحات من طرف مصر والاردن، وايضاً الولايات المتحدة، وربما الاتحاد السوفياتي، وبالتالي فرنسا سيجعل اسرائيل في وضعية دبلوماسية صعبة. لهذا، فإن هذا الاجراء كان يرمي الى تأزيم العلاقات مع فرنسا كخطوة لنسف مشاورات الاربعة (اي الدول الكبرى) وذلك من خلال ابرازها كإطار متحيز وغير متوازن.

غير ان هناك تفسيراً ثالثاً استنتج الى كون هذه السرقة، لم تكن سوى جزءاً من عملية كبيرة، استهدفت اختطاف الخمسين طائرة التي اصابها الحظر. لقد استند اصحاب هذا الرأي على وقائع مفادها، انه في اواسط كانون الاول/ ديسمبر وصل الى فرنسا بعض الطيارين الاسرائيليين للتدرب على طائرات «ميراج» التي تم نقلها بناء على اقتراح من المسؤول عن بعثة الشراءات الاسرائيلية لدى وزارة الدفاع الفرنسية، الى قاعدة جوية في كورسيكا، حيث يمكن نقلها بسهولة اكبر الى اسرائيل[٩٧].

ومهما كانت الخلفيات الكامنة وراء هذه العملية، فقد كشفت ملابساتها عن شيئين اساسيين: أولاً، لقد ابرز الاستقبال الحار الذي خصصته الحكومة الاسرائيلية لهذه الزوارق، إرادة الدولة العبرية في وضع المسؤولين الفرنسيين في موقف صعب وحرج. مما دفع الحكومة الفرنسية فعلاً الى تشديد موقفها نسبياً، والتخلي في الوقت نفسه عن امكانية التخفيف من الحظر على الاسلحة الموجهة لاسرائيل. على مستوى آخر، فقد ابانت السهولة التي تم بها هذا الاختطاف عن مدى استفادة

---

(٩٧) Claude Bourdet, «La Politique arabe de la France à l'heure de la vérité,» *Témoignage chrétien*, 15/1/1970.

اسرائيل بالتواطؤات الفرنسية حتى على مستوى عال[٩٨]. كشف احد المسؤولين الفرنسيين عن منطقة «المانش»، عشر سنوات بعد الحادث، عن مساهمة بعض الشخصيات الفرنسية في تغطية هذه السرقة[٩٩]. كما دلل هذا الحادث عن المصاعب التي تواجهها الحكومة الفرنسية في صياغة سياستها ازاء الوطن العربي، لا سيما امام قوة «اللوبي الصهيوني» المندس في الدوائر المؤثرة على صنع القرار، والذي دأب على الضغط على الحكومة الفرنسية، وابرازها كمناهضة لاسرائيل ومساندة للعرب. وهو ما تجلى بالخصوص في صفقة الطائرات المباعة لليبيا، والتي تزامنت مع القضية السالفة الذكر.

(٢) صفقة الطائرات مع ليبيا

لقد ادت التغيرات السياسية التي وقعت في ليبيا، والمتمثلة في الانقلاب الذي اطاح في الاول من ايلول/ سبتمبر ١٩٦٩، بالنظام الملكي، الى تضاعف اهتمام فرنسا بهذه الدولة. بخاصة وان هذه الاخيرة تقع ضمن دول البحر الابيض المتوسط. كما توجد فيها طاقات نفطية هائلة، وضعتها من بين اهم البلدان المنتجة لهذه المادة. اضف الى ذلك ان الاجراءات التي اتخذتها لتصفية الوجود العسكري، الانكلو ـ ساكسوني، كلها عوامل حفزت فرنسا على ايلاء عناية بالغة للطلب الذي وجهته بشراء عدد من طائرات «ميراج». وهكذا فقد صرحت الحكومة الفرنسية علناً في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ انه تجسيداً لسلسلة من المفاوضات، فإنها ستزود ليبيا بمائة طائرة «ميراج».

وفي الواقع، فإن هذه الاستجابة الفرنسية لتزويد هذه الدولة بعدد من الطائرات، كانت افرازاً لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. فمن الناحية الاولى، فإن هذه الصفقة التي تراوحت بين ٨٠٠ و٩٠٠ مليون فرنك، ستمكن فرنسا من تغطية العجز الناتج عن استيرادها للنفط الليبي، والذي وصل الى ٨٣١ مليون دولار، من ناحية ثانية، فإن هذه الصفقة جعلت فرنسا، الى حد ما، في وضعية مريحة ازاء المفاوضات التي كانت تجريها مع الجزائر حول احتياجاتها الطاقوية. فالنفط الليبي احسن وارخص، اضافة الى ذلك، فإن هذه العملية، بكل ما ستحمله من تجديدات في البنية التحتية العسكرية الليبية، ستمثل تغلغلاً على حساب الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين تم تصفية وجودهما في قاعدتي «بنغازي» و«وليس». فبذلك فهي تكمل التقليد الديغولي الهادف الى اكتساح المواقع في الوطن العربي، علماً ان ليبيا تشكل امتداداً للمغرب العربي، الذي احتل في فرنسا دائماً مكانة من الدرجة الاولى[١٠٠]. واخيراً، فمن الناحية العسكرية،

---

(٩٨) لقد اكدت صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، ان وزيرين على الاقل كانا على علم بالعملية. كما ان اجراءات الطرد التي اتخذتها الحكومة، رغم انها لم تمش بعيداً، فإنها عبرت عن مدى كثافة التغطية التي سهلت هذه العملية. وهكذا، فقد تم توقيف الجنرال بيرنارد كازيل، الامين العام للدفاع الوطني، والجنرال لويس بونت، مدير الشؤون الدولية في وزارة الدفاع، ورئيس اللجنة الحكومية الخاصة ببيع الاسلحة. كما تم طرد الاميرال موردخاي ليمون الذي كان يرأس بعثة المشتريات الاسرائيلية في فرنسا. ووجود هذه البعثة بشكل دائم يشكل دليلا واضحاً على حقيقة الوجود الاسرائيلي في فرنسا.

(٩٩) Jacques Bruneau, «Il y a dix ans les vedettes de cherbourg,» *Le Monde,* 23-24/12/1972.

(١٠٠) Gabriel Bergougnoux, «Pompidou n'ose pas avouer sa politique,» *Témoignage chrétien,* 29/1/1970.

فإن هذه الصفقة هي محاولة لقطع الطريق امام الوجود السوفياتي في المنطقة. فطبيعي ان رفض فرنسا بيع هذه الطائرات، كان سيدفع بالقادة الجدد الى التوجه نحو السوفياتيين الذين كانوا سيسارعون ـ ما في ذلك شك ـ الى ملء الفراغ الذي تركه الانكلو ـ امريكيون. وفرنسا، حافظت على الوجود الغربي، وبالكيفية نفسها، اكتسبت موقعاً متميزاً في البحر الابيض المتوسط. لقد اعطى الرئيس بومبيدو التبريرات نفسها، التي يمكن اجمالها فيما يلي(١٠١):

ـ لقد استبعد وجود اي علاقة بين الصفقة وصراع الشرق الاوسط.

ـ ان ليبيا هي خط التواصل بين المشرق والمغرب العربيين، وفرنسا بحكم ارتباطاتها التقليدية مع المنطقة لا يمكن لها ان تفوت هذه الفرصة، طالما ان ليبيا قدمت عرضاً في هذا الشأن.

ـ ان هذه الصفقة ستسمح لفرنسا بتركيز حضورها في الوطن العربي في حين ان امتناعها كان سيؤدي الى تغييبها، وبالتالي تعويضها بالاتحاد السوفياتي.

ـ واخيراً ان ليبيا تمتلك ثروات نفطية هائلة بالنسبة لفرنسا واوروبا. زد على ذلك، فإنها تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً.

ولم يخرج عن هذا النسق الحجاجي الوزير الاول شابان دلماس عندما تصدى للرد على منتقدي هذه الصفقة بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، حيث قال: «ان طائرات الميراج هذه، لن تستعمل لتصعيد النزاع في الشرق الاوسط. فالحكومة الليبية طلبتها بهدف دعم دفاع وامن ليبيا. وانني اود ان اذكر هنا ان مساحة ليبيا تبلغ ضعفي مساحة بلادنا ونصف، ولا يتجاوز تعداد سكانها مليوني نسمة. وذلك اضافة الى كونها تمتلك ثروات خيالية من البترول، الى حد انها ستصبح قريباً احدى الدول الاولى من حيث انتاج النفط، وهو امر لا بد وان يثير الاطماع. وان ليبيا في طلبها للاسلحة قد فضلتنا على بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ونحن لبينا طلبها لنعاونها في ضمان امنها، اعتباراً الى ان ذلك يتوافق اساساً مع سياسة فرنسا تجاه البحر الابيض المتوسط والتي ترتكز بالدرجة الاولى على اقرار الامن في الجزء الغربي منه...»(١٠٢).

وفي الواقع، فقد استمر التطلع الفرنسي الى ضمان حضوره في كل تسوية لصراع الشرق الاوسط ولو بشكل باهت مع الرئيس بومبيدو، وانعكس ذلك بالخصوص في منظوره لمقترحات روجرز وزير الخارجية الامريكي آنذاك، الذي استطاع ان يبلور مخططاً لاقرار السلم في المنطقة يقوم على المبادىء التالية:

ـ قبول الاطراف المعنية لوقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً.

ـ اجراء مفاوضات تحت اشراف المبعوث الدولي «غونار يارينغ» في سبيل التوصل الى تسوية نهائية تتمفصل حول قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) القاضي بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ـ اضافة الى ذلك تضمنت هذه المقترحات ارضية للعمل تعتمد على: ضمان حرية الملاحة في

---

(١٠١) Collard, «La Politique méditerranéenne et proche orientale de Georges Pompidou,» p. 278.

(١٠٢) الاصفهاني، «الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية،» ص ٩١.

مضيق تيران، واقامة مناطق منزوعة من السلاح وايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان حدود دولية معترف بها لجميع بلدان المنطقة. واخيراً تقرير وضع للقدس والترتيبات المتعلقة بها[١٠٣].

امام قبول مصر والاردن رسمياً (٢٣ ـ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٧٠) لهذه المقترحات، لم يكن امام فرنسا من خيار سوى ركوب القاطرة نفسها، ولكن دون ان تتخلى عن كل طموح لمنع استئثار الولايات المتحدة او القوتين العظميين بمهمة السلام في الشرق الاوسط. وهكذا ففي الوقت الذي اعلن الرئيس الفرنسي عن قبول بلاده للمخطط الامريكي، فإنه دعا الى ضرورة بذل مزيد من الجهود في نطاق مشاورات الاربعة الكبار من جهة، ولدى الاطراف المعنية من جهة اخرى. وفي الوقت نفسه فقد رحبت فرنسا بالمساعي التي كان يبذلها المبعوث الدولي «يارينغ» في أفق صياغة توصيات ذات مضمون متوازن تنظم جميع الترتيبات لتطبيق القرار (٢٤٢)، وحذرت الدولتين الكبيرتين من القيام بمبادرات معزولة، لان اقرار السلام الحقيقي، حسب فرنسا، لا يتأتى باقتسام النفوذ في المنطقة، ولكن بواسطة عمل متناسق تكفله الجماعة الدولية[١٠٤].

وفي السياق نفسه، فقد ظل بومبيدو متردداً وغير مرتاح للسياسة التي كان ينتهجها الرئيس المصري انور السادات، وكان يشعر بالمرارة ازاء هذا الانزلاق المصري في احضان المخططات التي بدأ يرسمها المستشار الامريكي هنري كسينجر (H. Kessinger)، بخاصة بعد فشل مساعي المبعوث الدولي يارينغ، ونسف مشروع روجرز، وكذا فشل مشاورات الاربعة الكبار. وتجسيداً لهذا الاحساس فقد رفض اللقاء مع السادات على الرغم من المحاولات المتكررة لهذا الاخير. وذهب الى حد تشبيهه في حديث خاص بـ (Laval) نظراً للتنازلات التي كان قد باشر تقديمها للولايات المتحدة، والسياسة الليبرالية التي لن يستطيع قيادتها الى نهاية المطاف[١٠٥].

وعلى الرغم من المرونة التي تميزت بها الممارسة البومبيدوية في حقبتها الاولى، فإنه يتجلى واضحاً انها ظلت تدور في سياج الاختيارات الديغولية. وقد جاءت حرب تشرين الاول/ اكتوبر لتعيد ذلك البريق «الاستقلالي» للسياسة الفرنسية ازاء الوطن العربي.

ب ـ حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ تثبيت السياسة الفرنسية ازاء الوطن العربي

لا نقاش في ان الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة، كونت نقطة تحول بارزة، ليس في مآلية الصراع العربي ـ الاسرائيلي فقط، ولكن في صيرورة النظام العالمي برمته.

---

(١٠٣) انظر نص هذه المقترحات في: السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣).

(١٠٤) الاصفهاني، المصدر نفسه، ص ٨٣.

(١٠٥) كان «لافال» نائب رئيس المجلس في حكومة فيشي، وارتبط بعلاقاته الوثيقة مع سلطة الاحتلال الالماني. ولكن في ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤١، تم اعتقاله من طرف الماريشال «بيتان»، الذي كان يريد ان يقلل من التعاون مع الالمان. انظر حديث بومبيدو مع الصحفي فيليب سان روبير في:
Philippe St. Robert, *Les Septennats interrompus* (Paris: Laffont, 1977), pp. 195-196.

فمن جهة، مكنت العرب، الى حد ما، من استرجاع الثقة بأنفسهم، وحطمت جزئياً اسطورة التفوق الاسرائيلي. وغيرت التطورات اللاحقة من طبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي، الذي اصبحت فيه القضية الفلسطينية تحتل موقعاً مركزياً، من حيث إنها لم يعد ينظر اليها وكأنها قضية لاجئين، وانما كمشكلة وطنية، لا يمكن حسمها الا بمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره بواسطة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

بيد ان عطاءات هذه الحرب تبدت بشكل ناصع من خلال انعكاساتها على العلاقات الدولية، وبالضبط العلاقات الاقتصادية منها. فقد ساهمت القرارات التي اتخذتها البلدان العربية في اجتماعها بـ ١٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، والكامنة في حظر النفط عن الولايات المتحدة وكندا وهولندا، والتخفيض شهرياً من انتاجها بنسبة ٥ بالمائة حتى استرجاع الاراضي العربية المحتلة[١٠٦]، في خلق ارتجاجات وتخلخلات في المعطيات التي تحكمت في سير «الميكانيزمات» الاقتصادية الدولية، وبالتالي كانت بمثابة منطلق، على الاقل لخطاب جديد، استهدف اعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي على اسس جديدة.

ولا مراء في ان ملابسات ومخلفات حرب تشرين الاول/ اكتوبر، انعكست بشكل ملموس على العلاقات بين الدول الرأسمالية، من حيث انها اظهرت الخلافات الموجودة بين الولايات المتحدة، وبعض حلفائها الغربيين، وعلى رأسهم فرنسا، التي تخوفت من السلوك الامريكي خلال الحرب، وبالتالي ازدادت اقتناعاً بحتمية بلورة قوة مستقلة في مواجهة الهيمنة الامريكية.

في ظل التحولات التي افرزتها المواجهة العربية - الاسرائيلية، فقد اصطبغ السلوك الفرنسي بخاصيتين اساسيتين متفاعلتين وهما: الانشغال بضمان مركز فرنسا، من خلال التقرب من البلدان العربية المنتجة للنفط، واستيعاب التطورات التي استجدت على الساحة في تعاملها مع النزاع العربي - الاسرائيلي. واما المنحى الثاني فقد انصب على اشراك حلفائها الاوروبيين في مسلسل البحث عن سياسة مستقلة فاعلة.

(١) تدعيم المصالح الفرنسية بشكل مستقل

لقد كشفت حرب تشرين الاول/ اكتوبر ومخلفاتها الاقتصادية، عن مدى هشاشة الاقتصاد الفرنسي وقابليته للانثلام. فقد تأثرت فرنسا بشكل ملحوظ بالتغييرات التي سجلتها اسعار النفط. فحسب دراسة نشرها وزير الصناعة الفرنسي في مجلة الدفاع الوطني [١٠٧]، يستنتج ان النفط يغطي ٦٦ بالمائة من احتياجات الطاقة الفرنسية، تستورد منه ٧٥ بالمائة. فقد بلغت واردات فرنسا من هذه

---

(١٠٦) من المعلوم، ان مفعول هذا القرار لم يستمر طويلاً، ففي ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤، قررت البلدان العربية المنتجة للنفط، في اجتماعها بفيينا رفع الحظر عن الولايات المتحدة، ونشير الى ان سوريا وليبيا تحفظتا على هذا القرار انظر نص البلاغ في: *Pétrole et gaz arabes,* (1 avril 1974), pp. 25-26.

(١٠٧) Xavier Ortoli, «L'Industrie française et le pétrole,» *Revue de défense nationale* (1974), p. 5 et la suite.

المادة في عام ١٩٧٤ اكثر من ٧٥ مليار فرنك، بزيادة ٣٠ مليار فرنك عن عام ١٩٧٣، وذلك عائد الى زيادة اسعار النفط. ولقد انعكس خلل ميزان الطاقة هذا على الميزان التجاري، اذ بلغ عجز ميزان المدفوعات الفرنسي ١٦ مليار فرنك فرنسي عام ١٩٧٤، بعد ان كان هناك فائض يقدر بـ ٧ مليارات فرنك عام ١٩٧٣. واذا كنا سنترك جانباً البعد الاقتصادي، وانعكاساته السلبية على مستوى المعيشة، وتعميقه للفجوات التضخمية، فإننا سنركز هنا على التحرك الفرنسي السياسي والذي ابتغى التميز عن الاستراتيجية الامريكية، واعادة صياغة الموقف الفرنسي في ضوء التحولات المتلاحقة التي كان يخضع لها سواء النظام الفرعي العربي أم النظام الشامل.

(أ) الاختلافات الفرنسية ـ الامريكية: لقد اعادت حرب تشرين الأول/اكتوبر الى الأذهان، التخوف الفرنسي القائم اساساً على ان كل توتر في العالم من شأنه ان يدعم نفوذ القطبين، ويزيدها وسائل اضافية لتسيير العالم دون مشاركة الحلفاء، خصوصاً بالنسبة الى الولايات المتحدة التي تريد ان تتصرف كسلطة عالمية بكل ما لهذه القوة من تطلعات واهداف تنصرف الى تأكيد ذلك الوضع، لا سيما في مواجهة القوة العظمى الثانية، ونعني الاتحاد السوفياتي[١٠٨].

لقد اتسمت العلاقات بين القوتين العظميين بحالة التأرجح بين التفاهم والتدهور في الوقت نفسه. فأثناء الحرب، عملت هاتان الدولتان على توحيد جهودهما لتطويق الصراع، على الرغم من ان كلا منهما امعن من خلال جسور جوية، على تزويد حلفائه بالاسلحة والعتاد التي يحتاجها. يشهد على هذا التفاهم، وجود «اناتولي دوبرنين» السفير السوفياتي لدى وزارة الخارجية الامريكية بصورة شبه دائمة طيلة تواصل المعارك، وكذلك قيام مستشار الرئيس الامريكي للأمن القومي «هنري كيسنجر» بزيارة خاطفة لموسكو، قصد ترتيب الموقف الذي ستتخذه الدولتان في مجلس الامن الذي وقف عاجزاً عن الحركة الى ان تم الاتفاق بين هاتين الدولتين على الخطوط العريضة لتحل بالطرق السلمية[١٠٩]. الا انه بعد وقف اطلاق النار، فقد توترت فجأة العلاقات بين الطرفين. فبعد ان طلبت مصر من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ارسال قواتهما الى المنطقة لتنفيذ قراري مجلس الامن (٢٤٢) و(٣٣٨)، فقد رفضت هذه الاخيرة الاستجابة لذلك، اعتباراً الى انها تعارض اي وجود سوفياتي عسكري أو شبه عسكري كضمان لانهاء الاعمال الحربية، لأنها تعتبر ذلك اعادة للنفوذ السوفياتي بكل ما يعنيه هذا من احتمالات مزعجة بالنسبة لمصالحها في الشرق الاوسط. في حين ان الاتحاد السوفياتي اعلن في مذكرة موجهة الى الولايات المتحدة انه ينوي العمل، ولو منفرداً لضمان وقف اطلاق النار، مما يعني استعداده لتلبية الطلب المصري. وقد نتج عن ذلك اعلان الولايات المتحدة عن حالة التأهب القصوى ضمن قواتها النووية. الشيء الذي دفع الاتحاد السوفياتي الى

---

(١٠٨) اسماعيل صبري مقلد، «العلاقات الاوروبية الامريكية وحرب اكتوبر ١٩٧٣،» السياسة الدولية، السنة ١٠، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ١٦٧.

(١٠٩) صلاح العقاد، «الثقل السوفياتي الى جانب الحق العربي،» السياسة الدولية، السنة ١٠، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ١٢٠.

التراجع عن قراره تلافياً لتورط في مواجهة نووية مع الامريكيين(١١٠).

في مواجهة هذا التصرف الامريكي الـذي تميز بـدعم مكثف للترسانـة العسكريـة الصهيونيـة (قدر بأربعـة مليارات دولار)، وبتجاهل مطلق لحلفائها، فقد ادركت فرنسـا بشكل لا غبـار عليه، ان مسلكها يمكن ان يكون متعارضاً مع الولايـات المتحدة، كلما كـانت مصالـح الطرفـين في خطر. ومن ثم، لا مناص لها من تأكيد التصور الديغولي في هذا المجـال. وقد عـبر عن هذا الشعـور الذي ساد الأوساط الرسمية الفرنسية وزير الخارجية آنذاك ميشيل جوبير الذي لاحظ ان الولايات المتحـدة تصرفت مع حلفائها وكأنهم لا اشخاص (Non personne)(١١١).

إن هـذا التهميش الذي عـانت منه فـرنسا، فضـلاً عن المصاعب الاقتصـادية التي اصبحت تواجهها، كان نتيجة تمسكهـا بسياستهـا السابقـة، فخلافـاً لما كـانت تنتظر الـولايات المتحـدة، وحتى بعض الاوساط في البلاد، فقد ادلى الوزيـر الاول بيير مسمـير (p. Messmer) في ١٩ تشرين الاول/ اكتوبر بتصريح جاء فيه «انه من الـطبيعي ان تحارب الـدول العربيـة من اجل تحـرير اراضيهـا، طالمـا ان اسرائيل ترفض الحل السلمي»، كما اعرب مشيل جوبير بوضوح عن الموقف نفسه عندما استبعد توجيه اللوم لاناس يريدون استرجاع اراضيهم»(١١٢).

وفي الحقيقـة، لم تقتصر المواجهـة الفرنسيـة ـ الأمـريكيـة على تقـويم حرب تشرين الأول/اكتـوبر فقط، بـل امتدت الى كيفيـة التعامـل مع أزمـة الطاقـة التي اصبحت تشكل كـابوسـاً يقـضّ مضجع الاقتصاديات الرأسمالية. ففرنسا التي صنفت ضمن أصدقاء العرب ولم يمسها الحظر النفطي، دافعت عن ضرورة الحوار والتشاور بين المنتجين والمستهلكـين، وتبني أسلوب الاتفاقيـات الثنائيـة بينهما. في حـين أن الولايـات المتحدة الامـريكية رفضت «الضغط العـربي» وأعلنت على لسـان كيسنجـر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر «ان الولايات المتحدة لن تتأثر بالحظر النفطي في تغيير سياستها»، وحذر من إمكانيـة اتخاذ «تدابير مضادة» ضد منتجي النفط. وقد دعم بعد أسبـوع وزير الـدفاع الافريقي جيـمس شليسنغـر هذا الموقف عندما أعلن عن نية بلاده للاحتفاظ بوجود بحري كبير في المحيط الهندي يرمي الى حماية المصالح الامريكية في الخليج، عقب حرب رمضان وحظر النفــط(١١٣). وقد كـرس المؤتمر الـذي دعا اليـه الرئيس نيكسـون الدول المستهلكـة، ما بـين ١١ و١٣ شباط /فـبراير ١٩٧٤ لمنـاقشة مشـاكـل الطاقة، اختلاف وجهتي النظر الفرنسية والامريكية، حيث يتجلى ذلك من خلال ما يلي(١١٤):

---

(١١٠) احمد يوسف احمد، «الدعم الامـريكي للعدوان الاسرائيـلي،» السياسـة الدوليـة، السنة ١٠، العـدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ١٣٥.

(١١١) انظر: الحسان، «تطور الموقف الفرنسي ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ ١٩٦٧،» ص ٤٠.

(١١٢) عبد العزيز العجيزي، «الحق العربي يفرض نفسه على المجمـوعة الاوروبيـة،» السياسـة الدوليـة، السنة ١٠، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٤)، ص ١٥٣.

(١١٣) مروان رأفت بحيري، «تطور السياسة الامريكية في الوطن العـربي: من ترومـان إلى كيسنجر،» المستقبـل العربي، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ١٩٨١)، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١١٤) نزيرة الأفندي، «انعكاسات المتغيرات المتلاحقة في سوق البترول،» السياسة الـدولية، السنـة ١٠، العدد ٣٧ (تموز/يوليو ١٩٧٤)، ص ١١٥.

(١) فيما يتعلق بتحديد طبيعة هذا المؤتمر، هل ينبغي اضفاء الطابع المؤسساتي القار (الدائم) عليه، كما كانت تنشد الولايات المتحدة أم لا؟ لقد استبعدت فرنسا ذلك، وتحفظت على بعض المقتضيات التي نصت على تنسيق الجهود في مجال تطوير ابحاث الطاقة وحفظها، مع وضع نظام لتخصيص المتوافر منها في حالة الطوارىء والعجز الشديد، وكذلك انشاء لجنة تنسيق لها حرية تشكيل فرق عمل تتلاءم وتطورات الموقف.

(٢) تأكيد وجهة النظر الفرنسية في أن تكون المنظمة الدولية هي الإطار الملائم لبحث أزمة الطاقة، وما يتفرع عنها من مشكلات مالية ونقدية. وفي هذا الصدد فقد رفضت فرنسا الموافقة على عدة فقرات من البند العاشر، والتي تضمنت التعاون بين الدول المجتمعة في فرض القيود على التجارة والمدفوعات الخارجية الى جانب التسهيلات الائتمانية الرسمية والتجارية القائمة بالفعل، مع انتهاج سياسات اقتصادية وطنية للتخفيف من حدة الصعوبات الناجمة عن تصاعد الأسعار النفطية.

وتماشياً مع هذا الموقف، رفضت فرنسا الانضمام الى الوكالة الدولية للطاقة، والتي احدثت بموجب قرار لمجلس التعاون والتنمية الاقتصادية، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، تطبيقاً لقرارات المؤتمر السالف الذكر[١١٥]. على مستوى آخر، ادى تلاقي الموقف الفرنسي مع ارادة دول العالم في رصد المسألة النفطية، ضمن اطار أوسع وأشمل الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، خصصتها لبحث مشكلة المواد الأولية، تمخض عنها صدور الاعلان العالمي لحقوق وواجبات الدول الاقتصادية[١١٦].

---

(١١٥) لقد شاركت في تأسيس هذه المنظمة البلدان التالية: المانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، اسبانيا، الولايات المتحدة، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، اللوكسمبورغ، هولندا، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا وتركيا. انظر نص القرار المنشىء لهذه الوكالة في:
Revue générale de droit public international, no. 79 (janvier-mars 1975), pp. 257-261.

(١١٦) لقد تضمن هذا التصريح ديباجة واربعة فصول. ففي الديباجة تم التذكير بالمبادىء التي ينبغي أن تتحكم في العلاقات الدولية وهي:
- اقرار نظام اقتصادي عالمي اكثر عدالة وعقلانية.
- توسيع التجارة العالمية في صالح جميع الأمم، وفي ظل احترام الاختلافات بين أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية.
- تكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول، وإذكاء روح التشاور لحل المشاكل المشتركة وتحقيق نمو جميع مناطق العالم.
- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للدول السائرة في طريق النمو والأخذ بعين الاعتبار احتياجاتها، وكذلك التمايزات الموجودة بينها في مجال النمو.
- وضع نظام للعلاقات الاقتصادية يرتكز على المساواة السيدة، والمنفعة المتبادلة والتداخل الاقتصادي الواسع بين مصالح الدول.
- الاعتراف بأن مسؤولية نمو كل دولة يعود اليها بالدرجة الأولى.
- بناء الأمن الاقتصادي الاجتماعي، وخصوصاً بالنسبة إلى الدول السائرة في طريق النمو.

أما الفصل الأول، فقد أكد مجموعة من المبادىء الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ومن بينها مبدأ سيادة الوحدة الترابية، الاستقلال السياسي للدول، المساواة، عدم الاعتداء، مبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، حل =

(ب) الحقبة الجيسكاردية(*): **تعميق التقارب مع العرب**: لم يؤد موت بومبيدو المفاجىء في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٧٤، وصعود جيسكار ديستان الى السلطة، الى تغيير جوهري في محتوى السياسة الفرنسية ازاء الوطن العربي. فعلى الرغم من الانحسار الذي عرفته الديغولية والمتمثل في النسبة التي حصل عليها المرشح الديغولي (١٤,٧٠ بالمائة في الدورة الأولى) وبصرف النظر عن مواقف المرشح ديستان، الذي ناهض المشروع الديغولي، وصرح بضرورة تحسين العلاقات الفرنسية مع اسرائيل لاستكمال صيغة الموقف الحيادي المتخذ في عام ١٩٦٧، فإنه سرعان ما تبين أنه سيشكل «الامتداد المتجدد» للرئاسة السابقة(١١٧).

والواقع، إن الحقبة الجيسكاردية، اقترنت بمحيط داخلي ودولي موسوم بكثير من المصاعب والتحولات التي يمكن اجمالها فيما يلي:

(١) لقد ابرزت أزمة الطاقة مدى صلابة الارتباط بين المحيط الدولي والوضع الداخلي. ففي عام ١٩٧٣ كانت الوضعية الاقتصادية ظاهرياً سليمة في فرنسا. فوتيرة نموها كانت سريعة (١٠ بالمائة في خريف ١٩٧٢ الى ربيع ١٩٧٣) بفضل الاستهلاك الداخلي والطلب الخارجي. وبذلك احتلت فرنسا المرتبة الثالثة ضمن الدول المصدرة (بعد الولايات المتحدة والمانيا) مستفيدة كجميع الاقتصاديات الرأسمالية من سياسة طاقوية تعطي الأولوية للنفط الذي كان يجلب بأثمان بخسة. الا أنه تحت ضغط الصدمة النفطية، ظهرت عوارض الضعف على الاقتصاد الفرنسي، حيث سجل ميزان المدفوعات عجزاً يقدر بـ ٣٠ مليار فرنك، عائد بالدرجة الأولى الى تحمل الدولة لـ ٣٥ مليار فرنك إضافية لشراء المواد النفطية. واثبتت هذه الوضعية في الوقت نفسه مدى ضعف الاقتصاد الفرنسي بالمقارنة مع الاقتصاديات الامريكية والألمانية واليابانية(١١٨).

(٢) تزايد أهمية العلاقات الاقتصادية في النظام الدولي، بسبب الاختلالات والفوارق التي

= الخلافات بالطرق السلمية.

في حين فقد عدد الفصل الثاني الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (حق تنظيم وضبط الاستثمارات الأجنبية، حق التأميم ونوع الملكية مع التعويض... الخ).

أما الفصل الثالث فقد أشار الى المسؤوليات الملقاة على الدول ازاء الجماعة الدولية. وأخيراً، فقد تضمن الفصل الرابع بعض المقتضيات النهائية. انظر نصاً وتحليلاً لهذا الميثاق في:

Guy Fuer, «Réflexions sur la charte des droits et devoirs économiques des états,» *Revue générale de droit public international,* no. 79 (avril-juin 1975), pp. 273-320.

انظر أيضاً: اسماعيل صبري عبدالله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).

(*) نسبة الى الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان.

(١١٧) نبية الاصفهاني، «المواجهة بين اليمين واليسار في فرنسا،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٧ (تموز/يوليو ١٩٧٤)، ص ١١٥.

(١١٨) Marie-Claude Smouts, «Du Gaullisme au néo-atlantisme: Les Incertitudes françaises,» dans: *Les Politiques extérieures européennes dans la crise* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976), pp. 83-84.

تعمقت بين الدول الفقيرة والدول المصنعة، نتيجة لارتفاع اسعار النفط، وانعكاسات ذلك على المواد المصنعة، وبالتالي على البرامج التنموية لكثير من الدول. ومن ثم فقد أصبح الحديث عن ضرورة الحوار بين الشمال والجنوب، يكاد يطغى على الانفراج بين الشرق والغرب.

(٣) انهيار النفوذ الامريكي بعد سقوط النظامين في سايغون وبنوم بنه ثمانية شهور بعد وصول ديستان الى السلطة وبالمقابل تصاعد قوة المركز السوفياتي، الذي عمل ما أمكن على الاستفادة من الشروخ التي أصابت المعسكر الرأسمالي، وذلك بتعزيز وجوده، كما تجلى في الحرب الأهلية الانغولية التي مني فيها حلفاء الولايات المتحدة بهزيمة مرّة.

(٤) التغيرات التي شهدها النظام الاقليمي العربي، فإلى جانب أنه برز بمظهر قوة متماسكة ومتضامنة إبان حرب تشرين الأول/اكتوبر، فإن كثيراً من الآليات التي كانت تتحكم فيه عرفت تحولاً عميقاً.

وهكذا فقد بدأت الفوارق الايديولوجية تتقلص، تاركة المجال لسياسة واقعية تميزت بهيمنة الدول المعتدلة (ذات المداخيل النفطية) وعلى رأسها السعودية، وكذلك مصر، التي اضيفت الى هذه المجموعة بعد أن عمل أنور السادات على تصفية المكتسبات الناصرية، وفتح المجال على مصراعيه للمظلة الامريكية. وفي الاتجاه نفسه نسجل بداية تحول بعض الأنظمة «المتطرفة» (العراق) الى تبني سياسة مرنة عززت من نفوذ المجموعة المعتدلة. على مستوى النظام الاقتصادي، فقد اصبحت بلدان الخليج مركزاً اقتصادياً لامعاً، لا سيما لتجارة الاستيراد، حيث اكتظت موانئها بالسفن التي تنتظر التفريغ، وتدفق على فنادقها ممثلو الشركات والبنوك ومكاتب الخبراء والاستشارات الاجنبية، واشترك رجال السفارات الغربية الذين تحولوا في الواقع الى وكلاء أعمال للشركات والبنوك، في التسابق على أكبر قدر من الغنائم قبل أن يقتنصها ممثلو الدول الأخرى[١١٩].

في ضوء هذه المتغيرات الجديدة، سيستعيد الرئيس الجديد مرتكزات السياسة الفرنسية ليسبغ عليها منحى جديداً، اصطلح على تسميته بالعالمية (Mondialisme) أي تمكين فرنسا من استراتيجية عالمية لا من خلال الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة، ولكن العمل على ايجاد أرضية للتفاهم معها، واعادة صياغة العلاقات الأطلسية (Transatlantique) كما تجلى ذلك في اعلان بروكسيل (٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٤) الذي تبناه المجلس الأطلسي في أوتاوا (Ottawa) في ١٩ تموز/يوليو ١٩٧٤ كنتيجة لاتفاق بين كيسنجر ووزير الخارجية الفرنسي جان سوفنيارغ (J. Sauvagnargues)[١٢٠] وكذلك ابراز فرنسا كوسيط بين القوتين العظميين والدول السائرة في طريق النمو، كما تجسد ذلك في عقد

---

(١١٩) جلال احمد امين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٩١.

(١٢٠) للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال:

Pierre Hassner, «Europe and Contradictions in American Policy,» in: Richard Rusecrance, ed., *America As Ordinary Country: US Foreign Policy and the Future* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1979), p. 10ff.

مؤتمر باريس (نيسان/ابريل ١٩٧٥) الذي شكل منطلقاً لحوار الشمال والجنوب[١٢١].

بيد أن تحقيق هذا المشروع، لم يكن أمراً ممكناً دون حل المشاكل التي اصبح يواجهها الاقتصاد الفرنسي نتيجة أزمة الطاقة. من هنا، كان من الضروري البحث عن مصادر مضمونة للتزود بالنفط، وكذلك لاكتساح مزيد من الأسواق وجلب الفوائض النفطية. وحده الوطن العربي كان مؤهلاً لاعطاء حقنات منعشة للرأسمالية الفرنسية. ومن هنا فإن تدعيم «السياسة العربية» لفرنسا أصبحت مسألة حيوية في الخطاب الرسمي الفرنسي، لأنها لم تعد فقط خياراً، وإنما ضرورة تمليها المصالح.

في هذا الاطار، فقد عمقت القيادة الجيسكاردية ارتباطاتها بالبلدان الخليجية النفطية، وذلك في محاولة لابرام عقود تمكنها من ضمان التزود بالنفط، وتسمح للشركات الفرنسية من الحصول على مواقع جديدة في الأسواق النفطية التي اصبحت مرتعاً للتنافس الامبريالي. في الاتجاه نفسه، فقد واصلت فرنسا سعيها نحو تمييز مواقفها ازاء أزمة الشرق الأوسط. وللخروج من دائرة النيات الطيبة الى دائرة الفعل، فقد سمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب اعلامي رسمي لها في باريس بتاريخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥، بعد اللقاء الذي تم بين وزير الخارجية الفرنسي «سوفنيارغ» والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في بيروت، وكذلك الزيارات التي قام بها مدير الدائرة السياسية لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» فاروق القدومي، واستقباله من طرف المسؤولين الفرنسيين[١٢٢].

في السياق نفسه، فقد رفضت فرنسا تزكية المسلسل الامريكي الهادف الى اقرار سلم في المنطقة حسب اسلوب «الخطوة خطوة». وبناءً على ذلك فقد تحفظت على معاهدة كامب ديفيد لأنها لن تسوي جوهر القضية الذي هو المسألة الفلسطينية، ولن توصل الا الى معاهدة ثنائية بين مصر واسرائيل، تجعل هذه الأخيرة أكثر تصلباً في رفض الحل الشامل لنزاع الشرق الأوسط[١٢٣].

وبالمقابل، فقد اعترفت فرنسا بحق الشعب الفلسطيني في ان يكون له وطن، حيث لم تعد تنظر الى القضية الفلسطينية على أنها مجرد قضية لاجئين، وإنما هي ظاهرة انسانية وسياسية تتمثل في ارادة الوجود والكرامة لشعب يطالب الحصول على وطن[١٢٤].وقد عبر الرئيس الفرنسي عن هذا الموقف في مقابلة مع وكالة الشرق الأوسط عندما قال: «... لا يمكن اقرار سلام دائم في الشرق الأوسط الا اذا أخذنا بعين الاعتبار الحقوق والأحداث والوقائع. وهي تعبر عن ثلاثة أشياء: أولاً: إن الأراضي التي احتلت نتيجة العمليات العسكرية ينبغي أن تعود الى اصحابها. ثانياً: ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار حق الشعب الفلسطيني في التمتع

---

(١٢١) من المعلوم أن هذا المؤتمر لم يحقق نتائج ايجابية وسقط في الانسياخ على الرغم من الدورات التي انعقدت في ظله.

(١٢٢) الحسان، «تطور الموقف الفرنسي ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ ١٩٦٧،» ص ٤١.

(١٢٣) St. Prot, *La France et le renouveau arabe,* p. 104.

(١٢٤) نادية مصطفى، «العلاقات العربية ـ الفرنسية الجديدة،» **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٤٩ (تموز/يوليو ١٩٧٧)، ص ٩٩.

بوطن له. ثالثاً: من الضروري أن تعيش جميع دول المنطقة في حدود مضمونة ومعترف بها[١٢٥]

والحقيقة، أنه على الرغم من الأهمية التي يكتسيها الاعتراف بحق الوطن[١٢٦] ومساهمته في اثراء الموقف الفرنسي، ازاء القضية الفلسطينية، فإنه ظل قاصراً عن استيعاب هموم الشعب الفلسطيني الذي يطمح الى الحصول على الحق في تقرير مصيره.

ولم تأت الخطوة الحاسمة في هذا المضمار، والكامنة في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الا خلال الجولة التي قادت الرئيس الفرنسي الى بعض بلدان الخليج (آذار/مارس ١٩٨٠)[١٢٧] ومن نافلة القول، التذكير، أن هذا الاعتراف قد شكل منعطفاً في منظور فرنسا للصراع العربي - الاسرائيلي. فهو يعني، كما فعل الجنرال ديغول في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ بالنسبة للشعب الجزائري، تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في الاستقلال، وبالتالي من حقه في تكوين دولة. وفي الوقت نفسه، فتح الباب أمام المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية لتجسيد هذا الاختيار الممنوح للشعب الفلسطيني: تحديد الدولة، هويتها، الضمانات الممنوحة لضمان سلامتها[١٢٨].

وقد توازى هذا التحرك الفرنسي من أجل تثبيت مكانة فرنسا ودورها المتميز في الوطن العربي، بتحرك يهدف الى دفع أوروبا نحو مشاطرة هذا السلوك الفرنسي، لافراز قوة مستقلة كفيلة بموازنة النفوذ الامريكي.

ج - البعد الاوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية

ليس ثمة شك في أن هذا البعد يمثل احدى الخاصيات المميزة للسياسة الخارجية الجيسكاردية إزاء الوطن العربي. فقد أدركت القيادة الجديدة، أنه لا مناص لها من اشراك اوروبا في مشروعها القاضي بترسيخ سياستها المستقلة، وذلك بخلق نوع من التناسق بين مختلف السياسات الأوروبية المنتمية الى السوق الأوروبية المشتركة.

وفي الواقع، فقد بدأت الارهاصات الأولى لاتخاذ موقف موحد إزاء الشرق الأوسط بشكل خجول قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر، في سياق وضع اجهزة داخل المجموعة الاوروبية تسمح للدول الأعضاء بتبادل وجهات النظر والتشاور فيما بينها[١٢٩].

وقد كانت أهم الصيغ التي قدمتها قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ هي تلك التي صدرت عن اجتماع اللجنة السياسية لدول السوق المشتركة الست في أيار/مايو ١٩٧١، وعرفت

---

(١٢٥) St. Prot, Ibid., p. 168.

(١٢٦) مما لا شك فيه أن مفهوم الوطن يبقى مفهوماً غامضاً، من حيث أنه لا يحدد طبيعة الأرض التي سيقوم عليها هذا الوطن، والأطراف الذين من حقهم تحديد ذلك.

(١٢٧) الحسان، «تطور الموقف الفرنسي ازاء الصراع العربي - الاسرائيلي منذ ١٩٦٧،» ص ٤٢.

(١٢٨) Paul-Marie De Lagorce, «Tendances de la politique française et européenne envers le conflit israélo-arabe,» (cahiers de l'Institut d'études politiques, no. 10), p. 15.

(١٢٩) يتعلق الأمر بإنشاء اللجنة السياسية، وهي لجنة عهد لها بتنسيق المواقف المجموعية ازاء القضايا الدولية، وسميت بلجنة دوفينيو نسبة الى رئيسها الفرنسي.

حينها باسم «وثيقة السوق الاوروبية المشتركة»، وتضمنت عدة نقاط محددة وهي[١٣٠]:

ـ إنشاء مناطق منزوعة السلاح بين اسرائيل وجاراتها، ومناطق عازلة في بعض الجهات، ومرابطة وحدات من قوات الأمم المتحدة يحدد مجلس الأمن تشكيل وأماكن مرابطتها.

ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، مع ادخال تعديلات طفيفة على الحدود التي كانت قائمة قبل هذه الحرب في حالة توصل الأطراف المختلفة الى اتفاق.

ـ العمل على حل مشكلة اللاجئين، وذلك بخيارهم بين العودة الى ديارهم، أو الاقامة في دول أخرى مع تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

مع اندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة، فقد شعرت الدول الأوروبية بمدى تواضع دورها، واكتشفت أنها ليست شريكاً في تطورات عالمية تمس أمنها ومصالحها[١٣١]. فمن جهة امتعضت للسلوك الامريكي الذي احتقرها وتجاهل مصالحها، ومن جهة أخرى فقد وعت أهمية النفط بالنسبة لنموها ورفاهيتها الاقتصادية كما يوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (١ ـ ١)
النسبة المئوية لتوزيع مصادر الطاقة

الدولة	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	أنواع أخرى
ايطاليا	٧٨,٦	١٠	٨,١	٣,٢
فرنسا	٧٢	٨,١	١٦,١	٣,٢
بلجيكا	—	—	—	—
لوكسمبورغ	٦٢,١	١٣,٨	٢٣,٧	٠,٤
هولندا	٥٤,٢	٤٢,٣	٣,٤	٠,١
المانيا الغربية	٥٨,٦	١٠,١	٣٠	١,٣
بريطانيا	٥٢,١	١٣,٢	٣٣,٦	١,٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.
المصدر: Alfred Grosser, *Les Occidentaux* (Paris: Fayard, 1978), p. 352.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد وقفت دول المجموعة في بداية الحرب موقف المتفرج، معبرة

(١٣٠) أسامة الغزالي حرب، «أوروبا الغربية والسلام في الشرق الأوسط،» الكاتب، العدد ١٥٩ (حزيران/يونيو ١٩٧٤)، ص ٦٠ ـ ٦١.

(١٣١) جلنار النمس، «السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الاسرائيلي،» شؤون فلسطينية، العدد ١١٠ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ١٠٧.

بـذلك عن عجـزها في اتخـاذ قرار مـوحد[١٣٢]. غـير انه بعـد قرار البلدان العـربية بحـظر النفط عن هولندا، وبعد التصريح الذي ادلى به «بومبيدو» والـذي أدان فيـه هذا القصـور الجماعي، ودعـا الى ضرورة مساهمة اوروبا في حل المشاكل العالمية[١٣٣]، فقد عقدت الدول التسع اجتماعاً في «بـروكسيل» تمخض عنه صدور بيان حول الشرق الأوسط بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا شك، في أن هـذا البيان قد مثل لحظة تاريخية مهمة في ادراك دول السوق لابعـاد الصراع في المنطقـة. فقد اوصى هـذا البيـان بتنفيذ قـراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وحدد المبـادىء التي يقـوم عليهـا كـل سـلام محتمل، والكامنـة في رفض الاستيلاء عـلى الأراضي بالقـوة، مما يـترتب عنه ضرورة ارجـاع اسرائيل للأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وأكثر من ذلك فقد طالب البيان بالأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين لدى إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة[١٣٤].

وأمام الارتياح الذي صادفـه هذا القـرار في الأوساط العـربية، والـذي تجسد في حضـور وفد عربي أشغال مؤتمر القمة الأوروبي المنعقد في كوبنهاغن (١٤ ـ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣) فقد اكد هذا الأخير مقرراته السالفة. وفيما يتعلق بأزمة الطاقة، وبعد أن سجل التهديد الذي تكونه على الاقتصاديات الأوروبية، فقد دعا الى ضرورة تدعيم مسلسل المفاوضـات بين الـدول التسع والـدول المنتجة للنفط على أساس نظام يشمل تعاوناً واسعاً من أجـل تنمية اقتصـادية واجتـماعية لهـذه الدول مقابل تزويدها لأوروبا بالنفط.

ولقد تم التعبير عن هذه السياسة الاوروبية في المجـال الاقتصادي من خـلال الحوار العـربي ـ الاوروبي. وفي المجال السياسي بواسطة سلسلة من المواقف الموحـدة ازاء الشرق الأوسط، وجوانبهـا المختلفة. ففيما يتعلق بالحوار العربي ـ الاوروبي، وبصرف النظر عن القضايا الاقتصادية التي اثارها، والتي سنتعرض لها في الفصل المقبل، فقد انطلق في تموز/يوليـو ١٩٧٤ بعد سلسلة من الاتصـالات بـين الطرفـين[١٣٥]، وبعـد تـذليـل بعض الصعـوبـات المتعلقـة بتحـديـد جـدول الأعـمال، وتمثيليـة الفلسطينيين. ففيما يخص المسألة الأولى، فقد طلب الجـانب الأوروبي بحصر هذا الحـوار في الجوانب الاقتصادية، خاضعاً بذلك الى الضغط الامـريكي، الذي لم يكن ينـظر بعين الاعتبـار لهذا التقـارب الاوروبي ـ العربي، ولم يقبل مشاركة الدول الأوروبية في هذا الحوار الا بعد أن التزمت بعدم مناقشة

---

(١٣٢) لقد اكتفت تحت ضغط ممثلي فرنسا وبريطانيا بإصدار نداء يـدعو الأطـراف المتصارعـة لوقف اطـلاق النار والتفاوض على اساس قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢). وقـد تجلى هـذا الاختلاف بـالخصوص واضحـاً في موقفي فـرنسا وهولندا فعلى خلاف الموقف الفرنسي الذي اشرنا اليه سابقاً، فقد اصدر وزير الخـارجية الهـولندي بـلاغاً حمـل فيه مصر وسوريا مسؤولية تفجير الصراع وخرق التوازن الذي كان سائداً. انظر:

«Le Dossier arabe sur les pays bas,» *Machreq-Maghreb* (janvier-février 1974), pp. 13-17.

(١٣٣) *Le Monde,* 2 /11/1973.

(١٣٤) انظر نص البلاغ كاملاً في: «الوثائق الدولية: قـرار الجماعـة الاقتصاديـة الأوروبية [٦ نـوفمبر ١٩٧٣]،» السياسة الدولية، السنة ١٠، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٤)، ص ٢٠٣.

(١٣٥) حول هذه الاتصالات، انظر: احمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الاوروبي: وجهة نظر عربية ووثائق (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦)، ص ٢٥ ـ ٣٧.

المشاكل السياسية وقضايا الطاقة[١٣٦]. هذا المنطق لم يستسغه الجانب العربي الذي أصر على ضرورة التوافق والترابط بين الاقتصادي والسياسي في قيام وتنمية أي تعاون أوروبي ـ عربي. واذا كان الطرف الاوروبي قد قبل على مضض التصور العربي، فإنه بقي متشدداً فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين، ولم يتم حسم الأمر الا من خلال حل توفيقي يقوم على أساس أن يتم هذا الحوار بين وفد يمثل الجامعة العربية ووفد يمثل المجموعة الأوروبية.

وبعد تجاوز هذه العراقيل، عقدت سلسلة من الاجتماعات على مستوى اللجنة العامة (الأول في أيار/مايو ١٩٧٦ في اللوكسمبورغ، الثاني بتونس في شباط/فبراير ١٩٧٧ والثالث في بروكسل، أما الرابع فقد عقد في دمشق ١٩٧٨). وقد أكدت أغلب البيانات الختامية التي صدرت عن هذه اللقاءات على الشروط التي يمكن أن يتحقق السلام من خلالها في الشرق الأوسط وهي: الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة، الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في كل الجهود الدولية من أجل السلام، وأخيراً حقه في إقامة وطن له، كما أشار الى ذلك آخر بيان أصدرته اللجنة في اجتماعها بدمشق (٩ ـ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨)[١٣٧].

غير أن النتائج السياسية التي حققها هذا الحوار بقيت هزيلة، وذلك نتيجة لعدم التوافق بين المنطق الاقتصادي المحض الذي التزم به التحرك الاوروبي من جهة، وبين المطلب السياسي الذي وضعه الجانب العربي شرطاً لا بد منه لقيام وتنمية أي تعاون عربي ـ أوروبي من جهة ثانية. فقد كانت المطالبة العربية بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية السمة المميزة التي لازمت اجتماعات هذا الحوار[١٣٨] ومع تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، فقد توقف عملياً هذا الحوار على الرغم من المحاولات المتعددة التي بذلت من أجل اعطائه نفساً جديداً تحت قيادة ممثل فلسطيني، وهو على الأقل مؤشر على تطور الموقف الاوروبي ازاء القضية الفلسطينية[١٣٩].

وفعلاً، فقد سجل الموقف الاوروبي تطوراً ملموساً في تعامله مع مختلف أبعاد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما عكس البيان الصادر عن رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة في لندن (٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧)، هذا التوجه الاوروبي نحو الاعتراف بحق الفلسطينيين في انشاء وطن لهم والاشتراك في كل مفاوضات بهذا الشأن.

وعلى أثر زيارة الرئيس السادات الى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. فقد اصدر وزراء الخارجية، المجتمعين في بروكسل بياناً رحبوا فيه بهذه الزيارة، راجين أن تفتح باب

---

(١٣٦) احمد صدقي الدجاني، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي: دارسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩)، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٣٧) انظر اغلب البيانات في الوثائق التي تضمنها: المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٢٠٩.

(١٣٨) النمس، «السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الاسرائيلي،» ص ١١٠.

(١٣٩) Dominique Moisi, «L'Europe et le conflit israélo-arabe,» *Politique étrangère,* no. 4 (1979), p. 844.

المفاوضات، وتؤدي الى تسوية عادلة ودائمة تأخذ بعين الاعتبار حقوق كل الأطراف المعنية. كما عبروا عن ضرورة ايجاد سلام حقيقي لشعوب المنطقة، بما فيهم الشعب الفلسطيني، على أساس مبادىء معترف بها من قبل المجتمع الدولي[١٤٠].

وانطلاقاً من هذا الموقف، فقد اصدرت الدول التسع في اليوم التالي لتوقيع اتفاقيتي «كامب ديفيد» بياناً أوضحت فيه «انها تتبعت باهتمام المفاوضات التي اسفرت عن توقيع الاتفاق بين مصر واسرائيل الا انها اعتبرت انه لا يزال هناك طريق صعب ينبغي اجتيازه قبل أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بجميع أوجهه، وعلى جميع الجبهات. وأعادت الدول التسع الى الذاكرة أسس التسوية الشاملة التي تضمنها بيانها في ١٩٧٧/٦/٢٩. وختمت بيانها بالإعراب عن أملها، في أن تتجنب الدول المعنية أي بيان أو إجراء يعيق البحث عن سلام، كالسياسة الاسرائيلية الخاصة بإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة»[١٤١].

وواضح من اللغة التي تمت بها صياغة هذا البيان، انه كان يعكس روح التسوية بين الأطراف المختلفة داخل المجموعة، والتي تتعرض لضغوط امريكية متواصلة. فهي تقر الجهود التي بذلت من أجل إبرامها، إلا أنها في الوقت نفسه لم تقتنع بنجاعتها في حل المشكلة، وذلك تماشياً مع الموقف الفرنسي.

اذاً، لقد التزمت الدول الأوروبية بموقف المترقب، الا ان المستجدات التي وقعت على الساحة الدولية، وعلى مسرح الشرق الأوسط، كانت بمثابة دافع الى تحرك أوروبي للقيام بمبادرات جديدة، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

(١) حالة عدم الاستقرار التي أوجدتها الثورة الايرانية منذ أواخر عام ١٩٧٣، والتي انعكست على الوضع النفطي، حيث أصبحت الاقتصاديات الاوروبية الأكثر ارتباطاً وتبعية للنفط العربي، مهددة بالشلل والدمار. فضلاً عن ذلك فإن الثقل الاقتصادي والاستراتيجي كشف عن جسامة المشكلات التي ترتبت عن هذه الثورة، سواء على الصعيد الاقليمي فيما يتعلق بمستقبل الأنظمة العربية القائمة في الخليج، أم على الصعيد العالمي فيما يخص التوازن الدقيق والمرهف بين الدولتين العظميين.

(٢) التدخل السوفياتي في افغانستان في نهاية ١٩٧٩ والانعكاسات الدولية التي خلفها[١٤٢] فقد أبرز هذا الغزو، بعد الثورة الايرانية مدى عجز الولايات المتحدة عن التصدي لهذا التغلغل السوفياتي، الذي عزز نفوذه، باقترابه من منطقة الخليج، حيث تقع حقول النفط وطرق امداداته، وكذلك الممرات المائية وهي مضيق هرمز على مدخل الخليج العربي من جهة، وباب المندب على

---

(١٤٠) النمس، المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٤١) الدجاني، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي: دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق، ص ٨١.

(١٤٢) حول الأزمة الافغانية على ضوء التدخل السوفياتي، انظر: «أزمة افغانستان وانعكاساتها الاقليمية والدولية (قسم خاص)،» السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦٠ (نيسان/ابريل ١٩٨٠)، ص ٥٣ ـ ١٣٠.

مدخل البحر الأحمر من جهة أخرى، فقد ساهم هذا التدخل السوفياتي في توتير العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، الذين رفضوا الامتثال لقرار الحظر الاقتصادي النوعي الذي قررته الادارة الامريكية على الاتحاد السوفياتي[١٤٣]. وأخيراً، فقد تصاعد الشعور بالقلق حول ما يمكن أن ترتب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط من انعكاسات على الأنظمة العربية المحافظة في المنطقة مثل العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، التي أصبحت تعد المنبع الوحيد للنفط بالنسبة لأوروبا الغربية.

(٣) استمرار تصاعد اسعار النفط بسبب العوامل السالفة وكذلك نظراً لتهافت كثير من الدول المستهلكة على ابرام عقود مباشرة مع الدول المنتجة لضمان تزودها بالنفط ولو بأثمان مرتفعة عن الأسعار الرسمية التي تحددها منظمة الأوبك.

في ضوء هذه المستجدات، فقد حرصت الدول الأوروبية على تأكيد رغبتها المتأصلة في البحث عن مبادرة لتسوية أزمة الشرق الأوسط. وهكذا فقد تميزت عام ١٩٧٩ بنشاط دبلوماسي أوروبي مكثف استهدف تنشيط الحوار العربي ـ الاوروبي، وتطوير موقف اوروبا، من خلال عدة صيغ وأشكال تأرجحت بين نية بريطانيا، بمساندة حلفائها في تعديل القرار (٢٤٢) على نحو يعترف بالحق الفلسطيني في تقرير المصير، ومصاحبة ذلك بعقد مؤتمر دولي حول أزمة الشرق الأوسط تُشارك فيه الدول المعنية، مروراً بإعلان فرنسا بالاعتراف بحق تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره، وكذلك خطوة «المستشار النمساوي برينو كرايسكي» (B. Kreisky) الذي منح الحصانة الدبلوماسية لممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فيينا[١٤٤]. واعتراف ايرلندا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وانتهاء باعتماد المجلس الأوروبي المنعقد في ستراسبورغ في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠، لقرار يدين سياسة الاستيطان الاسرائيلية، وينص على ضرورة اعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التي ينبغي أن تعترف بحق اسرائيل في الوجود، معتبراً أن هذا القرار يشكل قاعدة لانطلاقة دبلوماسية جديدة تستهدف أساساً المشاركة الأوروبية في عملية تسوية أزمة الشرق الأوسط[١٤٥].

وتأسيساً على ذلك، فقد توج قرار القمة الأوروبية المنعقد في البندقية هذا التقدم، حيث حرص على تحديد دور خاص لأوروبا بسبب «الروابط التقليدية» و«المصالح المشتركة» مع المنطقة. وطالبها بالعمل «بطريقة أكثر صلابة» من أجل السلام. كما طرح تصوراً لحل في الشرق الأوسط

---

(١٤٣) لقد رفضت مثلاً كثير من الدول ومن بينها فرنسا مقاطعة الألعاب الأولمبية، انظر: محمد علي المداح، «أوروبا الغربية والتدخل السوفيتي في افغانستان،» السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦٠ (نيسان/ابريل ١٩٨٠)، ص ١١٣ ـ ١٢٢.

(١٤٤) النمس، «السوق الاوروبية المشتركة والنزاع العربي الاسرائيلي،» ص ١١٥.

(١٤٥) حول تطور السوق الأوروبي انظر: نبية الاصفهاني، «المبادرة الاوربية من ستراسبورغ إلى البندقية،» السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦١ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ٢٠٩.

يقوم على اساس وقف اعمال العنف والاعتراف بجميع الأطراف بما فيهـا الشعب الفلسطيني ومنـظمة التحرير الفلسطينية وضمان الحدود الآمنـة والمعترف بهـا للكيان الصهيـوني انطلاقـاً من قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨)[١٤٦].

واذا كان واضحاً أن فرنسا لعبت دوراً بارزاً في اقناع حلفائها الأوروبيين بالتحرك للمساهمة في ايجـاد تسويـة لمشكلة الشرق الأوسط، من خلال مـوازنة التحرك الامريكي، فمن المحقق أنها ظلت عاجزة على الرغم من المحاولات التي قام بهـا رئيس المجموعـة الاوروبية انـذاك فان ديـركلاو (Van Deer Klauw) واللورد كارينغتون الى منـطقة النـزاع[١٤٧] عن تحويـل مقرراتهـا الى مبادرات عمليـاتية وملمـوسة. وغني عن البيـان أن صعود ريغـان الى السلطة في الولايـات المتحـدة، وتلويحـه بـالعصـا الغليظة في مواجهة الشيوعية والاتجاهات المتحالفة معها، وكذلك فوز اليسار في الانتخابات الرئاسيـة بفرنسا (١٠ ايار/مايو ١٩٨١) كل ذلك طرح نقطة استفهام حول مآل السياسة التي انتهجتها فرنسـا حتى الآن.

٢ ـ اليسار الفرنسي: الاستمرارية في ظل التغيير

لقد أثار وصول اليسار الفرنسي الى السلطة نتيجة فوز مرشحه فرانسـوا ميتران في الانتخـابات الرئاسية الدورة الثانية (١٠ أيار/مايو ١٩٨١) تساؤلات متعددة حول طبيعة السياسـة الخارجيـة التي ستمارسها القيادة اليسارية في تعاملهـا مع الوطن العربي وقضاياه المتشابكة والمعقدة. ومرد ذلك يرجع الى المعارضة الشديدة التي كان يقودها الاشتراكيون ضد الحكومات السابقة، متهمين إياها بالتضحية بالمبادىء الكبرى، لحساب سياسة ماركنتالية فجة. لهذا، لا غرابة، اذا كانت ردود الفعـل الأولى في الوطن العربي قد اصطبغت بالحذر والارتياب، والترقب وبـالأمل في أن يعمـل الرئيس الجـديد عـلى مواصلة السياسة التي نهجها سلفه. فقد أعلن بطرس غالي، وزير الدولـة للشؤون الخارجيـة المصرية «... ان بلاده تحترم وتقدر اختيار الشعب الفرنسي وتتمنى أن يكمل الرئيس ميتران الـدور الفرنسي من خـلال مساندة حقوق الشعب الفلسطيني، واقرار السلام في الشرق الأوسط». وقد عبر شفيق الـوزان، رئيس الوزراء اللبنـاني عن رأي مماثل حيث ركز على أهمية وحيويـة استمراريـة الموقف الفـرنسي فيما يتعلق بلبنـان والقضايـا العربية، بخاصة منها المسألة الفلسطينية[١٤٨].

إن هـذا الشعـور الـذي خيم عـلى مجمـل البلدان العـربيـة[١٤٩] لا يمكن تفسـيره الا بعـاملين أساسيين:

---

(١٤٦) حـول تحليل شـامل لهـذا القرار، انـظر: ناجي علوش، «بيـان القمة الأوروبيـة حول الشرق الأوسط،» دراسـات عربيـة، السنـة ١٦، العـدد ١٠ (آب/اغسـطس ١٩٨٠)، ص ٣ ـ ١٥، وعبـد القـادر القـادري، «الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير،» المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، العدد ٧ (١٩٨٠)، ص ٧٩ وما بعدها.

(١٤٧) A. Marie Mouradian, «La Mission européenne au proche-orient,» *France-pays arabes,* no. 93 (juin 1981), p. 21.

(١٤٨) *Le Monde,* 14/5/1981.

(١٤٩) حتى الجزائر التي ارتبط بها الاشتراكيون بعلاقـات طيبة، لم تخف بعض تحفـظاتها من مـوقف الاشتراكيـين ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، انظر: *Le Monde,* 13/5/1981.

ـ نجاح الحكومات السابقة في نسج روابط وثيقة مع النظام العربي، رغم طابعها المصلحي، استحقت بها الاكبار والاعجاب خصوصاً بفضل «سياستها المتميزة» ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ـ التخوف من تحول نوعي في هذه السياسة لصالح اسرائيل لا سيما أن الحزب الاشتراكي الذي حصل على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية، اشتهر بميوله الوجدانية نحو اسرائيل وبالأساس الجناح الذي كان يتزعمه فرانسوا ميتران[١٥٠].

واذا كان من المستساغ، القول بتأثر الوطن العربي، وتخوفه من الممارسات الماضية للاشتراكيين الفرنسيين، فليس من الطبيعي، في الوقت نفسه، تقويم سياسة خارجية من خلال عامل واحد، بل لا بد من رصدها في اطار المحيط الذي تتحرك فيه، وكذلك في ظل المرغمات التي تقنن حركتها، وتفرض عليها في كثير من الأحيان سلوكاً لا يتناظر، والخطاب التي اعتادت امتشاقه، وهي خارج مركز التقرير. من هنا يبدو من الضروري تفكيك السلوك الاشتراكي الماضوي، قبل تحليل الممارسة الاشتراكية للسلطة

أ ـ الحزب الاشتراكي والقضايا العربية

تختزن الذاكرة العربية حصيلة سلبية لمواقف الاشتراكيين الفرنسيين ازاء القضايا العربية، وبالضبط في عهد ما كان يسمى بالفرع الفرنسي للأممية العمالية(SFIO)الذي انغمس في تعاطفه ومساندته اللامشروطة لاسرائيل والحركة الصهيونية.

وإن كان هذا لم يحل دون قيام الاشتراكيين، فيما بعد، بإعادة مواءمة مواقفهم، تحت ضغط التحولات التي شهدها الحزب نفسه، وكذلك المستجدات التي طرأت على الوطن العربي والمحيط الدولي بصفة عامة.

(١) الفرع الفرنسي للأممية العمالية: مناهضة للعرب ومساندة مطلقة لاسرائيل

إن السمة البارزة التي طبعت هذا الحزب منذ انشق عنه الحزب الشيوعي في مؤتمر تور (Tours) ١٩٢٠[١٥١]، فيما يخص منظوره للوطن العربي، هي مساندته اللامشروطة وتعاطفه الوجداني اللامحدود مع اسرائيل، ومعاكسة حركة التحرر العربية. وهذا المسلك الاشتراكي يمكن تفسيره بأربع معطيات أساسية:

---

(١٥٠) من المعلوم أنه تتعايش داخل الحزب الاشتراكي ٤ أجنحة، وهي جناح ميتران، صاحب الأغلبية؛ جناح بيير موروا؛ جناح سيريس المعروف بتحليلاته الماركسية وبتعاطفه مع الشيوعيين الفرنسيين، وأخيراً، جناح ميشيل روكار الذي اشتهر بمواقفه المعتدلة وبتفتحه على رجال الأعمال والرأسمالية الفرنسية بصفة عامة وهو الذي يمثل الأقلية داخل الحزب.

(١٥١) حول تطور الحزب، انظر:

Hughes Portelli, *Les Socialistes français tels qu'ils sont* (Paris: Presses Universitaires de France, 1980).

(أ) غلبة الاتجاه اليميني التقليدي على تسيير مقاليد الحزب. فمنذ تأسيسه، اتسعت قاعدته لتستقطب قطاعات من البرجوازية الصغرى والوسطى[١٥٢]، بخاصة بعد نبذه للايديولوجية الماركسية، وتبنيه لاشتراكية مرنة ذات وجه انساني تركت الباب مفتوحاً أمام امكانات التحالف مع بعض شرائح الرأسمالية الفرنسية.

(ب) ان هذا الانفتاح تضاف اليه مخلفات الحرب العالمية الثانية، التي ادخلت العالم في حرب باردة قسمت المجتمع الى معسكر رأسمالي وآخر اشتراكي، وعمقت التناحر الايديولوجي الذي كان من نتائجه توسيع الهوة بين الاشتراكيين والشيوعيين في أوروبا الغربية، وممارسة نوع من التماهي (Identification) الخاطىء بين حركات التحرر الوطنية والشيوعية. ومن ثم الدفاع عن الامبراطورية الفرنسية وأمجادها، كمركز لنموذج «حضاري ديمقراطي» في مواجهة مشروع «شيوعي ديكتاتوري».

(ج) الارتباطات التقليدية والعميقة بين الاشتراكيين الفرنسيين والحركة الصهيونية، الى حد التمازج، وتوحيد الأهداف والمصير. والتي تستقي جذورها من التعاطف الذي أبدته الأوساط الاشتراكية في قضية الضابط اليهودي الفريد دريفوس (Dreyfus)[١٥٣].

وترسخ بعقدة الذنب التي علقت لاحقاً بالرأي العام الغربي بصفة عامة نتيجة الاضطهاد الذي تعرض له اليهود من جراء الممارسات النازية، والتي اجتاحت (أي عقدة الذنب) الاشتراكيين أكثر نظراً لادعائهم الدفاع عن حقوق الانسان ومناهضة جميع أشكال القمع والإبادة البشرية. فضلاً عن ذلك، فإن المظهر «الديمقراطي» والاشتراكي الذي برزت به دولة اسرائيل، من خلال التأكيد على بناء مجتمع تعاوني (كيبوتزي) ووجود كثير من الشخصيات اليهودية في أوساط التنظيمات الاشتراكية الغربية، كل هذه العوامل تضافرت وساهمت في توطيد علاقات التضامن بين الطرفين.

(د) في مقابل هذا المظهر الايجابي الذي برزت به الحركة الصهيونية، فإن الواقع العربي السائد آنذاك بكل سلبياته (الاستعمار ـ التخلف ـ الاستبداد) ساعد على تشويه صورة الانسان العربي عند الغرب اجمالاً، واستبعد كل تعاطف أو تفهم لمشاكل الوطن العربي، الذي لم يكن يعرف أيامها أي وعي بقضية فلسطين وطبيعة العدو الصهيوني.

في ظل هذه الاعتبارات، فقد تحمس الاشتراكيون الفرنسيون للمشروع الصهيوني القاضي بخلق دولة في فلسطين. تنفيذاً لوعد بلفور، وزير الخارجية البريطاني الصادر في عام ١٩١٧، ولم يجدوا أي حرج في نشر ادعاءاتها ومزاعمها، وكذلك الضغط على حكومة بلادهم كي تقبل قرار التقسيم الذي اصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وذلك بعد أن لمسوا التردد الذي كان يسود

---

(١٥٢) داود تلحمي، اليسار في فرنسا (منشورات القدس، ١٩٧٩)، ص ٢٥.

(١٥٣) الفريد دريفوس، هو ضابط يهودي فرنسي حكم عليه في عام ١٨٩٤ بتهمة الخيانة العظمى لأنه سرب معلومات الى المانيا، الا أنه ثبت فيما بعد أنه بريء، وأن المذنب الحقيقي ابعدت عنه التهمة لكونه غير يهودي. وقد ترتب عن هذه القضية صراع قوي بين انصار دريفوس واعدائه، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٦.

أوساط وزارة الخارجية الفرنسية التي كانت لها مطامع أخرى[١٥٤].

وتجدر الاشارة الى الدور البارز الذي لعبه زعيم الحزب ليون بلوم (L. Blumm) رئيس حكومة التحالف الشعبي، في تعريف ومساعدة الحركة الصهيونية، فلم يخف بتاتاً التأثير الذي مارسه عليه زعيم الحركة الصهيونية، وأول رئيس لدولة اسرائيل حاييم وايزمان، الى حد اعتبر نفسه دائماً مجنداً لخدمة الحركة الصهيونية، وقيام دولة اسرائيل بصرف النظر عن المصاعب التي كانت تواجهها آنذاك. وفي الاتجاه نفسه، ينبغي ملاحظة الدور الذي قام به (مارك جاربلوم) الذي كان يمثل الأحزاب العمالية الاسرائيلية في فرنسا، ويناضل في الوقت نفسه داخل الفرع الفرنسي للأممية العمالية[١٥٥].

لقد تجلى هذا الموقف المناهض للوطن العربي بشكل ناصع في قضية السويس وحرب الجزائر في عهد الجمهورية الرابعة التي مارس الاشتراكيون خلالها السلطة. ففيما يتعلق بالمشكلة الأولى، وكما أشرنا سابقاً، فقد رفضت الحكومة الفرنسية التي كان يتزعمها آنذاك الاشتراكي غي موليه (G. Mollet) قرار تأميم قناة السويس، وتحمست للدفاع عن مصالح الشركة العالمية للقناة التي كانت الرأسمالية الفرنسية تملك ٥٥ بالمائة من أسهمها، وذلك بالتعاون مع بريطانيا، من خلال دوافع متباينة. فإذا كانت فرنسا قد تبنت دائماً خطاً سياسياً مناهضاً للسلوك البريطاني القائم على خلق احلاف مناهضة للنفوذ السوفياتي، كما هو الشأن بالنسبة لحلف بغداد[١٥٦]. فإن بواعث تدخلها تكمن أساساً في القضية الجزائرية. فقد حمل المسؤولون الفرنسيون مصر مسؤولية استمرار الحرب التحريرية في الجزائر. فالمساعدات التي وجدها الوطنيون منذ عام ١٩٤٧ في المغرب وتونس ثم الجزائر، ساهمت بقوة في تأليب جزء واسع من الرأي العام الفرنسي ضد القومية العربية التي اصبح الرئيس جمال عبد الناصر رأس حربتها. لهذا فقد كان كثير من القادة والمسؤولين الاشتراكيين (وحتى بعض التيارات الأخرى) مقتنعين أن انتصاراً على «الديكتاتورية الناصرية»[١٥٧] سيسهل لا محالة تصفية جميع المخاطر المتعلقة بالجزائر، التي ارتبطت بفرنسا منذ أكثر من قرن، ولم يعد هناك مجال للحديث عن استقلالها الكامل[١٥٨]. في الوقت نفسه، فإن التعاطف مع اسرائيل وجه الى حد ما

---

(١٥٤) انظر نص الرسالة التي وجهها «ليون بلوم» إلى جورج بومبيدو رئيس الحكومة الفرنسية في:
Vincent Auriol, *Le Journal d'un septennat* (Paris: Armand Colin, [n.d.]), p. 810.

(١٥٥) يقول ليون بلوم: «لقد مارس علي وايزمان تأثيراً بالغاً الى حد لم ارفض له شيئاً، فلم اكن على دراية بالصهيونية عندما التقيت به، فجعلني اعرفها وكسبني إلى جانبه»، انظر:

David Lazar, *L'Opinion française et l'état d'Israel, 1945-1949* (Paris: Calmann-Lévy, 1972), p. 153.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(١٥٧) لقد كتب غي مولي (G. Mollet) قائلاً: «خلال الأزمة سيطرت علي وعلى الحكومة فكرة واحدة، وهي لا حوار ولا مهادنة مع «الديكتاتور المصري»!». وكتب موريس ديفرجيه (M. Duverger) في جريدة لوموند (١٩٥٦/٨/١)، «أن مثال ١٩٣٣ - ١٩٣٩ واضح، ففي مواجهة جنون عظمة الديكتاتور، لا ينبغي أن نرد بوسائل قانونية لا مجدية، ولكن بالقوة»، انظر: Grosser, «La Politique extérieure de la France,» p. 369.

(١٥٨) Colombe, *Orient arabe et non engagement*, p. 31.

الموقف الذي وقفته فرنسا ازاء هذه الأزمة. ففي مقال نشره بعد عشر سنوات من هـذا الحادث كتب وزير الخارجية آنذاك كريستيان بينو (Christian Pineau) قائلاً: «ينبغي فهم موقفنا ازاء اسرائيل، والضمانة المعنوية التي يفرضها ازاء وجود دولة اسرائيل.. فقد كان لا بد من المحافظة على عنصر التوازن والحضارة في منطقة من العالم تعرضت خلال التاريخ لاسوأ المغامرات. فقد تبدو المسألة اكثر عاطفية وغير مطابقة لمنطق الدولة، أن يعمـل رجل شـاهد آلاف اليهـود يموتـون في مراكـز التعذيب، عـلى الحيلولة دون وقـوع مجازر يمكن أن تماثل الفـظائع التي عـرفتها النازية»[١٥٩].

على الرغم من الهزيمة التي منيت بها فرنسا في هذه المغامرة[١٦٠]، فإن الاشتراكيـين لم يستخلصوا الدروس والعبر من التحولات التي كانت تهز مرتكزات الواقـع الدولي بـوتيرة سريعـة. فقد اصبحت ظاهرة «الحياد» أو ما يسمى فيها بعد «بعدم الانحياز» حقيقة وعنصراً مؤثراً في العلاقات الدوليـة منذ مؤتمر باندونغ (نيسان/ابريل ١٩٥٥). وبتواز مع ذلك، فقد برز مسلسل تصفية الاستعـمار كظاهـرة تضغط بكل ثقلها على العلاقـات بين القـوى الاستعماريـة والشعوب المهيمن عليهـا. هذا الـواقع لم يستوعبه الاشتراكيون (الاتجاه الغالب) بل عملوا، اسوة ببعض التيارات الأخرى، على تأييد مصالح فرنسا في الجزائر. وأكثر من ذلك، فقد رفضت الحكومة الاشتراكية ـ بعد جولة قام بها رئيس الوزراء للجزائر، قصد الاطلاع على الواقع في عين المكـان ـ استبعاد كـل تفاوض مـع السكان الاصليـين، وسعت الى تعميق الترسانـة العسكريـة، معبرة بـذلك عن رضـوخها لارادة المعمـرين الفرنسيـين في الجزائر[١٦١].

لقـد استمر مـوقف الاشـتراكيـين هـذا، مـع الاعتـداء الاسرائيـلي عـلى البلدان العـربيـة في حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقد أدان أغلب الاشتراكيين الموقف الرسمي للحكومة، واعتبروه بمثـابة تجنٍ على دولة شجاعة وديمقراطية. ولم يدخروا أي جهد في إبراز مظاهر التضامن والتعاطف مع اسرائيل. وقد التقت في هذا المجال جميع الأحزاب والشخصيات الاشتراكية الفرنسية أمثال غي موليه وغاستون ديفير وفرانسوا ميتران ومنديس فرانس[١٦٢].

الا أنه مع بداية السبعينات، بدأ الاشتراكيون الفرنسيون يراجعون مواقفهم ولو ببطء، وذلـك تحت ضغط التـطورات التي عرفهـا الوطن العـربي، والنظام الـدولي بصفة عـامة، والتحـولات التي

---

(١٥٩) نشر هذا المقال في جريدة لوموند (١٩٦٦/١١/٤)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٦٠) انطلاقاً من معاهدة الدفاع المشتركة التركية ـ العراقية والموقعة في بغداد (شباط/فـبراير ١٩٥٥)، فقـد نشأ حلف بغداد الذي ضم بريطانيا، تركيا، الباكستان، العراق وايران.

(١٦١) عندما كوّن غي مولي (G. Moullet) حكومته، عين الجنرال كاترو كمقيم عام في الجزائـر. الا أنه خـلال جولته في الجزائر (٦ شباط/فبراير ١٩٥٦) لشرح السياسة الاصلاحية التي كان يزمع القيام بها، واجهته مظاهرات عنيفة للمعمرين الذين رفضوا تعيين كاترو، المشهور بأفكاره الليبراليـة. فاضـطر مولي الخضـوع للشارع والـتراجع عن تعيـين كاترو وتعويضه بأحد المتعصبين للوجود الاستعماري الفرنسي وهو روبير لاكوست. انظر:

Paul Isaort, «La Guerre d'Algérie,» dans: Université de Nice (France), *La Quatrième république*, pp. 440-452.

(١٦٢) موسى، علاقات اسرائيل مع دول العالم، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ص ١٣٧.

طرأت على الاشتراكية الفرنسية، والمتمثلة بالدرجة الأولى في القضاء على ظاهرة «التشرذم» التي كانت تهيمن على الاشتراكيين وجمع شتاتهم تحت لواء «الحزب الاشتراكي الفرنسي».

(٢) الحزب الاشتراكي والوطن العربي

لقد بدأ منظور الحزب الاشتراكي لقضايا الوطن العربي وبالضبط الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يتحول تدريجياً مع المنعطف الذي عرفته الاشتراكية الفرنسية غير الشيوعية، والذي تجسد في اعلان ميلاد حزب اشتراكي خلال مؤتمر ابيناي سيرسين (Epinay-sur-seine)(١٦٣) الذي شهد في الوقت نفسه اقصاء القيادة التاريخية المتورطة في سياستها، وعجزها عن بناء حزب اشتراكي متماسك (لقد فاز مرشحها ديفير بـ ٥ بالمائة في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٩) وانتخاب فرانسوا ميتران كأمين أول لهذا الحزب(١٦٤). لقد شكل هذا التحول منطلقاً لتحديد استراتيجية قائمة على القطعية مع نظام الرأسمالية الاقتصادي والاجتماعي، وبناء اشتراكية ديمقراطية غير اصلاحية، ونهج سياسة تحالف مع الحزب الشيوعي، وذلك من خلال توقيع برنامج للحكم مع الشيوعيين والراديكاليين اليساريين في عام ١٩٧٢(١٦٥). اضافة الى هذا التطور الذي عرفته الحركة الاشتراكية من حيث اعادة بناء هيكلها، فإن عوامل أخرى ساهمت في تجديد مواقف الحزب، وجعلته في طليعة الأحزاب غير الشيوعية التي تنادي بإزالة المجتمع الرأسمالي وبالنضال ضد الامبريالية وهي:

ـ الهزائم التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الهند الصينية، والتي أدت الى اضعاف المعسكر

---

(١٦٣) لقد كتبت كثيراً من المؤلفات حول ميلاد الحزب الاشتراكي بشكله الحالي يمكن أن نشير الى البعض منها وهي:

Portelli, *Les Socialistes français tels qu'ils sont;* Pierre Guidoni, *Histoire du nouveau parti socialiste* (Paris: Tema éditions, 1973), chap. 10, pp. 189-203, et Albert Duroy et Robert Schneider, *Le Roman de la rose* (Paris: Seuil, 1982), en particulier chap. 1 et 2, pp. 15-115.

(١٦٤) ولد فرانسوا ميتران (F. Mitterand) الذي أصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية في أيار/مايو ١٩٨١، في جارناك عام ١٩١٦، بعد أن شارك في المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، فقد أسس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حزباً ضم مجموعة من المقاومين تحت اسم الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي للمقاومة. مارس عدة مسؤوليات وزارية خلال الجمهورية الرابعة. فقد عين على التوالي، وزيراً لقدماء المحاربين فالاعلام فمقاطعات ما وراء البحار والشؤون الاوروبية ثم الداخلية واخيراً العدل. ظل ممثلاً لمنطقة النيفر، سواء في الجمعية الوطنية أم مجلس الشيوخ. عمل في عام ١٩٦٥ على تشكيل ائتلاف ضم حزبه الى جانب الفرع الفرنسي للأممية العمالية والحزب الراديكالي، والحزب الشيوعي سمي بتعاهد المؤسسات الجمهورية، وذلك لمواجهة الجنرال ديغول في عام ١٩٦٥، حيث استطاع ميتران أن يحصل خلالها على ٤٥ بالمائة من الأصوات. له عدة مؤلفات منها: نصيبي من الحقيقة، سياسة (عدة اجزاء)؛ الانقلاب المستمر، الحب والزاؤون، المهندس والنحلة، وهنا والآن... كما كتبت حوله عدة مؤلفات منها:

Thierry Desjardins, *F. Mitterand: Un Socialiste Gaullien* (Paris: Hachette, 1978), et Claude Manceron et Bernard Pingoud, *François Mitterand: L'Homme, les idées, le programme du septennat* (Paris: Flammarion, 1981).

(١٦٥) Jacques Huntzinger, «La Politique étrangère du parti socialiste,» *Politique étrangère,* no. 2 (1975), p. 177.

الامبريالي، وانتصار المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني. (تجربة التشيلي، بداية حركة التأميات النفطية).

ـ تصاعد النضال الفلسطيني المسلح. الذي انطلق عام ١٩٦٥، وتنامى بسرعة كبيرة بعد حرب ١٩٦٧ ومعركة الكرامة ١٩٦٨ والتأييد العالمي الذي بدأت تحظى به القضية الفلسطينية، رغم مسلسل التحجيم الذي تعرضت له في الاردن ايلول/سبتمبر ١٩٧٠.

ـ استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، ورفض هذا الكيان الانصياع للمقررات الدولية. ولا شك أن هذا التعصب الاسرائيلي جعل الرأي العام الدولي، وبخاصة الغربي، يسحب شيئاً فشيئاً تعاطفه مع هذه الدولة، فقد بدأ يدرك، ولو ببطء أن هذه الدولة، خلافاً لما تدعي، ليست مهددة فعلاً، وأن ممارساتها، ليست دفاعاً عن النفس بقدر ما تندرج ضمن مشروع توسعي.

في خضم هذه المتغيرات المترابطة والمتشابكة، فقد بدأ الحزب الاشتراكي يخطط «لسياسته العربية» بشكل خجول ومحتشم[١٦٦] اتسم بنقد السياسة الرسمية، والتأكيد على أهمية الارتباط مع الدول التقدمية في الوطن العربي، وتطوير مواقفه بفعل الأحداث إزاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وفي الواقع، فإن عملية الارتباط بالنظام الاقليمي العربي، ظلت ضعيفة، طالما أن الموقف الاشتراكي ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي كان متخلفاً عن الموقف الرسمي لفرنسا. فإذا استثنينا العلاقات الممتازة التي استطاع ان ينسجها مع بعض الحركات التقدمية في المغرب العربي، وبخاصة مع الجزائر، حيث عرفت علاقاتها مع «السلطة الجيسكاردية» تدهوراً ملموساً[١٦٧]، فإنه يمكن القول إن حضوره ظل ضعيفاً في أغلب أرجاء الوطن العربي. ومن هنا فقد بدأ الحزب الاشتراكي يبتعد عن المساندة اللامشروطة لاسرائيل. وهكذا فقد تضمن برنامج الحزب الذي نشر في كتيب غداة تأسيسه ما يلي: «إن الحزب الاشتراكي يؤكد أن أي سلام دائم ينبغي أن يعتمد على المبادىء التالية وهي: ـ الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والعيش بأمان، وبحق كافة الأمم الأخرى في الشرق الأوسط (كدول ذات سيادة) بما في ذلك الأمة العربية الفلسطينية التي تختار ممثليها بحرية.

ـ ضمان حق الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران لاسرائيل ولكل الأمم.

ـ الاتفاق بين الدول الكبرى لوقف سباق التسلح في المنطقة.

ـ وضع حدود دائمة بمباحثات بين الأطراف المعنية، واخلاء الأراضي المحتلة.

ـ إقامة شبكة إعانة عالمية لشعوب الشرق الأوسط لمساعدتهم على تطوير اقتصادهم والتعايش السلمي بانتظار

---

(١٦٦) الشيء الملفت للانتباه هو أن الحزب الاشتراكي الفرنسي لم يشر في برنامجه للسياسة الخارجية، الى البلدان العربية إلا في عام ١٩٧٥. حيث انشىء فريق عمل يراجع قضايا الوطن العربي بشكل مباشر ويديره استاذ جامعي (درس في احدى جامعات بيروت لمدة عامين) وهو «جاك هونتزينغر». انظر: جيروم شاهين، «حول السياسة الخارجية لليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية،» شؤون فلسطينية، العددان ٧٤ ـ ٧٥ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٧٨)، ص ١٠٨.

(١٦٧) Paul Balta, «L'Epineux: Dossier des rapports franco-algériens,» *Revue française d'études politiques méditerranéennes*, no. 15 (mars 1976), pp. 14-20.

تعاون مفيد بين كل دول المنطقة.

ـ اجراء محادثات بين كافة دول المنطقة لإسكان اللاجئين العرب بمساعدة المجتمع الدولي»[١٦٨].

مع توقيع برنامج الحكم المشترك، وتحت ضغط الشيوعيين فقد اضطر الحزب الاشتراكي الى تقديم تنازل ادنى تمثل في المقطع التالي المخصص للشرق الأوسط في البرنامج المشترك الموقع بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ١٩٧٢ «... تبذل الحكومة جهدها من أجل المساهمة في إعادة السلام الى الشرق الأدنى، في اطار احترام حقوق دول المنطقة بالبقاء وبالسيادة، وبنوع خاص دولة اسرائيل، وكذلك ايضاً باحترام الحقوق القومية للشعب العربي في فلسطين. وتبني الحكومة عملها في هذا الاتجاه على قرار مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧...»[١٦٩].

غير أن حرب تشرين الأول/اكتوبر، التي تميزت في بداية الأمر بانتصار للجيوش العربية، اعادت الى اذهان بعض قادة الحزب الاشتراكي الشعور بزوال اسرائيل، كما كشف التعامل مع هذه الحرب على التركيب المتعدد وغير المتجانس للحزب. وهكذا ففي الوقت الذي اصدرت فيدرالية باريس، التي كان يسيطر عليها التيار اليساري المعروف بسيريس CERES (مركز الأبحاث والدراسات والتربية الاشتراكية) بلاغاً ينتقد اسرائيل، ويطالبها باسترجاع الأراضي العربية التي احتلتها، وأقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مطلقة[١٧٠] فقد نشر المكتب التنفيذي للحزب بلاغاً شجب فيه بيان فدرالية باريس، وأدان «الموقف المتحيز» لحكومة بلاده، وتزويدها لبعض البلدان العربية بالأسلحة، بخاصة ليبيا، التي كان قد سبق لفرنسا أن باعتها مائة طائرة ميراج، وادعت المخابرات الاسرائيلية من دون دليل على أن ليبيا وضعتها بتصرف مصر أثناء حرب تشرين الأول/اكتوبر. وقد عبر عن موقفه كما يلي: «يعبر الحزب الاشتراكي عن أمله بأن يسمح وقف الأعمال العدائية بالعودة الى البحث عن حل جذري للمشاكل المطروحة، وذلك طبقاً للمبادىء التي وردت في برنامج الحزب الاشتراكي وهي: الاعتراف بحق اسرائيل بالبقاء والسلامة، وكذلك بالنسبة لسائر دول المنطقة بما فيها الأمة العربية في فلسطين ورسم حدود نهائية عن طريق المفاوضات فيما بين الفرقاء المعنيين والانسحاب من الأراضي المحتلة»[١٧١].

بيد أن هذا الموقف، لم يمنع الحزب الاشتراكي، في مجرى التغيرات التي افرزها واقع ما بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، والتي تمثلت بالدرجة الأولى في قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الأمم المتحدة، من تطوير موقفه، في اتجاه تفهم الواقع الفلسطيني. وهكذا فقد حدد الأمين الأول للحزب، بعد لقائه مع الزعيم ياسر عرفات في القاهرة في عام ١٩٧٥ موقفه كما يلي: «ان الحزب الاشتراكي يعتبر أن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية وليست قضية لاجئين، وأن السلام الحقيقي يستدعي

---

(١٦٨) داود تلحمي، «القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية،» شؤون فلسطينية، العدد ١٦ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢)، ص ٨٤.

(١٦٩) جورج فرشخ، فرانسوا ميتران والقضايا العربية (باريس: منشورات المكتب العربي، ١٩٨١)، ص ١١٩.

(١٧٠) فيصل دراج، «الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الفلسطينية: نظرة تاريخية،» شؤون فلسطينية، العدد ٤٧ (تموز/يوليو ١٩٧٥)، ص ١٤٨.

(١٧١) فرشخ، فرانسوا ميتران والقضايا العربية، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الوجود. كما بدأ يوجه نوعاً من النقد لاسرائيل التي تتحمل جزءاً من مسؤولية عزلتها، وانها مخطئة عندما ترفض وطناً للفلسطينيين»(١٧٢).

وتماشياً مع خطه القائم أساساً على أن حل النزاع في الشرق الأوسط يمر عبر المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل، فقد صفق الحزب الاشتراكي لمبادرة السادات بزيارة اسرائيل، الهادفة الى فك «الحاجز السيكولوجي بين العرب واسرائيل». وامتدح زعيم الحزب، الرئيس السادات، خالعاً عليه صفتي العبقرية والكرم(١٧٣). كما ساند اتفاقيات كامب ديفيد، حيث سجل ما يلي: «...

يعتبر الحزب الاشتراكي أن النتائج التي انتهى اليها مؤتمر كامب ديفيد يمكن أن تساهم في خلق الظروف والشروط الملائمة من أجل احلال السلام في الشرق الأوسط. فالاتفاق الذي توصلت اليه مصر واسرائيل هو نتيجة تنازلات متبادلة ومهمة. والنتائج التي تحققت تبرهن أن المفاوضات المباشرة بين الذين يتجابهون على أرض المعركة هي خير وسيلة وأكثرها ضماناً للسير نحو السلام. وتقول أن تضمين النص المشترك لكامب ديفيد عبارة الشعب الفلسطيني هو أمر ايجابي.

فالحزب الاشتراكي يعتقد أنه لن يقوم سلام دائم في الشرق الأدنى إلاّ إذا سمح هذا السلام بتحقيق التطلعات القومية والأماني لكل الشعوب، وبنوع خاص الشعب الفلسطيني عن طريق التفاوض مع ممثليه المؤهلين»(١٧٤).

وبصفة عامة، ومن استقرائنا لأدبيات الحزب التي عكسها برنامجه الانتخابي، وكذلك مختلف الندوات والتصريحات التي أدلى بها مرشح اليسار فرنسوا ميتران(١٧٥) يمكن اختزال الموقف الاشتراكي لمختلف القضايا العربية فيما يلي:

- فيما يتعلق بتقويمه للسياسة التي نهجها الرئيس جيسكار ديستان، يأخذ عليها الحزب الاشتراكي، طابعها الماركانتيلي وتضحيتها بالمبادىء والدفاع عن حقوق الشعوب والانسان، وتكريسها «لسياسة مدفعية» ساهمت في تحويل الوطن العربي الى خزان للأسلحة وبؤرة للتوترات. ففي منظور هذا الحزب، فإن الوطن العربي كجزء من العالم الثالث، محتاج الى تنمية اقتصادية أكثر مما هو بحاجة الى وسائل الدمار.

- فيما يخص الصراع العربي - الاسرائيلي، فإن الحزب الاشتراكي يعتبر أن السلام لن يتحقق الا بحوار مباشر بين الاطراف المتصارعة، يتطلب مسبقاً اعترافاً متبادلاً بينها(١٧٦). وغني عن البيان، «ان الحزب الاشتراكي يظل متمسكاً الى أقصى درجة ببقاء دولة اسرائيل وسلامتها ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وذلك طبقاً لقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢. وفي الوقت نفسه، فإنه يؤكد أن الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين هو عنصر

---

(١٧٢) ميتران في حديث له مع مجلة: *Nouvel observateur* (25 novembre 1974).

(١٧٣) François Mitterand, *Ici et maintenant*, Livre de poche, 5528 (Paris: Fayard, 1980), p. 272.

(١٧٤) فرشخ، فرانسوا ميتران والقضايا العربية، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(١٧٥) يتعلق الأمر بالأخص بالوثيقة التي عكست برنامج الحزب في:
Parti socialiste français, *Le Projet socialiste* (Paris: Club socialiste du livre, 1981).
وكذلك اجوبة ميتران عن الاسئلة التي وجهتها مجلة: *France-pays arabes*, no. 91 (avril 1981).

(١٧٦) «La Politique extérieure française: Le Point de vue des socialistes,» *Politique internationale*, no. 10 (hiver 1980-1981), p. 209 (Entretien avec Lionel Jospin).

أساسي من عناصر السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي من عناصر سلامة وأمن اسرائيل. ولا حاجة الى القول إن الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب من الشعوب يتضمن بشكل طبيعي حقه في اقامة كيانه الوطني»[١٧٧].

ـ التأكيد على ضرورة احترام وصيانة سيادة لبنان والعمل على فرض ذلك، ودعوة الأمم المتحدة والضمير الانساني الى العمل من أجل احقاق العدل في لبنان، «هذا الوطن الممزق، الذي تخلوا عنه للموت، لأنه لصغره لا يزعج سير الزمن المجرد من الاحساس»[١٧٨].

تلك هي أهم محاور الخطاب الاشتراكي، وهو ما زال يمارس المعارضة. فماذا كان سلوك الاشتراكيين بعد أن أصبحوا يديرون مقاليد السياسة الخارجية لفرنسا؟

ب ـ الممارسة الاشتراكية ازاء القضايا العربية

ان طرح التساؤل حول نوعية السياسة التي سينهجها اليسار (الأغلبية الاشتراكية) ازاء الوطن العربي، يقود حتماً الى تحديد طبيعة السياسة الخارجية للاشتراكيين بصفة عامة. وفي هذا المجال، فإن المتتبع لتطور الحزب الاشتراكي يتلمس بوضوح غياب سياسة خارجية اشتراكية متميزة أو أصيلة (Originale) على الرغم من أن الحزب استطاع بعد تأرجح طويل أن يضع برنامجاً خارجياً، تمحور حول ضرورة العمل من أجل القيام بتوازنات جديدة، أي التحرك بجدية وبعزم ثابت على تنمية علاقات دولية منسجمة مع أهداف الاشتراكية تتمفصل حول ثلاث محاور وهي:

ـ بناء فرنسا اشتراكية في العالم الغربي.
ـ بناء فرنسا نشيطة في سبيل ضمان الأمن الاوروبي.
ـ بناء فرنسا تقدمية في المجتمع الدولي[١٧٩].

وتأسيساً على ما سبق، يتجلى واضحاً، ان الحزب الاشتراكي وإن كان قد عارض دون هوادة الممارسة الديغولية على المستوى الداخلي، فإنه لم يبتعد كثيراً عن المنظور الديغولي للسياسة الخارجية، بل يمكن القول، انه كلما وقف كقوة خاضعة ومعارضة للنظام القائم، وحمل لذلك أطروحات تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفرنسي، كلما استخدم المفاهيم والشعارات والهواجس الديغولية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية[١٨٠].

وان كان من الصعب الحديث عن سياسة خارجية اشتراكية واضحة المعالم ومتكاملة، فإن مقروءاً فاحصاً ومعمقاً لمسلكها ازاء الوطن العربي، يثبت، بلا هراء أنه من الخطأ البحث عن القطيعة في هذه السياسة. فالاستمرارية واردة وإن كانت تندرج ضمن رؤية جديدة لواقع العلاقات

---

(١٧٧) Parti socialiste français, *Le Projet socialiste,* p. 357.

(١٧٨) Mitterand, *Ici et maintenant,* p. 278.

(١٧٩) انظر: Huntzinger, «La Politique étrangère du parti socialiste,» p. 178.
وشاهين، «حول السياسة الخارجية لليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية،» ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(١٨٠) شاهين، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

الدولية، والدور الذي ينبغي أن تقوم به فرنسا من أجل اقرار نظام يستند الى قيم الحرية والعدل والتضامن. فالعلاقات الدولية، حسب الخطاب الاشتراكي ينبغي أن توجهها ضوابط احترام حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها. يعني ذلك أن الاشتراكيين، عندما انتقلوا من حالة المعارضة الى حالة السلطة، سرعان ما أدركوا المخاطر الناجمة عن اعادة هيكلة عنيفة للمجال الخارجي، في ظل اطار يتميز بتفاعل وضع داخلي متأزم، ومحيط دولي لا يترك لليسار الفرنسي هامشاً كبيراً من حرية التصرف. من هنا، فقد أثبتت الممارسة الاشتراكية الخارجية نوعاً من التباعد والانفصام بين الخطاب السياسي والمعطيات الموضوعية.

لقد تجلت مظاهر الاستمرارية منذ البداية عبر المؤشرات التالية:

ـ على مستوى صنع القرار الخارجي، لقد انتقد الاشتراكيون احتكار رئيس الجمهورية سلطة التقرير في هذا الميدان. إلاّ أن ميتران سرعان ما تشبث بدوره بهذا المجال، واضعاً نفسه في الخط نفسه الذي ساد منذ تأسيس الجمهورية الخامسة: «ان رئيس الجمهورية يمارس سلطة بارزة في مجال العلاقات الخارجية. وهذا التوزيع للأدوار يعكس رغبتي المشروعة في المراقبة بشكل مباشر وشخصي لكل ما يتعلق بأمن الدولة»[١٨١].

ـ ان اختيار كلود شيسون (C. Cheysson) أحد كبار الموظفين والتقنوقراطيين المتخصصين في العلاقات الدولية وبخاصة قضايا التعاون، وأحد المتحمسين والمخلصين لقواعد التبادل الحر الممزوج بخطاب انساني واشتراكي حول ضرورات التضامن مع العالم الثالث، وأحد الرجال القلائل الذين ثمنهم النظام السابق[١٨٢] لا يخلو من دلالات، لعل أهمها، شعور رئيس الجمهورية بميزة وضرورة نهج سياسة واقعية وموازنة لمختلف المرغبات التي تتعرض لها فرنسا. لهذه الغاية فإن كلود شيسون، يبقى الرجل الأكثر تألقاً للقيام بهذه المسؤولية[١٨٣].

ـ كما لاحظنا سابقاً، فسرعان ما عادت الدبلوماسية الاشتراكية الى تمجيد واعادة اجترار بعض الاطروحات الديغولية حول مكانة فرنسا في العالم. فقد أعلن ميتران في ندوة صحفية بتاريخ ٢٤/٩/١٩٨١ «ان فرنسا لن تكون جديرة بتاريخها إذا عاشت منطوية على نفسها. فهي لها دور عالمي ينبغي أن تقوم به ليس فقط من أجل نفسها، ولكن أيضاً في أوروبا والعالم. فعيون كثير من الشعوب ترنو اليها كبريق للأمل»[١٨٤]. لا شك أن الخطاب الاشتراكي عندما يرفض اعتبار فرنسا كقوة اقليمية، ويساند حضورها في جميع أرجاء العالم، إنما يبني ذلك على أساس تحاشي التدخلات في شؤون الدول الأخرى، والعمل من أجل الدفاع عن حقوق الشعوب وحقوق الانسان أينما كانت مهددة. إلاّ أنه يبقى من الضروري ان

---

(١٨١) مقابلة ميتران مع جريدة: *Le Monde*, 2 / 7 / 1981.

(١٨٢) مقابلة ميتران مع جريدة: *Le Monde*, 2/ 7 / 1982.

(١٨٣) حول حياة كلود شيسون بشكل جزئي انظر: *Le Monde*, 13 / 5 / 1981.

انظر ايضاً موقف جناح «سيريس» من كلود شيسون في:

Jean Luc Seguillon, «Les Cent premiers jours de la diplomatie socialiste,» *Non*, no.9 (septembre-octobre 1981), p. 28.

(١٨٤) *Le Monde*, 26 / 9 / 1981.

نتساءل عما إذا كانت فرنسا قادرة لوحدها على اكساء علاقاتها مع الدول الأخرى بطابع أخلاقي، في ظل مجتمع دولي لا يلعب فيه الجانب الخلقي الا دوراً ضئيلاً. ألم تكن السياسة الخارجية السابقة نفسها تدعي الارتكاز على دبلوماسية التوازن والسلم والصداقة مع جميع الشعوب؟ ثم ألّا يعني مثلاً تشدد فرنسا في مواجهة الاتحاد السوفياتي: (قضية التدخل الروسي في افغانستان، ودوره في بولونيا وبخاصة قضايا التسلح، حيث ساندت فرنسا بقوة نشر الصواريخ الامريكية بيرشينغ في اوروبا، وكذلك طرد مجموعة من الدبلوماسيين السوفيات بتهمة التجسس من باريس) وتقاربها مع الولايات المتحدة (اجتماع مثلاً المجلس الاطلسي في باريس لأول مرة منذ انسحاب فرنسا من الأجهزة العسكرية لهذه المنظمة) نوعاً من التضحية بالمبادىء التي يعتمد عليها الخطاب الاشتراكي، وخضوعها لمرغمات الواقع، وتسخير المجال الخارجي لتكريس النفوذ الاشتراكي في الداخل على حساب الحزب الشيوعي.

على كل، فإن التحليل السابق ينطبق أكثر على منظور القيادة اليسارية للوطن العربي، فقد كان عليها أن تواجه ثقل النزعة الموروثة عن السياسة السابقة، وتكاثف المصالح بين الجانبين. لهذا، فقد سعت بحذر الى اعادة تركيب سياستها الموجهة الى النظام العربي، دون أن تحيد في اعتقادنا عن جوهر الخيارات السالفة. فهي تدور في سياق المنظور الذي تمتد صياغته في العهود السابقة. وقد كشفت الاحداث التي كان لبنان مسرحاً لها وسلوك فرنسا آنذاك، عن استمرار نزعة الحضور المتميز في اذهان الدبلوماسية الاشتراكية. وسنتعرض في البداية لمجمل التجديدات التي أحدثتها فرنسا الاشتراكية في تعاملها مع الوطن العربي، قبل أن نشير الى تحركها في خضم الاعتداء الاسرائيلي على لبنان.

(١) فرنسا الاشتراكية والعرب: اعادة مواءمة الاختيارات السابقة

لقد أدركت القيادة الجديدة أن المتطلبات الايديولوجية والأخلاقية يمكن أن تدخل في تناقض مع الواقعية ومصالح الدول العليا. والتعامل مع الوطن العربي يعطي خير نموذج على هذه الحقيقة. فليس بوسع الدبلوماسية الاشتراكية أن تضحي بالمصالح المكثفة مع هذه المنطقة. أضف الى ذلك أن الاصلاحات الداخلية التي ينوي اليسار ادخالها على الاقتصاد الفرنسي لا يمكن أن تتحقق دون الاعتماد على الامكانيات والموارد التي تطرحها البلدان العربية الغنية. وأخيراً، فإن سياسة الحضور المتميز، التي شكلت احد ثوابت السياسة الخارجية الفرنسية، بغض النظر عن السلطة القائمة لا يمكن أن تتأبد الا بسياسة مرنة تدمج في مشروعها الاعتبارات المرتبطة سواء بتركيب النظام الاقليمي العربي أم بالتشكيلة الاجتماعية الفرنسية في تعاملها مع المحيط الخارجي.

ولهذا لن نكون مغالين، إذا قلنا إن الملف العربي شكل احد الانشغالات الملحة للقادة الجدد. ومن ثم كان لا بد من تبديد كثير من المخاوف، وتغيير بعض الصور التي علقت في اذهان العرب حول اليسار والاشتراكيين بصفة خاصة. وفي هذا المنحى، فقد سعى الرئيس الفرنسي مباشرة بعد تسلمه السلطة الى طمأنة الجانب العربي، وذلك من خلال التأكيد على الاستمرارية في عدة قوالب:

ـ ايفـاد مبعوثـين مشهورين بتعـاطفهم مع العـرب وبارتبـاطهم مع النـظام السـابق الى بعض البلدان العربية، وبخاصة بلدان الخليج[١٨٥].

ـ في الاتجاه نفسه، فإن وجود كثير من الشخصيات المعـروفة بتفهمهـا لقضايـا الوطن العـربي والعالم الثالث ضمن التشكيلة الحكومية، كان يشكل مبعث ارتياح، ومؤشراً على نية السلطة الجديدة في الحفاظ على الروابط التي حيكت خلال الفـترة السابقـة. ويكفي أن نشير الى ميشيـل جوبـير (M. Jobert) وزير الدولة في التجارة الخارجية، والذي برز بشكل ملحوظ، عندما كـان وزيراً للخـارجية في عهد الرئيس بومبيدو، حيث رفض خلال حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ادانة مصر وسوريا، وبالتالي الركوع أمام الارادة الامريكية وكذا كلود شيسون (C. Cheysson) في منصب وزير العلاقات الخارجية. ومن المتفق عليه أن هذا الأخير استطاع من خلال مسؤولياته داخل المجموعة الاوروبيـة، أن يخلق قنـوات مع العـالم الثالث. وسـاهم بقسط وافر في دفـع الحوار العـربي ـ الاوروبي وكـذلـك الحوار الثلاثي الذي كان احد ارهاصات الرئيس السابق ديستان[١٨٦]. الى جانب هاتين الشخصيتين، هنـاك ميشيل روكـار وزير الـدولة في التخـطيط واعداد الـتراب الـوطني، وبيـير شفنمنت زعيم تيـار سـيريس المعروف بمـواقفه المتقـدمة ازاء العـرب كوزيـر للدولة في البحث العلمي. اضـافة الى هـذه الوجوه الاشتراكية، هناك الوزراء المنتمون للحزب الشيوعي، الذي تميز بمواقفه المتقدمة ازاء الصراع العـربي ـ الاسرائيلي، والـذين تم تعيينهم بعد التعـديل الـذي أدخل عـلى الحكومـة اثر الانتخـابات التشريعية الفرنسية التي تمخضت عن فوز ساحق للحزب الاشتراكي. وإذا كان من الصعب الادعاء أن البواعث الكامنة وراء تعيين هؤلاء تكمن في هذا المعطى فقط، فمـا لا شك فيـه أن وجود هؤلاء في الحكومة، كان ضمانة لاستمرار السياسة الحالية في محيط التوجهات التي خطتها القيادات السابقة.

ـ مضـاعفـة التصريحـات المـطمئنـة للعـرب، والسـاعيـة الى تغيـير الصـورة التي كـانت تـبرز الاشتراكيين وكـأنهم حلفاء لاسرائيـل. ويكفي أن نشير عـلى سبيل الحصر الى تصريـح بيير مـوروا، الوزير الأول، وهو من الاتجاه المحسوب على اسرائيل «ان الصورة التي تقدم عن الاشتراكيين في العالم العـربي غير صحيحة». كما أكد ليـونيل جـوسبان، الأمـين الأول الجديـد للحزب الاشـتراكي في حديث لـه مع صحيفة السفير: «ان العرب يستطيعـون الاعتماد عـلى سياسـة فرنسـا في الشرق الأوسط لصالـح سلام عـادل. وان مخاوف الدول العربية من مجيء ميتران هي في غير محلها»[١٨٧].

ـ على مستوى آخر، فقد أكـدت القيادة الجـديدة احـترامها لـلالتزامـات التي أبرمتهـا السلطة السابقة. ويتعلق الأمـر هنا بـالخصوص بعقـود بيع الأسلحـة، التي كانت المعـارضة الاشـتراكية قـد

---

(١٨٥) من بينهم اخيه جاك ميتران، المسؤول عن الشركة الفرنسية للصناعات الجوية والفضـائية الى السعـودية. وجاك اندرياني، سفير فرنسا السابق في القاهرة الذي اصبح عضواً في ديوان وزير العلاقات الخـارجية، الى بعض بلدان المشرق العربي. لمزيد من التفصيل، انظر:

Paul Balta, «Les Orientations de la diplomatie française,» *Le Monde,* 27/5/1981.

(١٨٦) *Le Monde,* 13/5/1981.

(١٨٧) مصـطفى جفال، «فـرنسا اليسـار والقضية الفلسـطينية،» شؤون فلسـطينية، العـدد ١١٦ (تمـوز/يـوليـو ١٩٨١)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

استعملتها «كحصان طروادة» في نقدها «للسياسة المدفعية» التي انتهجتها الحكومة السابقة. وفي الواقع، فإن اسراع المسؤولين الجدد بالتعبير عن تشبثهم بالعقود المبرمة سابقاً، يشكل أحد المظاهر البارزة لضغط الضرورات الاقتصادية على السياسة الخارجية. فكثير من المقولات القاضية بربط مسألة بيع الاسلحة بوضعية حقوق الانسان في الدولة الموجهة اليها هذه الأسلحة، لم تصمد طويلاً أمام متطلبات الواقع الموضوعي. فقد اضطر المسؤولون الفرنسيون الى الخضوع للأمر الواقع، والاعتراف بأن صناعة الأسلحة تمثل ٣٠٠ ألف عامل، وهي عنصر أساسي من عناصر الاستقلال في مجال الدفاع، وعامل تقدم تكنولوجي. وعليه، فإن تصدير الأسلحة يشكل ضرورة بالنسبة للدفاع والصناعة(١٨٨).

وفي ضوء هذا التحليل البارد الواقعي التجاري الاشتراكي(١٨٩)، لم يكن أمام فرنسا الا احتضان الخيارات السابقة في هذا المجال. وهكذا على سبيل المثال، فقد سوقت فرنسا نصف مبيعاتها البالغة ٣٥ مليار فرنك في عام ١٩٨٠ الى البلدان العربية، كما صدرت الى هذه البلدان سلاحاً بقيمة ٢٥ مليار فرنك من مجمل صادراتها من السلاح البالغة ٣٢ مليار فرنك عام ١٩٨١. وباعت البلدان العربية في الشهرين الأولين من عام ١٩٨٢ سلاحاً بقيمة ٢٢ مليار فرنك من مجموع صادراتها من السلاح التي بلغت في الفترة نفسها ٢٥ ملياراً(١٩٠).

تكملة لهذه المرحلة التهذيبية، فقد اهتم القادة الجدد، بإعادة مفصلة السياسة الفرنسية من جهة إزاء اسرائيل، ومن جهة أخرى، ازاء نظام البلدان العربية، تحت راية تركيز مكانة فرنسا في هذا النظام الفرعي.

ـ **فرنسا ـ اسرائيل ـ اعادة تنشيط العلاقات في اطار الوضوح**: من بين المآخذ التي كان يؤاخذ بها الاشتراكيون الحكومات اليمينية السالفة، اندفاعها في سياسة ضد اسرائيلية، كانت وراء تعتيم وتحجيم الدور الفرنسي الممكن في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فحسب المعارضة الاشتراكية، فإن السياسة السابقة انحازت بشكل مبالغ فيه الى الجانب العربي. والمطلوب هو اعادة موازنة هذه السياسة بشكل يسمح لفرنسا بأن تكتسب صداقة الطرفين، وبالتالي تساهم بفعالية في تقريب شقة الخلاف بينهما. ومن نافلة القول التذكير من جديد بالارتباطات الوجدانية بين الاشتراكيين واسرائيل والتي تحكمت الى حد كبير في بلورة هذا الموقف الاشتراكي. إلّا أنه في الوقت نفسه، وكما لاحظنا، فإن اغراق الحزب الاشتراكي في شعارات احترام حقوق الانسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كان يضعه في «مأزق ميتافيزيقي» بين الولاء لاسرائيل، وتفهم الواقع الفلسطيني. إن عملية تجاوز هذا الاشكال، جعلت المسؤولين الفرنسيين يؤكدون على أهمية الحديث بلغة واحدة وواضحة ازاء اسرائيل والعرب.

---

(١٨٨) مقابلة لوزير العلاقات الخارجية الفرنسية في: *Nouvel observateur* (4 juillet 1981).

(١٨٩) Charles Zorgbibe, «François Mitterand: Champion de l'occident ou dissident virtuel?» *Politique internationale,* no. 13 (automne 1981), p. 20.

(١٩٠) سويدان ناصر الدين، «الملف الفلسطيني للحزب الاشتراكي وزيارة ميتران لاسرائيل،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٥٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٢)، ص ١٤١.

وفي ضوء هذا المنطق، وتطبيقاً للدعوة التي قدمها ميتران خلال حملته الانتخابية فقد تم إلغاء «دورية بار Circulaire Barre». ومن المعلوم ان هذه الدورية كان قد أصدرها الوزير الأول ريمون بار في ٧ أيار/مايو ١٩٨٠ للتخفيف من آثار القانون الصادر في ٧ حزيران/يونيو ١٩٧٧، والذي منع على الأشخاص والشركات الفرنسية الخضوع لمقررات المقاطعة العربية للشركات الأجنبية المتعاملة مع اسرائيل[١٩١].

وفي السياق نفسه، فقد أحجم ميتران عن تطبيق عقوبات ضد اسرائيل، فعلى الرغم من ادانتها الشديدة لضرب المفاعل النووي العراقي من طرف اسرائيل[١٩٢] فقد امتنعت فرنسا عن التصويت لصالح المشروع الذي تقدمت به البلدان العربية الى مجلس الأمن والقاضي بفرض عقوبات على اسرائيل، مبررة ذلك بضرورة التمييز بين حكومة اسرائيل وشعبها من جهة. ومن جهة أخرى تكريس كل الجهود لتحقيق الهدف الأساسي الذي يتمثل في اقرار السلام في المنطقة[١٩٣]. وفي الواقع، وكما لاحظ ذلك أحد المحللين الفرنسيين، فإن هذه الصيغة التي استعملها ميتران للتمييز بين الحكام والشعب هي صيغة أقل ما يقال عنها انها شقية[١٩٤]. وفي الوقت نفسه، فإن هذا النهج، الذي سارت فيه فرنسا سواء إزاء هذا الاعتداء، أم فيما بعد ازاء قرار اسرائيل بضم الجولان[١٩٥] يتناقض مطلقاً مع مواقفها الصارمة والحاسمة في قضايا أخرى[١٩٦].

وتدعيماً لهذا الخط، فقد مثلت زيارة ميتران لاسرائيل في بداية آذار/مارس ١٩٨٢ حلقة أخرى في مسلسل تنشيط العلاقات بين البلدين، ودليلاً آخر على رغبة الاشتراكيين في تمييز سياستهم عن النهج الذي اتبعه المسؤولون السابقون. وإذا كانت هذه الزيارة قد خلفت ردود فعل حذرة وسلبية في الأوساط العربية[١٩٧]، وبغض النظر عن دلالاتها الرمزية، فإنها كانت مناسبة أكد من

---

(١٩١) غسان سلامة، «فرنسا والعرب: سمات المرحلة الجديدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٢٧.

(١٩٢) في ٧ حزيران/يونيو ١٩٨١، قامت الطائرات الاسرائيلية بغارة استهدفت تحطيم المفاعل النووي العراقي «تموز». وقد ادى هذا الحادث الى مقتل احد التقنيين الفرنسيين. والجدير بالذكر ان المخابرات الاسرائيلية كانت قد اغتالت احد الفيزيائيين المصريين العاملين في هذا المفاعل، وهو السيد «المشد» وذلك في باريس (حزيران/يونيو ١٩٨٠). وهي بهذا العمل اكدت رفضها لكل تقدم تكنولوجي في الوطن العربي.

(١٩٣) جاء ذلك في الحديث الذي ادلى به الرئيس فرانسوا ميتران لصحيفة الواشنطن بوست. ونشرته جريدة:
Le Monde, 18 / 6 / 1981.

وكذلك تصريحات كلود شيسون في هذا المضمار.

(١٩٤) Zorgbibe, «François Mitterand: Champion de l'occident ou dissident virtuel,» p. 20.

(١٩٥) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، اصدر الكنيست الاسرائيلي قانوناً بضم الجولان المحتل إلى اسرائيل. وقد اصدرت الأمم المتحدة قراراً رفضت فيه هذا الاجراء واعتبرته ملغى ولا اثر له.

(١٩٦) يتناقض هذا الموقف فعلاً مع الاجراءات التي اتخذتها فرنسا ضد الارجنتين في قضية جزر المالوين، حيث ايدت، بدافع الانتماء الاوروبي، الأطروحة الانكليزية على حساب مبادىء القانون الدولي وعلاقاتها مع العالم الثالث بصفة عامة وامريكا اللاتينية بصفة خاصة.

(١٩٧) حول هذه الزيارة وردود الفعل المترتبة عليها، انظر الملف الذي اعدته مجلة: دراسات فلسطينية (فرنسا)، =

خلالها رئيس الجمهورية الفرنسية على المواقف المبدئية لبلاده ازاء المنطقة، بخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث برز الاختلاف واضحاً بين الطرفين.

ان هذا الانفتاح على اسرائيل لم يحل دون تمتين العلاقات مع البلدان العربية تحت منظور مزج بين الاعتبارات الايديولوجية والمصلحية في آنٍ واحد.

(٢) فرنسا والعرب: أو سياسة الموازنة

دون القيام بجرد شامل للتحرك الفرنسي إزاء الوطن العربي يمكن أن نستنتج أن الحكومة الاشتراكية حاولت اعتناق سياسة «براغماتية» توفق بين المحافظة على الروابط التقليدية مع الأنظمة العربية «المعتدلة» وتحسين علاقاتها في الوقت نفسه مع بعض الأنظمة ذات التوجهات الاشتراكية، والتي عرفت تدهوراً خلال الحقبة الصارمة. لقد تبلور التوجه الأول فيما يمكن أن نصطلح على تسميته بمحور باريس ـ الرياض والذي تجسد في المؤشرات التالية:

ـ استقبال الملك خالد كأول مسؤول عربي يقوم بزيارة لباريس (١٣ حزيران/يونيو عام ١٩٨١) وتخصيص الرئيس ميتران أول سفر له الى الخارج لزيارة السعودية (٢٦ ـ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١) والذي رحب خلاله بمشروع فهد للسلام، حيث اعتبره بمثابة نقطة انطلاق قد تؤدي الى السلام في الشرق الأوسط[١٩٨]. وفي الواقع، فإن تدعيم العلاقات مع السعودية، لا يفرضها فقط كون هذه الدولة هي الممون النفطي الأساسي لفرنسا، بخاصة بعد تقلص صادرات العراق من النفط بسبب حربها مع ايران، ولكن تفسرها أيضاً عوامل سياسية وجيو ـ استراتيجية، مرتبطة اجمالاً بمنظور فرنسا للسلام في الشرق الأوسط والخليج. فبالنسبة الى فرنسا فإن حماية آبار النفط وضمان التزود بالنفط تعتبر مسألة حيوية، فهي تجلب من هذه الآبار $\frac{٣}{٤}$ من احتياجاتها. زد على ذلك، فإن الثورة في ايران، وتطرف الحركة الدينية هناك واستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية، كل هذا ولد وضعية متفجرة تهدد التوازن القائم في الخليج. فتقوية السعودية هو محاولة لتكريس دورها داخل النظام الفرعي الخليجي، بخاصة مع التراجع العراقي حيث تظل السعودية الأكثر تأهيلاً لضمان الاستقرار في المنطقة!! بالارتباط مع ذلك، تدعيم حضورها في المنتدى الاسلامي. فالسعودية كحارس للأماكن المقدسة، ومقر لمنظمة المؤتمر الاسلامي، يمكن أن تشجع على نشر نموذج ديني معتدل في وجه النموذج الأصولي المتطرف الذي تدعمه ايران وبعض الجماعات الاسلامية؛ وكذلك

= العدد ٤ (صيف ١٩٨٢)، ص ١٦٧ ـ ١٧٧، وناصر الدين، «الملف الفلسطيني للحزب الاشتراكي وزيارة ميتران لإسرائيل،» ص ١٤٠ ـ ١٥١.

(١٩٨) يقوم مخطط الملك فهد للسلام على النقاط التالية: انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛ تفكيك جميع المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة؛ ضمان حرية ممارسة جميع الشعائر بالنسبة لكل الديانات في الأماكن المقدسة؛ الاعتراف للشعب الفلسطيني بحق العودة الى وطنه، وتعويض كل فلسطيني يرفض ذلك؛ وضع الضفة الغربية تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة لا تتجاوز بضعة شهور؛ انشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة بالعيش في سلام.

يمكن أن تؤثر على كثير من الدول الافريقية ـ الاسلامية لموازنة النفوذ الليبي، إن لم يكن لاحتوائه وتطويقه عن طريق مد العون المادي والخطاب الايديولوجي. وأخيراً على المستوى العربي، فإن انحسار المد القومي وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، وعجز دول الصمود والتصدي عن مواجهة التحدي الصهيوني، كل هذا منح السعودية فرصاً كبيرة، من خلال امكاناتها وطموحاتها للزعامة، للقيام بأدوار رئيسية داخل النظام العربي، وذلك من خلال البحث عن تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط. وفرنسا التي تطمح الى ايجاد حل لهذا الصراع المزمن، مدعوة ولو مع بعض التحفظات[١٩٩] الى تشجيع هذا الطموح السعودي، الهادف الى تدعيم الاتجاه المحافظ في الوطن العربي.

أما المحور الثاني للسياسة الخارجية، فهو يستجيب لدوافع ايديولوجية، تلخص المنظور الاشتراكي للعلاقات الدولية والمظهر الأكثر بروزاً لتمايز هذه «السياسة الاشتراكية» مع السياسة السابقة. بيد أنها لا تشكل في اعتقادنا قطيعة مع المنظور الديغولي. فمن المعلوم أن الجزائر شكلت دائماً احدى الأوراق الرئيسية في السياسة الخارجية الفرنسية، وإذا كانت قد عرفت تدهوراً في المرحلة السابقة، فإن الاسباب مرتبطة بعوامل ظرفية، أكثر مما هي بنيوية. وعلى كل حال، فإن تحسين العلاقات مع الجزائر، كانت مسألة مرتقبة تمليها رغبة الاشتراكيين في اقرار علاقات وثيقة مع الأنظمة المناهضة «للامبريالية» التواقة الى اعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي. وهي بذلك تشكل حلقة ضمن سلسلة تمتد لتشمل مجموعة من دول العالم الثالث في آسيا وافريقيا، وترتبط بارادتها في اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي المكسيك وفنزويلا والهند. لنقل بشكل دقيق، ان تدعيم العلاقات مع الجزائر، هو تكريس لمنظور فرنسي يقضي باحلال علاقات توافقية شمال ـ جنوب محل علاقات تصارعية شرق ـ غرب. وقد عبّر عن هذا التصور بجلاء الرئيس الفرنسي خلال مؤتمر كانكون (Cancun) المنعقد بالمكسيك[٢٠٠] وقد نتج عن هذا التصور تكثيف الاتصالات وتعميق العلاقات بين الطرفين منذ وصول اليسار الى السلطة. ويكفي أن نشير هنا الى الزيارة الرسمية التي قام بها ميتران الى الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨١. والتي استهدفت تعزيز التعاون بينهما في جميع المجالات وفي ظل شروط أفضل، كما تبلور ذلك في صفقة الغاز التي منحت الجزائر امتيازات مهمة، الى حد اثارت عاصفة من النقد والجدل في الأوساط الفرنسية[٢٠١].

---

(١٩٩) لقد اكتفى الرئيس ميتران بوصف هذا المخطط بأنه من المشاريع الايجابية لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

(٢٠٠) يأتي هذا المؤتمر استمراراً للحوار بين الشمال والجنوب، وقد عبّرت فرنسا من خلاله عن مواقف ايجابية ازاء مطالب العالم الثالث.

(٢٠١) لقد تم توقيع هذا الاتفاق في ٣ شباط/فبراير بين شركة «سونتراك» الجزائرية وغاز فرنسا (Gaz de France). وقد جاء هذا الاتفاق ليضع حداً لسنتين من المفاوضات. وبموجبه ستحصل فرنسا سنوياً على ٩,٥ مليارات متر مكعب من الغاز الجزائري بثمن مرتفع نسبياً عن الأثمنة العالمية. وقد أثار هذا القرار استياء في الأوساط الفرنسية، لا سيما بعد أن أقدمت الحكومة الفرنسية على التقليص من ميزانية الوكالة الفرنسية للطاقة، وذلك من أجل سد العجز الناجم عن هذه الصفقة. فقد تم اقالة متصرف هذه الوكالة نظراً لرفضه هذا الاجراء. وكذلك لأنه اعتبر أن =

وصفوة القول، ان الدبلوماسية الفرنسية نجحت في تخليد السلوك الفرنسي السابق ازاء الوطن العربي. فالتغيرات التي أحدثتها لم تمس الجوهر بقدر ما انصبت على أسلوب قيادة هذه السياسة. وإذا كانت «فرنسا الاشتراكية» قد أعطت الدليل على أن العوامل الايديولوجية لا تصمد أمام عنف الواقع، فإن موقفها إزاء الازمة اللبنانية والقضية الفلسطينية، أعاد الى الاذهان، ذلك «الهاجس الديغولي» الرامي الى البحث عن موقع متميز لفرنسا في الوطن العربي، ومن خلاله في قلب النظام الدولي.

- **فرنسا والعدوان الاسرائيلي على لبنان**: لن نهتم باستعادة الظروف والملابسات التي رافقت العدوان الاسرائيلي على لبنان[٢٠٢]، بل يكفي أن نشير الى أن هذا العدوان كان يستهدف بالدرجة الأولى من وراء لبنان تحجيم المقاومة الفلسطينية، وإعادة ترتيب الأوضاع من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، امتداداً لاتفاق كامب ديفيد. فالهجمة الصهيونية تندرج ضمن المسلسل الذي قادته الولايات المتحدة والهادف الى جر بلدان المنطقة، الواحدة تلو الأخرى، الى السلام الامريكي، في غياب الاتحاد السوفياتي، الذي ابان عن عجزه في تحمل مسؤولياته كقوة عظمى، وسكوت مطبق للأنظمة العربية يصل الى حد التواطؤ في بعض الأحيان[٢٠٣].

فرنسا كانت من بين الدول القلائل التي عبرت عن حضورها الفعلي. ولن نستغرب ذلك، فقد حملت فرنسا دائماً هموم لبنان. هذه الدولة التي تشكل الامتداد الثقافي الفرنسي، والقلب النابض للوجود الفرنسي في منطقة كل ما فيها يخفق للحضارة الانكلو - ساكسونية. وهي معززة بوزنها التاريخي في المنطقة فقد سعت منذ بداية الاحتراق في عام ١٩٧٥، الى تطويق أبعاد الازمة. واتخذ تحركها أشكالاً تراوحت بين ربط الاتصال مع المتصارعين وتقديم اقتراحات لاقرار الوفاق الوطني[٢٠٤] مروراً بعرض مساعدتها العسكرية للمحافظة على الاستقرار[٢٠٥] وانتهاءً بمشاركة بعض وحداتها في

= بلاده كان يمكن لها أن تشتري الغاز بثمن أقل، كما فعلت قبل أيام في الصفقة التي ابرمتها مع الاتحاد السوفياتي. وفي الواقع، فإن هذا الاتفاق ليس مجرد اتفاق تجاري، ولكن كما وصفه كلود شيسون هو اتفاق اساسي للتنمية المشتركة (le développement) وهو يندرج ضمن العلاقات التي ينبغي أن تسود بين الشمال والجنوب. انظر:

Le Monde, 4 /2 /1981, et «Accord sur le gaz algérien,» *Machreq-Maghreb,* no. 97 (juillet-septembre 1982).

(٢٠٢) بو قنطار الحسان، «اليسار الفرنسي والشرق الأوسط،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٢٨ (١٩٨٣)، ص ٢٤ - ٢٥.

(٢٠٣) حول هذا الموضوع، انظر بشكل موجز: المصدر نفسه. وللمزيد من التفصيل انظر المصادر المذكورة في: المصدر نفسه.

(٢٠٤) يتعلق الأمر بالمهمة التي كلف بها السيد «كوف دي ميرفيل» ابتداء من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وقد تم التوصل الى صيغة اتفاق تقوم على توسيع الحكومة اللبنانية لتضم ممثلي جميع المقاتلين، وادخال اصلاحات مؤسساتية واقتصادية واجتماعية، والالتزام باتفاقيات القاهرة التي تنظم الوجود الفلسطيني في لبنان. الّا ان اعمال العنف تجدّدت يومين بعد مغادرة المبعوث الفرنسي لبنان.

(٢٠٥) في ايار/مايو ١٩٧٦، اعلن جيسكار ديستان عن استعداد فرنسا لإرسال قواتها بعد ٤٨ ساعة من طلب رئيس الجمهورية ذلك. وقد أثار هذا التصريح احتجاج البلدان العربية، واعتبرت كتدخل فرنسي في شؤون لبنان موجهة من الولايات المتحدة، بخاصة وان الرئيس الفرنسي ادلى بهذا التصريح وهو في زيارة للولايات المتحدة.

قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في لبنان. وفي تحركاتها هذه عبرت فرنسا عن تعلقها بوحدة واستقلال لبنان[٢٠٦].

لقد تركز تحرك فرنسا على محورين أساسيين: من تجليات المحور الأول، تطويق الغزو الاسرائيلي وتمكين الفلسطينيين من مغادرة بيروت بشرف وكرامة، وذلك من خلال الجولات التي قام بها بعض المسؤولين الفرنسيين الى المنطقة، ومشاوراتهم مع الاطراف المتورطة في الصراع[٢٠٧]. ومساهمة قواتها في عمليات اجلاء الفلسطينيين من بيروت وطرابلس. وقد تزامن هذا التحرك بصيغ من التنديد بالغزو الاسرائيلي والتضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني في أوساط الرأي العام الفرنسي.

أما المحور الثاني، فقد عكس بوضوح تأصل الرغبة الفرنسية في المحافظة على مكانة متميزة في المساهمة في وضع حد للنزاعات التي تهدد استقرار المنطقة. وتبلور في سعي فرنسا الحثيث الى استثمار مخلفات هذا الواقع الجديد كمنطلق لايجاد حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد نشير الى المجهودات التي بذلتها لدفع حلفائها الاوروبيين لمشاطرتها موقفها ازاء الاعتداء الاسرائيلي على لبنان، وتحجيم الوجود الفلسطيني في هذا القطر[٢٠٨]. وعلى مستوى الأمم المتحدة فقد سعت فرنسا بمشاركة مصر الى تقديم وثيقة يعتمدها مجلس الامن كقرار[٢٠٩].

وقد جاءت هذه المبادرة الفرنسية المصرية في ظل استمرار حصار بيروت، واختيار المقاومة للتصدي له مع تزايد توقع اجتياح اسرائيل لبيروت. وهو الأمر الذي كانت الحكومة الفرنسية ترفضه بقوة وتحذر من عواقبه الخطرة[٢١٠].

وفي الواقع، فإن هذه الوثيقة المشتركة قد استعادت المقترحات الفرنسية حول الفصل بين القوات المتحاربة، مع محاولة رصد المشكلة في اطار شامل. بمعنى أن السلام لن يتم الا في اطار تسوية سياسية شاملة للوضع تأخذ بعين الاعتبار تمثيل الشعب الفلسطيني، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك[٢١١].

---

(٢٠٦) انظر: Sélim Turquié, «Les Objectifs de la politique française dans la crise du Liban,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1979), p. 9.

(٢٠٧) يتعلق الأمر بالاتصالات التي اجراها الأمين العام لوزارة العلاقات الخارجية مع دول المنطقة ابتداءً من الأول من تموز/يوليو ١٩٨٢. وتحركات السفير الفرنسي في بيروت. انظر: *Le Monde*, 2 / 7 / 1982.

(٢٠٨) مثلاً القرار الذي اصدرته المجموعة الاوروبية في ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢، وادانت فيه الغزو الاسرائيلي، وعبّرت عن رغبتها في اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل اذا لم تنسحب من لبنان.

(٢٠٩) انظر النص الكامل لهذه الوثيقة في: *Le Monde*, 4-5/7/1982.

(٢١٠) انظر: نادية مصطفى، «الديبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٢، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣)، ص ٢٧.

(٢١١) انظر نص القرار المنشور في: *Le Monde*, 4-5/7/1982.
انظر ايضاً: مصطفى، المصدر نفسه، ص ٢٧ وما بعدها.

وواضح ان السلوك الفرنسي خلال هذه الأزمة كان متميزاً عن موقف الولايات المتحدة الذي لم يتردد في مساندة اسرائيل، حيث اعتبر أنه من الخطأ استئصال منظمة التحرير الفلسطينية، طالما أن ذلك سيؤدي الى اعادة تنشيط مقاومة فلسطينية أكثر راديكالية، وأكثر ميلاً نحو الارهاب. فالصراع العربي ـ الاسرائيلي، الذي يعتبر لبنان احدى ضحاياه، لن يجد حله النهائي الا بتسوية المشكلة الفلسطينية، أي اعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره من خلال ممثليه الذين تشكل منظمة التحرير الفلسطينية أحسن مجسد لهم، خصوصاً بعد هذا التوجه الفلسطيني نحو تفضيل العمل السياسي(٢١٢).

يتحصل، مما تقدم ان هذا الموقف الفرنسي، ليس إلاّ امتداداً للنزعة التي هيمنت على السياسة الخارجية الفرنسية والقاضية بتخويل فرنسا امكانيات التقرير على المستوى العالمي، فتركيز الحضور الفرنسي في لبنان هو تدعيم للدور الفرنسي في حل أزمة الشرق الأوسط، وبالتالي هو تكريس للبعد العالمي في السياسة الخارجية الفرنسية.

خـاتمـة

لقد أسعفتنا القراءة الاستعراضية من استجلاء نزوعات السياسة الخارجية الفرنسية ازاء النظام العربي، وهي لا تنفصل على الرغم من الاختلافات التي شابت تطبيقاتها عبر الاحقاب الرئاسية المختلفة، عن المنظور الديغولي لوضعية فرنسا، والدور الذي ينبغي أن تقوم به كقوة لها «استراتيجيتها العالمية» في مواجهة القوتين العظميين. فالنزعة نحو المحافظة على هذا الرهان شكلت أهم هواجس القيادات الفرنسية في منظورها لعلاقات فرنسا مع العالم.

بيد أن هذا لا يمثل الا مظهراً من مظاهر السياسة الخارجية. فالحضور الفرنسي المتميز ضروري ليس من أجل اعتبارات سياسية أو جيو ـ استراتيجية فقط، ولكن بالدرجة الأولى أساسي لضمان مصالح البلاد وتمكين الرأسمالية الفرنسية من مواجهة المنافسة الشرسة التي تعترضها. فهل يعتبر تعامل فرنسا في هذا المجال انعكاساً لاستراتيجياتها السابقة؟ ان تحديد سلوكها في هذا المضمار (الفصل الثاني) سيسمح لنا، فيما بعد من اعطاء تقويم أكثر موضوعية لحقيقة ونجاعة هذه السياسة ازاء الوطن العربي.

---

(٢١٢) Maurice De La Rue, «Que veut, que peut la France?» *Le Monde*, 10/7/1982.

الفصل الثاني

إستراتيجيّة الهَيْمَنة

ان سياسة الحضور المتميز لفرنسا في الوطن العربي لم تملها اعتبارات سياسية فقط، بل فرضتها كذلك ضرورة توطيد المصالح المكثفة مع المنطقة، وفتح مجالات جديدة أمام الرأسمالية الفرنسية في سعيها الحثيث نحو اكتساب مواقع جديدة.

وفي الواقع، فإن العلاقة الجدلية بين السياسي والاقتصادي، تدفع الى التساؤل عما إذا كان «التعامل المصلحي» لفرنسا، يستند الى أسس مغايرة للاستراتيجية الرأسمالية التي تقودها الاحتكارات الامريكية، أم أنه في عمقه، لا يبتغي سوى الحصول على مصالح ضيقة وترسيخ مواقع الرأسمالية الفرنسية في مدار التنافس الحاد بين المصالح الرأسمالية العالمية؟

من جهة أخرى، فإن الحديث عن الروابط الفرنسية ـ العربية، لا ينفصل عن بنية العلاقات بين دول الشمال والجنوب، والتي أصبحت موضع نقاش غداة التحولات النفطية التي حفرت اخاديد عميقة في النظام الاقتصادي الدولي السائد. فهل عملت فرنسا، بوصفها دولة متقدمة وذات خطاب «استقلالي»، من خلال ارتباطها بهذا الجزء من العالم المتخلف والغني في بعض أطرافه، على تغيير آليات التبادل اللامتكافىء، أي طرح منظور اقتصادي متميز، أم أنها ركنت الى نهج ما سماه ميشيل شاتلوس (Michel Chatelus) باستراتيجية «الاسترجاع أو الاستقطاب»[1]، أي تكريس طاقاتها وتسخير امكاناتها لضمان مصالحها، في أفق تجاوز الاختلالات البنيوية التي تعمقت داخل الاقتصاد الفرنسي؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل، تضعنا بالدرجة الأولى في قلب العلاقات بين فرنسا وبلدان المشرق العربي، لاسيما الخليجية منها، نظراً لكون هذه المنطقة تحولت الى مركز استقطاب وتنافس

---

(١) Michel Chatelus, *Stratégies pour le moyen-orient* (Paris: Calmann-Lévy, 1974).

بين الاحتكارات الامبريالية، التي تكالبت عليها، بعد أن تصاعدت مداخيلها بفضل ارتفاع عائدات النفط.

غير أن تحول المصالح الفرنسية، بكثافة نحو البلدان النفطية، لا ينفي بتاتاً أن فرنسا ارتبطت بعلاقات تقليدية ومكثفة مع بلدان المغرب العربي.

تأسيساً على هذه المعطيات الأولية، فقد ارتأينا، أن نعرض في مبحث أول، مضمون المصالح الفرنسية مع المغرب العربي، حتى حرب تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن نبرز فيما بعد، مكانة المشرق العربي في استراتيجية الاحتكارات الفرنسية.

أولاً: مصالح تقليدية مع المغرب العربي

تستند علاقات الارتباط بين فرنسا وبلدان المغرب العربي (لاسيما المغرب والجزائر وتونس) الى عوامل تاريخية، تتمثل خصوصاً في الهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا على هذه المجموعة خلال مرحلة الاستعمار، وأيضاً الى عوامل جغرافية قربت المسافة بين الطرفين.

فعلى الرغم من اختلاف ظروف استقلال بلدان المغرب الثلاثة، فإنها واجهت مشاكل متشابهة بعد تحررها، تجلت في ركود اقتصادي، بسبب هروب الرساميل الفرنسية، وهجرة المعمرين، الذين كانوا يحتلون مراكز التوجيه والتقرير في جميع المجالات. وللحيلولة دون شلل مختلف المرافق في هذه البلدان، وقعت اتفاقيات جديدة مع الدول المستعمرة سابقاً، كرست أشكالاً جديدة من التبعية التي لم تقتصر على مجال الانتاج والابداع فقط، ولكنها أثرت بالأساس على الاستهلاك ونمط الحياة[٢]. ومنحت بذلك فرنسا وضعاً يمكنها من الهيمنة على المنطقة.

غير أن هذه المكانة التفضيلية لفرنسا، تعرضت لهزات منذ السبعينات، وخصوصاً في علاقاتها مع الجزائر، التي حاولت فرنسا أن تعاملها معاملة خاصة. فالخلاف النفطي الجزائري ـ الفرنسي، بكل تفاعلاته، انما كان مؤشراً من جهة على رغبة فرنسا في الاحتفاظ ببنية «نيو ـ كولونيالية» ورفض كل تحرر اقتصادي مهما كان نسبياً؛ ومن جهة أخرى، ايذاناً بتقلص المصالح الفرنسية في المنطقة.

١ ـ الوضع المتميز لفرنسا في المغرب العربي

ارتكزت بنية العلاقات بين فرنسا والمغرب العربي على عنصرين أساسيين ومتداخلين، يتعلق الأول بالمساهمة الفرنسية، من أجل تقديم «العون» لبلدان المنطقة، على الأقل في الفترة الأولى للاستقلال، للنهوض بالاعباء التي تتطلبها مرحلة بناء دول جديدة. في حين يتعلق الجانب الثاني بالعلاقات الاقتصادية، وعلى رأسها المبادلات التجارية بين الطرفين. وغني عن البيان، أن مختلف

---

(٢) Fathallah Oualalou, *Le Tiers-monde et la troisième phase de domination* (Casablanca: Editions maghrébines, 1973), p. 26.

الروابط بين الجانبين، تدور في سياج بنية العلاقات اللامتكافئة، التي ميزت التعامل بين دول المركز ودول المحيط، كما سيتجلى سواء من خلال سياسة «التعاون» أم من خلال العلاقات التبادلية بين الطرفين.

أ ـ التعاون أو الابقاء على الهيمنة

لا ريب في أن سياسة التعاون التي هيمنت على العلاقات بين فرنسا ومحمياتها السابقة، احتلت حيزاً مهماً في نقاش واهتمام المتخصصين[٣]. ومن المؤكد أن «التعاون» شكل العنصر الدائم والمستمر في استقرار العلاقات الفرنسية ـ المغاربية، على الرغم من الظروف السياسية الحرجة التي كانت تعتريها من آونة الى أخرى[٤]. غير أنها اتسمت في الوقت لفسه بطابع خاص. ويتمظهر ذلك من خلال الأجهزة المكلفة بتسييره[٥]. ويعود ذلك الى موقع المغرب العربي ومكانته. فهو يمثل جزءاً لا يتجزأ من النظام الاقليمي العربي، وملتقى الحضارتين العربية والاوروبية. فضلاً عن ذلك، فإن أغلب بلدان المغرب العربي لم تخضع قانونياً للاستعمار الفرنسي المباشر (باستثناء الجزائر) وحاولت باستمرار المحافظة على ذاتيتها وهويتها.

وإذا كانت هذه الخصوصيات خففت من حدة انعكاس هذا «التعاون» على سيادة واستقلال هذه المجموعة، فإن هذا لا ينفي أن استمرار الحضور الفرنسي في المنطقة ساهم في تعميق التشويهات التي لحقت بالتشكيلات الاجتماعية المغاربية. ويتبدى هذا الأمر خصوصاً في المجال الثقافي، الذي شكل احدى الحاجيات المميزة للتعامل بين الطرفين، إذا قورن بالعلاقات مع باقي البلدان العربية، التي خضعت لتيارات ثقافية انكلو ـ سكسونية، إذا استثنينا سوريا، وأساساً لبنان، الذي ظل بحكم ارتباطات تاريخية يجسد الامتداد الفرنسي في المنطقة، خصوصاً في الأوساط المسيحية التي اعتبرت فرنسا بمثابة الأم، وتشبعت بحمايتها ابتداء من سنة ١٤٥٠[٦]. تلك الحماية التي تعمقت عبر الزمن، ولا سيما بعد التدخل الفرنسي في سنة ١٨٦٠ بعد الأحداث الدامية بين الموارنة والدروز[٧]، وترسمت باعلان الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا اثر نهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك لمنع

---

(٣) يمكن الرجوع مثلاً إلى بعض المؤلفات التي نشرها مركز الابحاث والدراسات حول المجتمعات المتوسطية (CRESM) ومنها:

Indépendance et interdépendance au Maghreb (Paris: CNRS, 1974), et *Mutation culturelles et coopération au Maghreb* (Paris: CNRS, 1969).

(٤) كما هو الأمر عندما توترت العلاقات مع المغرب بسبب اختطاف الزعيم المغربي المهدي بن بركة في باريس، أو مع الجزائر بسبب قضايا خلافية عدة.

(٥) ظل التعاون مع المغرب العربي خاضعاً لجهاز عادي وهو وزارة الخارجية. في حين أن التعاون مع افريقيا السوداء ظل لفترة طويلة مسيراً من طرف مستشار الرئيس للشؤون الافريقية والمالغاشية قبل احداث وزارة التعاون.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر:

Michel Chehdan Kalifé, *Les Relations entre la France et le Liban* (Paris: Presses Universitaires de France, 1983), p. 14.

(٧) المصدر نفسه.

قيام دولة عربية في سوريا تناهض المصالح الفرنسية في المنطقة[٨].

ولا شك في أن الترابط الثقافي الفرنسي ـ اللبناني، ساهم بحظ وافر في تأييد اهتمام فرنسا بشكل ملحوظ بتطورات الوضع على الساحة اللبنانية، ووسع من شبكة التواصلات، كما أكد على حيوية الحضور الفرنسي في لبنان منطلقاً للاختراق الثقافي في المشرق العربي برمته. كما تبرز ذلك أغلب التقارير التي أعدت حول العمل الثقافي الفرنسي في العالم[٩].

(١) الحضور الفرنسي في المجال الثقافي

مما لا يدع مجالاً للشك، ان الاطار الثقافي قد مثّل احدى تجليات النفوذ الذي مارسه الاستعمار على هذه المنطقة، حيث ترك بصماته واضحة على البنية الثقافية لهذه الدول، وحفر اخاديد عميقة في نسيجها الاجتماعي. فقد نجح في فرض اللغة الفرنسية كرمز للمعاصرة، ووسيلة للتأهيل المهني، والانفتاح على العالم الخارجي[١٠]. كما أن هذه الأداة (أي اللغة) ساهمت في قولبة جملة من السلوكات، وانتجت نخباً وزمراً، عملت على ترسيخ هيمنة اللغة الفرنسية في التعليم وفي جميع المرافق. لقد لخص أحد الباحثين التونسيين حقيقة هذه الوظيفة اللغوية في بلاده قائلاً: «... ان اللغة الفرنسية لم تعد لدى البعض مجرد أداة مفضلة للعمل والتربية والثقافة بحكم انسجامها مع تكوينهم الأساسي، بل تحولت الى وجه من وجوه التمييز النخبوي لذى فئة معينة استطاعت أن تمسك بمراكز النفوذ الاداري والجامعي. وفي هذا السياق يصبح الحرص على اختيار الازدواجية واعتماد الفرنسية أداة أساسية للعمل والتعليم والاداة، وجهاً من وجوه الحفاظ على هذا التمييز بكل ما ينتج عنه من امتيازات اقتصادية واجتماعية وثقافية»[١١].

والواقع ان «التعاون» في المجال الثقافي أمر شائك، فإذا كان هذا المفهوم يعني التبادل والتلاقح بين حضارتين أو بيئتين مختلفتين، فإنه يمكن القول، ان ما اصطلح على تسميته بالتعاون الفرنسي ـ المغرب العربي، لا يعدو مجرد مساعدات تقدمها فرنسا لهذه البلدان، من أجل ضمان حضورها وتأييد اشعاعها، وتخليد سيطرتها الثقافية.

صحيح أن الاتفاقيات القانونية التي ضبطت هذا الاطار، استشعرت أهمية التنصيص على ضرورة التبادل بين الطرفين، ولكن تم ذلك باشارات عامة جبراً لخواطر هذه البلدان التي تطمح الى نسج روابط قائمة على المساواة. وفي هذا الصدد أكدت الاتفاقية المبرمة بين المغرب وفرنسا على

---

(٨) لمزيد من التفصيل حول ذلك الدور الفرنسي، انظر: علي محافظة، **موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٥ وما بعدها.

(٩) انظر على سبيل المثال:

Jacques Rigout, «Les Relations culturelles et extérieures de la France,» *La Documentation française* (1979), et Direction Générale des Relations Culturelles Scientifiques et Techniques (DGRCST),«Le Projet culturel extérieur de la France,» *La Documentation française* (1984).

(١٠) Maurice Flory. «La Coopération pour le développement: Nouvel axe d'une politique culturelle avec les pays arabes,» *Politique étrangère,* vol. 36, nos. 5-6, (1971).

(١١) عبد العزيز عاشوري، «محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٣٩ (أيار/مايو ١٩٨٢)، ص ٩٤.

«تشبث الجانبين بالحرية في مجال الفكر والفن، وحرية انشاء المدارس وتحويل الشهادات، والتزام كل دولة باتخاذ الترتيبات القمينة بضمان تعلم اطفال الدولة الأخرى فيها والتشجيع على تدريس لغة وتاريخ وحضارة الدولة الأخرى، والسماح لرعايا كل دولة بفتح مؤسسات للتعليم الخاص في الدولة الأخرى»[12].

وهذه المقتضيات، التي نجد مثيلاتها في أغلب الاتفاقيات التي أبرمت بين فرنسا وباقي بلدان المغرب الكبير، لا تعني في واقع الأمر شيئاً ملموساً، بل انها تحجب حقيقة «الاغتصاب» الذي تمارسه الثقافة الفرنسية السائدة على البناء الثقافي في هذه المنطقة، طالما أن عنصري التكافؤ والتبادل مفقودان أساساً[13]. وهكذا، ففي الوقت الذي ظلت اللغة الفرنسية حاضرة في شكل مهيمن (على الأقل في أوساط النخب المسيرة) في المغرب العربي، فإن تدريس اللغة العربية في فرنسا ظل مجهولاً ومهملاً. ولم تبدأ السلطات الفرنسية، بإيلاء هذه اللغة، والثقافة العربية والاسلامية، عموماً، أهميه، ولو بشكل متواضع، الا بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣، أي تحت ضغط التحولات النفطية[14]. لقد استغرب أحد المتتبعين للعلاقات العربية ـ الفرنسية هذا التجاهل، حيث كتب ما يلي «... ان الثقافة لا تنمو دون تبادل. إلاّ أن الجانب الفرنسي لم يبذل سوى النزر القليل من أجل تطوير الدراسات العربية، والتعريف بالعالم العربي الاسلامي. ان يدرس قرابة ٣/٤ تلاميذ السلك الثاني اللغة الانكليزية، وان يختار الباقي اللغات الالمانية والاسبانية والايطالية ـ والى حد ما الروسية، فهذا أمر مستساغ لكن ان يختار فقط خمسمائة من تلاميذ فرنسا كلها اللغة العربية، فهذه مسألة مستهجنة، في الوقت الذي نعرف أن جيراننا بدأوا منذ استقلالهم يشقون طريقهم نحو الازدهار والنمو، وأنهم يمثلون الشريك التجاري الأول لفرنسا بعد المانيا...»[15].

ومهما يكن من أمر، فإن مجالات «التعاون» الثقافي بين فرنسا والمغرب العربي، متعددة الصيغ ومتلبسة بلبوسات مختلفة. فهناك ما يتعلق بالوجود عن طريق الاختراق الذي تمارسه وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة[16]، وكذلك الكتب والمطبوعات الفرنسية، التي تغزو اسواق المنطقة. ومن جهة أخرى تحتضن الجامعات الفرنسية آلاف الطلبة المغاربيين الذين ارتبطت هجرتهم بالهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا على المغرب العربي. وقد عمل هؤلاء الطلبة على وعي وجودهم ودورهم التاريخي من خلال جمعية الطلبة المسلمين في افريقيا الشمالية Association des étudiants Musulmans de l'Afrique du Nord) التي تأسست في النصف الأول من سنة ١٩٢٧ على يد شلة من الطلبة المغاربة لتحقيق بعض الاحتياجات المادية للطلبة الوافدين. بيد أنها تحولت في خضم الكفاح من أجل الاستقلال الى وسيلة للتواصل والمحافظة على الهوية العربية الاسلامية لهؤلاء الطلبة[17].

---

(١٢) انظر الاتفاقية بين المغرب وفرنسا (١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٧).

(١٣) لمزيد من التفصيل انظر:

E. Van Buu, «Evolution de la coopération franco-maghrébine,» dans: *Indépendance et interdépendance au Maghreb,* p. 77 et la suite, et Etienne Bruno, «La Coopération culturelle franco-maghrébine,» *Annuaire de l'Afrique du Nord* (1967).

(١٤) تمت الاشارة إلى ذلك سابقاً.

(١٥) Paul Balta et Claudine Rulleau, *La Politique arabe de la France: De De Gaulle à Pompidou* (Paris: Sindbad, 1973), p. 123.

(١٦) يتعلق الأمر مثلاً بالأفلام والبرامج التلفزيونية المختلفة، والتي تندرج ضمن ما يسمى بالبضاعة الثقافية.

(١٧) لمزيد من التفصيل حول تلك الجمعية، انظر: محافظة، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، =

لم تقف هذه الهجرة الطلابية مع الاستقلال، بل على العكس من ذلك، تصاعدت تدريجياً بسبب ارتفاع عدد حملة البكالوريا (الثانوية العامة) وافتقار الدول المستقلة حديثاً لبنية تعليمية تستوعبهم. الشيء الذي حتم لجوء الكثير منهم الى فرنسا. وفي هذا الصدد، فقد بلغت الجالية الطلابية المغاربية المقيمة في الديار الفرنسية في سنة ١٩٧٠ قرابة ٤ آلاف طالب، أي ما يعادل ١٠ بالمائة من مجموع الطلبة الأجانب المسجلين رسمياً في المؤسسات الفرنسية[١٨].

وقد استمر عدد الطلبة المغاربيين في الارتفاع طيلة السبعينات، حيث وصل في بداية الثمانينات الى ٣٢١٢٢، أي ما يعادل ٣٠ بالمائة من الطلبة الأجانب الذين بلغ عددهم ١٠٨٤٧٧[١٩].

ويلاحظ أن الحضور الطلابي المغاربي يتمركز جهوياً في الجامعات الموجودة في المنطقة الباريسية. علاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من هؤلاء الطلبة يتابعون تخصصات أدبية أو انسانية أو اقتصادية، بدل تخصصات تكنولوجية. ففي حالة الجزائر مثلاً، يسجل، ان ربع الطلبة المسجلين في السلك الثالث Post Graduation في الدول الغربية، وأساساً فرنسا، يتابعون دراسات اقتصادية، مما يدفع الى الاعتقاد أن التكوين في الجزائر يبتغي انتاج مسيري الدولة أو الشركات الوطنية[٢٠].

والجدير بالاشارة، إلى ان فترة الثمانينات شهدت تغيرات ملحوظة فيما يخص شروط الهجرة الطلابية المغاربية الى فرنسا، وذلك بفعل المتغيرات التالية:

ـ نمو التعليم العالي في المغرب العربي، حيث تم احداث كليات ومعاهد اصبحت قادرة على استيعاب آلاف الطلبة، الذين تزايد عددهم بفعل الضغط الديموغرافي، «ديمقراطية» التعليم وتعميمه، خصوصاً فيما يتعلق بالتخصصات التي لا تتطلب أجهزة وأدوات خاصة.

ـ الانفتاح النسبي للمغرب العربي على الجامعات الاجنبية الاخرى، ولاسيما الامريكية والكندية، التي أصبحت تتنافس من أجل تكوين نخبات متشبعة بنموذجها لكسر الهيمنة الفرنسية.

ـ المصاعب الاقتصادية التي واجهتها فرنسا منذ الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣، والتي جعلتها غير قادرة على تحمل النفقات التي كانت تخصصها لاستقبال الطلبة الأجانب. ومن ثم فإن عدد المنح الفرنسية انخفض في شكل ملموس.

ـ الانتقادات الموجهة للتكوين في الخارج والتي انصبت على كلفته المرتفعة، إذا قورنت بالنتائج المحققة، نظراً لارتفاع نسبة الرسوب. علاوة على ذلك، فإن الطلبة المرسلين لا يرجعون جميعهم بعد اتمام دراستهم، وخصوصاً ذوي التخصصات العلمية والتقنية الراقية. وحتى عندما يعودون،

= ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٤.

(١٨) Suzane Balous, *L'Action culturelle de la France dans le monde* (Paris: Presses Universitaires de France, 1970), p. 125.

(١٩) Albert Salon, *L'Action culturelle de la France dans le monde* (Paris: Nathan, 1983), p. 137.

(٢٠) Dominique Glasmann et Jean Kremer, *Essai sur l'université et les cadres en Algérie*, Cahiers du CRESM, 8 (Paris: CNRS, 1978), p. 215.

فإنهم كثيراً ما يتحولون الى مجرد مسيرين ومكتبيين، أكثر من ناشرين لمشروع تقني كفيل بجعل بلدانهم تتقدم.

إن هذه المعطيات تدفع الى اعادة هيكلة الهجرة الطلابية الى فرنسا، بحيث تنتقل من حالها الكمية الى حال نوعية انتقائية تستوعب بعض التخصصات التي لا تتوفر في الجامعات الوطنية في المغرب العربي.

على مستوى آخر، يبدو من الصعب قياس درجة التأثير التي يمارسها الطلبة الذين تعلموا في فرنسا، في ضبط العلاقات بين هذه الأخيرة ودولهم. وإذا كان مؤكداً أن التعلم في الخارج (فرنسا أساساً) مكّن في الفترة الأولى للاستقلال من ولوج المناصب العليا، فإنه قد تحول في الظروف الحالية الى وسيلة لتركيز نفوذ الفئات المحظوظة، واعادة انتاج نفوذها نسبياً، دون ان نجزم بأنه يساهم في شكل كبير في تحديث البنيات السياسية. ومما يقلص من تأثير الخريجين من الجامعات الفرنسية، انه على خلاف الجامعات الامريكية، فإن المؤسسات العليا الفرنسية لا ترتبط بطلباتها بعد تخرجهم، الشيء الذي يضعف من الارتباط بين الطرفين، ويحجم نسبة التفاعل دون ان يلغيها مطلقاً.

في الواقع، فإن الاختراق الثقافي لم يعد مقتصراً على الأشكال التقليدية والمباشرة كالبعثات التي ستتحدث عنها لاحقاً، بل ان الثورة التكنولوجية، خصوصاً في مجال الاتصالات (Communication) جعلت القطاع السمعي ـ البصري (Audio-Visuel) من أخطر الأسلحة لممارسة الاشعاع الثقافي والايديولوجي.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن أغلب التقارير الرسمية المتعلقة بالمشروع الثقافي لفرنسا[٢١] ركزت على هذا الجانب، ودعت الى ضرورة تطوير وسائل الاتصال في أفق خلق مجال سمعي ـ بصري متوسطي (Espace Audio-Visuel mediterranéen).

وفي هذا الاطار يدخل انشاء قناة ثانية للتلفزيون التونسي، التي باشرت بثّها في سنة ١٩٨٣. وكذلك المشاركة في احداث القناة الثانية للتلفزيون المغربي، التي كان مقرراً ان تبدأ البث في تموز/يوليو عام ١٩٨٦. وقد قامت بانشائها شركة صوفيراد (Sofirad) التي ساهمت في انشاء اذاعة ميدي (Mediterranée) التي أصبحت الأكثر استماعاً في المغرب العربي. والتوجه نفسه نلمسه في الاتفاق الذي أبرم مع التلفزيون الجزائري في عام ١٩٨٢ الهادف الى مضاعفة البرامج الفرنسية المقدمة، وامداده بالتجهيزات الأساسية فيما يخص الاتصال[٢٢].

وغني عن البيان ان خطورة هذه الوسائل لا تحتاج الى استدلال أو تفسير فهي تمس شرائح واسعة من السكان في المغرب العربي، وتروّج من خلال انتاجها نظاماً قيمياً ومجتمعياً، لا يساهم إلا في تعميق انسلاخ واستلاب واغتراب الانسان هناك.

---

(٢١) Rigout, «Les Relations culturelles et extérieures de la France,» et DGRCST, «Le Projet culturel extérieur de la France,».

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٥.

اضافة الى هذه الأساليب المتطورة، فإن الحضور الفرنسي موجود كلاسيكياً من خلال مجالين: الأول يكمن في المساعدة من أجل التأطير والتعليم. اما الثاني فيتجسد من خلال البعثات أو المراكز الثقافية.

(١) المساعدة في التأطير والتكوين

لقد أشرنا سابقاً، الى أن دول المغرب العربي، وجدت نفسها بعد الاستقلال في أمسّ الحاجة، الى أطر أجنبية لضمان سير مختلف المرافق. ومن ثم لم تجد مناصاً من اللجوء الى المساعدة التقنية والثقافية الفرنسية نظراً لاعتبارات عدة مرتبطة في مجملها بالبنية التي خلقها الاستعمار. فالمساعدة، كانت بذلك، تمثل محاولة لتذليل الصعاب التي تمخضت عن تقصير الادارة الاستعمارية، وعدم التوافق بين البنيات السالفة والمتطلبات التي فرضتها مرحلة الاستقلال.

هذا، وقد انصب التعاون الفرنسي في بداية الأمر، على سد الحاجيات الفورية لهذه الدول، أي ضمان سير المرافق بشكل ملائم ومناسب. ومن ثم فإن العلاقات خلال هذه المرحلة كانت بعيدة عن المساواة، طالما أن الدول المغاربية كانت مضطرة الى قبول الوجود الفرنسي في المدارس والمؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها، بل أكثر من ذلك معاملة المتعاونين الفرنسيين بالأنظمة نفسها التي كانت سارية عليهم سابقاً، والتي لم تساهم هذه الدول في وضعها[٢٣].

إن ثقل الحضور الفرنسي يبدو جلياً من خلال النسبة التي كانت تستوعبها بلدان المغرب العربي من الأساتذة الفرنسيين والتي وصلت الى ٦٣ بالمائة من النسبة الاجمالية للاساتذة المتعاونين الفرنسيين، كما يدل على ذلك الجدول رقم (٢ ـ ١) الذي وضعه أحد الباحثين المهتمين بقضايا التعاون بين الطرفين:

مع بدايات السبعينات، بدا واضحاً أن سياسة التعاون لا يمكن أن تستمر في شكلها السابق. ففي الدول المستقبلة تصاعدت حدة الانتقادات ضد استمرار الحضور الفرنسي الكثيف، وما يترتب على ذلك من أعباء مالية تتحملها هذه الدول[٢٤] في الاتجاه نفسه، فإن المشاكل الاقتصادية التي بدأت تتخبط فيها فرنسا دفعتها الى التقليص من مساعداتها الخارجية[٢٥].

وبناء على ذلك، تم التفكير في اعادة وضع اطار قانوني لهذا التعاون سمح بالانتقال من مرحلة التعاون/الاحلال Cooperation-Substitution الى مرحلة التعاون/التكوين

---

(٢٣) انظر حول المغرب:

Philippe Ardant, «Vingt ans de coopération culturelle et technique avec le Maroc: Echec ou réussite,» *Annuaire de l'Afrique du Nord* (1974), p. 210.

(٢٤) على سبيل المثال، استوعبت تكاليف هؤلاء المتعاونين ١٠ بالمائة من ميزانية التسيير في المغرب في سنة ١٩٦٦.

(٢٥) لقد اثبتت احداث ايار/مايو ١٩٦٨، هشاشة البنى الرأسمالية الفرنسية، وصعوبة تحقيق الاختيارات التي تبنتها الديغولية.

جدول رقم (٢ ـ ١)
نسبة الأساتذة الفرنسيين في بلدان المغرب العربي
من المتعاونين الفرنسيين (الأساتذة) في البلدان الأخرى

السنة / البلد	١٩٦٩ ـ ١٩٧٠		١٩٧٠ ـ ١٩٧١		١٩٧١ ـ ١٩٧٢	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الامريكية وكندا)	٩٠٥	٣,٦٢	٨٨٢	٣,٥٣	٦٤٢	٢,٦٠
امريكا اللاتينية (المكسيك، امريكا الوسطى، امريكا الجنوبية)	٢٤٤	٠,٩٨	٢٦١	١,٠٤	٣٥٠	١,٤٠
افريقيا الشمالية (المغرب الجزائر، تونس، ليبيا)	١٥٧١٩	٦٣	١٥٦٣٣	٦٢,٠٤	١٤١٣٢	٥٨,٧٠
افريقيا الناطقة بالفرنسية	٦٦٧١	٢٦,٧	٦٩٩٧	٢٨,٠٢	٧٧٧٣	٣٢,٠٦
افريقيا غير الناطقة بالفرنسية	٢٢٨	٠,٩	٢٧٧	١,١	٢٩٩	١,٢٤
اوروبا الغربية	٩٣	٠,٤	٦١	٠,٢٤	٩٤	٠,٣٨
اوروبا الشرقية	١١	٠,٠٤	صفر	صفر	صفر	صفر
الشرق الأوسط	٢٨٣	١,١	٢٣٣	٠,٩٣	٢٢٤	١,٢٠
بعض الدول الآسيوية المتقدمة (الصين، اليابان، استراليا ايسلندة الجديدة)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
باقي الدول الآسيوية	٨٠٠	٣,٢٦	٦٢٧	٢,٥٠	٦٥٤	٢,٦٠

المصدر: جدول وضع من طرف الملوكي الريفي بحوث، انطلاقاً من تقارير النشاط، الصادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية، وذلك ضمن اطروحته التي هي قيد الاعداد في جامعة باريس الاولى، تحت عنوان «السياسة الفرنسية للتعاون مع دول المغرب العربي»، ونشكره على المساعدة التي قدمها لنا.

Coopération/Formation. فهذا الاطار الجديد لم يؤد الى مراجعة هيكلية لهذا التعاون، وانما حرص فقط على اعادة مواءمته مع التطورات التي عرفتها الدول المستقبلة، بحيث اصبح يروم بالدرجة

الأولى مساعدة بلدان المغرب العربي على تكوين اطرها الوطنية للاستغناء عن المتعاونين الفرنسيين وبالتالي التقليص من الاعتمادات التي يصرفها الطرفان في هذا المجال[٢٦]. وبذلك فقد ابقى هذا الاطار على كثير من الاختلالات التي تمنع من الحديث عن التبادل[٢٧].

وبايجاز، فإن المساهمة الفرنسية في النظام التعليمي لبلدان المغرب العربي، ظلت قائمة على الرغم من مرور سنوات عدة على استقلال هذه البلدان. وان كانت تقلصت نسبياً، حيث أصبحت منعدمة في السلك الابتدائي، كما أن حركة التعريب، لا سيما بعض مواد العلوم الانسانية، ومحاولة التعجيل في تكوين الاطر المحلية، والاستعانة بمساعدة اطر اجنبية غير فرنسية، كلها عناصر ساهمت في التخفيف من وجود المتعاونين الفرنسيين في بلدان المغرب العربي. ويمكن أن نتلمس هذا الاتجاه بوضوح في المغرب من خلال الارقام التالية[٢٨].

١٩٧٠ ـ ١٩٧١	٧٢٥٦ متعاوناً فرنسياً
١٩٧١ ـ ١٩٧٢	٧١٠٠ متعاون فرنسي
١٩٧٢ ـ ١٩٧٣	٦٧٩٨ متعاوناً فرنسياً
١٩٧٣ ـ ١٩٧٤	٦٨٥١ متعاوناً فرنسياً
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	٦٠٧٠ متعاوناً فرنسياً
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	٦٠٢٠ متعاوناً فرنسياً

وفي السنة الدراسية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ انخفض هذا العدد الى ٢٣٠٥ متعاوناً فرنسياً، اغلبهم في مؤسسات التعليم العالي، التقنية أو العلمية[٢٩]. وفي الواقع، فإن تقلص عدد المتعاونين، لا يعني أن اللغة العربية استرجعت مكانتها الطبيعية، كضابط للحركة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. فمشكلة اللغة، بقيت مطروحة في علاقاتها المتباينة مع المحيط الاجتماعي ـ السياسي، حيث شكلت احدى محاور الصراع بين مختلف الفئات المتطلعة الى التحكم والاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة، بوصفها المحددة للوضعيات الاجتماعية. وتأسيساً على ذلك، فإن ادراك دور ووظيفة «اللغة

---

(٢٦) انظر في هذا الاتجاه تصريح وزير الخارجية الفرنسية امام الجمعية الوطنية: «من الآن فصاعداً اصبح ضرورياً ان نقوم تدريجاً بتعويض التعاون + الاحلال، الذي مارسناه لحد الآن في شكل واسع خصوصاً في الجزائر، بتعاون التكوين. وان هذا التغيير سيمكننا من تخفيف اعبائنا المالية». نقلاً عن:

Van Buu, «Evolution de la coopération franco-maghrébine,» p. 99.

(٢٧) انظر على سبيل المثال: الاتفاقية المغربية ـ الفرنسية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢.

(٢٨) انظر: Abdel Kader Baina, *Le Système de l'enseignement au Maroc* (Casablanca: Editions maghrébines, 1982), p. 502.

(٢٩) *Le Matin*, 27/11/1985.

العربية» في المجتمعات المغاربية في مواجهة الهيمنة المستمرة للغة الفرنسية قـاد في بعض الأحيان، الى توترات عنيفة[٣٠].

ولم تقتصر المساعدات الفرنسية على قطاع التعليم، بل امتدت الى المرافق الاخرى. وفي هـذا المعنى قننت «المساعدة التقنيـة» من خلال اتفـاقيات عـدة عقدت بين فرنسـا من جهة، ودول شـمال افريقيا من جهة اخرى[٣١]. وكما هو الشأن بالنسبـة الى الاساتـذة المتعاونـين، فقد استحـوذت بلدان المغرب العربي على حصة الاسد من المساعدة التقنية الفرنسية سواء على المـدى القصير أو عـلى المدى الـطويل. وفي الـوقت نفسه امتصت نسبـة مهمة من الاعتـمادات التي رصدتهـا فرنسـا لتمويـل هذه المساعدات. ففي سنة ١٩٥٧ استفادت بأكثر من ٥٠ بالمائة موزعة كما يلي[٣٢]: الجزائر ٣١,٥ بالمـائة المغرب ١٣,٥ بالمائة تونس ١٠ بالمائة.

واتخذت هذه المساعدات تدريجاً ثلاثة اشكال:

- اما وضع اعوان فرنسيين رهن اشارة هذه البلدان للقيام ببعض المهـام بشكل مبـاشر، وهذا هو النوع الـذي كان سـائداً خصـوصاً في بـداية الاستقـلال، مع الفقـر الذي كـانت تعرفـه مختلف الادارات في هذه البلدان، من ناحية الاطر الوطنية المسيرة.

- المساهمة في تكوين الاطر الوطنية التقنية، وذلك اما في المكان عينه، من خلال المساعدة عـلى انشاء وتسيير بعض المؤسسات كما هو الشأن بالنسبة الى المعهد الجزائري للنفط، أو المدارس الـوطنية لـلادارة في هذه البلدان، او بـواسطة تـدريبات او حلقـات دراسيـة تعـطى لأطـر هـذه البلدان، في المؤسسات الفرنسية.

- اخيراً، تتم هذه المساعدة من خلال ما سمي بالبرامج الموسعة او المندمجة، وهي التي تهدف الى تمويل فرنسي لبعض المشاريع ذات الاهتمام المشترك. وقد تمت بـالخصوص مـع تونس والمغـرب. وهي تـرتبط بالتكنـولوجيـا الفرنسيـة، وتبتغي بذلـك تكريس التبعيـة التكنولـوجية لهـذه البلدان في علاقاتها مع فرنسا.

وصفـوة القول، إن تجسيـدات الحضور الفـرنسي الثقافي، لا تقتصر عـلى سياسـة تزويـد هذه البلدان بالأطر التي تحتاجها كما لاحظنـا ذلك، وانمـا تمتد عـبر مؤسسات تعليميـة، تسمى بالبعثـات الثقافية الفرنسية.

---

(٣٠) كما حدث في الجزائر سنة ١٩٨٠، حيث عرفت مدينة تيزي أوزو، وبعض الكليات تـظاهرات احتلت فيهـا المطالب اللغوية عنصراً أساسياً. لمزيد من التفصيل حول هذه القضايا اللغوية وخصوصاً التعريب، انظر:

Gilbert Granguillaume, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb* (Paris: Maisonneuve et Larose, 1983).

(٣١) لمزيد من التفصيل انظر:

V. Michel et V.V. Regnier, «Aperçu sur la coopération technique française en Afrique du Nord depuis l'indépendance,» dans: *Mutation culturelles et coopération au Maghreb*, pp. 159-160.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٢) الحضور الثقافي بواسطة البعثات

يتم هذا الحضور بواسطة مؤسسات فرنسية، متمركزة في هذه البلدان بغية نشر التعليم والثقافة[٣٣] احدثت بموجب الاتفاقيات المنظمة للتعاون بين الطرفين[٣٤]. وتتولى اساساً ادارة وتسيير المؤسسات التعليمية، والمراكز الثقافية في البلدان التي توجد فيها[٣٥].

ففيما يخص المؤسسات التعليمية، فانها كرست نشاطها خلال المرحلة الاستعمارية على تعليم ابناء الجالية الفرنسية. ومع استقلال هذه البلدان، تقلص عددها، بسبب هجرة المعمرين الفرنسيين. اما فيما يتعلق بالمراكز الثقافية فهي تقوم بأدوار متعددة، تتمثل في تعليم اللغة الفرنسية وتأطير أنشطة متنوعة (تنظيم عروض ثقافية وفنية وسينمائية. . . الخ).

وعموماً، تمثل هذه البعثات قوة دعم، ومصدر اشعاع للثقافة الفرنسية في المغرب العربي. فهي بذلك تعمل على اعادة انتاج الحضور الثقافي الفرنسي. ففي الميدان التعليمي، فإن استمرار هذه المؤسسات في اعطاء تعليم داخل هذه الاقطار التي تؤكد على ان العربية هي لغتها الرسمية، يكشف من جهة عن محدودية توحيد التعليم فيها، وطابعه النخبوي من جهة اخرى. فمن الطبيعي ان الطبيعة الانتقائية لهذه البعثات تجعلها ملجأ لابناء النخب المغربية الذين يتهافتون على ارتيادها. يتجلى ذلك في شكل ملحوظ في المغرب. فأمام انحدار التعليم العمومي الرسمي، فإن مدارس البعثة، الى جانب بعض مراكز التعليم الحرة الراقية، باتت مركز استقطاب، ومحط تنافس بين الفئات المختلفة التي تتكالب من اجل وضع اطفالها في هذه المدارس.

وفي ظل هذا الواقع، يحق لنا ان نقول ان هذه المدارس الى جانب اعدادها لنخبة متشبعة بالتقاليد والقيم «الفرنسية» اي مستلبة، فإنها تصرف انظارها، بشكل غير مباشر عن مشاكل التعليم الوطني، وتحول مركز اهتمامها الى قضايا التعليم الاجنبي.

ب ـ العلاقات التبادلية بين الطرفين

من الصعب القيام بمسح شامل لجميع الاشكال العلائقية الاقتصادية بين الطرفين. فإلى جانب تعددها، فإن معطياتها الكمية لا تسمح لوحدها بإبراز حقيقة هذه الروابط. لهذا فإننا سنولي اهتماماً لمظهرين اساسيين، يشكلان مؤشراً على طبيعة البنية التي تندرج ضمنها هذه العلاقات.

---

(٣٣) في المغرب وتونس تسمى بالبعثة الجامعية والثقافية الفرنسية. أما في الجزائر فيطلق عليها اسم المكتب الجامعي والثقافي.

(٣٤) فيما يتعلق بالجزائر أشارت اليها اتفاقية ايفيان.

(٣٥) في المغرب، وحسب احصائيات ١٩٨٥، فقد كانت تسير ٢٥ مدرسة ابتدائية و١٢ ثانوية. وتضم ١٥٣٤٢ تلميذاً (بينهم ٦٠٣٦ فرنسياً و٨٧١١ مغربياً). وتشغل ١٠٦٠ مدرساً وادارياً. انظر: *Le Matin*, 27/11/1985.

ويبدو حسب هذه المعطيات، أن أغلبية التلاميذ هم من أبناء المغاربة. مما يعطي لهذه المؤسسات دوراً مهماً في إعادة انتاج النخبات المتشبعة بالثقافة الغربية.

ويتعلق الامر بمشكلة الهجرة، كمحصلة اجتماعية - اقتصادية لعلاقات الهيمنة ووضعية الميزان التجاري المنظم للمبادلات بين الطرفين.

(١) الهجرة

في مقابل المتعاونين الفرنسيين، الذين يتمتعون بوضعية متميزة ومحظوظة في بلدان المغرب العربي، فإن اغلب افراد الجالية المغربية في فرنسا يعملون كعمال مهاجرين.

ودون الخوض في استعراض اسباب الهجرة[٣٦] فإنه من المؤكد ان الهجرة المغربية الى فرنسا كانت نتيجة مباشرة للاستعمار. فمن خلال مسلسل نزع الملكية وتفكيك مفاصل المجتمعات التي بسط نفوذه عليها، فقد ساهم (أي الاستعمار) في نزوح جيوش من السكان، من البوادي والقرى نحو المدن، ثم بعد ذلك الى فرنسا بحثاً عن فرص الشغل.

ان استقراء تطور هذه الهجرة يعكس بوضوح مدى ارتباطها، اساساً بتغيرات التطور الرأسمالي في فرنسا، وهكذا، فمنذ بداية هجرة العمال الجزائريين مع نهاية الحرب العالمية الاولى، فإن الهجرة المغربية ما فتئت تتضخم على الرغم من بعض حالات الجزر التي انتابتها، خصوصاً في اللحظات التي احتد فيها الصراع بين الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي[٣٧]. ويوضح الجدول التالي تطور هذه الهجرة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٢. ونسبتها في الهجرة الاجمالية العاملة في فرنسا[٣٨].

وفي سنة ١٩٨٤، فقد بينت احصاءات وزارة الداخلية الفرنسية، أن عدد المهاجرين وصل الى ٤٤٨٥٧١٥، من بينهم ٨٦٠ ألف برتغالي و٧٨٠ ألف جزائري و٥٢٠ ألف مغربي و٤٢٥ ألف ايطالي و٣٨٠ ألف اسباني[٣٩].

إن استمرار هجرة هذه اليد العاملة، بعد فترة الاستقلال، ادى الى تقنينها من خلال عدة اتفاقيات ابرمت بين فرنسا من جهة وبلدان المغرب العربي من جهة اخرى[٤٠]. دون ان نقوم بتحليل

---

(٣٦) حول بعض النظريات، وكذلك الانتقادات الموجهة اليها، انظر:

Larbi Talha: «La Migration maghrébine entre l'Europe industrialisée et le Maghreb retardé,» dans: *Indépendance et interdépendance au Maghreb*, et «Genèse et essor de l'offre du travail immigrant: Le Cas du Maghreb,» dans: *Rapports de dépendance au Maghreb* (Paris: CRESM, CNRS, 1976), pp. 227-261.

(٣٧) في دراسته حول تطور هذه الهجرة يبين العربي بن طلحة، اعتماداً على الأرقام والجداول، كيف أن الهجرة المغربية انخفضت خلال السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٤ بـ ٣٤,٨ بالمائة. والشيء نفسه بالنسبة للهجرة الجزائرية التي خفت سرعتها خلال الحرب التحريرية (١٩٥٤ - ١٩٦٢). انظر:

Larbi Talha, «Evolution du mouvement migratoire entre le Maghreb et la France,» *Machreq-Maghreb*, no. 61 (janvier-février 1974), pp. 17-53.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣٩) العلم، ١٩٨٥/١١/١٣.

(٤٠) فرنسا والمغرب بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو ١٩٦٣؛ فرنسا وتونس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، وفرنسا والجزائر في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٦٤.

جدول رقم (٢ - ٢)
تطور الهجرة خلال السنوات ١٩٦٢ - ١٩٧٢

السنة	العدد	الهجرة الكلية (نسبة مئوية)
١٩٦٢	٥٠٩٠٩٦	٠,١٤
١٩٦٣	٥٨٠٢٦٠	٠,١٤
١٩٦٤	٦٣٤٠٩٢	١,٣
١٩٦٥	٦٥١٥٤٢	٢,٧
١٩٦٦	٦٨٠٠٩٦	٤,٤
١٩٦٧	٧١٢٧٥٣	٤,٨
١٩٦٨	٧٥٤٧٨٢	٥,٩
١٩٦٩	٨٤١٠٤١	١١,٤
١٩٧٠	٩٦٤٩٧٢	١٤,٧
١٩٧١	١٠٠٥٦٠٤	—
١٩٧٢	١١٣٦٣٨٢	٧,٦

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى ان المعلومات غير متوافرة.

مفصل لمضمون تلك الاتفاقيات، فإنه يمكن ان نلاحظ بصفة عامة، انها تعكس روح الهيمنة واللاتكافؤ بين فرنسا، المتقدمة، وبلدان المغرب العربي المتخلفة. ففي الغالب، فإن الدولة المستقبلة هي التي تحدد شروط انتقال هذه اليد العاملة، وكذلك احتياجاتها الكمية والكيفية منها، كما هو الشأن بالنسبة للاتفاق الفرنسي الجزائري (٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٨) الذي وضع حداً لحرية التنقل، واحدث نظام التحصيص، اذ حدد العدد السنوي للعمال المهاجرين بـ ٣٥٠٠٠ عامل سنوياً. في الاتجاه نفسه، فإن اتفاقيات الهجرة، تكشف عن ارادة الدولة المستقبلة، في استقبال يد عاملة تتوافر على جميع المؤهلات البدنية والصحية. وفي بعض الاحيان المهنية، حتى تستطيع تقديم أقصى ما يمكن من الخدمات للاقتصاد الرأسمالي وتصمد امام الاستغلال الذي تتعرض له باستمرار[٤١].

ورغم الشروط المجحفة التي تفرضها الدولة المستقبلة، من خلال هذة الاتفاقيات، فإن هذه الاخيرة لا تعدو مجرد ضوابط. فبمجرد وصول العامل الاجنبي الى دولة العمل، تتحول من قضية

(٤١) لمزيد من التفصيل حول اتفاقيات اليد العاملة، المبرمة بين الدول المصنعة والدول الفقيرة. انظر:
Maurice Flory, «Accords de main d'oeuvre et modèle de développement,» dans: *Rapports de dépendance au Maghreb*, pp. 263-276.

ثنائية او تعاهدية الى قضية داخلية تضبطها القوانين المحلية[٤٢] في كل ما يتعلق بالحياة اليومية للمهاجر، والذي يجد نفسه امام عدة مشاكل تتمحور حول صعوبة التأقلم، وضرورة الخضوع لشروط قاسية وتمييزية. سواء في العمل، او في اقامته، والتي زادت تدهوراً. واخذت ابعاداً مأساوية مع تعمق الازمة الاقتصادية في فرنسا، ابتداء من السبعينات[٤٣].

وفعلاً، فقد اصبح العامل المهاجر، الذي ساهم بشكل فعال في الاقلاع الاقتصادي، يتحول تدريجياً الى متهم، مسؤول عن المشاكل والازمات التي يتخبط فيها المجتمع. وقد برزت تيارات عنصرية، لم تتردد في التعبير عن مناهضتها وحقدها على الوجود العربي في فرنسا، داعية الى طرد العمال المهاجرين، حتى يعود الرخاء والامن الى البلاد. وفي هذا الاطار، فقد كرس حزب الجبهة الوطنية (Front National) وهو حزب يميني متطرف بزعامة لوبين (J.M. Le pen) برنامجه، على التنديد بالمهاجرين، من خلال بعض المصادر المرجعية ذات الطبيعة التاريخية والايديولوجية، والمتمثلة في تمجيد المسيحية الكاثوليكية، والانكفاء على الذات[٤٤].

امام استفحال مشاكل الهجرة وتصاعد الحملات العنصرية الموجهة ضد العمالة الاجنبية، واساساً ابناء المغرب العربي، فقد لجأ المسؤولون الى بعض الاجراءات، استهدفت التضييق على العمال، وارغامهم على مغادرة فرنسا. وفي هذا الاطار، فقد انتهجت الحكومة الفرنسية انطلاقاً من سنة ١٩٧٧، ما سمي «بسياسة الرجوع»، التي تقتضي اعطاء مساعدة مالية لكل من يريد الرجوع الى بلاده. الا ان هذه السياسة لم تنجح الا جزئياً بشكل دفع الى التفكير في اعداد العامل مهنياً، ليتم ادماجه في الحركية الاقتصادية عند عودته الى بلاده، كما اشار الى ذلك الاتفاق الفرنسي الجزائري (١٩٨٠) الذي اعطى الاولوية لمشاكل التعاون والتنسيق والتكوين المهني قصد اعادة ادماج العمال الجزائريين الراغبين في مغادرة فرنسا. بيد ان هذه الاجراءات بدورها لم تحقق نتائج ايجابية[٤٥]. فاغلب العمال لم يفضلوا الرجوع نظراً لكونهم لم يستطيعوا اكتساب اي رصيد تقني، ومن جهة ثانية، فإن الاقتصاديات المغربية ليست مؤهلة لاستيعاب طاقات اضافية، في الوقت الذي تعرف نسبة البطالة ارتفاعاً ملحوظاً.

ولا ريب، في ان استمرار ظاهرة هجرة اليد العاملة، هي بمثابة تعبير عن عجز السياسات التي نهجتها مختلف بلدان المغرب العربي منذ الاستقلال، عن خلق قطاعات منتجة، وتوسيع فرص الشغل. فأمام هذا الوضع، فإن هجرة اليد العاملة تظل بالنسبة لها، مجرد مصدر لجلب العملة

---

(٤٢) Abdelmalek Sayad, «Immigration et conventions internationales,» *Peuples méditerranéens,* no. 9 (octobre-décembre 1979), p. 13 et la suite.

(٤٣) حول هذه الأوضاع نشرت عدة دراسات منها: *Les Maghrébins en France.*

(٤٤) حول هذا الاتجاه انظر مداخلة بيير شونزيل الى: الندوة الدولية حول أوضاع العمال المهاجرين والمثقفين العرب في اوروبا، مونس، ٢٨ ـ ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥، ص ١٦.

(٤٥) انظر ورقة مؤتمر الشعب العربي المقدمة إلى: الندوة الدولية حول أوضاع العمال المهاجرين والمثقفين العرب في أوروبا، مونس، ٢٨ ـ ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥، ص ٢٠.

الصعبة[46]. وهذه الحقيقة تصدق بدرجات مختلفة على جميع بلدان المنطقة. ففي الجزائر، رغم تأكيد خطاب المسؤولين، على ضرورة عودة العمال المهاجرين، واعادة ادماجهم في الاقتصاد الجزائري، فإنه يظهر انه ليست هناك ارادة فعلية، ولا امكانيات كفيلة بتحقيق ذلك. فرغم اللحظات الحرجة التي مرت بها العلاقات بين الطرفين، فإن الهجرة الجزائرية ظلت واقعاً قائماً.

وبصفة عامة، فإن الهجرة التي كانت وليدة الاستعمار، تظل مستمرة، وشاهدة على النفوذ الذي تمارسه فرنسا على المغرب العربي، والذي يتجلى في حقول اخرى.

(٢) المبادلات التجارية

لا تنفصل عملية تحديد محتوى المبادلات التجارية بين فرنسا والمغرب العربي عن شروط التبادل السائدة بين المركز والمحيط. فهي تتسم بخضوعها لشروط التقسيم الكلاسيكي للعمل الدولي. وتتصف بهيمنة اختلالات هيكلية يترجمها الميزان التجاري بين الطرفين.

فمن الناحية الأولى، وبصرف النظر عن اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية لبلدان المغرب، فقد اولتها المصالح الفرنسية عناية فائقة. وهو أمر طبيعي يجد مبرراته في وضع تاريخي (الاستعمار) واختزان المغرب العربي لثروات طبيعية، كالفوسفات والنفط، والغاز، حيث ظلت فرنسا تستورد، حتى الخلاف النفطي مع الجزائر، الذي سنتحدث عنه لاحقاً[47] اكثر من ثلثي استهلاكها النفطي. وفي مقابل هذا الاهتمام بالمواد الأولية الاستراتيجية، فإن بلدان المغرب العربي تمثل الزبون الأول لفرنسا. فرغم عدد سكانها المحدود، فهي تبقى من أهم الدول المستوعبة للمصنوعات الفرنسية. وهكذا إذا قورنت مثلاً بحجم التعامل بين الاتحاد السوفياتي وايران من جهة وفرنسا من جهة أخرى، يتبين أنه في سنة ١٩٧٥ مثلاً، استوردت الجزائر أكثر من ٥٠ بالمائة مما استورد الاتحاد السوفياتي و٢٠ بالمائة مما اشترت ايران من فرنسا. الشيء نفسه بالنسبة للمغرب حيث تجاوزت وارداته ثلثي الواردات السوفياتية من فرنسا وأكثر من ٧٠ بالمائة من واردات ايران[48].

وفي الواقع، دون أن نلغي استقلالية المنطق الاقتصادي في مسلسل التبادل المغربي الفرنسي، فإنه من الضروري الاشارة الى التفاعلات القائمة بين الاقتصادي l'Economique والسياسي le Politique، لا سيما تحت ضغط التحولات الظرفية. وهذا ما يتجلى بارزاً في موضوعنا، حيث أن العلاقات الاقتصادية الفرنسية الجزائرية، بالرغم من ارادة الطرفين في إبعادها عن تقلبات السياسة،

---

(٤٦) في سنة ١٩٧٣، بلغت التحويلات المالية للعمال المهاجرين في اتجاه بلدانهم ٢٠ بالمائة من الايرادات الخارجية للجزائر، ٢٤,٧ بالمائة للمغرب، و١١,٦ بالنسبة لتونس. انظر:

Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), *Migration et transfert de technologie: Etude de cas, Algérie, Maroc, Tunisie et France* (Paris: Centre de développement, 1975), p. 70.

(٤٧) ذلك ما سنتحدث عنه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٤٨) «Les Echanges commerciaux franco-maghrébines,» *Maghreb-développement*, no. 2 (mai 1977), p. 31.

فإنها لم تنج من تأثير اختلاف خيارات الطرفين، وتقويمها للوضع الدولي، كما هو الأمر بالنسبة لما يسمى بقضية الصحراء الغربية. فخلال السبعينات تدهورت المبادلات الجزائرية الفرنسية بسبب تعارض المواقف حول بعض الملفات الساخنة (الهجرة، النفط، الصحراء الغربية)(٤٩) وذلك لصالح الجزائر نتيجة تقلص مشتريات فرنسا من المحروقات الجزائرية التي تمثل ٩٠ بالمائة من صادراتها الى فرنسا، وكذلك إحجام الاستثمارات الفرنسية عن السوق الجزائري. بيد أن هذه العلاقات تم تنشيطها من جديد بعد وصول اليسار الفرنسي الى السلطة في أيار/مايو ١٩٨١. وقد ظهر ذلك بوضوح في ابرام الصفقة الغازية التي سمحت لفرنسا بشراء ٩ مليارات م٣ بثمن كان يعكس توجه الإشتراكيين الفرنسيين نحو بناء نظام اقتصادي عالمي جديد(٥٠). وكذا، التوقيع على عدة اتفاقيات قطاعية تهم أهم المجالات التي تواجه فيها الجزائر مشاكل كبرى وهي السكن (حزيران ١٩٨٢) النقل (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢) والفلاحة (١٩٨٣)(٥١). وللتمكن من متابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، فقد تم تكوين عدة لجان دائمة، منها لجنة المشاريع، التي تتولى تجميع الأفكار والاقتراحات المتعلقة بالتعاون، واللجنة المختلطة للتعاون الاقتصادي التي وضعت تحت رئاسة وزير التخطيط واعداد التراب الوطني في الجزائر، ووزير التجارة الخارجية في فرنسا، قصد اعطاء طابع نهائي للمشاريع القطاعية المدروسة(٥٢).

إن إعادة تحريك التبادل التجاري الفرنسي الجزائري في اتجاه تقليص العجز الفرنسي، لم يحل دون استمرار العلاقات العادية بين فرنسا والمغرب وتونس بالوتيرة نفسها. وفي هذا الصدد يلاحظ وجود فائض هيكلي ومزمن لصالح فرنسا، فبالنسبة للمغرب فقد وصل العجز التجاري مع فرنسا في سنة ١٩٨٢ زهاء ٣,٣ مليار فرنك فرنسي، أي ما يعادل ٧٨ بالمائة من العجز المغربي مع دول السوق الأوروبية المشتركة(٥٣). هذا، وتتنوع تدخلات فرنسا في المجالات الاقتصادية المغربية والتونسية. فمن الناحية المالية تتولى تقديم شكلين من المساعدات: اعانات لميزان المدفوعات، الهدف منها هو السماح لهذه البلدان بتمويل وارداتها من فرنسا، والنوع الثاني، يتجسد في تمويل بعض مشاريع التنمية. ومن نافلة القول التذكير، ان هذا الاسلوب يسمح للمصالح الفرنسية بأن تكون اكثر تنافسية، وقادرة على الفوز بأقصى عدد ممكن من الصفقات والعقود التي تتبارى من أجلها.

وكما أسلفنا سابقاً، فإن هيكل المبادلات بين الطرفين لا يخرج عن نطاق حدود تقسيم العمل

---

(٤٩) حول هذه القضايا في العلاقات بين الدولتين، انظر:
Nicole Grimaud, *La Politique extérieure de l'Algérie* (Paris: Karthala, 1984), pp. 87-104.

(٥٠) من المعلوم أن هذه الصفقة كانت محل جدل في الأوساط الفرنسية اليمينية التي اعتبرت ان ثمنها كان مرتفعاً.

(٥١) Nicole Grimaud, «Nouvelles orientations des relations entre la France et l'Algérie,» *Machreq-Maghreb,* no. 103 (janvier-mars 1984), p. 100.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٥٣) *France-pays arabes,* nos. 110-111 (juillet-août 1983), p. 60.

الدولي الرأسمالي. وتبعاً لذلك، فإن أغلب صادرات البلدان المغربية تتميز بطابعها الخام، سواء منها المعدنية، كما هو الأمر أساساً بالنسبة للنفط والغاز (الجزائر) أو الفوسفات (المملكة المغربية وتونس نسبياً) أو الفلاحية كالخضر والفواكه، أو التحويلية، كالنسيج. والجدير بالذكر أن المبادلات الفرنسية مع المغرب العربي (خاصة المملكة المغربية وتونس) أصبحت منذ انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الاوروبية المشتركة. تواجه مصاعب جمة. فمن المعروف أن الدولتين الأوروبيتين تصدران المواد المغربية نفسها، مما سيعطيها افضلية وامتيازاً بحكم وضعها كعضوين في المجموعة الاوروبية. ولمواجهة هذا الواقع، الذي ستكون له تأثيرات سلبية، لا محالة، على الاقتصاديات في المغرب العربي، فإن هذه البلدان تسعى الى الضغط على فرنسا لايجاد ميكانيزمات تسمح باحتواء توسع السوق الأوروبية، دون الاضرار بالعلاقات التقليدية مع المغرب وتونس. ولا ريب في أنها مهمة شائكة إذا ادركنا المصاعب الاقتصادية التي تواجهها المجموعة، والتناقضات المترتبة عن هذا التوسع، وعن المنافسة المتولدة عن اتفاقيات الشراكة المبرمة بين السوق ودول أخرى تصدر المواد نفسها: اسرائيل فيما يخص الحوامض، أو بعض الدول الاسيوية المصدرة للمواد النسيجية.

وفي الواقع، فإن علاقات المغرب العربي وفرنسا ببعدها الأوروبي تكشف بوضوح عن مخاطر التبعية، والأضرار التي يمكن أن تلحق باقتصاد موجه نحو التصدير لمنطقة معينة. في نفس الوقت تعري عجز الدولة القطرية عن المواجهة في ظل نظام التكتلات، وتطرح بعنف حيوية وضرورة وجود سوق عربية مشتركة، أو على الأقل اندماج اقتصادي جزئي في غياب الوحدة المنشودة.

والحقيقة، ان تخصص بلدان المغرب العربي في مجالات فلاحية، لا يعني تحقيقها للاكتفاء الذاتي. فالأمن الغذائي ما زال يشكل هاجساً ملحاً بالنسبة لها، وبخاصة في الجزائر، حيث أن سياسة التصنيع الصناعية (Industrie Industrialisante) قد أهملت القطاع الفلاحي[٥٤]. وحتى المغرب، الذي جعل من الفلاحة أولوية دائمة في تصميماته، فإنه يعاني من مشاكل مرتبطة بالظروف الطقسية، والتزايد الديموغرافي، وطبيعة البنى الفلاحية، بشكل يجعله مضطراً الى استيراد بعض المواد الفلاحية، وخاصة الحبوب والزيوت. وفي هذا الصدد فقد ساهمت فرنسا في سنة ١٩٨٣ بـ ٢٧,٣ بالمائة من وارداته الفلاحية[٥٥].

وفي الواقع، فإن وحدة التبادل اللامتكافىء تتجلى بشكل اكثر نصاعة في المجال التكنولوجي. ففي مقابل واردات المغرب العربي التي تتميز بطابعها الخام أو التحويلي، فإن صادرات فرنسا الى تلك البلدان تتسم بمستواها التصنيعي. وذلك ما يطرح التساؤل حول طبيعة التعامل التكنولوجي بين فرنسا والمغرب العربي.

(أ) فرنسا والمغرب العربي والرهان التكنولوجي: ليس ثمة شك في أن العامل التكنولوجي

---

(٥٤) حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال:

Tahar Benhouria, *L'Economie de l'Algérie* (Paris: Maspero, 1980), p. 135 et la suite.

(٥٥) *France-pays arabes*, nos. 110-111 (juillet-août 1983), p. 50.

قد شكل أحد العوامل الأساسية والحاسمة في تعميق الفوارق بين الشمال والجنوب. ومن ثم فإن ردم هذه الهوة، يتطلب ولوج عالم التكنولوجيا والتحكم فيه. ونتيجة لذلك، فإن مطلب افادة الدول الثالثية بالمكتسبات التكنولوجية، قد مثل ثابتاً في المفاوضات بين الشمال والجنوب، تحت شعار نقل التكنولوجيا(٥٦). وليس في نيتنا هنا التساؤل عما إذا كانت هناك سياسة تكنولوجية في المغرب العربي، ومدى ارتباطها بالحاجيات الحقيقية للتنمية(٥٧) بل أن اهتمامنا سينصب على استكشاف، ولو نسبياً، درجة الاختراق التكنولوجي للمجتمعات المغربية، آخذين بعين الاعتبار الفوارق الموجودة بينها، والتي تعطي لكل واحدة منها خصوصيتها، وذلك في اطار المواجهة العنيفة بين الدول المصنعة للبحث عن الأسواق.

وفي هذا المضمار، تبدو الاحتكارات الفرنسية أكثر تأهيلاً واحتكاراً في المغرب العربي، وذلك اعتباراً للروابط التي نسجت خلال مرحلة الاستعمار، والتي استمرت بعد الاستقلال (اللغة، النظام القيمي الاستهلاكي) وكذلك العنصر الجغرافي، ودور السلطات الفرنسية في تهييء المناخ الملائم لانتشار شركاتها. ولاعطاء بعض المؤشرات حول الوجود الفرنسي في هذه المنطقة، سندرس حالة الجزائر ثم حالة المغرب وتونس.

ـ حالة الجزائر: إن الرغبة في نهج سياسة تصنيعية مكثفة وسريعة، قد دفعت الجزائر، في بعض الأحيان الى التخلي عن معرفة مدى ملاءمة كثير من التكنولوجيات المستوردة مع الواقع الجزائري، أو مدى امكانية تعويضها بتكنولوجيا محلية، وتوسيع صيغة عقود «مفاتيح في اليد clés en Main» وهو الأسلوب الذي يقتضي تسليم المسؤولية لشركة الهندسة في كل ما يتعلق بالدراسات وبالتموين والانجاز على أساس الدراسات الأولية التي يقوم بها صاحب المشروع(٥٨).

ابتداء من سنة ١٩٧٤، ومع التدفقات المالية بفضل ارتفاع ثمن النفط، فقد لاحظت الجزائر أن الطريقة السالفة، لم تساعد على ضمان انتاجية وتنافسية الأدوات التكنولوجية المنقولة. لهذا فقد فكرت في اعطاء الوحدات الصناعية العاملة فوق أراضيها إمكانية تولي الانتاج وتسويقه في مرحلة أولى. وذلك ما يعرف بطريقة «المنتوج في اليد Produit en Main». غير أنه يظهر أن هذه الصيغة لم تخل بدورها من عيوب، وبخاصة فيما يتعلق بتكاليفها وضعف استفادة الصناعات الوطنية من تكنولوجيتها(٥٩).

---

(٥٦) لمزيد من التفصيل انظر: عبد القادر سيد احمد، المفاوضات بين الشمال والجنوب: الرهانات، ترجمة عبد الحميد حاجيات وابراهيم نابري (باريس: المنشورات الجامعية والعالمية، ١٩٨٣)، ص ١٥٥ وما بعدها.

(٥٧) حول هذا الموضوع بصفة عامة، انظر:

CRESM: *Technologies et développpement au Maghreb* (Paris: CNRS, 1978), et *Politiques scientifiques et technologiques au Maghreb et au proche-orient,* Les cahiers du CRESM, 14 (Paris: CNRS, 1982).

(٥٨) Sidi Nordine Cherkaoui, «Les Problématiques des transferts de technologies dans les PVD: Le Cas du Maghreb,» (Mémoire de D.E. A., Université d'Aix-Marseille III), p. 54.

(٥٩) Kamal A. Bouguerra et Michel Hubert, «Essai de développement massif de technologie: Le Cas de l'Algérie,» dans: CRESM, *Technologies et développement au Maghreb,* p. 130.

الى جانب هاتين الطريقتين، فقد تم تبني اسلوب «الشركات المختلطة» «Societés Mixtes» وذلك من خلال تشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في بعض القطاعات العامة من خلال الحصول على بعض الامتيازات كالطاقة، وترويج تكنولوجيتها. ويبين الجدول التالي الحضور الفرنسي في مثل هذه الشركات في القطاع العام[٦٠].

جدول رقم (٢ - ٣)
عدد الشركات المختلطة في القطاع العام

النشاط	الشركاء الأجانب		الاشغالات
المحروقات	فرنسا	١٠	الدراسات، اعمال البحث والهندسة المدنية والتنقيب
	الولايات المتحدة الأمريكية	٨	
	ايطاليا	٦	
الصناعة الثقيلة	فرنسا	٢	الدراسات، التجهيزات، البناءات
معدات البناء	المانيا	١	الهندسة والمراقبة
	سويسرا	١	
السكن	فرنسا	١	الهندسة والبناء

وواضح، أن الحضور التكنولوجي الفرنسي ليس وحيداً، بل انه يتعرض لمنافسة كبرى من طرف الشركات الرأسمالية الأخرى. الا انه يبقى ملموساً، وهو يعكس في تحمله محدودية سياسة نقل التكنولوجيا، التي راهنت عليها الجزائر للخروج من التخلف. غير أنها اندمجت بشكل معمق في السوق الرأسمالي، دون أن يؤدي ذلك الى تحكم في التكنولوجيا.

حالة المغرب وتونس: على خلاف الجزائر التي حاولت من خلال خياراتها البحث عن سياسة تكنولوجية محددة المعالم، فإن المغرب وتونس لم يوليا عناية خاصة للمسألة التكنولوجية، وإن كانت هواجسها غير غائبة عن مخططات التنمية هناك، وطبيعي، أن الخيارات الشبه ليبرالية جعلت اللجوء الى استيراد التكنولوجيا واستهلاكها، ومنحها التشجيعات اللازمة لانتشارها، مسألة عادية.

ففي المغرب، يوجد الرأسمال الفرنسي في مختلف القطاعات، مستفيداً بوضعية احتكارية تاريخية في بعض القطاعات. وهكذا، بالرغم من قرارات مغربة بعض الأنشطة الصناعية في آذار/مارس ١٩٧٣، فإن المجموعات الفرنسية الكبرى قد واصلت نشاطها مع التخلي عن بعض

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

اسهمها، وتعيين بعض المسؤولين المغاربة على رأسها، دون أن يمس ذلك من وجودها كمجموعات كبرى. ويمكن أن نعطي امثلة عن ذلك لبعض معامل الاسمنت في الدار البيضاء ومكناس واغادير: (Etablissement Fauvet الشركة الشريفة الصناعية والسككية (Coffrages et Ciments Français)، (Girel de France) الشركة المغربية للاوكسيجين والاستلين (Au liquide) الشركة المغربية لـلالمنيوم (Groupe Pechiney) الشركة الشريفة للاسمدة (Groupe Kuhlmann) ومن الملاحظ أن أغلب هذه الشركات قد أنشئت خلال الحماية وظلت تتمتع بوضعية احتكارية في النسيج الصناعي المغربي[٦١].

وتحتل التكنولوجيا الفرنسية مكانة متميزة في احد القطاعات الأساسية والجوهرية في الاقتصاد المغربي وهو الفوسفات. فمن المعلوم أن المغرب يعتبر المنتج الثالث لهذه المادة بعد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والمصدر الأول عالمياً لها. ومنذ الاستقلال عمل على تنمية هذه الثروة من خلال خلق صناعة تحويلية، تمثلت اساساً في احداث مركب كيميائي ضخم، يتولى من خلال معامل مختلفة انتاج الحامض الكبريتي والحامض الفوسفوري لاستخراج الاورانيوم، وكذلك مختلف الأسمدة. وقد ساهمت الشركات الفرنسية: كريبس (St. Gobain, Krebs) و (Spie Batigrolles) في هذا الانجاز.

علاوة على هذا القطاع، فإن التكنولوجيا الفرنسية حاضرة بقوة في مجال المواصلات من خلال شركة الصناعات الراديو كهربائية المغربية (Societé de Fabrications Radio-Eléctriques Marocaines) التي تشرف عليها تقنياً الشركة الفرنسية الضخمة طومسون (Thomson CSF) والتي تتعدد مجالات تدخلها في كل ما يخص المواصلات.

وعلى مستوى آخر يرتبط هذا الحضور المادي الملموس للرأسمال الأجنبي بأعمال الهندسة، حيث أن مكاتب الدراسات غالباً ما تكون مرتبطة بهذه المقاولات أو المجموعات الكبرى. وفي هذا الصدد يلاحظ أن النفقات المخصصة للهندسة قد بلغت ١٠ بالمائة من الاستثمارات، استوعبت منها مكاتب الهندسة الأجنبية ٧٠ بالمائة[٦٢].

ولا شك في أن دور القطاع الخاص الأجنبي، ومنه الفرنسي، سيتنامى أكثر مع الاتجاه الداعي الى مزيد من الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية لتحقيق «الاقلاع الاقتصادي».

أما في تونس، فإن «الخيارات التكنولوجية» قد ارتكزت على جلب وتشجيع الرساميل الأجنبية لخلق مناصب الشغل وتنمية المداخيل، عن طريق الاكتفاء بأعمال الوكالة (Sous-Traitance)[٦٣].

---

(٦١) Mohamed Germouni, «Développement technologique au Maroc,» dans: CRESM, Ibid., p. 156.

(٦٢) Habib El-Malki, «Pour un autre développement scientifique et technologique: Réflexions sur le cas marocain,» dans: CRESM, *Politique scientifiques et technologiques au Maghreb et au proche-orient,* p. 224.

(٦٣) M. Falise et P. Masson, «La Politique de développement technologique en Tunisie,» dans: CRESM, *Technologies et développement au Maghreb,* p. 161.

ويتجلى هذا الأمر واضحاً في كثير من القطاعات، نذكر على سبيل المثال قطاع النسيج حيث يوجد الرأسمال الفرنسي الذي يتولى انتاج البضائع الموجهة للسوق الأوروبية المشتركة. أو الصناعة الالكترونية، حيث ابرم في سنة ١٩٧٤ اتفاق مع شركة طومسون (Thomson CSF Brandt) يهدف الى انتاج بعض الأجهزة الالكترونية الموجهة للتصدير[٦٤].

يتبين مما سبق، أن بلدان المغرب العربي، لم تفلح في اقرار سياسة تكنولوجية منسجمة ومتكاملة وواضحة المعالم تستجيب للحاجيات الحقيقية، وتسمح بتعبئة الطاقات المتوافرة في اتجاه التحرر والنمو. في الوقت نفسه، فإن فرنسا لم تأل جهداً في المحافظة على بعض المكتسبات لتدعيم مكانتها المتميزة في المغرب العربي. بيد أنها تعرضت لبعض الاحباطات التي قلصت نسبياً من نفوذها، وتمثلت بالخصوص في الخلاف النفطي مع الجزائر.

٢ ـ الخلاف النفطي الفرنسي ـ الجزائري

على الرغم من الجهود التي بذلتها فرنسا من أجل المحافظة على وضعية احتكارية في المغرب العربي، فقد تعرضت مصالحها لعملية التحجيم، إما بسبب بعض الاجراءات التي اتخذتها هذه البلدان في اتجاه تحويل نوعية التصرف، كما هو الشأن بالنسبة لقرارات المغربة التي اتخذت في أذار/مارس في ١٩٧٣ في المغرب[٦٥]، أو نظراً للمنافسة التي تواجهها من طرف القوى الأخرى، وبخاصة منها الرأسمالية، كالامريكية أو الالمانية أو اليابانية.

غير أن هذه العناصر لم تسجل تغييراً نوعياً في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولتية بين الجانبين، على العكس من ذلك، فإن القرارات التي اتخذتها الجزائر، والقاضية بتأميم النفط، كانت حبلى بالدلالات. فقد استهدفت التحكم في ثروات البلاد، ومن جهة أخرى كشفت عن الطبيعة الامبريالية لفرنسا، ورفضها الخضوع لارادة التغيير. ولكن في الوقت نفسه، فإنها (أي فرنسا) تجنبت كل ما من شأنه أن يصعد من حدة التوتر بين الدولتين. وبالتالي دفعت شركاتها الى التفاوض.

أ ـ تطور العلاقات النفطية بين الدولتين

من المؤكد، أن النفط قد مثل اللحمة الأساسية في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. الا أن منظور كل واحدة لهذه المادة مختلف جداً. فبالنسبة للجزائر فإن حيوية النفط في اقتصادها ليست محل جدال. فقبل استقلال هذا البلد، تنبه المسؤولون عن جبهة التحرير الى أهمية هذه الورقة في بناء الاقتصاد الجزائري. وبالتالي، ضرورة مراقبة الحكومة الجزائرية لهذه الثروة، من خلال سياسة تدخلية تخول جهاز الدولة تسيير وامتلاك هذا المرفق، على أن تحصل الشركات الأجنبية فقط على

---

(٦٤) Cherkaoui, «Les Problématiques des transferts de Technologies dans les PVD: Le Cas du Maghreb,».

(٦٥) يمكن الرجوع إلى المداخلات التي القيت خلال الايام الدراسية لشعبة القانون العام (٧ ـ ٨ أيار/مايو ١٩٨٢) ضمن محور «مكانة المغربة في قانون التأميمات» والتي ستصدر ضمن باقي المحاور عن دار النشر المغربية.

المقابل المترتب عن خدماتها[٦٦]. غير أن هذه الحقيقة التي أفصحت عنها كثير من المواثيق الصادرة عن جبهة التحرير الجزائرية، استشعرت صعوبة التحكم في هذه الثروة على المدى القصير، طالما أن الأمر يتطلب إمكانيات تقنية ضخمة ورساميل مهمة[٦٧].

واذا كان النفط قد احتل مكانة مركزية في صيرورة بناء الدولة الجزائرية، فإن أهميته ليست أقل في الاقتصاد الفرنسي حيث يشكل الشريان بالنسبة للصناعات. زد على ذلك فإنه منذ اكتشافه في الصحراء الجزائرية، فقد اصبح أداة من أدوات صياغة سياسة طاقوية، مستقلة عن الاحتكارات الامريكية، تقودها الشركة الحكومية ايلف ايراب[٦٨]. ومن جهة أخرى، فإن جلب هذا النفط لا يكلف فرنسا شيئاً من العملة الصعبة السائدة (الدولار) حيث يتم تأدية ثمنه بالفرنك الفرنسي[٦٩]. لهذا، فقد حرصت فرنسا على ترتيب وضعيات ملائمة، تمكنها من الاستمرار في الحصول على هذا النفط من خلال دعم دور شركاتها في هذا المضمار، وكذلك من خلال اعطاء افضلية للجزائر في تعاملها مع بلدان المغرب العربي[٧٠].

هكذا، يمكن القول، إن الخلاف النفطي بين الجزائر وفرنسا، كان محصلة للتعارض بين استراتيجيتين متباينتين: الاستراتيجية الجزائرية، والتي كان هدفها المنشود يكمن في استرجاع سيطرتها على ثرواتها. والاستراتيجية الفرنسية، التي كانت تتطلع الى المحافظة على الوضع القائم، وتخليده ما أمكن[٧١]. وذلك ما تبينه الاتفاقيات الأولى التي نظمت المجال النفطي بين الدولتين.

---

(٦٦) S. Sur, «Aspects juridiques du différent pétrolier franco-arabe: La Position algérienne,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* vol. 10 (1971).

(٦٧) Inga Brandell, *Les Rapports franco-algériens depuis 1962* (Paris: L'Harmattan, 1982), p. 69.

(٦٨) من المعلوم ان الشركات الفرنسية قد استثمرت ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٢ قرابة ستة مليارات ونصف من الفرنكات من اجل استغلال النفط الجزائري. بالمقابل فقد ارتفعت صادراتها من ٠,٤ مليون طن في عام ١٩٥٨ إلى ٢٠,٧ مليون طن في عام ١٩٦٢. انظر:

Paul Balta et Claudine Rulleau, *L'Algérie: Les Algériens vingt ans après* (Paris: Editions ouvrières, 1982), p. 120.

(٦٩) Nicole Grimaud, «Le Conflit pétrolier franco-algérien,» *Revue française de science politique,* vol. 22, no. 6 (décembre 1972), p. 1280.

(٧٠) لقد اعتبر هنري مادلين، ان التقارب الفرنسي مع الوطن العربي، يجد تبريره الأساسي وليس الوحيد في ضرورات (impératifs) ضمان الأمن النفطي. انظر:

Henri Madelin, *Pétrole et politique en méditerranée occidentale,* Cahiers de la fondation nationale des sciences politiques, 188 (Paris: Armand Colin, 1972), p. 42.

كما يعزو «بالطا» و«رولو» تفضيل فرنسا للجزائر ومعاملتها بشكل خاص في علاقاتها مع المنطقة الى عنصرين: الانعكاسات الممكنة للعلاقات المثالية بين الدولتين في بلدان العالم الثالث، والقدرة (potentiel) الاقتصادية الجزائرية، القائمة على النفط. انظر:

Balta et Rulleau, *La Politique arabe de la France: De De Gaulle à Pompidou,* p. 151.

(٧١) يجمع «مادلين» مصالح الدول المستهلكة، من بينها فرنسا، في هدفين: الأمن النفطي، وتقليص الكلفة. أما غايات الدول المنتجة فيلخصها في ثلاث: غاية جبائية، غاية تحمل مسؤولية هذه المادة، وغاية تحقيق نمو عام انطلاقاً من النفط. انظر: Madelin, Ibid., p. 28.

(١) اتفاقيات ايفيان (١٩٦٢) والجزائر (١٩٦٥)

لقد حافظت اتفاقيات ايفيان (Evian)، عند تنظيمها لمستقبل العلاقات النفطية بين الدولتين، على البنية التي كانت سائدة قبل الاستقلال، والمتضمنة في **النظام النفطي الصحراوي (Le Code Pet-rolier Saharien)**. وهكذا فقد اكتفت بتعديل طفيف لهذا النظام، واقتبست اهم ما ورد فيه، ولا سيما ما يتعلق بالامتيازات التي كانت تستفيد منها الشركات الفرنسية[٧٢]. وفي الوقت نفسه، فقد احدث جهاز مشترك يقوم بدور المستشار بالنسبة للسلطات الجزائرية فيما يتعلق بمنح رخص التنقيب. أما الجزائر، فقد خولت لها فقط مهمة وضع المقتضيات المرتبطة بتنظيم البحث المعدني، أي بشكل أدق، أصبحت مجرد مزود للمواد الأولية، وجباية الضرائب من الشركات صاحبة الامتياز.

فلا عجب، أن تشعر بأن روح ايفيان، لم تساهم الا في تأييد الامتيازات الاستعمارية، التي استمرت مادياً رغم تعديل قاعدتها الشكلية[٧٣]. من هذا الاعتبار، فقد كان لا بد من إعادة النظر في هذه الاتفاقيات، وذلك ما تم في سنة ١٩٦٥ بعد مفاوضات ابتدأت في سنة ١٩٦٣.

لقد استهدف هذا الاتفاق الذي ابرم في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ بين الحكومة الفرنسية، وشركة سونتراك (Sontrach) الجزائرية[٧٤]، وضع اطار تنظيمي جديد للعلاقات الصناعية والنفطية بين الطرفين. فعلى المستوى الأول، فقد نص هذا الاتفاق على مساهمة فرنسا المالية من أجل إنجاز بعض المشاريع، من خلال توفير السند التقني اللازم، والتكوين المهني للمستخدمين، وأيضاً العمل على ترويج البضائع الجزائرية في السوق الفرنسية. ولتحقيق هذه الأغراض، التي رصدت لها فرنسا سنوياً ٤٠٠ مليون فرنك، فقد تم احداث مؤسسة للتعاون الصناعي، يتم تسييرها بمشاركة الدولتين[٧٥].

أما على الصعيد النفطي، فإن هذه الاتفاقية لم تعد النظر جذرياً في الامتيازات التي كانت بيد المصالح الفرنسية، وإن كانت قد رفعت من نسبة الجبايات التي تقتطعها الجزائر من أرباح الشركات، كما سمحت لها (أي الجزائر) بأن تصبح طرفاً عاملاً (opérateur) فيما يخص التنقيب عن النفط[٧٦].

بيد أن التطبيق الذي عرفه هذا الاتفاق، كشف عن مساوئه، وخيب آمال الجزائريين في

---

(٧٢) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٢، سلمت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للنفط (CFP) والشركة الوطنية (REPAL). وفي سنة ١٩٥٣ لشركة البحث واستغلال النفط في الصحراء (CREPS) والتي أنشئت بواسطة شركة إيراب (٥١ بالمائة من الأسهم) وشل (SHELL) (٣٥ بالمائة من الأسهم). انظر:

Balta et Rullean, *L'Algérie: Les Algériens vingt ans après*, p. 120.

(٧٣) Sur, «Aspects juridiques du différent pétrolier franco-arabe: La Position algérienne,» pp. 442-443.

(٧٤) مدة هذا الاتفاق خمسة عشر سنة، وهو قابل للمراجعة كل خمس سنوات.

(٧٥) الرئيس من جنسية جزائرية، والمدير العام من فرنسا.

(٧٦) Grimaud, «Le Conflit pétrolier franco-algérien,» p. 1284.

إمكـانية تحقيق تنميـة شاملة عن طـريق النفط. ويمكن تلخيص مآخـذ الطرف الجزائري عـلى هـذا الاتفاق فيما يلي[٧٧]:

ـ أولاً: إن استغلال الآبار النفطية من طـرف الشركات الفـرنسية، تم بشكـل عشوائي وغـير سليم. فبعض الآبار استغلت بشكل يتجاوز طاقاتها، في حين أن أخرى، لم تعط لها العناية اللازمـة (مثلاً حاسي مسعـود)، وتعزو الجـزائر هـذا الاستغلال الـلاعقلاني الى انشغـال الشركات الفـرنسية بتحقيق اقصى الأرباح بأقل تكلفة.

ـ ثانياً: بصفة اجماليـة، فقد ظـل مجهود الشركـات الفرنسيـة في مجال التنقيب ضعيفـاً، ودون المستوى المرجو منه. في حيث سجلت ارباحها ارتفاعاً ملموساً.

ـ ثالثاً: لقد كانت الجزائر تنتظر الشيء الكثير من مؤسسة التعاون الصناعي كمحرك للتنميـة. الا أن هذا الجهاز تحـول الى موزع للقـروض، التي ذهبت بالخصـوص الى المحروقـات (٥٦ بالمـائة) وتجاهل انعاش باقي القطاعات الصناعية. اضف الى ذلك أن البنيات المـزدوجة لهـذه المؤسسة، ومـا ولدته من صراعات حول سلطة اتخاذ القرار، قلصت من فعاليته.

وبـالطبـع، فقد رفض الجـانب الفرنسي هـذه الادعاءات. واعتـبر أنه لم يكن متيسـراً، تحقيق نتائج أفضل، نظراً للشروط التقنية الصعبة التي كان يتم فيها العمـل. وكذلـك المناخ السيكـولوجي المتوتر، الذي طبع التعامل بين الطرفين، وتمثل في انعدام الثقة، وتحوط كل جانب من الآخر.

وتأسيساً على ما سبق، فقد تقرر مراجعة هذا الاتفاق بعد مرور السنـوات الخمس الأولى، كما تشير الى ذلك بنوده.

من أجل مراجعة اتفاق ١٩٦٥: على خلاف الحقبـة السابقـة، التي كانت الجـزائر، مـا زالت تعاني خصاصاً وفقراً في الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بالتحكم في ثرواتها، فإن السنوات السبع، الفاصلة بين استقلالها ومراجعة هذا الاتفاق، ساعدها عـلى اختزان قـدرات، واقتناء تجـربة كافية للتفاوض من موقع القوة، فقد استطاعت شركة «سونتراك» أن تتقوى بشكل ملموس، بعد أن أصبحت تراقب المصالح غير الفرنسية، التي تم تأميمها تـدريجياً من طـرف السلطات الجزائـرية[٧٨]. كـما أنها استفادت من الاجـراءات المتعلقة بتـأميم جميع شركـات توزيـع المواد النفـطيـة، ومشتقـات المحروقات السائلة أو الغازية والتي وضعت سوق التوزيع نهائياً، تحت مراقبة الدولة[٧٩].

وعلى مستوى آخـر، فقد تميـزت هذه المـرحلة، بانضـمام الجزائـر الى منظمـة الدول المصـدرة

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٢٨٥ وما بعدها، و

Charles Rousseau, «Chronique des faits internationaux, *Revue générale de droit public international,* no. 3 (juillet-septembre 1971), p. 766 et la suite.

(٧٨) في سنة ١٩٦٧، تم تأميم شبكة توزيع شركات «ب ب»، «موبيل» و«اسو» (BP, Mobil et Esso). وفي السنـة التـاليـة، فقـد حصلت سـونـتراك عـلى نسبـة ٥١ بـالمـائـة من أسهم الشركـة الامـريكيـة جتي بـتروليـوم (Getty Petrolium).

(٧٩) Balta et Rulleau, *L'Algérie: Les Algériens vingt ans après*, p. 124.

للبترول (أوبيك) التي اقدمت لأول مرة على رفع الأسعار منذ سنة ١٩٥٨، وتلى ذلك اتفاق جزائري ليبي، لتنسيق سياستهما النفطية، وتبادل الدعم والمساندة في هذا المجال(٨٠).

في ظل هذه المتغيرات الداخلية والخارجية، فقد بوشرت سلسلة من الاجتماعات امتدت من سنة ١٩٦٩ حتى نيسان/ابريل ١٩٧١، في جو مشحون بالقلق والحذر والتباين في موقف الطرفين. وهكذا طالبت الحكومة الجزائرية برفع السعر المرجعي من ٢,٠٨ دولار للبرميل الى ٢,٦٥ دولار، وتبني النظام الجبائي المعمول به في منظمة الاوبيك.

في حين اقترح المفاوض الفرنسي تخفيضاً يقدر بأربعة سنتيمات لكل برميل. وأمام صعوبة التوصل الى سعر متفق عليه، فقد جمدت فرنسا هذه المفاوضات(٨١). وكرد فعل اقدمت الجزائر، بشكل منفرد، على رفع السعر المرجعي الى ٢,٨٥، وذلك في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٠، الشيء الذي لم تستسغه السلطات الفرنسية، مما أدى الى توقف هذه الجولة الأولى من المباحثات.

ولاخراج هذه المفاوضات من المأزق الذي تردت فيه،عمدت الدولتان الى اضفاء طابع سياسي عليها، لتنتقل من مستوى الخبراء الى مفاوضات على مستوى الوزراء(٨٢). ولم تبق منحصرة في مراجعة الشروط الجبائية، بل انصبت على تعديل شامل لمقتضيات اتفاقية ١٩٦٥.

لم تفلح المباحثات التي اجراها وزيرا البلدين في تذليل العراقيل التي انتصبت بين البلدين. فقد رفضت فرنسا المطالبة الجزائرية القاضية بمراقبتها للنشاط النفطي في البلاد، واكتفت بقبول دفع شركاتها لأكثر من ٦٧٥ مليون فرنك كمتأخر عليها. غير أن هذه الخطوات لم تقلص الفجوة بين الجانبين. على النقيض من ذلك فقد عمقتها، حيث تأجلت المفاوضات من جديد بطلب من فرنسا. الشيء الذي اعتبرته الجزائر بمثابة مناورة، وبالتالي فرصة سانحة لتحقيق سيطرتها على مواردها الطبيعية.

وتبعاً لذلك، فقد تم تأميم الغاز ووسائل المواصلات، وحيازة الدولة ٥١ بالمائة من الشركات الفرنسية مع إمكانية تعويضها. وبذلك فقد اصبحت الجزائر، تسيطر على ٣/٤ من الانتاج الخام(٨٣).

---

(٨٠) Bradell, *Les Rapports franco-algériens depuis 1962,* p. 79.

(٨١) أن سبب التجميد يرجع أصلاً الى أن فرنسا كانت تنتظر نتائج مؤتمر قمة دول الأوبيك، الذي انعقد في كراكاس. إلا أن هذا المؤتمر طالب اعضاءه بالعمل من اجل التحول من قوة جبائية الى قوة تساهم في مسلسل استثمار ثرواتها، الى جانب الشركات الأجنبية. وهذا سيعطي للجزائر قوة دافعة إضافية. انظر:

Balta et Rulleau, ***L'Algérie: Les Algériens vingt ans après.***

(٨٢) من الجانب الجزائري وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، من الجانب الفرنسي كزافييه اورتولي (Xavier Ortoli) وزير التنمية الصناعية.

(٨٣) اعلن هذه القرارات الرئيس الراحل هواري بومدين في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧١ بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

من البديهي أن يثير مثل هذا الاجراء احتجاج فرنسا واستنكارها. بيد أن العلاقات لم تبلغ حد القطيعة بين الطرفين. فإدراكاً من فرنسا لأهمية الورقة الجزائرية في استراتيجيتها، فقد سعت الى تجاوز هذا المنحدر الذي سقطت فيه العلاقات بين البلدين. وفي هذا المضمار، اعترفت مبدئياً بحق الجزائر في تأميم ثرواتها، ولكنها أصرت على ضرورة حصول شركاتها على تعويض ملائم ومناسب[٨٤]. وهكذا فقد اقترح المفاوض الفرنسي[٨٥] اجراء مقاصة بين هذه التعويضات، والديون المتأخرة في ذمة الشركات المؤممة، وكذلك تمتعها (أي الشركات) بضمانات قانونية حتى تتكيف مع وضعيتها الجديدة. من جهتها، فقد دعت الجزائر الى مناقشة مسألة التعويضات في سياق العلاقات الاقتصادية الشاملة بين الطرفين.

وبصفة عامة، لم تحقق مهمة «هيرفي الفان» نتائج ايجابية. فقد دعمت الحكومة الجزائرية قراراتها السالفة، واعلنت عن الغاء نظام الامتيازات، وتحديد سعر مرجعي جديد يقدر بـ ٣,٦٠ دولار. كما قررت بشكل انفرادي قيمة تعويض الشركات (٥٠٠ مليون فرنك).

أمام الاصرار الجزائري على استكمال السيطرة على النشاط البترولي والطاقوي، فقد دخلت العلاقات البترولية بين فرنسا والجزائر مرحلة جديدة. فلم يعد هناك تعامل بين الحكومتين، وانما اصبح التفاوض قائماً بين شركات الدولتين المعنية بالأمر.

وهكذا، وقعت «الشركة الفرنسية للبترول»، في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧١ اتفاقاً مع شركة «سونتراك» مما ادى الى تلطيف المناخ السياسي تدريجياً، بشكل شجع على ايجاد تسوية مع أهم شركة فرنسية عاملة في الجزائر، وهي «ايلف ايراب»، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها[٨٦].

لقد سعت الجزائر، بتقليمها لأظافر الشركات الفرنسية وبانفتاحها على شركاء آخرين، الى التخفيف من وطأة تبعيتها. بيد أن استقلالها بقي متواضعاً في ظل المنافسة الدولية. بمعنى آخر، فإن الجزائر، لم تغير بكيفية جوهرية من طبيعة ارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي، حيث استفادت الدول الرأسمالية الأخرى من تدهور العلاقات بين فرنسا والجزائر. وهكذا أضحت الولايات المتحدة في ظرف بضع سنوات الزبون الأول للجزائر. كما يشهد على ذلك، استيعابها في سنة ١٩٧٧ لأكثر من نصف صادراتها. ويوضح الجدولان التاليان نوعية النقلة التي سجلتها المبادلات الجزائرية داخل النظام الرأسمالي.

---

(٨٤) حول التأميم وموقف القانون الدولي منه، انظر بإيجاز: عبد القادر القادري، **القانون الدولي العام** (مكتبة المعارف الجديدة، ١٩٨٤)، ص ٣١٩ وما بعدها.

(٨٥) يتعلق الأمر بالسيد هيرفي الفان، الكاتب العام لوزارة الخارجية آنذاك.

(٨٦) لمزيد من التفصيل انظر:

«Les Accords entre les compagnies pétrolières françaises et le gouvernement algérien,» *Maghreb-développement,* no. 51 (mai-juin 1972), pp. 35-36.

جدول رقم (٢ - ٤)
مقارنة للنسب المئوية لصادرات النفط الجزائري

البلد / السنة	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٧
فرنسا	٦٠	٣٢	١٠
المانيا	٢٠	٢٠	١٨
ايطاليا	٤	٨	٤
الولايات المتحدة الامريكية	—	٨	٥٣
مختلفة	١٦	٣٢	١٥

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: Dersa, *L'Algérie en débat: Luttes et développement* (Paris: CEDETIM, Maspero, 1981), p. 100.

جدول رقم (٢ - ٥)
أهم الشركاء التجاريين للجزائر

البلد	الواردات		الصادرات	
	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٧١	١٩٧٦
فرنسا	٨١,٣	٢٧,٢	٧٥,٢	١٣,٨
المانيا	١,٣	١٤,٦	٦	١٦,٨
بريطانيا	٠,٦	—	٢,٧	—
ايطاليا	١,٢	٨,٨	٥	٨,٧
الولايات المتحدة الامريكية	٢,٧	١١,٨	—	٤٢,٧
الاتحاد السوفياتي	٠,٥	٢,١	—	٤,١

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.
المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠٠.

واذا كانت الجزائر قد قلصت نسبياً من تبعيتها لفرنسا، واندمجت في علاقات مع دول امبريالية اخرى، فإن فرنسا عوضت هذه الانتكاسة باستثمار التناقضات الموجودة داخل النظام الاقليمي العربي. وبمعنى أدق، فقد وجدت مصادر لجلب احتياجاتها النفطية في الوطن العربي نفسه. فلم تعد

الجزائر معطى أساسياً في استراتيجية الشركات الفرنسية التي ابرمت عدة عقود مع بعض البلدان العربية(٨٧). فالسياسة التي نهجها ديغول ازاء الصراع العربي الاسرائيلي، وأيضاً غياب كل تحمس لدى كثير من بلدان الخليج لعملية التأميم والتحولات التي عرفتها أزمة الشرق الأوسط، كلها عوامل مكنت فرنسا من ضمان تزودها بهذه المادة الاستراتيجية(٨٨)، دون أن يتعرض اقتصادها للشلل أو الاختناق.

وصفوة القول، فإن الخلاف النفطي الفرنسي الجزائري كان معلناً على نهاية العلاقات الامتيازية لفرنسا في المغرب العربي ولو مؤقتاً(٨٩)، ومؤشراً على ازدياد المصالح الفرنسية في الشرق العربي (والخليج أساساً) وبخاصة بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣.

ثانياً: الشرق الأوسط في استراتيجية الاحتكارات الفرنسية

لقد شكلت الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن استعمال البلدان العربية لسلاح النفط منعطفاً في مسار العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والوطن العربي. فقد وجدت الامبريالية الفرنسية نفسها مضطرة الى اعادة ترتيب امورها للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي افرزتها المرحلة ما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣. فمن المعلوم أن البلدان العربية المصدرة للنفط، ولا سيما منها البلدان الخليجية قد جمعت ثروات مهمة، بشكل وسع طاقاتها على طلب المنتوجات الأجنبية سواء منها التجهيزية أو الاستهلاكية. بالمقابل، فإن اقتصاديات الدول المصنعة المستهلكة للنفط، تعرضت لمشاكل اضافية، بفعل ارتفاع التكاليف النفطية، التي عمقت العجز التجاري لأغلب هذه الدول.

وقد كانت فرنسا من بين الدول الأكثر تضرراً بهذا الواقع الجديد نظراً لافتقارها لهذه المادة الاستراتيجية. فلاغرو، اذا كان اهتمامها قد انصب على تجاوز هذه الوضعية من خلال تحرك مزدوج ومتكامل يهدف من جهة الى ضمان تزودها بالنفط وتقويم الاختلالات التي اعترت اقتصادها، ومن جهة ثانية تشجيع حلفائها الاوروبيين على تدعيم التعامل بشكل جماعي مع الوطن العربي، وذلك من خلال ايجاد قنوات كفيلة بتجسيم هذا التوجه.

١ ـ تدعيم المصالح الفرنسية في المنطقة

لقد تركز اهتمام المسؤولين الفرنسيين على توسيع التعامل الاقتصادي الفرنسي مع بلدان

---

(٨٧) نخص بالذكر ليبيا، التي حاولت فرنسا أن تلعب ورقتها، بعد الاطاحة بالنظام السنوسي. فرغبة القذافي في تبني سياسة مناهضة ومستقلة عن القوتين العظميين، كانت عاملاً مشجعاً لفرنسا على ربط علاقات وثيقة مع ليبيا. وقد ابرمت معها صفقة نفطية في سنة ١٩٦٩. كما باعتها مجموعة من الطائرات. وقد تحدثنا عن ذلك سالفاً.

(٨٨) Balta et Rulleau, *L'Algérie: Les Algériens vingt ans après*, p. 129.

(٨٩) يتوقف هذا التحليل بشكل أساسي عند مرحلة ما قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر وستزدهر العلاقات بعد وصول الاشتراكيين الفرنسيين الى السلطة.

الخليج، وذلك من خلال البحث عن شروط ملائمة تسمح للاحتكارات الفرنسية بالتسرب الى أسواق المنطقة التي ظلت حكراً على الشركات الانكلو ـ ساكسونية خصوصاً.

وفي هذا الصدد فإن تهافت المسؤولين الفرنسيين على جميع المستويات، الى دول المنطقة كان يشكل دليلاً واضحاً على الأهمية التي أصبحت توليها الامبريالية الفرنسية للشرق الأوسط، وبالتالي ازداد اهتمامها بالوطن العربي بسبب الثقل الذي أصبح يمثله في العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد تبلور هذا التوجه بشكل واضح في حجم المبادلات، حيث تضاعف باطراد على امتداد السنوات الماضية. وهكذا اذا اخذنا سنة ١٩٧٠ كنقطة انطلاق نسجل أن هذا الارتفاع بلغ ٨٤١ بالمائة بالنسبة للواردات و٥٦٠ بالمائة بالنسبة للصادرات[٩٠]. فلقد انتقلت الصادرات الفرنسية من ١٠,١١ مليار في سنة ١٩٧٣ الى ٣٢,١ مليار في سنة ١٩٧٨، مثلث بذلك ٩,٣ من مجموع الصادرات الفرنسية. وفي الوقت نفسه، فقد ارتفع معدل التغطية خلال الحقبة نفسها من ٤,٧ بالمائة الى ٢٣,٧ بالمائة في سنة ١٩٧٨[٩١].

نتلمس بوضوح انعكاس هذا النمو على بنية المبادلات الفرنسية مع دول المنطقة سواء مستوى الصادرات أم الواردات كما تدل على ذلك المعطيات المتعلقة بتطور المبادلات التجارية بين الطرفين ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٤[٩٢]:

جدول رقم (٢ ـ ٦)
تطور المبادلات التجارية بين فرنسا وبعض البلدان العربية خلال الفترة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤
(بملايين الفرنكات)

البلد	الصادرات الفرنسية			الواردات الفرنسية		
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الامارات العربية المتحدة	٣٥٤٧	٢٩٧١	٢٤٦٤	١٠٦٥٠	٩٦٥٨	٨١٣٢
البحرين	٤٩	١٨٨	٣٣٦	٤٩	١٨٨	٥٣
السعودية	١٢٨٩٦	١٣٧٥٢	١٩٩٤٤	٤٨١٠٥	٢٦٦٠٣	١٨٧٠٧
العراق	٩٣٩٩	٦١٥٨	٥٩٨٥	٢٦٦٥	٣٨٢٤	٦٨٨٠
عمان	٤٨٢	٤٠٨	٦٣٧	٨٨٨	١٥٧٧	٢٤٤
قطر	١٢٣٣	٨١٢	٨٧٦	٣٨٧٩	١٦٠٠	٤٤٣٧
الكويت	٢٠٥٠	٣٤٤٣	٦٢٦٠	٧٦٠	١٥٤٩	١٦١٣

(٩٠) Jacques Gouland, «Le Moyen-orient dans le redéploiement des monopoles français,» *La Pensée nationale*, no. 212 (mai 1981), p. 42.

(٩١) Frank Jescaud, «La Compétition commerciale des pays occidentaux sur les marchés du moyen-orient,» *Problèmes économiques*, no. 1672 (7 mai 1980), p. 14.

(٩٢) *Revue des échanges franco-arabes* (janvier 1985).

ومن جهة اخرى، يلاحظ، أنه بعدما كان الميزان التجاري لفرنسا سلبياً مع البلدان العربية، حيث بلغ العجز الاجمالي في سنة ١٩٨٢ : ٣٤٩٨٨٨٩٠ الف فرنك[٩٣]، فقد اصبح فائضاً في سنة ١٩٨٤، كما يدل على ذلك جدول المبادلات مع البلدان العربية.

جدول رقم (٢ ـ ٧)
المبادلات التجارية العربية ـ الفرنسية لعام ١٩٨٤
(بآلاف الفرنكات)

البلد	الصادرات الفرنسية	الواردات الفرنسية	
الاردن	١٣٤٥٠٥٧	٩٦٢٠٣	+ ١٢٤٨٨٥٤
الامارات العربية المتحدة	٢٤٦٤٣٥٩	٨١٣٢١٣٥	- ٥٦٦٧٧٧٦
البحرين	٣٣٦١٦٣	٥٣٣٢٥	+ ٢٨٢٨٣٨
تونس	٦٦١٢٧١١	٣٦٠٨٠١٢	+ ٢٩٣٢٦٩٩
الجزائر	٢٣٦٣٢٨٤٦	٢٤٨٠٩٣٢٨	- ١١٧٦٤٨٢
الجماهيرية العربية الليبية	١٨٣٦٩٩٩	٧١٣٥٦٥٢	- ٥٢٩٨٦٥٣
جيبوتي	٦٢٣٩٤٤	٣١٧٩	+ ٦٢٠٧٦٥
السعودية	١٩٩٤٣٦٤٦	١٨٧٠٦٨٠٢	+ ١٢٣٦٨٤٤
السودان	٨٢٩٢٧٥	٢٧٦٥٤٢	+ ٥٥٢٧٣٣
سوريا	١٩٠٦٣١٠	١٩٥٠٨١٠	- ٤٤٥٠٠
الصومال	١٥٦٩٨١	١٠٥٥٨	+ ١٤٦٤٢٣
العراق	٦٨٨٠٥٣٣	٥٩٨٥٢٩٩	+ ٨٩٥٢٣٤
عمان	٦٣٧١٧٤	٢٤٤٠٢٠	+ ٣٩٣١٨٤
قطر	٨٧٦٠٤٢	٤٤٣٦٦٦٦	- ٣٥٦٠٦٢٤
الكويت	٦٢٥٩٥٦٨	١٦١٢٧٧٦	+ ٤٦٤٦٧٩٢
لبنان	٢١٧٣٧٩٣	٣٤٣١٣	+ ٢١٠٣٤٨٠
مصر	٨٢٩٧٢٩٦	٥١٢٢٢٥٠	+ ٣١٧٥٠٤٦
المغرب	٦٩٨٥١١١	٥٢٠٦٦٥٤	+ ١٧٧٨٤٥٧
موريتانيا	٦٤٣٩٦٧	٣٧١٧٥٨	+ ٢٧٢٢٠٩
اليمن الديمقراطية	٣٢٤٣٥٠	٥٩٩٢٩	+ ٢٦٤٤٢١
اليمن العربية	٩٦٤١٠٠	٨٦٨	+ ٩٦٣٢٣٢
المجموع	٩٢٧٩٨٩٩١	٨٨٨٢٤٣١٣	+ ٣٩٧٤٦٧٨

(٩٣) تقرير الغرفة التجارية العربية الفرنسية، ١٩٨٤.

وبالطبع فإن فرنسا تمكنت من تحسين ميزانها التجاري مع بعض البلدان العربية، فبعد ما كان سلبياً في نهاية سنة ١٩٨٢ مع البلدان التالية:

المملكة العربية السعودية والجزائر والامارات العربية المتحدة، وقطر وليبيا واليمن الجنوبية وعمان وسوريا، فإن هذا الميزان لم يعد سلبياً الا مع البلدان التالية: الامارات العربية المتحدة وليبيا والجزائر وقطر وسوريا.

بيد أن هذه الأرقام الاجمالية للمبادلات الفرنسية مع النظام العربي، لا تكفي لاعطاء صورة معبرة عن حقيقة التعامل بين الطرفين. ومن ثم من المفيد، أن نفكك بنية التبادل لاستشفاف مرتكزات السلوك الاقتصادي الفرنسي ازاء المنطقة. واذا كان من الصعب القيام بجرد شامل وحصري لكل النشاطات الاقتصادية بين الجانبين، نظراً لتعددها، فإننا سنحاول تجميعها في أربعة عناصر، تشكل مؤشرات دالة على الطبيعة الامبريالية لفرنسا، وعلى حقيقة التبادل اللامتكافىء بين الجهتين، حيث يبقى الوطن العربي مجرد مستهلك بالدرجة الأولى لمواد غير منتجة لا تساهم بقسط وافر في عملية التنمية. وهذه العناصر هي: النفط، والبحث عن عقود للتجهيز، وبيع الأسلحة، وأخيراً جلب رؤوس الأموال العربية.

أ ـ العنصر النفطي

يعد النفط عصب المبادلات بين فرنسا والمشرق العربي. وقد بينا من خلال الاحصائيات السابقة، انه مثّل منذ سنة ١٩٧٤ مصدر عجز مزمن للميزان التجاري الفرنسي. وفي الواقع، فإن تبعية فرنسا الطاقوية لم تزدد الا تأزماً على امتداد السنوات الأخيرة، الشيء الذي قلص من هامش «الاستقلال الفرنسي»، وذلك ما توضحه الأرقام التالية، المتعلقة بنسبة الاستقلال الطاقوي لفرنسا[٩٤]:

١٩٦٠ = ٦١,٨ بالمائة
١٩٦٣ = ٢١,٤ بالمائة
١٩٧٨ = ٢١,٣ بالمائة
١٩٧٩ = ٢٠,٩ بالمائة

ومما لا مراء فيه، أن التبعية الطاقوية، تؤثر على بنية الواردات الفرنسية، وضغطها على الميزان التجاري الاجمالي كما تبين الأرقام التالية[٩٥]:

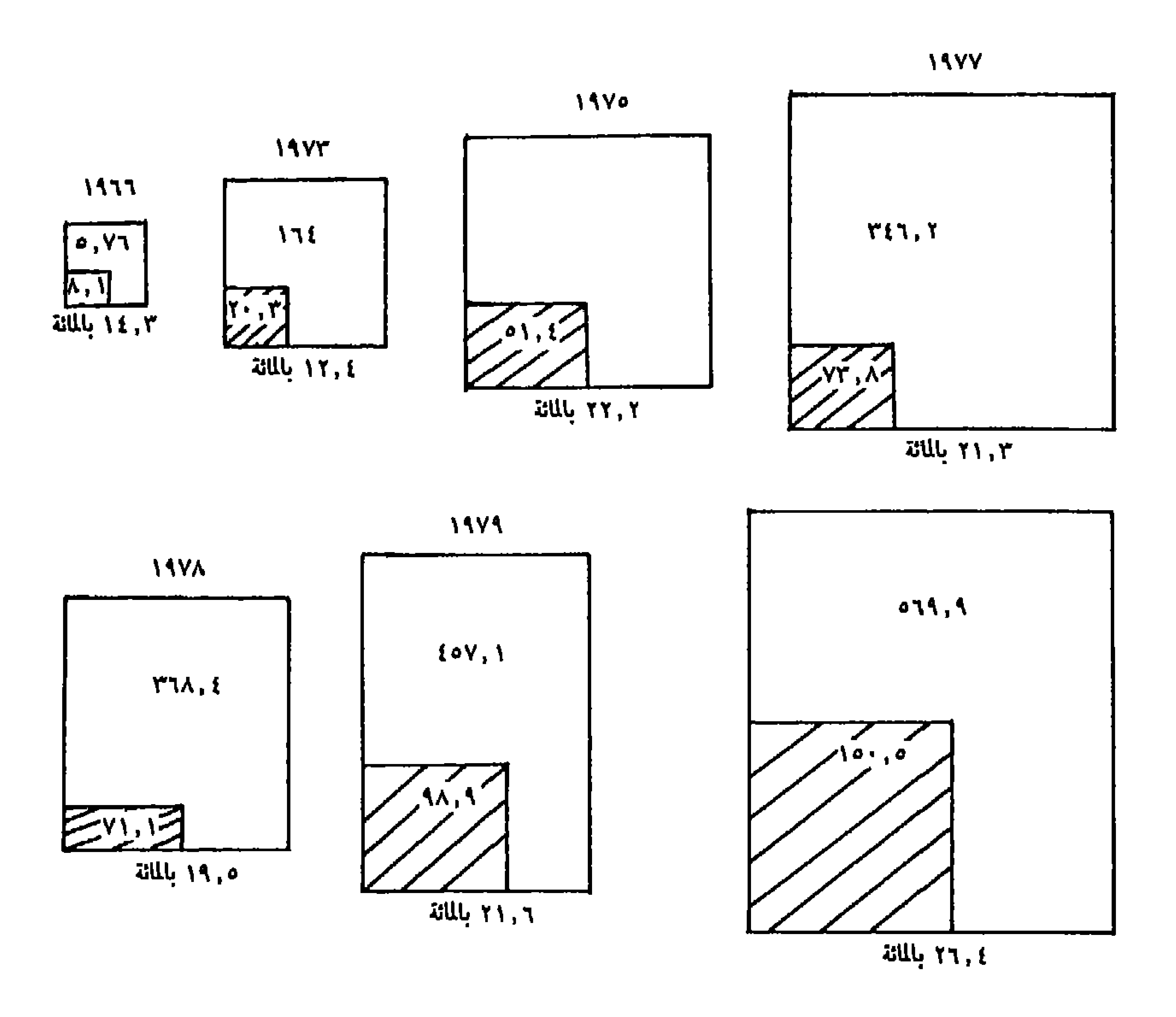
١٩٧٣ = ١٢,٤ بالمائة من بينها ١٠,٤ بالمائة للنفط
١٩٧٦ = ٢٢,٣ بالمائة من بينها ١٩,٥ بالمائة للنفط

(٩٤) France, Ministère de l'industrie, *Energie 1981: Les Chiffres clés* (Paris: Editions du Nord, 1982), p. 15.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

١٩٧٧ = ٢١,٤ بالمائة من بينها ١٨,٣ بالمائة للنفط
١٩٧٨ = ١٩,٥ بالمائة من بينها ١٦,٣ بالمائة للنفط
١٩٨٠ = ٢١,٦ بالمائة من بينها ١٨,٢ بالمائة للنفط

وبديهي أن الواردات الطاقوية تكلف الخزينة الفرنسية مبالغ ضخمة، ما فتئت تتصاعد بشكل مساير للزيادات التي عرفتها هذه المادة. وتظهر الاحصائيات التالية نسبة الواردات الطاقوية في الواردات الاجمالية (بمليارات الفرنكات)[٩٦]:



وفي الواقع، اذا كان العنصر النفطي قد أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الفرنسي، بالخصوص منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، فإن الحكومات الفرنسية قد وعت مبكراً أهمية هذه المادة الاستراتيجية بالنسبة لسير دواليب الاقتصاد، وحاولت البحث عن مصادر مضمونة ورخيصة للحصول على هذه المادة. فالحضور الفرنسي في الصناعة النفطية الشرق ـ أوسطية، يرجع بشكل متواضع الى سنة ١٩٢٤. فانطلاقاً من اتفاقية سان ريمو (St Remo) التي تخلت بموجبها المانيا عن امتيازاتها في الامبراطورية العثمانية لفرنسا، فقد اسست هذه الأخيرة الشركة الفرنسية للنفط (CFP) لتسيير هذه الامتيازات، حيث استطاعت في البداية الحصول على ٢٣,٧٥ من اسهم الشركة العراقية

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

للنفط (Irak Petroleum) وتمكنت من توسيع وجودها ليشمل أبو ظبي وعمان، بكيفية جعلت النفط الشرق أوسطي يغطي ٧٥ بالمائة من نشاطها[٩٧].

في ظل الجمهورية الخامسة تزايد الاهتمام بهذه المادة وتعاظم الضغط الذي تشكله على «الاستقلال الوطني» وعلى الدور العالمي الذي تطمح فرنسا الى القيام به، لا سيما مع الهيمنة التي تمارسها الشركات الامريكية في هذا المجال.

ودرءاً لهذه المخاطر، فقد عملت الديغولية على تشجيع الشركات الوطنية، قصد الحصول على امتيازات من خلال الارتباط مباشرة مع الدول المنتجة للنفط حيث وقعت ايلف اكيتان (Elf Aquitaine) اتفاقيات مع العراق وايران في سنة ١٩٥٥[٩٨]. ولقد ساعد الموقف الرسمي الايجابي من حرب ١٩٦٧، على استمرار هذه الشركة في التمتع بحقها في جلب النفط العراقي بأثمان مناسبة، رغم تأميم الشركة العراقية للنفط (IPC) في سنة ١٩٧١.

بيد أنه بالرغم من هذه الخطوات الهادفة الى ضمان الاستقلال الطاقوي، فإن فرنسا لم تفلح في سد حاجياتها وظلت خاضعة للشروط التي تفرضها الشركات المهيمنة على هذه المادة. ومن ثم فقد كان وقع الصدمة النفطية على الاقتصاد الفرنسي شديداً، حيث عمقت من المصاعب التي كان يتخبط فيها، والمتمثلة في المشاكل النقدية والفجوات التضخمية، وكشفت عن أعراض الضعف البنيوي الذي كان يعاني منه هذا الاقتصاد، وزادت من اعبائه. وهكذا فقد كلفت هذه الزيادات، في سنة ١٩٧٤ ٢٥ مليار فرنك، الشيء الذي جعل الميزان التجاري يسجل عجزاً يقدر بـ ١٧ ملياراً بعدما كان منتظراً أن يعرف فائضاً قيمته ٨ مليار فرنك[٩٩].

ولتجاوز هذا الوضع، فقد حاولت فرنسا تأكيد خطها السابق والمتميز عن الاستراتيجية الامريكية المهيمنة، ولكن في الوقت نفسه، الابقاء على طابعها الامبريالي، أي المحافظة على شروط التبادل اللامتكافىء مع دول العالم الثالث بصفة عامة، وذلك من خلال تبني استراتيجية استرجاع تجعل عملية استثمار القرارات الجديدة، امراً ممكناً.

من الناحية الأولى سبق أن رأينا كيف رفضت فرنسا النهج الامريكي الداعي الى تكتل الدول المصنعة المستهلكة للنفط في مواجهة البلدان المنتجة، مفضلة طريقة الحوار بين الطرفين. غير أن هذا السلوك لم يحقق النتائج المرجوة منه. فقد نجحت الولايات المتحدة في عزلها داخل حلفائها الاوروبيين، وذلك عندما توقفت بسبب ضغطها على الدول الغربية المستهلكة للنفط في تبني وجهة نظرها، والمشاركة في مؤتمر واشنطن، الذي تمخض عن مأسسة اطار للتعاون في ظل ما سمي بالوكالة الدولية للطاقة. فضلاً عن ذلك، فإن الدول الاوروبية الحليفة لم ترتح للأسلوب الفرنسي

---

(٩٧) *Proche-orient économique*, no. 8 (25 avril 1980), p. 8.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) Jacques Ballet, «Les Conditions logistiques d'une dépendance indépendante dans le domaine de l'énergie,» dans: Institut Charles De Gaulle, ed., *Les Conditions de l'indépendance dans le monde moderne* (Paris: Cujas, 1977), pp. 346-347.

المتهافت على ابرام عقود مباشرة مع الدول المنتجة، معتبرة أن فرنسا لا يمكن أن تضمن لها الحماية في اطار جماعي[١٠٠].

والحقيقة، أن هذا الاسلوب البديل لم يؤد الى نتائج ايجابية. فبغض النظر، عن علاقاتها مع العراق، الذي ظل من أهم مزوديها، كما هو الشأن، على سبيل المثال في سنة ١٩٨٠، حيث باعتها قرابة ٣٠ مليون طن[١٠١] فإن فرنسا لم تستفد كثيراً من وضعيتها المتميزة في الوطن العربي. فلم تستطع، ابان الأزمة النفطية، الا ابرام عقد مع السعودية لمدة ٣ سنوات (٣٠ مليون طن) تم تجديده في سنة ١٩٧٧ وفي سنة ١٩٧٩، على أساس سعر محدود وقار، اعتبره البعض اكثر ارتفاعاً من الثمن الذي كانت ستطلبه السعودية في نضالها من أجل تخفيض الأسعار[١٠٢]. زد على ذلك، فإن هذا العقد لا يغطي الا جزءاً يسيراً من احتياجاتها للنفط السعودي، والتي وصلت فقط في سنة ١٩٧٩ الى ٣٧ مليون طن من بين احتياجاتها الاجمالية التي بلغت ١١٥ مليون طن في السنة نفسها[١٠٣].

على مستوى آخر، فإن هذا السلوك الفرنسي، وان كان يختلف مع التوجهات الامريكية، فإنه لم يكوّن استراتيجية بديلة لها، أي نهجاً يقوم على تغيير أسس العلاقات الاقتصادية السائدة.

فتهافت الامبريالية الفرنسية على دول الخليج لا يخلو من دلالة، من حيث يكشف عن رغبتها في التعامل مع دول لا ترفض الاسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي، ولا تبدي معارضة كبيرة للاساليب التي تمارسها الاحتكارات الكبرى في ظل قواعد النظام الرأسمالي.

ومن هنا يمكن ان نفسر تقلص المبادلات مع بعض البلدان العربية التي جادلت في شروط التبادل Termes d'Echange وتركيز الاهتمام على البلدان الخليجية التي ظلت تمثل الجناح المعتدل داخل الاوبك، بقيادة السعودية. ففي سنة ١٩٧٠، كانت فرنسا تجلب وارداتها النفطية مناصفة، من بلدان المغرب العربي، ودول المشرق من جهة اخرى. الا انه بعد الاجراءات التي اقدمت عليها الجزائر (التأميم) فقد يممت الامبريالية الفرنسية وجهها نحو الخليج، وعلى الاخص السعودية والامارات العربية وقطر[١٠٤]. وهكذا لم يعد المغرب العربي (ليبيا والجزائر) يزود فرنسا الا بـ ٦,١ بالمائة من احتياجاتها، في حين تدعمت كفة البلدان الخليجية، لتستوعب اكثر من $\frac{٣}{٤}$ احتياجات فرنسا. واصبحت السعودية بمثابة اهم مزود لها، حيث باعتها في سنة ١٩٧٩، ٤٢,٥ مليون طن، متبوعة بالعراق ١٧,٥ مليون طن، تليها الامارات العربية، في حين ان الجزائر لم تزودها الا بـ ٤,٥ مليون طن[١٠٥].

---

(١٠٠) كان هذا على الأخص موقف هولندا، التي طالبت بضرورة مساندة أوروبا لها بعد أن تعرضت للخطر النفطي العربي إبان حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣.

(١٠١) *Proche-orient économique,* nos. 10-11 (25 mai- 5 juin 1980), p. 14.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٠٤) حتى داخل بلدان الخليج، يلاحظ ضعف المبادلات الفرنسية مع الكويت، وهو البلد الذي ابدى قدراً من الاستقلال ونوعاً من التوازن بين الشرق والغرب في سياسته الخارجية.

(١٠٥) *L'Economiste arabe* (15 juillet 1979), p. 248.

وقد تصاعدت صادرات السعودية نحو فرنسا بسبب توقف العراق عن امداد فرنسا بالنفط نتيجة المصاعب التي تعرفها بسبب الحرب مع ايران(١٠٦).

ولا ريب، في ان هذا التركيز على السعودية يدخل ضمن انشغال المسؤولين الفرنسيين بضمان الحصول على النفط. فالسعودية ظلت منذ سنة ١٩٧٣ تعارض بشتى الطرق رفع اسعار النفط، وفي الوقت نفسه عملت على الزيادة من انتاجها للضغط على باقي الدول الاعضاء في منظمة الاوبيك، وذلك لتجنيب العالم الغربي ازمة ستنال ايضاً منها(١٠٧).

والجدير بالذكر، ان الحكومة الاشتراكية الفرنسية لم تقدم على تغيير الخيارات السابقة في هذا المجال، بل دعمت ارتباطاتها مع السعودية، وان كانت قد اعادت موازنة علاقاتها مع الجزائر، في افق مسح العجز الذي يعرفه ميزان المبادلات بين الدولتين. وبالطبع فإنها لا تملك خياراً آخر في ظل المرغمات التي تواجهها.

وبصرف النظر عن المجهودات التي بذلتها من اجل تقليص تبعيتها الطاقوية، وذلك من خلال تنمية برنامج نووي طويل المدى يقوم على اساس توفير ٢٥ بالمائة من الطاقة المستهلكة في سنة ١٩٩٠ (بدلاً من ١,٥ في سنة ١٩٧٣ و٤,٥ في سنة ١٩٧٩ و١٢ بالمائة في سنة ١٩٨٢ الذي سيضعها في الدرجة العالمية الاولى من حيث نسبة الطاقة النووية المستعملة، وفي الدرجة الثانية من حيث قدرة الانتاج بعد الولايات المتحدة(١٠٨) وبالرغم من الحملات المنظمة من اجل تقليص الاستهلاك، عن طريق انشاء وكالة لترشيد الطاقة، والتشجيعات الضريبية(١٠٩) فقد ظلت التبعية النفطية بينة. وهكذا فقد استوردت فرنسا في سنة ١٩٨٢: ٦٧ بالمائة من النفط الخام من البلدان العربية وقد ارتفعت الفاتورة (Facture) النفطية في السنة نفسها الى ١٧٨ مليار فرنك فرنسي، اي ما يعادل ضعف العجز المسجل في الميزان التجاري (٩٠ مليار)(١١٠).

في ظل هذا الوضع، فقد عملت فرنسا منذ السبعينات على البحث عن وسائل اخرى لتقويم

---

(١٠٦) منذ اواسط ١٩٨١ لم تصدّر العراق الى فرنسا نفطها. وذلك بسبب تضرر المنشآت النفطية بالاعمال الحربية مع ايران، فضلاً عن ذلك فإن المشاكل التي تواجهها العراق مع سوريا، جعلت تمرير النفط عبر الاراضي السورية يصبح مسألة صعبة. ومعلوم انه لم يتم اعادة ضخ النفط العراقي الى فرنسا الا بعد الاتفاق الذي ابرم في ايار/ مايو ١٩٨٣، فقد عاد العراق ليصدر سنوياً ٢,٥ مليون طن فقط ضمن اتفاق لاعادة جدولة المديونية العراقية لفرنسا: *Le Monde* (14 et 26/5/1983).

(١٠٧) لسنا بصدد الحديث عن السياسة النفطية السعودية، لهذا ولمزيد من التفصيل، انظر: غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٥٤: دراسة في العلاقات الدولية**، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٣٥ - ٤١٣.

(١٠٨) RAMSES, *Rapport annuel sur la situation politique, économique et stratégique du monde,* publié par l'Institut français des relations internationales sous la direction de Albert Bressand (Paris: Economica, 1981), p. 75.

(١٠٩) محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، سلسلة عالم المعرفة، ٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ١١٩.

(١١٠) *Pétrole et gaz arabes* (1 janvier 1984), p. 25.

اختلال ميزانها التجاري مع البلدان العربية، تمثلت اساساً في اكتساح الاسواق العربية، والاستفادة من الموارد المالية التي توفرها بلدان المشرق وعلى الاخص الخليجية منها.

ب ـ البحث عن عقود للتجهيز

لقد ادى تراكم الفوائض النفطية لدى دول المشرق العربي، المنتجة لهذه المادة، الى تهافت الشركات الاحتكارية الكبرى عليها، لانجاز المشاريع التي رسمتها هذه الدول، وتحقيق احتياجاتها في المجال الاستهلاكي. وفي هذا المضمار، فقد نزلت السلطات الفرنسية بكل ثقلها في محاولة لابرام عقود ضخمة تمكن شركاتها من فرض وجودها، والوقوف في وجه المنافسة الضخمة ما بين الامبريالية (Inter impérialiste).

واذا كان من الصعب، اعطاء ارقام شافية، عن العقود التي كلفت الشركات الفرنسية بتنفيذها، فإنه من الممكن فقط للاستدلال، استجماع بعض المؤشرات حول النجاحات التي تحققها هذه الشركات، في سياق استراتيجية اعادة الانتشار التي باشرتها بمساندة السلطات الفرنسية، غداة التحولات النفطية، وذلك لاكتساح هذه الاسواق الجديدة، التي ظلت حكراً على الشركات الانجلو ساكسونية واليابانية.

لقد اقتصر حضور الاحتكارات الفرنسية بالخصوص على قطاع البناء(١١١). ففي سنة ١٩٧٧ بلغت العقود التي حصلت عليها هذه الشركات ٧ مليارات فرنك. ويوجد على رأسها شركة بويغس (Bouygues) التي انجزت مشاريع مهمة في كل من السعودية والعراق ومصر، حيث ساهمت في حفر ثلاث قناطر تحت قناة السويس، كذلك قامت بانجاز عدة منشآت تتعلق بتجهيز المطارات في السعودية(١١٢).

هناك ايضاً شركة باتينيول سباي (Batignoles Spie) التي اعادت بناء مطار بغداد الدولي، بعقد قدر بـ ٩٠٠ مليون دولار، وذلك بمساهمة شركة فوجيرول التي تنتمي لمجموعة «ايمبان شنايدر» الخاضعة لبنك باريز والاراضي المنخفضة(١١٣). وكذلك بناء المفاعل الكهربائي في ابو ظبي، ومحطة مائية في سوريا، كذلك كلفت بتوسيع مطار الرياض بمشاركة بعض المقاولات الفرنسية الاخرى.

يمكن ان نشير كذلك الى شركة غوميز (Gomez) التي نفذت عدة مشاريع في الشرق الاوسط(١١٤).

---

(١١١) هناك جرد مفصل لوجود الشركات الفرنسية في قطاع البناء ضمن التقرير الخاص بالعلاقات العربية ـ الفرنسية. انظر:

«Construction: French Companies are well represented,» *Middle East Economic Digest* (MEED), p. 29.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) *Proche-orient économique,* no. 8 (25 avril 1980), p. 9.

(١١٤) كما هو الشأن بالنسبة للسعودية، حيث تكلفت ببناء «ميناء «غيران» بتكلفة قدرت بـ ٦٠٠ مليون فرنك، وكذلك ساهمت الى جانب شركة فرنسية اخرى ببناء ٥٠٠ مسكن وطريق يبلغ ٢٦٠ كلم.

وفي المجال الصناعي، بقيت المساهمة الفرنسية متواضعة، معبرة بذلك عن تواضع المؤسسات الصناعية الفرنسية، وعدم قدرتها على خوض غمار التنافس العالمي في هذا المجال[١١٥].

بصفة عامة، وبالرغم من العقود التي انتزعتها الشركات الفرنسية، فإنها ظلت قاصرة عن بلوغ ما كان متوقعاً منها. وهكذا تبين الدراسات التي نشرت حول الفعالية التنافسية للمقاولات الفرنسية، فيما يخص العقود التي تتجاوز ١٠٠ مليون فرنك، انه من بين ٢٣٠ صفقة اهتمت بها المصالح الفرنسية في سنة ١٩٧٧ مثلاً، فإنها فازت بـ ١١٣ (اي بنسبة ٤٩,١ بالمائة) من بينها ٤٥ عقداً ابرم مع البلدان العربية وايران، بقيمة قدرت بـ ١٥,٦ مليار فرنك، نصفها يتعلق باشغال البناء[١١٦].

وفي سنة ١٩٧٨، لم تصل نسبة النجاحات التي حققتها الشركات الفرنسية إلى ٣١,١ بالمائة حيث فازت بـ ٢٨ عقداً من بين ٩١ عملية اهتمت بها.

ومما لا جدال فيه ان هذه النتائج تعبر بوضوح عن محدودية اعادة انتشار الاحتكارات الفرنسية، ولا سيما في المجال الصناعي، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها السلطات الفرنسية من اجل تدويل الرأسمال الفرنسي، والتي تمثلت بالخصوص في اعادة هيكلة الجهاز الانتاجي واحداث بعض الاجهزة لتدعيم المواقع الاستراتيجية للصناعة الفرنسية،[١١٧] واقناع الدول «الزبونة» بمحاسن المنتجات الفرنسية[١١٨]، فإنه يبدو ان الاحتكارات الفرنسية لم تفلح في التكيف مع اسواق تتسم بغياب بنية تحتية، وبهيمنة سلوك بيروقراطي، ناتج عن سيطرة جهاز الدولة على الحياة الاقتصادية، وبحدة التنافس ما بين الاحتكارات الامبريالية حيث يلاحظ تفوق المؤسسات اليابانية التي استطاعت ان تؤكد حضورها، وتفرض بضاعتها. فالموقع التجاري لفرنسا يبقى هشاً. وبالتالي فإن ضعف الموقع التجاري في مقابل التبعية النفطية يحتم على فرنسا، تقديم تنازلات لاصحاب المواقع الراسخة (الولايات المتحدة وبريطانيا) أو النشيطة المثيرة للاعجاب (اليابان ودول الشرق الاقصى المصنعة) عن تقديمه[١١٩] حتى داخل الدول المصنعة نفسها، التي اضطرت الى اتخاذ اجراءات ردعية لوقف الغزو الاقتصادي الياباني، لا سيما فيما يتعلق ببناء الاحواض البحرية والصناعات

---

(١١٥) مثلاً مشاركة «س د ف كيمياء» الفرنسية في بناء مصنع في قطر من اجل انتاج الاتيلين والبولتلين قدرت تكلفته بمليارين من الدولارات. وبناء على اتفاق ابرم بين فرنسا والقاهرة في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، فقد كلفت شركة اومنيوم (Omnium technique Holding) بصنع ٥٢ قاطرة لتسيير «مترو» القاهرة. وهو المشروع الذي تكلفت بوضع دراسته وانجازه بعض الشركات الفرنسية بمساعدة تمويلية من الحكومة الفرنسية. انظر:

Marchés tropicaux et méditerranéens, no. 1734 (1 février), p. 248.

(١١٦) Gouland, «Le Moyen-orient dans le redéploiement des monopoles français,» p. 10.

(١١٧) انظر: «L'Industrie française face à la nouvelle répartition internationale de la production industrielle,» *Marchés tropicaux et méditerranéens* (27 avril 1979), p. 1043.

(١١٨) Comité d'études régionales économiques et sociales (CERES), «Les Multinationales françaises,» *Repères,* no. 31 (mars 1976), p. 20.

(١١٩) غسان سلامة، «فرنسا والعرب: سمات المرحلة الجديدة،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، ص ٢٦.

الالكترونية، وصناعة السيارات، وهناك ايضاً الشركات الايطالية النشيطة بالخصوص في قطاع البناء والتكنولوجيا الراقية (Haute Technologie)، فضلاً عن المصالح الامريكية، الممثلة بشركاتها العملاقة، حيث يكفي ان نشير الى ان اكثر من ألف شركة امريكية لها ممثلون وموزعون في السعودية[١٢٠]. واخيراً لا ننسى الدور الذي تقوم به المصالح الكورية الجنوبية كامبريالية رابطة، حيث بلغت العقود التي انتزعتها في سنة ١٩٧٨ : ١٣ مليار فرنك[١٢١].

ج ـ مبيعات الاسلحة

إذا كان النفط يشكل جوهر الواردات الفرنسية من الاقطار العربية، فإن الاسلحة تمثل اهم صادرات فرنسا الى المنطقة[١٢٢]. فغني عن البيان، ان الوضع الجيو ـ استراتيجي والاقتصادي، البالغ الحساسية للمنطقة العربية، بسبب تحكمها في كثير من طرق المواصلات لنقل الطاقة كمضيق هرمز وباب المندب، والبحر الاحمر، وقناة السويس، وجبل طارق[١٢٣]، علاوة على الاخطار الخارجية التي تواجهها باستمرار، والمتجسدة اساساً في العدوان الاسرائيلي المتكرر بتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن التحديات الامنية الاخرى، والتناقضات العربية/ العربية، كل هذه العوامل، دفعت البلدان العربية الى تدعيم ترسانتها العسكرية، الى حد التضخم. فعلى سبيل المثال، نسجل، ان البلدان العربية النفطية قد خصصت ما يعادل ثلث مداخيلها للدفاع والامن. وهكذا فقد كسبت ما بين ١٩٧٤ و١٩٨٣، ١١١٢ مليار دولار، صرفت منها ٣٦١,٤ (٣٢,٥ بالمائة) للدفاع والامن، واساساً التزود بالاسلحة، ضماناً لأمنها. وخاصة بسبب الصراع العربي الاسرائيلي، وحرب الخليج العربي[١٢٤].

وفي الواقع، فإن مصانع الاسلحة الفرنسية تصدر قرابة ٦٠ بالمائة من انتاجها للاقطار العربية. وليس هناك بلد عربي لا يستورد مثل هذه الاسلحة. وامام صعوبة جرد كل الصفقات المبرمة بين الطرفين، سنكتفي باعطاء بعض الامثلة البارزة والحصرية.

يعتبر العراق، اهم مستوعب للاسلحة الفرنسية، حيث تمكن من تجاوز العربية السعودية، وذلك بعد ان دخل منذ سنة ١٩٨٠ في مواجهة مسلحة مع ايران. وهكذا فقد دعمت هذه الدولة مركبها العسكري، للدفاع عن وجودها. ولا ريب في ان اقبال العراق على طلب الاسلحة الفرنسية قد توسع اكثر، مع البرود الذي خيم على علاقاته مع الاتحاد السوفياتي. وقد تمحورت العلاقات

---

(١٢٠) Jescaud, «La Compétition commerciale des pays occidentaux sur les marchés du moyen-orient,» p. 15.

(١٢١) «Les Challenges en difficultés: La Corée découvre la croissance négative,» dans: RAMSES, *Rapport annuel sur la situation politique économique et stratégique du monde,* pp. 196- 206.

(١٢٢) حول سياسة بيع الاسلحة، انظر:

J. François Dubos, *Ventes d'armes: Une Politique* (Paris: Gallimard, 1974).

(١٢٣) امين هويدي، في السياسة والامن (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢)، ص ١٨٢.

(١٢٤) Nicolas Sarkis, «Où vont les revenus pétroliers arabes,» *Pétrole et gaz arabes* (1 juillet 1984).

العسكرية بين البلدين على قطاعين اساسيين: يكمن الاول في تنمية قدرتها النووية، اما الثاني فيتعلق بشراء الاسلحة.

ترجع انطلاقة التعاون النووي بين الدولتين، الى الاتفاق الذي ابرم بينهما في سنة ١٩٧٥[١٢٥] حيث نص على مساهمة فرنسا في بناء مركز للابحاث النووية، وتزويد العراق ابتداء من ١٩٨٠ بـ ٩٣ بالمائة من اليورانيوم المقوى، الذي يتطلبه تشغيل المفاعلين تموز ١ وتموز ٢. ومن المعلوم، ان هذا الاتفاق الذي ابرم في عهد حكومة «شيراك» (J. Chirac) قد استنفر احتجاج الاوساط الفرنسية المؤيدة لاسرائيل، بدعوى ان هذا المفاعل سيستخدم لاغراض عسكرية موجهة بالاساس ضد الدولة العبرية، الا انه ثبت في حمأة المعلومات التي تسربت بعد تدمير المفاعل من طرف الطائرات الاسرائيلية، ان العراق قد وافق على استعمال هذا المفاعل في اطار الضمانات التي تنص عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بناء على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية التي صادق عليها العراق في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٩. فضلاً عن ذلك، فإن المعدات المسلمة لم تكن تسمح بتاتاً لبغداد باستعمال المفاعل لأغراض عسكرية[١٢٦].

فيما يتعلق بشراء الاسلحة، فقد تضاعفت الطلبات العراقية على الاسلحة الفرنسية، خاصة مع استمرار الحرب مع ايران. وقد قدرت قيمة الاسلحة التي حصل عليها العراق منذ بداية الحرب حتى سنة ١٩٨٣ بـ ٤١,١ مليار فرنك[١٢٧]. والجدير بالذكر، ان هذا الرقم قد تضاعف بعد ان ابرم العراق في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥ صفقة للحصول على ٢٤ طائرة من نوع ميراج (Mirage F1)، وهي تنضاف الى صفقتين سابقتين، حصل بموجب الاولى على ٦٠ طائرة والثانية على ٢٩ طائرة. علاوة على ذلك، فقد تمت، بعد ان استرجع العراقيون، الطائرات الخمس من نوع سوبير اتندار (S. Etendard) التي اعاروها لمدة سنتين[١٢٨]. ومن المعلوم، ان تلك الطائرات قد شكلت ضرورة حيوية بالنسبة للطيران العراقي، حيث مكنته من حمل الصواريخ (Exocet AM 39)، وضرب الاهداف الايرانية[١٢٩].

الى جانب العراق، فقد اصبحت السعودية، من اهم زبائن مصانع الاسلحة الفرنسية، سواء

---

(١٢٥) في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ابرمت الدولتان اتفاقاً للتعاون من اجل استعمال الطاقة النووية للاغراض السلمية. وبناء على ذلك، فقد تعاقد العراق مع شركة (Technocomane)، وهي فرع تابع لمفوضية الطاقة الذرية الفرنسية، على اساس ان تقوم بتزويدها بمركز للابحاث النووية، انشيء في نواحي بغداد ومزود بمفاعلين نوويين: تموز ١ وتموز ٢، يتم تشغيلها انطلاقاً من اليورانيوم المقوى (٩٣ بالمائة) بالاضافة الى اليورانيوم الطبيعي الذي يملكه العراق، او الذي حصل عليه من ايطاليا، والبرتغال حيث اشترى منها في سنة ١٩٨٠، ١٠٠ طن من مسحوق هذه المادة. لمزيد من التفصيل، انظر: عبد الله الاشعل، «انعكاسات الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي،» السياسة الدولية، السنة ١٧، العدد ٦٥ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٨٨ - ٩٤.

(١٢٦) Charles St. Prot, «Une Politique extrémiste,» *Le Monde*, 10/6 /1981.

(١٢٧) *Le Monde*, 14/5/1983.

(١٢٨) Ibid., 26/9/1985.

(١٢٩) لمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر القسم الثاني من هذه الاطروحة.

من خـلال مشترياتها المباشرة، او من خلال مساهمتها في تسـوية طلبـات بعض الاطـراف الحليفـة (اساساً مصر، والمغرب والسودان في بعض الاحيـان). وفي هذا الصـدد فقد استـوعبت لوحـدها في سنة ١٩٧٦، ٩٠٠ سيارة مصفحة، اي ما يشكل ثلثي انتاج المجمع الصناعي للاسلحة البرية. وفي سنـة ١٩٧٨ تسلمت ٢٥٠ سيارة مصفحـة من نوع «بـانـار Panhard». امـا في سنـة ١٩٧٩، فقـد تزودت بـ ٣ مجموعات من الدبابات ام اكس (AMX)، الى جانب كمية من المدافع من عيـار ١٥٥ ملم. بالاضافة الى ذلك، فقد باعتها شركة داسـو (Dassault) ٣٨ طائـرة من نوع «مـيراج» وبعض الطائرات العمودية «الويت». كما كان اهتمام الشركة منصباً على الرساميل السعـودية من اجـل دفعها الى المسـاهمة في الـدراسات الجـارية من اجـل تطويـر طائـرات مـيراج ٢٠٠٠ و٤٠٠٠. امـا شركـة «طومسون» فقد حصلت على ٣٠ بالمائة من اسهم الشركة العربية الحربية، التي تقوم بانتاج الردارات وانظمة الراديو والاتصال الالكتروني للاستخدام العسكري(١٣٠).

واخيـراً في المجال البحـري، وكنتيجة للجـولة التي قـام بها الـرئيس جيسكـار ديستـان لبلدان الخليج في بداية آذار/ مارس ١٩٨٠، وتتويجاً للمفاوضات التي اجراها وزير الدفاع الفرنسي «ايفـون بـورج» في الريـاض (١٠ ـ ١٥ ايار/ مـايو ١٩٨٠)، فقـد تم توقيـع اتفاق فـرنسي سعودي، يقضي بتزويد فرنسا للسعـودية بمنشـآت عسكريـة للدفاع عن شـواطئها، قدرت بنحو ١,٧٥ مليار دولار. وتتضمن خافرات للسواحل مزودة بالصواريـخ وزوارق وغواصات للدفـاع المضاد. كـما تم الاتفاق عـلى تموين التقنيـين السعوديـين وبناء قـاعدة بحـرية وميـنـاء، وانشـاء انـظمـة متـطورة للدفـاع عن الشواطىء(١٣١).

الى جانب هذين البلدين (العراق والسعودية) اللذين استحوذا على حصة الاسـد من الاسلحة الفرنسية، فليس هناك بلد عربي سواء في المشرق او المغرب العربي، لا يحصل على عتاد عسكري من نوع فرنسي(١٣٢).

على صعيد آخر، فقد اسهمت فرنسا في مشروع خلق صناعة حربية عربية. فمن المعلوم، انه تأسست في سنة ١٩٧٥ الهيئة العربية لصناعة الاسلحة برساميل خليجية، وجـزئياً مصريـة، تكفلت بصنع اسلحة مختلفة بمساهمة التكنولوجيا الفرنسية(١٣٣)، الا ان هذا الاتفاق الـذي كان يشكـل خطوة

---

(١٣٠) *France nouvelle* (12 avril 1977).

(١٣١) «Nouveaux Contacts: France, états pétroliers,» *Le Matin*, 14/7/1979.

(١٣٢) على سبيل المثال تزودت قطر بـ ١٤ طائرة ميراج وعشرات السيارات المصفحة في سنة ١٩٨١. انظر: *Le Monde*, 27/8/1981.

اما الاردن، فقد حصل في صيف ١٩٧٩ على ٣٦ طائرة ميراج. واشترت سـوريا مجموعة من الصـواريخ قـدرت قيمتها بـ ٤٧٩ مليون دولار. وأخيراً فقد حصلت مصر بفضـل المساعـدات السعوديـة على ٣٨ طـائرة مـيراج. ووقعت صفقة تقدر بـ ٥ ملايين فرنك تتعلق بشراء ٤٢ طائرة خفيفة مزودة بصواريخ هوك. كما ان الجزائر قد حصلت على عدد من طائرات ميراج ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، فقد قرر المغرب، اقتناء ٢٤ طائرة من هذا النوع. وذلك اثر الزيـارة التي قام بها ملك المغرب لفرنسا في اواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥.

(١٣٣) تحقيقاً لهذا المشروع، فقد وقع في سنة ١٩٧٨ بروتوكول اتفاق بين فرنسا والهيئة، تمخض عن التعاقـد مع =

على طريق انعتاق، ولو نسبي، من التبعية المطلقة في مجال التسليح، دفن في المهد بعد ان قررت البلدان العربية مقاطعة مصر بسبب تفردها بابرام معاهدة الصلح مع اسرائيل.

وبصرف النظر عن المعطيات الكمية لمشتريات البلدان العربية من الاسلحة الفرنسية، فانه من الضروري ابراز الملاحظات التالية:

(١) لا مندوحة من الاعتراف بأن الأمبريالية الفرنسية، تمكنت من خلال تطوير جهازها الانتاجي، ان تحقق نتائج ملموسة في تعاملها مع دول المنطقة، التي تحولت الى اهم زبون لها، وبالتالي عنصراً اساسياً في ضمان استمرار ازدهار صناعة التسلح الفرنسية. بيد انه ينبغي الاعتراف، ان هذه الاسلحة الفرنسية لا تمثل الا جزءاً يسيراً من الوسائل الدفاعية التي تقتنيها دول المنطقة من القوى الاخرى، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا. ويكفي على سبيل الاستدلال استذكار الصفقة السعودية التي ابرمتها من اجل الحصول على ٨ طائرات من نوع اواكس (Awax) والتي قدرت بـ ٨,٥ مليار دولار. وكذلك ينبغي الاشارة الى ان هذا القطر العربي، قد فضل في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥ التزود بطائرات من نوع تورنادو (Tornado) التي ينتجها الانكليز بمشاركة بعض الدول الاوروبية، بدل شراء الطائرة الفرنسية ميراج ٢٠٠٠[١٣٤].

(٢) ان تجاوز التحليل الكمي، يسمح بادراك انعكاسات نفقات التسلح على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي. فإذا كانت مشتريات الاسلحة ضرورية وحيوية، إذا ادركت كمصدر لمواجهة التحديات التي يواجهها النظام العربي، فإن الواقع يبين ان مستوى التسلح العربي يبقى مرتفعاً. ولا ريب في ان التجزئة العربية الراهنة وما تفرزه من صراعات بين الاطراف العربية، قد اجّجت السباق نحو التسلح، بشكل جعل كل بلد عربي يخصص جزءاً ملحوظاً من ميزانيته للمسائل الامنية، الشيء الذي ينعكس، لا محالة، على المسيرة التنموية العربية بشكل سلبي. فضلاً عن ذلك، فعلى غرار تعثر المشاريع الاقتصادية الاندماجية، فإن البلدان العربية لم تفلح حتى الساعة في خلق صناعة حربية، تمكنها من الانفتاح على التكنولوجيا المتطورة والمعقدة، في هذا المجال، وتسمح لها، على الاقل، بتقليص حجم النفقات المؤداة بالعملة الصعبة للدول الكبرى وشركاتها، بشكل ساعد هذه الاخيرة على تحويل ارباحها وامكاناتها مرة اخرى الى المراكز الصناعية المتقدمة، المتحكمة في صناعة وتسويق السلاح[١٣٥].

إن غياب استراتيجية عربية شاملة للتنمية لا يتلمس في هذا المجال فقط، وانما يتبلور اكثر في

= الشركات الفرنسية المعنية: طومسون، داسو، سنيسما، وذلك لصنع بعض انواع الطائرات او بعض اجزائها، الى جانب بعض الصواريخ.

(١٣٤) يتعلق الامر بـ ٤٨ طائرة تورنادو واسلحة اخرى بمبلغ قدر بـ ١٥ مليار فرنك فرنسي. لمزيد من التفصيل، انظر: *Le Monde*, 17/9/1985.

(١٣٥) لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة انظر: معهد الانماء العربي، قسم الدراسات الاستراتيجية، «حول استراتيجية التسليح العربي.. والتبعية،» الفكر العربي، السنة ٢، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠)، ص ١٢٨ - ١٥٨.

غياب بنية استقبالية لتوظيف واستغلال الفوائض النفطية بشكل حكيم وعقلاني. الشيء الذي يجعلها عرضة لتنافس ومضاربات المؤسسات المالية الرأسمالية، التي بادرت الى استرجاعها في ظل ما سمّي بعملية جلب الرساميل، او اعادة تدوير الفوائض.

د ـ جلب الرساميل

اهتمت الامبريالية الفرنسية، شأنها في ذلك، شأن باقي الدول الرأسمالية المصنعة، بإعادة امتصاص جزء من الفوائض النفطية، التي اكتسبتها بعض البلدان المصدرة للنفط، وعلى رأسها بلدان الخليج، التي انهمك بعض مسيريها، في ظل غياب برامج تنموية تستوعب هذه الفوائض بطريقة منتجة، الى البحث عن توظيف هذه الاموال في مؤسسات وبنوك غربية. ومن ثم، فقد اصبحت عملية «اعادة تدوير الفوائض» تثير منافسة حادة ومتواصلة في اوساط رجال الاعمال الغربيين. وايضاً داخل اغلب الدول الرأسمالية التي اصبحت تفتقر الى مصادر السيولة، تحت وطأة العجز الذي عرفته موازينها المالية.

ويعود اهتمام فرنسا بهذه الفوائض الى بداية السبعينات، حيث شجعت على خلق بنوك مختلطة فرنسية عربية. وهكذا فقد تأسس أول بنك من هذا القبيل في نيسان/ ابريل ١٩٦٩، وهو البنك الفرنسي العربي، حيث كان بنك الشركة العامة يستحوذ على اغلب اسهمه غير العربية، في حين ان بعض رجال الاعمال السعوديين يملكون اغلبية المساهمة العربية. وبعد ذلك بعام تأسس اتحاد المصارف العربية الفرنسية (Union de Banque Franco-Arabe) (UBAF) بمساهمة ٢٦ مصرفاً ينتمون لـ ٢١ بلداً عربياً (٦٠ بالمائة من الرأسمال)، اما الباقي فتملكه بعض المصارف الفرنسية وهي: كريدي ليوني (Crédit Lyonnais) (٣٠ بالمائة) والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية (Banque Française de Commerce Extérieure) (٨ بالمائة) والبنك العام لفينكس (Banque Générale du Phoenix). وقد اقتصر نشاط البنكين بالدرجة الاولى على المعاملات التجارية والاعمال[١٣٦].

لم يتأسس اول بنك لاستثمار الاموال العربية بشكل موسع، الا في سنة ١٩٧٣، حيث قام البنك الوطني لباريس (Banque Nationale de Paris) بانشاء البنك العربي والدولي للاستثمارات (Banque Arabe et Internationale d'Investissements)، حيث مثلت المساهمة العربية ٥٦ بالمائة من رأسماله[١٣٧]. وهو يلعب دوراً اساسياً في تمويل بعض الاستثمارات الضخمة المندرجة ضمن الاسلوب الذي ابتدعته الامبريالية الفرنسية، والقائم على العمليات الثلاثية (Opérations Triangulaires)، وهي التي تأتلف حول التكنولوجيا الفرنسية والرساميل النفطية، واليد العاملة الرخيصة المتوافرة في بعض البلدان العربية غير النفطية. كما هو الشأن بالنسبة لمشروع تحويل

---

(١٣٦) Abdelwahab Khayata, «Aspects monétaires de la coopération franco-arabe,» papier présenté au: Colloque franco-arabe sur les pays producteurs des matières premières, Casablanca, 1-2 novembre 1974.

(١٣٧) جورج قرداحي، «التعاون الاقتصادي بين فرنسا والعرب،» النفط والغاز العربي، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٧٩)، ص ١٨.

السودان الى «مزرعة خضراء» الذي رصد له اعتماد يقارب مليار فرنك، لتشييد قناة جونفلي ملاكال، ومصنع للنسيج ومعمل للسكر، غير ان هذا المشروع لم يتم انجازه نظراً لبعض الصعوبات المالية[١٣٨].

وعلى كل، فقد بلغ عدد البنوك العربية العاملة في فرنسا ٣٦ وحدة، سواء منها المكونة في اطار القوانين الفرنسية او كوكالات او ممثليات لبنوك عربية[١٣٩]. وهذا العدد يبقى ضعيفاً، ويعكس محدودية التعامل المالي بين فرنسا والعرب. ويتجلى هذا الامر بشكل ملموس في حجم الاستثمارات العربية في فرنسا. فإذا كان من الصعب تحديد مقدارها الحقيقي فمن المؤكد انها لا تتجاوز ١ بالمائة من مجموع الاستثمارات الاجنبية في البلاد[١٤٠]، وهي نسبة تافهة اذا ما قورنت مثلاً بانكلترا، حيث استوعب سوق لندن المالي في سنة ١٩٧٤، ٢٠ مليار دولار اي ما يعادل ٣٥ بالمائة من الفائض الذي حصلت عليه دول الاوبيك، وذلك في شكل ودائع بنكية او سندات للخزينة[١٤١].

ومن الناحية الكيفية، تتّسم هذه الاستثمارات بتمركزها في قطاعات اقتصادية لا تكتسي اهمية ملحوظة، سوى انها تضاعف من ثروات اصحابها. فقد انصبت بالخصوص على المجال العقاري. وتعدد الامثلة على الممتلكات العربية في هذا المجال[١٤٢].

يبقى حضور المال العربي معدوداً على رؤوس الاصابع في حقل المساهمات في الشركات والمقاولات. فلم تتجاوز النسبة الموظفة في هذا القطاع في سنة ١٩٧٨ اكثر من ٣ مليارات فرنك[١٤٣].

واخيراً، نادراً، ما تنصرف الاستثمارات العربية الى النشاط الصناعي. فبصرف النظر عن المساهمة الحكومية لدولة قطر في المركب الكيمياوي لدانكرك (Dunkerque) (٤٠ بالمائة ما يعادل مليار فرنك) او قيام المؤسسة المالية (Intra investissment Bank) التي يديرها رجل الاعمال اللبناني روجيه تمرز لشراء بعض الاحواض البحرية، فإن حضور المال العربي في هذا القطاع المنتج والنشيط

---

(١٣٨) Gouland, «Le Moyen-orient dans le redéploiement des monopoles français,» p. 54.

(١٣٩) انظر نص المذكرة التي اعدتها الغرفة التجارية الفرنسية العربية في هذا الشأن بتاريخ ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

(١٤٠) وذلك ما يستفاد من معلومات قدمها السيد بكار توزاني. الامين العام لغرفة التجارة العربية الفرنسية (CCFA)، حيث يتبين ان ٩٠ بالمائة من الاستثمارات الاجنبية راجعة الى الدول المتقدمة المنتمية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE). والاستثمارات العربية تتراوح بين ٤ و٥ بالمائة من استثمارات الدول غير المنتمية لمنظمة التعاون اي انها تقل عن ١ بالمائة من مجمل الاستثمارات الاجنبية في فرنسا، انظر: *Pétrole et gaz arabes,* (5 mai 1984), pp. 60-61.

(١٤١) Alain Cances, *Les Pétrodollars en France* (Paris: Foyolles, 1978).

(١٤٢) مثلاً قيام امير عربي بشراء «برج منهاتن» في منطقة لاديفانس (La Défense) وهو مركب تجاري يضم عدة مكاتب، بالاضافة الى امتلاكه لمجموعة من العقارات في منطقة الشامبان. وهناك ايضاً مثال رجل الاعمال السعودي غيث فرعون الذي اشترى قصراً يرجع الى القرن الخامس عشر. لمزيد من التفصيل انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩ - ٥٠.

(١٤٣) انظر تقرير: «Construction: French Companies are well represented,» p. 102.

يكاد يكون منعدماً، او مطلوباً من طرف بعض المؤسسات المفلسة[١٤٤].

في صدد تفسير محدودية تدفق الفوائض العربية على فرنسا، يمكن رصد المؤشرات التالية:

(١) صرامة الاطار التنظيمي للاستثمارات الاجنبية في فرنسا. فحماية للصناعة الفرنسية، حرم مرسوم ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧١، على الاجانب اقتناء اكثر من ٢٠ بالمائة من رأسمال المؤسسات الصناعية الفرنسية. فضلاً عن ذلك، فإن كل استثمار اجنبي يتجاوز ٢,٥ مليار فرنك، ينبغي ان يحظى بموافقة وزارة الاقتصاد، بعد ان يتم دراسته من طرف لجنة الاستثمارات الخارجية[١٤٥].

(٢) ينضاف الى الحواجز القانونية، بعض المعطيات المرتبطة بمنظور الرأي العام الفرنسي، لرجال الاعمال العرب. فالصحافة الفرنسية كثيراً ما تقدمهم على انهم مسؤولون عن الازمة التي تتخبط فيها البلاد، وانهم بالخصوص وراء التضخم الذي يضرب القدرة الشرائية للسكان. وعلى خلاف وسائل الاعلام في بعض الدول الغربية، فإن الصحافة الفرنسية المكتوبة لا تتردد في التشهير ببعض ممارسات رجال الاعمال العرب[١٤٦].

(٣) فضلاً عن ذلك، فإن الواقع السياسي الذي اتسم منذ السبعينات بتقدم المد اليساري في الانتخابات التي جرت، جعل كثيراً من المستثمرين يحجمون عن توظيف اموالهم في فرنسا، مخافة تأميمها في حالة فوز اليسار، الذي وضع من بين اهدافه وضع كثير من الشركات والمؤسسات المالية تحت مراقبة الدولة[١٤٧].

زيادة على هذه العوامل المرتبطة بالبنية الاستقبالية الفرنسية، فإن التشجيعات التي تمنحها الدول الاخرى، أو على الاقل تكرسها للحرية الاقتصادية (الدول الانكلو ساكسونية) وجهل المستثمرين العرب للغة الفرنسية وتقاليد واعراف البلاد، كل هذه الاسباب قلصت من حجم الاستثمارات العربية في فرنسا. وبالتالي خفضت من امكانيات تحرك الامبريالية الفرنسية، في عملية بحثها عن وضعية هيمنة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢ ـ فرنسا والتعاون المتعدد الصيغ

لم يقتصر تحرك الامبريالية الفرنسية على ضمان مصالحها بشكل منفرد، بل تعدى هذا النطاق ليمتد الى البحث عن صيغ لتعاون موسع يشمل حلفاءها الاوروبيين، والجانب العربي، كخطوة نحو ارتباط اوسع يستوعب الطرف الافريقي.

وقد تطرقنا في السابق الى البعد الاوروبي في السياسة الفرنسية، من اجل موازنة النفوذ

(١٤٤) «Pourquoi les arabes n'investissent pas en France,» *L'Economiste arabe,* no. 253 (décembre 1979), p. 38.

(١٤٥) Paris Gains, «Importance As a Financial Centre,» *MEED,* pp. 11-12.

(١٤٦) «Pourquoi les arabes n'investissent pas en France,» p. 39.

(١٤٧) فعلاً بعد وصولهم الى السلطة، امم الاشتراكيون، كثيراً من الشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات المالية.

الامريكي. لهذا سنكتفي في هذا المطلب بالتركيز على الجوانب الاقتصادية التي شكلت هيكل الحوار العربي الافريقي، وكذلك التعاون الافريقي العربي الاوروبي.

أ ـ فرنسا والحوار العربي الاوروبي

لا مراء، في ان فرنسا، مثلت المحرك الاساسي لخلق اطار مشترك عربي اوروبي، كفيل باستثمار التحولات التي افرزتها مرحلة ما بعد تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، ويساهم في خلق مجال اقتصادي وسياسي يعزز من تحقيق المشروع الفرنسي الهادف الى بناء اوروبا موحدة لمواجهة النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة واليابان. وبالطبع، فإن هذا التصور الفرنسي اقترن باقتناع لدى الحلفاء الاوروبيين بضرورة تدعيم العلاقات مع الوطن العربي، انطلاقاً من عدة اعتبارات نجملها فيما يلي:

ـ لقد شكلت حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، اكبر تهديد للبناء الاوروبي، من حيث عرت عن التناقضات والاختلالات التي تواجهها المجموعة الاوروبية. ولم يجانب اللورد «كريستوفر سوامز» (C. Soames) نائب رئيس لجنة السوق الاوروبية، الصواب، عندما صور هذه الوضعية قائلاً: «. . . اما بالنسبة لنا، فإن الازمة البترولية الحالية ستدفع بنا نحو التأمل، واعادة التفكير في جملة من المسائل. فقد تحطمت على اعتاب هذه الازمة اوهام كثير من المتشبثين بالبناء الاوروبي. فقد غرقت اوروبا في البلبلة. . . عندما كشفنا لشعوبنا ولاصدقائنا، ولكل العالم، ان مجموعتنا تظل عاجزة عن التصدي لمثل هذه الهزات السياسية المفاجئة. . . وامام هذه الاحداث والمحن الاقتصادية ينبغي ان نعمل بدون تردد على بناء اوروبا قوية، قادرة على اكتساب رؤية شاملة للقضايا العالمية. . .»[١٤٨].

اذن فالبنسبة لفرنسا، اسوة بحلفائها الاوروبيين، فإن هذا الحوار لم يكن خياراً ارادياً بقدر ما كان ضرورة فرضتها احتياجاتها الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

اولاً: العامل النفطي والطاقوي بصفة عامة. فالمجموعة الاوروبية توجد في حاجة ماسة للنفط العربي، فأكثر من نصف استهلاكها من هذه المادة تجلبه من الخارج، كما تدل على ذلك الارقام التالية:

١٩٦٠ = ٧١,٦ بالمائة
١٩٧٣ = ٤١,٦ بالمائة
١٩٧٨ = ٤٨,٢ بالمائة
١٩٧٩ = ٥١,٣ بالمائة

في الوقت نفسه فإن الجزائر وتونس تعطيان ١٨ بالمائة من استهلاكها لمادة الغاز (احصائيات ١٩٧٨) ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى ٤٠ بالمائة في سنة ١٩٩٠[١٤٩].

---

(١٤٨) ترجمت بتصرف عن:

Moustafa El-Safty, «Pétrole arabe et communautés européennes,» (Thèse de Doctorat d'Etat, Université d'Aix-Marseille, 1977), pp. 176-177.

(١٤٩) Michel Van Reen Abeele, «Problématique de l'énergie et dialogue euro-arabe,» dans: Jacques Bourrinet, ed., *Le Dialogue euro-arabe* (Paris: Université d'Aix-Marseille III, Centre d'études et de recherches internationales et communautaires, 1979), p. 220.

ثانياً: البحث عن مصادر السيولة النقدية. فمن المعلوم، انه في الوقت الذي مكن تصاعد اثمان النفط الدول النفطية من رفع فوائضها من ٣ مليارات دولار في سنة ١٩٧٣ الى ٦٢ مليار في السنة الموالية، فإن دول المجموعة الاوروبية شهدت فائضها الذي كان يقدر بملياري دولار يتحول الى عجز يبلغ ١٣ مليار دولار[١٥٠]. لهذا فإن مسألة استرجاع البترودولارات اكتسبت صبغة خاصة، وازدادت حدة مع الصدمات النفطية في سنة ١٩٧٩ و١٩٨٠، وذلك نظراً لكون اوروبا، اكثر تعرضاً للاضطرابات التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي. سيما ان هذا العجز المالي زاد الاوضاع الاقتصادية تدهوراً، وعمّق مشاكل التضخم والبطالة، التي قلصت من خطوط التماسك الاوروبي. فتداخل الاقتصاديات المجموعتية فرض اللجوء الى اجراءات مشتركة لحماية التجارة، واستعمال الوسائل المالية التي تتوافر عليها، لايجاد مصادر التمويل، من السوق المالي العالمي، كما هو الشأن بالنسبة للبنك الاوروبي للاستثمارات او الاوراتوم[١٥١].

ثالثاً: اهمية المبادلات بين الطرفين. فقد قفزت نسبة الواردات العربية، في الواردات الاوروبية من ١٤ بالمائة الى ٢٢ بالمائة في سنة ١٩٧٦. وما بين ١٩٧٠ و١٩٧٦، فقد ارتفعت الصادرات الاوروبية الى الوطن العربي بشكل ملموس (اكثر من ٣٨٥ بالمائة) مقابل اكثر من ٢٤٦ بالمائة بالنسبة للواردات[١٥٢]. والامر نفسه بالنسبة للصادرات العربية نحو اوروبا فلم تزدد الا نمواً طيلة السبعينات. فقد انتقلت من ٩٣٨٧ مليون وحدة حسابية ECU سنة ١٩٧٢ الى ٤,٦٢٤ مليون وحدة في سنة ١٩٧٩. بيد انه من الملاحظ ان ٩٠ بالمائة من هذه الصادرات تتكون من المواد الأولية، مما يدفعنا الى الاستنتاج ان بنية المبادلات العربية الاوروبية ظلت خاضعة لشروط توزيع العمل الدولي التقليدي، حيث تختص الأقطار العربية كجزء من المحيط، بتصدير المواد الخام كالنفط او الفوسفات، او المواد الزراعية كالخضر والحمضيات. . . في حين ان اغلب مشترياتها من الدول الاوروبية انصبت على مواد مصنعة[١٥٣].

لهذا، فبالنسبة للبلدان العربية، فإن الغاية من هذا الحوار تكمن في اشراك الاوروبيين في مجهودات التنمية، وذلك بوضع اسس سياسية تصنيعية، تعتمد على تطوير البنى التحتية الاقتصادية، ومضاعفة الطلب العربي على وسائل التجهيز، ونقل وتكييف التكنولوجيا مع هياكل الوطن العربي والعمل على فتح الاسواق الاوروبية للمنتجات الصناعية العربية[١٥٤].

اما بالنسبة لاوروبا، فإن عهد النفط الرخيص قد انتهى، وبالتالي قادتها هذه الحقيقة ليس فقط الى اعادة التفكير في سياستها الطاقوية، ولكن ايضاً في سياستها الاقتصادية برمتها، ومن ثم، فإن

---

(١٥٠) Michel Lelart, «La Coopération financière euro-arabe,» dans: Bourrinet, ed., Ibid., p. 231.

(١٥١) «La Coopération européenne face aux problèmes mondiaux,» dans: RAMSES, *Rapport annuel sur la situation politique, économique et stratégique du monde*, p. 226.

(١٥٢) Bourrinet, «Indépendance et développement euro-arabe,» p. 276.

(١٥٣) فتح الله ولعلو، الاقتصاد والمجموعة الأوروبية (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢)، ص ٥٨.

(١٥٤) Bourrinet, Ibid., p. 281.

الموقف الفرنسي كان يشجع على توسيع هذا التعاون ليشمل جميع المجالات الاقتصادية، وذلك مقابل تمكين اوروبا من النفط والفوائض المالية.

هذا الحوار العربي الاوروبي الذي اقترن بالدعوة الى اعادة اصلاح النظام الاقتصادي العالمي، تحت ضغط الاختلالات الاقتصادية، ومطالب دول العالم الثالث، لم يكن سهلاً حيث اصطدم بصعاب أدى الحسم فيها الى افراغه من محتواه.

فبمجرد بداية الاتصالات الاوروبية مع الجانب العربي، طرحت بعنف مسألة «التشاور مع الولايات المتحدة في جميع المراحل» الشيء الذي ادى الى نقاشات حادة داخل المجموعة الاوروبية، ابرزت بجلاء التناقضات التي تمزق هذه الدول في مواجهتها للهيمنة الامريكية. لقد تقاطب الاختلاف حول خطين: الخط «الاستقلالي» لفرنسا الذي كان يرى انه لن يتم الاتصال بالولايات المتحدة، الا بعد ان يقطع الحوار شوطاً ايجابياً. والخط الثاني، الذي تزعمته بريطانيا وهولندا والذي تشبث بضرورة موازاة الحوار مع امريكا بالحوار مع العرب، تفادياً لكل تصادم مع المبادرات الامريكية[١٥٥].

وبالطبع، فإن تخطي هذه العرقلة لصالح النظرة الاطلسية، كان بمثابة دليل ساطع على نسبية تأثير الخط «الاستقلالي الفرنسي» في اوساط الحلفاء الأوروبيين.

بالاضافة الى ذلك، فقد تم استبعاد «المسألة الطاقوية» من جدول اعمال الحوار. ففي مؤتمر اجتماع اللجنة العامة بأبو ظبي (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥) اتفق الطرفان على عدم التطرق لمشاكل الطاقة، بدعوى انه لا يمكن مناقشتها في منتديين: الحوار العربي الاوروبي، وحوار الشمال والجنوب، الذي كان يعقد بباريس في اطار مؤتمر التعاون الاقتصادي العالمي.

الا انه رغم وجاهة هذا التعليل، فإنه يبدو ان اقصاء النفط من حظيرة الحوار العربي الاوروبي، كانت تفرضه اعتبارات اعمق من ذلك. فمن نافلة القول، التذكير بأن الازمة النفطية اوضحت بالملموس، غياب استراتيجية طاقوية لدى المجموعة الاوروبية. فقد سارعت كل دولة الى ضمان مصالحها، من خلال اساليب متباينة. ففرنسا تبنت طريقة البحث عن عقود مباشرة مع الدول المنتجة، والدعوة الى التفاوض بين المنتجين والمستهلكين، رافضة بذلك منطق المواجهة الذي نادت به الولايات المتحدة، ولو من خلال تصريحات بعض مسؤوليها[١٥٦]. الا ان حلفاءها لم يستسيغوا هذا النهج، وتآلفوا حول الولايات المتحدة، عبر الوكالة الدولية للطاقة. ومن ثم، فقد دفعوا في اتجاه

---

(١٥٥) Mahmoud Younes, «Les Relations commerciales et financières entre la CEE et les pays arabes,» (Thèse de Doctorat d'Etat, Université de Paris II, 1978), p. 352.

(١٥٦) مثلاً تصريح هنري كيسنجر (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣) الذي اعلن فيه ان الولايات المتحدة الامريكية لن تقف مكتوفة الايدي، وستتخذ تدابير ضد منتجي النفط. وكذلك تصريح وزير الدفاع الذي يصب في هذا المجال. انظر: مروان رأفت بحيري، «تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي: من ترومان الى كيسنجر،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٨٨ ـ ٨٩.

فصل هذه المسألة عن الحوار العربي الاوروبي. زد على ذلك ان هذا المنطق الامريكي وجد تشجيعاً لدى بعض البلدان العربية التي لم تكن تحبذ في عمقها هذا الحوار.

لكن، بالرغم من استبعاد هذا العنصر، فإنه ظل حاضراً من خلال امتداداته، خاصة المالية منها. وانطلق الحوار بعد ان وضعت اسسه التنظيمية ابان فترة رئاسة فرنسا للمجموعة الاوروبية (تموز/ يوليو ـ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤)، وعلى وجه التحديد خلال زيارة وزير خارجية دولة الكويت، والامين العام لجامعة الدول العربية لباريس في ١٩٧٤/٧/٣١. وقد مكنت اجتماعات اللجنة العامة من اقرار بعض الضوابط التي تنظم العلاقات بين الطرفين في بعض الميادين. وتنص الجداول التالية على مشاريع الانشطة والدراسات التي تمت الموافقة عليها.

من خلال الجدولين (٢ ـ ٨) و(٢ ـ ٩) للمشاريع المسطرة، نستشف شمولية هذا الحوار واهتمامه بجميع مجالات التعاون بين الطرفين. ففي الميدان الصناعي سيطرت ثلاثة محاور اساسية:

المحور الاول، ويكمن في تنمية الصناعات المرتبطة بالمواد الاولية الموجودة في الاقطار العربية. ويتعلق الامر اساساً بصناعات تكرير النفط، ومشتقاته، وتصنيع الاسمدة الازوتية والفوسفاتية والمركبة، والاختزال الغازي، والصناعات الثقيلة كصناعات الحديد والصلب. فضلاً عن ذلك فقد أولى الجانب العربي عناية فائقة للصناعات الرائدة (Industries de Pointe) كما هو الشأن بالنسبة لصناعة الالكترونيك والصناعات النووية والفضائية(١٥٧).

اما **المحور الثاني**، فيتعلق بنقل التكنولوجيا. ذلك ان هذه المسألة سيطرت على مطالب دول العالم الثالث بالنسبة للدول المصنعة. فحتى الساعة، درجت الدول المتخلفة على استهلاك التكنولوجيا، التي تقتنيها غالباً، دون ان ترقى الى مستوى التحكم في سيرها. (فمثلاً اذا كانت تتوافر على كيفية الاستعمال، فإنها لا تملك المعلومات اللازمة لاصلاح الالة في حالة اصابتها بخلل او عطب، وبالتالي تضطر الى عرضها على البائع الاصلي قصد اصلاحها، الشيء الذي يديم تبعيتها للشركات الغربية المحتكرة، لهذه التكنولوجيا).

والواقع، ان مفهوم «نقل او تحويل التكنولوجيا، رغم جوهره المحدد حسب مواصفات منظور اقتصادي ليبرالي يعالج التنمية، وكأنها عملية متواصلة، ويتعامل مع اشكالية التخلف، على اساس امكانية تجاوزها من خلال عملية «التقصير التاريخي» والاستيعاب السريع للتكنولوجيا، فرغم ذلك، فإن الدول المتقدمة رفضت دائماً قبوله. ومن ثم كان تأكيد الجانب العربي على ضرورة تحويل فعلي لهذه التكنولوجيا، وحث الدول الاوروبية على بذل المجهودات اللازمة لترسيخه، وتنظيمه وترشيده(١٥٨).

واخيراً، فقد انصب **المحور الثالث**، على اقتراح البلدان العربية، بضرورة فتح الاسواق

---

(١٥٧) Abdenour Ghaleb, «La Coopération industrielle euro-arabe,» dans: Bourrinet, *Le Dialogue euro-arabe*, p. 259.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

جدول رقم (٢ ـ ٨)
الدراسات والانشطة التي وافقت عليها
اللجنة العامة في اجتماعها (بروكسل، ١٩٧٧)

الموضوع	التكلفة التقديرية بالدولار	المستفيد	لجنة العمل
دراسة مشروع ري بارديري	١٢٠٠٠٠٠	الصومال	الزراعة
دراسة مشروع انتاج اللحوم بالسودان	٥٠٠٠٠	السودان	الزراعة
مشروع تقاوي البطاطيس بالعراق	١٨٠٠٠٠٠	العراق	الزراعة
دراسة تطوير ميناء أم قصر بمنطقة البصرة	٥٠٠٠٠٠	العراق	البنية الأساسية
دراسة تطوير ميناء طرطوس بسوريا	٥٠٠٠٠٠	سوريا	البنية الأساسية
دراسة احتياجات التدريب في البلدان العربية في مجال النقل البحري	٢٠٠٠٠٠		البنية الأساسية
مواءمة الاحصاءات الخاصة بالموانىء العربية	٦٠٠٠٠		البنية الأساسية
ندوة عن المدن الجديدة	٢٠٠٠٠		البنية الأساسية
الندوة العربية الأوروبية عن العلاقة بين الحضارتين	٢٥٠٠٠٠		الثقافة أو العمل أو الشؤون الاجتماعية

المصدر: عبد الرحمن صبري، «الحوار العربي الاوروبي والدور الجماعي لدول اوروبا العشر،» شؤون عربية، العدد ٢٧ (أيار/مايو ١٩٨٣)، ص ٨١ ـ ٨٢.

الاوروبية امام منتجاتها المصنعة، بمعنى تغيير مقتضيات تقسيم العمل الدولي التقليدي، المرتكز على تخصص الدول «النامية» في تصدير المواد الاولية. ويستهدف هذا المطلب في جوهره الى نوع من التقويم للتبادل اللامتكافىء الذي يميز العلاقات بين المركز والمحيط.

فيما يخص الميدان الصناعي، فقد تم التنصيص على كثير من المشاريع، وهي تبلور في مجملها ما سمي «بالعمليات الثلاثية» حيث تمت في بلدان عربية فقيرة، كما هو الشأن بالنسبة للصومال،

جدول رقم (٢ ـ ٩)
الدراسات والأنشطة التي تضمنها ملحق البلاغ النهائي الصادر عن الدورة الرابعة للجنة العامة (دمشق ٩ ـ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨)

الموضوع	التكلفة التقديرية بالدولار	المساهمة العربية	المساهمة الاوروبية
١ ـ التصنيع: خلق مركز عربي اوروبي للتوثيق أو الاعلام من أجل القياس	٤٥٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
دراسة حول الصناعات البتروكيماوية	١٦٥٠٠٠	١٣٢٠٠٠	٣٣٠٠٠
دراسة حول صناعة تكرير النفط	١٦٥٠٠٠	١٣٢٠٠٠	٣٣٠٠٠
دراسة حول سياسة البرامج في مجال التدريس والتكوين في ميادين القياس ومراقبة الجودة	١٣٥٠٠٠	١٠٨٠٠٠	٢٧٠٠٠
٢ ـ المسائل الثقافية والاجتماعية: نشر أعمال ندوة البندقية: وسائل وأشكال التعاون من إجل النشر والتعريف باللغة والثقافة العربية في اوروبا	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
مشروع اعداد جدول حول المؤسسات الثقافية والعلمية	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
المساعدة التقنية من أجل خلق معهد عربي للتكوين المهني وتكوين المكونين	٨٨٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٣ ـ التعاون العلمي والتكنولوجي: دراسة من أجل انشاء معهد عربي لتصفية املاح ماء البحر ومصادر الماء	٦٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
دراسة الجدوى من أجل خلق معهد عربي متعدد التقنيات	١٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
دراسة البنية الأساسية العلمية في مجال علوم البحار في الوطن العربي	١٦٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠	٣٢٠٠٠
مبلغ اضافي من اجل ندوة هامبورغ حول العلاقة بين الحضارتين	١١٥٠٠٠	٥٧٥٠٠	٥٧٥٠٠
المجموع	٣٦٩٥٠٠٠	٢٩١٤٠٠٠	٧٨١٥٠٠

المصـــدر: Bernard Corbineau, «Le Dialogue euro-arabe: Instance du nouvel Ordre international 1973-78,» *Revue Française de science Politique,* no. 3 (juin 1980), p. 539.

وبـالاساس السـودان، الذي يـوجد فيـه ثروات ضخمـة تُسيّل لعـاب الشركات المتعـددة الجنسيـة، وكذلك اهتمام بلدان الخليج الذي تريد ان تحولها الى مزرعة خضراء[١٥٩].

(١٥٩) Bernard Corbineau, «Le Dialogue euro-arabe: Instance du nouvel ordre international, =

على مستوى آخر، فإن البعد الثقافي لم يكن غائباً عن هذا الحوار. فبالرغم من المصالح المشتركة المكثفة بين الطرفين والتفاعل والتأثيرات المتبادلة بين الحضارتين (دور الحضارة العربية في القرون الوسطى، حملة نابليون على مصر) فإنه يمكن القول، ان الحوار الفكري بين الوطن العربي والغرب، لا يتواصل في اتجاه واحد بعد ان انطلق على صوت المدافع وانفجار القنابل، حيث تمت المواجهة الحديثة بين الطرفين، من خلال السيطرة الاستعمارية لاوروبا على الوطن العربي، مما اثر تأثيراً بالغاً في صورة الغرب لدى العرب، وصورة العرب لدى الغرب[١٦٠]. فقد كون الاوروبيون صورة سيئة عن العرب، يرجع جذورها بعض المؤرخين الى القرون الوسطى، والتي زادت من تشويهها العوامل الاخرى المرتبطة بالذكريات المريرة للاستعمار، ووجود العمال العرب في أغلب الاقطار الاوروبية، واعتبارهم منافسين في سوق العمل. بالاضافة الى ذلك، الدعاية الاسرائيلية الفعالة، التي تجد صدى في ابواق الدعاية المحلية وفتور الاعلام العربي، كل هذه العوامل ساعدت الى حد كبير في تكون وتدعيم تيار عنصري اوروبي ازاء العرب[١٦١]. من هنا فقد اشتكى اغلب المفكرين العرب المساهمين في اول حوار عربي اوروبي، انعقد في مدينة هامبورغ الالمانية، ما بين ١١ و١٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٣[١٦٢] من قلة اهتمام اوروبا بتعليم اللغة العربية في مدارسها وبتعريف الحضارة العربية لشعوبها. فالحوار العربي الاوروبي، كما لاحظ ذلك الاستاذ عبد الله العروي، لا يمكن ان يبقى محصوراً في اللقاء بين النخبات، وانما يتعين ان يكون منتدى للتآخي والتواصل بين الشعوب العربية والاوروبية[١٦٣].

والحقيقة، انه بغضّ النظر عن المشاريع التي اتفق الطرفان على انجازها، فإن النتائج الاقتصادية الملموسة تبدو هزيلة. ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب نلخصها فيما يلي:

أولاً: التركيب اللامتجانس للمجموعتين، فعلى المستوى الاوروبي، وعلى الرغم من ان المجموعة الاوروبية كان دائماً ينظر اليها على اساس انها «كيان» يقوم على التماسك والانسجام بين اعضائه سواء على الصعيد السياسي والايديولوجي او الاقتصادي، فقد كشفت الازمة النفطية عن مظاهر التنافر داخلها، وغياب سياسة موحدة ازاء القضايا التي تواجهها. لقد تبين، فيما يتعلق بمواجهة مشكلة الطاقة، كيف ان سياستها في هذا المجال اعتمدت على فلسفات واسس متعارضة.

= 1973-78,» *Revue française de science politique,* no. 3 (juin 1980), p. 586.

(١٦٠) السيد يسين، «الصورة القومية للعرب لدى الاوروبيين،» السياسة الدولية، السنة ١٠، العدد ٣٧ (تموز/ يوليو ١٩٧٤)، ص ٥٢.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٦٢) بعد سنوات من التحضير، فقد عقد هذا الاجتماع بمشاركة خمسين من المفكرين العرب البارزين: محيي الدين صابر، وانطوان المقدسي، ومحمد اركون، وعبد الله العروي، وعبد الكريم اليافي واحمد كمال ابو المجد، وتم افتتاحه من طرف رئيس مجلس شيوخ مدينة هامبورغ وورير خارجية المانيا «غنشر» والامين العام للجامعة العربية. انظر تقريراً حول الاجتماع لـ «اتيليو غوديو» في: *France-pays arabes,* no. 81 (1983), p. 34.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٥.

ففي الوقت الذي انشأت فرنسا وايطاليا شركات وطنية لجلب النفط، فإن باقي الدول ظلت خاضعة للكارتيل النفطي، باستثناء بريطانيا، التي انسلخت من التبعية الطاقوية بعد بداية استغلال نفط بحر الشمال.

إن هذا التعارض والتنافر بين دول المجموعة، في منظورها للحوار مع العرب، تجلى ايضاً في موقف الاجهزة والمسؤولين الاوروبيين. فإذا كان كلود شيسون، المندوب السياسي للمجموعة والمعروف بعلاقاته مع دول العالم الثالث، قد ابدى حماسه لهذا الحوار، فإن هنري سيموني (H. Simonnet) وزير خارجية بلجيكا سابقاً، والمسؤول عن قطاع الطاقة حتى ٣١ كانون الاول/ ديسمبر لم يخف تعاطفه مع اسرائيل، وزار هذه الدولة عدة مرات[١٦٤].

على المستوى العربي ايضاً، برزت عدة تناقضات قلصت من فعالية الجبهة العربية. فهناك التناقض بين الاقطار النفطية والاقطار غير النفطية، فالاولى تريد استعمال اراضيها للاستفادة من الفوائض النفطية عن طريق تدويرها من طرف الدول الاوروبية. وداخل البلدان النفطية، هناك تناقض بين البلدان ذات الفوائض والاخرى التي تفتقر لذلك، وهي بالتالي ترتبط بمداخيلها البترولية اكثر من البلدان الاخرى. فخططها التنموية تبقى معلقة بهذه المداخيل، وبالتالي فهي اكثر حماسة لهذا الحوار، حتى تتمكن من تنفيذ خططها الاقتصادية.

بالاضافة الى ذلك، هناك بعد آخر كيّف منظور الاقطار العربية لهذا الحوار، ويتعلق الامر ببعد تاريخي جغرافي. فالبلدان المشاطئة للبحر الابيض المتوسط، ارتبطت تقليديا بالدول الاوروبية. في حين ان بلدان الخليج تفتحت اكثر في اتجاه الولايات المتحدة. لهذا فإن اغلب دول المغرب العربي عبّرت منذ بداية الاتصالات العربية الاوروبية، عن ضرورة واهمية هذا الحوار. وفي هذا الصدد فقد اقدمت الجزائر بشكل انفرادي في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٤ على رفع الحظر النفطي على هولندا، اعتباراً الى ان مواقف هذه الدولة قد تطورت منذ فرض الحظر عليها. في حين ان السعودية شددت موقفها ازاء الحظر على تلك الدولة، الشيء الذي فسره الجزائريون بأنه نسف محتمل للمؤتمر العربي الاوروبي[١٦٥]. زد على ذلك فإن اغلب البلدان العربية المتوسطية قد ابرمت اتفاقيات مع المجموعة الاوروبية في اطار الشراكة معها. وقد طالبت البلدان الخليجية بمنحها هذا الامتياز، الا انها اصطدمت بمعارضة الجانب الأوروبي[١٦٦].

ثانياً: ان هذا الحوار لم يرتق الى مستوى التعبير عن نفسه كحلقة من حلقات مسلسل اعادة

---

(١٦٤) Naim Khader et Bichara Khader, «Le Difficile dialogue euro-arabe,» *La Nouvelle revue,* no. 62 (novembre 1975), p. 42.

(١٦٥) Corbineau, «Le Dialogue euro-arabe: Instance du nouvel ordre international, 1973-78,» p. 574.

(١٦٦) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، انظر:

Younes, «Les Relations commerciales et financières entre la CEE et les pays arabes,» p. 388 et la suite.

بناء النظام الاقتصادي العالمي(١٦٧). فالجانب الاوروبي كان يتوخى بالدرجة الاولى ضمان امنه الطاقوي، واستثمار الفوائض النفطية. لهذا فقد درج الخطاب الاوروبي على ترديد جملة من المصطلحات ذات النكهة النفطية: الفوائض... إعادة التدوير، التحكم، مراقبة المداخيل النفطية، معلناً بذلك عن طبيعته الماركانتيلية(١٦٨).

إن النزعة الاوروبية المحافظة على علاقات التبادل اللامتكافىء بدت من جهة موقفها المتذبذب ازاء مسألة نقل التكنولوجيا. فقد اكتفى الجانب الاوروبي بالموافقة المبدئية على احداث مركز اوروبي عربي لتحويل التكنولوجيا، لكنه اصر على ان هذه القضية تعتبر من اختصاص الشركات الخاصة. ومن ثم فإن هذا المركز، كما وصفه احد الباحثين، لا يعدو مجرد «وكالة للزواج» في الوقت الذي يتكفل فقط بتسهيل الاتصالات بين البلدان العربية والشركات الاوروبية(١٦٩). وهذا ما يدفع الى التساؤل عن جدوى حديث المسؤولين الاوروبيين عن نقل التكنولوجيا، في الوقت الذي لا يملكون الاهلية الكافية لتجسيد ذلك، طالما ان هذه التكنولوجيا محتكرة من طرف القطاع الخاص.

من جهة اخرى، فقد تعارضت المشاريع التي اقترحها الجانب العربي مع رغبات المجموعة الاوروبية. لقد سبق ان اشرنا الى ان البلدان العربية، وعلى الاخص النفطية منها، قد اقترحت تطوير الصناعات المرتبطة بالمواد الاولية التي تختزنها كما هو الشأن بالنسبة للصناعات البترو كيماوية، الى جانب الصناعات الرائدة. الا ان الدول الاوروبية تهربت من هذا المطلب، لانها لا تريد احداث صناعات في البلدان النفطية من شأنها ان تؤثر في بنية صادراتها. فهي لا تريد منافسة جديدة، خاصة وان صناعاتها اقل قدرة على التنافس.

لهذا السبب فقد اقترحت ان تقوم الصناديق العربية بالمساهمة في الشركات الاوروبية لتطويرها وتحديثها، بدل احداث صناعات جديدة(١٧٠).

ان الانجاز الوحيد الذي حصل، لا يزيد على دراسات ومشاريع لا تتناقض مع الاستراتيجية الاقتصادية للدول الاوروبية، بشكل باعد بين ما كان منتظراً من الحوار كمشروع حضاري، وبين واقعه كمجرد تعاون اقتصادي ضيق، مقتصر على مشاريع ميكرو ـ اقتصادية(١٧١).

وصفوة القول، إن الآمال التي كانت معقودة على هذا الحوار، قد تبخرت في حمأة المصاعب

---

(١٦٧) لمزيد من التفصل حول العلاقة بين الحوار العربي ـ الاوروبي والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، انظر:
Corbineau, Ibid., p. 580 et la suite.

(١٦٨) El-Safty, «Pétrole arabe et communautés européennes,» p. 428.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٢.

(١٧٠) Corbineau, «Le Dialogue euro-arabe: Instance du nouvel ordre international, 1973-78,» pp. 586-587.

(١٧١) انظر سمير امين في: نور الدين عبدي، معدّ، «ندوة شؤون عربية: المتوسط بين العرب واوروبا،» **شؤون عربية**، العدد ٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١٥٦.

والتناقضات التي سادته. فكما لاحظ سمير امين، ولو بنوع من التشدد، بأن هذا الحوار ليس الا فصلاً من فصول هذه الحوارات العديدة الجوفاء التي يتضمنها ما سمي بحوار الشمال والجنوب[١٧٢].
بيد انه رغم تواضع نتائج هذه المبادرة، فإن الامبريالية الفرنسية لم تيأس من امكانية تدعيم مواقعها الاقتصادية، من خلال سياستها المتميزة. لهذا فقد سعت الى اشراك القارة الافريقية، كحلقة اخرى في حوار ثلاثي عربي افريقي اوروبي.

ب ـ فرنسا والتعاون الثلاثي

لا يمكن فهم الدعوة الفرنسية الى هذا «التعاون الثلاثي» دون استيعاب التغيرات التي عرفتها اقتصاديات المناطق الثلاث. فقد اطنبنا سابقاً في الحديث عن انعكاسات الازمة النفطية سواء على الواقع العربي او الاوروبي. ولا ريب في ان اغلب الدول الافريقية عانت من ارتفاع اسعار النفط، بشكل عمّق من مشاكلها الاقتصادية، الى درجة اصبح الكثير منها على حافة الافلاس، يواجه اشكالية البقاء[١٧٣]. مهدداً بذلك مآلية النظام الاقتصادي العالمي بأكلمه. امام هذا الواقع المأساوي، فقد بدأ الخطاب الرأسمالي، في محاولة لتكريس هيمنته، يعزف على وتر الحوار، ووحدة مصير كل الدول تحت راية الترابط والتضامن. ولم تعد تخلو اجتماعات الدول المصنعة من نداء لتكثيف المجهودات، وتوحيد الطاقات، للحيلولة دون انهيار اقتصادي شامل.

إن الحديث عن الترابط بين كافة الامم، لا ينبغي ان يخفي الطابع اللامتساوي للضوابط التي تحكم العلاقات بين هذه الدول. وفي الوقت نفسه الاصرار على استمرار هذا الواقع، ولو من خلال اعادة قولبته وصياغته. فبالنسبة لفرنسا، فإن الحوار الثلاثي (Dialogue trilatéral) ليس الا مبادرة لإعادة هيكلة تقسيم العمل الدولي، بشكل يمكنها من تحقيق امتيازات لصالح الاحتكارات، والاقتصاد الفرنسي بصفة عامة، وذلك من خلال استعمال رؤوس الاموال النفطية في مشاريع افريقية، بغية ادماج هذه الاخيرة في تقسيم العمل الذي تحدده الرأسمالية العالمية وهو ما اصطلح على تسميته «بالعمليات الثلاثية». فالتعاون الثلاثي، في الوقت الذي يسعى الى اعادة تدوير الفوائض العربية نحو الدول الافريقية، فإنه يساهم بشكل تلقائي في المحافظة على العلاقات المركزية ـ المحيطية[١٧٤].

---

(١٧٢) من الواضح ان العنصر النفطي لم يكن الا عاملاً تابعاً للأزمة العامة التي تعيشها كثير من الدول الافريقية والتي تجد جذورها في اسباب بنيوية، ليس هذا البحث ميداناً للتفصيل فيها.

(١٧٣) Corbineau, «Le Dialogue euro-arabe: Instance du nouvel ordre international, 1973-78,» p. 587.

(١٧٤) مثلاً البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، الذي تقرر انشاؤه خلال المؤتمر العربي السادس، وبدأ نشاطه سنة ١٩٧٥، وهو يتولى اعطاء قروض للدول الافريقية غير العربية فقط، ويتولى الاشراف كذلك منذ آذار/مارس ١٩٧٦ على البنك. اما الصناديق العربية التي تقدم المعونات لبعض الدول الافريقية فهي:

ـ صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية. احدث سنة ١٩٧١، قدم بين ١٩٧٤ و١٩٨٠ قروضاً قيمتها مليار =

ولعل الأمبريالية الفرنسية، بحكم قوتها الاقتصادية، وارتباطاتها التقليدية الاستعمارية المستمرة مع الدول الافريقية، وسياساتها النشيطة والمتميزة، تجد نفسها اكثر تأهيلاً لان تلعب دور المحرك والمنسق لهذا التعاون، مستفيدة بالدور الذي تقوم به بعض المؤسسات المالية العربية الافريقية او بعض الصناديق العربية التي احدثت لهذا الشأن، حيث تلقت البلدان الافريقية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ حوالى ١١ بالمائة من اجمالي تعهدات العون العربي، واستفادت ما قرابة ٢٠ بالمائة من تعهدات عام ١٩٨٠[١٧٥].

وتجسيداً لهذا المشروع، فقد دعا الرئيس «فاليري جيسكار دستان» خلال مؤتمر القمة الفرنسي المنعقد في كيغللي Kigali الى ان التعاون بين الجانبين ينبغي ان لا يتقوقع في هذا الاطار، بل من الضروري ان يتحول الى تعاون اوسع يشمل العرب والافارقة والاوروبيين.

فحسب الرئيس الفرنسي الاسبق، فإن التحولات التي عرفها النظام الدولي طيلة الثلاثين سنة الاخيرة، قد اضعفت من قوة «الاحلاف» ودعمت بعض المجموعات الاقليمية، كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة الاوروبية والجامعة العربية والوحدة الافريقية[١٧٦]. غير انه لاحظ ان التعاون بين هذه الأسر، تم حتى الساعة على مستوى ثنائي: الحوار العربي - الافريقي والحوار العربي - الاوروبي. ومن ثم فإنه من اللازم عقد مؤتمر للقمة بين الاطراف الثلاثة، يمكن أن يتمخض عنه صدور ميثاق للتضامن بين المجموعات الثلاث[١٧٧].

ومن اجل بلورة هذا المشروع، شكلت لجنة من الخبراء لاعداد ارضية للعمل، اوصت في الورقة التي أعدّتها على اهمية هذا الحوار وضرورته، اعتباراً «لاشكال التضامن المستمرة بين المكونات الثلاث، والتي تستمد وجودها من الروابط الجغرافية والتاريخية، وحجم العلاقات الاقتصادية بينها»[١٧٨].

ومن المحقق ان المبادرة الفرنسية من اجل ربط الاطراف الثلاثة، كانت تستهدف في انظار

= و٨٠ مليون دولار، استفادت ١٠ دول افريقية منه بنسبة ٣,٥ بالمائة.

- الصندوق الكويتي للتنمية العربية، احدث سنة ١٩٦١، قدم قروضاً بلغت ٢,٥ مليار دولار ١٢ بالمائة منها منحت لدول افريقية.

- الصندوق السعودي للتنمية، انشيء سنة ١٩٧٤ تخصص في المشاريع الزراعية والبنيات الاساسية.

- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، ويتولى من خلال القروض تمويل بعض برامج التنمية.

لمزيد من التفصيل، انظر:

Bernard Duhamel, *La Coopération trilatérale* (Paris: Le Sycomore, 1982), pp. 52-54.

(١٧٥) الشاذلي العياري، «العالم العربي والسياسة الدولية للتعاون،» مجلة المبادلات العربية الفرنسية، العدد ١ (١٩٨١)، ص ١٨.

(١٧٦) *Marchés tropicaux et méditerranéens* (1 juin 1979), p. 1473.

(١٧٧) انظر نص البلاغ الصادر عن القمة الفرنسية الافريقية (كيغالي، ٢١ - ٢٢ ايار/ مايو ١٩٧٩) في: المصدر نفسه، ص ١٤٧٢ - ١٤٧٣.

(١٧٨) «Projet de trilogue euro-arabo- africain,» *Revue politique et juridique,* no.3 (1980).

المسؤولين الفرنسيين السابقين خلق مجال اقتصادي عربي افريقي اوروبي، كمظهر للتعددية القطبية، اي كوسيلة لمناهضة النفوذ الامريكي. وفي الوقت نفسه كتشجيع للاحتكارات الفرنسية الباحثة عن مواقع هيمنية من خلال القيام ببعض الترميمات في علاقات المركز بالمحيط. غير ان هذه الدعوة الفرنسية بقيت حبراً على ورق مع سقوط اليمين الفرنسي، ووصول اليسار، الذي اصبح يتحاشى الخوض في بعض التحركات التي يمكن ان توصمه بالاتهامات نفسها، التي كان هو نفسه لا يتردد في توجيهها للمسؤولين السابقين، اي المحافظة على العلاقات «النيوكولونيالية» مع شركائه في العالم الثالث. علاوة على ذلك، فإن الحكومة الاشتراكية قد اهتمت باعادة ربط العلاقات بين اسرائيل والدول الافريقية، التي كانت قد انقطعت غداة حرب تشرين الاول/ اكتوبر.

وغني عن البيان ان اقدام بعض الدول الافريقية، (مثلاً زائير، ساحل العاج، ليبيريا..) على اعادة اقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، يمثل مؤشراً على فعالية الضغوط الفرنسية في هذا الاتجاه، وضعف الدور العربي في المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال السبعينات.

خاتمة

يتبين مما سبق، ان المصالح الفرنسية، حاولت ان تستفيد من تدخل جهاز الدولة، النشيط (دبلوماسياً) لاكتساب وضعية هيمنية في الوطن العربي، الا انه يظهر ان النتائج المحققة لم تكن تناسب الآمال المعقودة والمرجوة. وفي السياق نفسه يبدو جلياً ان سلوك فرنسا في هذا الحقل لم يتميز عن استراتيجيات باقي الدول، بمعنى انه اقتصر على تحقيق مشروعه الامبريالي، والاهتمام بضمان مصالحه، دون العمل على تغيير آليات النظام العالمي السائد، وخاصة على المستوى الاقتصادي.

القِسْم الثاني

ضَرُورَة التوَازن أو السِيَاسَة المُمكِنَة

لقد سعينا في القسم الأول، الى رصد السياسة الخارجية الفرنسية ازاء النظام العربي من خلال البنيـة التي تحددهـا. وقد استنتجنـا انها (أي هذه السيـاسـة) تميـزت بهيمنـة «المنـظور الـديغـولي». بصرف النظر عن بعض التمايزات التي شابت ادارتهـا، أو الاختلافـات الناتجـة عن بعض المعطيـات الظرفية، فقد حافظت في جوهرها عـلى الخيارات التي رسمهـا الجنرال ديغـول والتي تمحورت حـول البحث عن مكانة طلائعية لفرنسا في النظام الدولي.

بيد أن هذا العمـل يبقى ناقصـاً، وقاصـراً عن ادراك طبيعة هـذه السياسـة، وجدواهـا اذا لم يدعم بمقاربة تتحرى معرفة ما إذا كانت هذه الجهود الفرنسية قد نجحت في تحقيق الاهداف المتوخاة منها.

لقد توصلنا عند استعراضنا للمصالح الفرنسية مع الوطن العربي، الى أن الرأسمالية الفـرنسية لم تكن في مستوى التنافس مـا بين الامـبريالي (Inter imperialisme). وهـذه النتيجة تُشكـل في حد ذاتها معلمة أولية على محدودية هذه السياسة. وحتى يكتمل تصورنا لحقيقة التحرك الفـرنسي، ومدى نجاحه في محاولة فك الحصار الـذي تمارسـه القوتـان العظميـان، يبدو من الضروري أن نبحث عن اتجاهاتهـا (Tendances)، وذلك من خـلال مواجهتهـا مع القضـايا التي تعـاملت معها الـدبلوماسيـة الفرنسية.

والواقع، ان تقويماً أولياً للسلوك الفرنسي ازاء القضايا العربية، يظهر بجلاء مدى الصعـوبات التي واجهتها فرنسا، ومدى اضطرارها الى الاكتفاء، في كثير من الأحيان بأدوار ثانوية، لا تتوافق مع الخطاب المهيمن على سياستها الخارجية. فضلاً عن ذلك، فإن هذه العمليـة ستسمح لنـا بإبـراز العوامـل التي تحجم هذه السيـاسة، أو بشكل آخر، تضعها في اطارها الحقيقي، الذي هو عبارة عن قوى امبريالية ثانوية.

بناء على ذلك سنقسم هذا القسم الى فصلين:

- اتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية ازاء القضايا العربية.
- امكانـات داخلية محدودة ومرغمات خارجية متباينة.

الفصل الثالث

اتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية إزاء القضايا العربية

على امتداد الحقبة التي يغطيها موضوعنا، احتكت الدبلوماسية الفرنسية بجملة من القضايا التي وضعت خياراتها على المحك.

يؤدي رصد هذه الاتجاهات بشكل دقيق، إلى التفريق بين مجموعتين من القضايا: **الأولى** ذات طابع عالمي، وهي تلك التي تندرج ضمن الصراع بين الشرق والغرب بالرغم من جوهرها الاقليمي. فقد تحولت بفعل تدخل القوى العظمى الى ما يسمى بـ «المناطق الرمادية» بمعنى انها صارت بؤرة للتنافس وموضوع اطماع ومناورات الدول الكبرى. ومن خلالها يمكن لنا استجلاء مدى قدرة السياسة الخارجية الفرنسية على تطويع المجال الضيق والمحدود الذي يمكن أن تحبسها فيه القوتان العظميان، وخاصة الولايات المتحدة التي تصر على الاستئثار بقيادة المعسكر الرأسمالي الذي تنتمي إليه فرنسا.

أما **المجموعة الثانية**، من القضايا، فقد انحصرت في اطار اقليمي، وذلك ما يمنح فرنسا مجالاً واسعاً للتحرك، وهامشاً أكبر للتصرف، وإن كان هذا لا ينفي الضغوط التي تتعرض لها والمرتبطة بالفاعلين في هذه المناطق.

أولاً: فرنسا في مواجهة القضايا ذات الطابع العالمي

لا شك في أن منطقة الشرق الأوسط ظلت تشكل مركز الصدارة والاهتمام في استراتيجيات القوى العظمى. وبصرف النظر عن أهميتها الاقتصادية والجيو ـ سياسية، فإن الصراعات التي تمزقها صعدت من أهميتها، وزادت من حدة الاستقطابات الدولية حولها. وإن كان الصراع العربي الاسرائيلي لم يفقد من جاذبيته المغناطيسية، فإن الحرب العراقية الايرانية رغم تطويقها لحد الساعة فإنها مع ذلك تظل خزاناً لتطورات وافرازات من شأنها أن تهدد السلم العالمي.

وفي هذا المضمار فإن فرنسا، التي تورطت في هذه الحرب تطرح أمام الباحث عدة تساؤلات حول خلفياتها، وابعاد مواقفها.

١ - فرنسا والصراع العربي - الاسرائيلي: المصاعب والحدود

لن نعيد استرجاع مختلف مواقف فرنسا ازاء هذا الصراع التي كانت تندرج ضمن خطها «الاستقلالي» ولكننا سنحاول الكشف عن مدى مردودية هذا السلوك، وفعالية توجهاته، أي قدرته على التأثير بفعالية على صيرورة الأحداث التي عرفتها المنطقة.

وفي هذا الاطار، فإننا سنسائل الموقف الفرنسي من خلال محورين متكاملين، ولكن منفصلين لأسباب منهجية: المحور الأول يكمن في تقويم التحركات الفرنسية المنفردة. أما المحور الثاني، فيستهدف استنطاق البعد الاوروبي في هذه السياسة، والذي لاحظنا أنه شكل عصبها منذ حرب تشرين الأول/اكتوبر.

أ - ترددات وتناقضات الدبلوماسية الفرنسية

قد لا يجد الباحث عناء، وهو يتابع تطورات الصراع العربي الاسرائيلي، في تلمس الحضور الفعال والمهيمن للولايات المتحدة الامريكية، خاصة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣. فالأحداث المتلاحقة منذ بداية السبعينات تُبرز بوضوح الدور المتنامي لهذه القوة، واحتكارها في كثير من الأحيان لوسائل الحل في المنطقة الى حد تهميش باقي القوى، بما فيها الاتحاد السوفياتي. فلا تخلو المشاريع «السلموية» المقترحة للمنطقة من بصمات امريكية.

في مقابل هذا التمركز الامريكي، وقدرته النسبية على الانتقال من خصم الى حكم، سعت فرنسا جاهدة الى رفض هذا التهميش. غير أنه في غيبة الوسائل والامكانات، فقد اقتصرت على سياسة «قبض العصا من الوسط» مكتفية في مناسبات متعددة، على التعبير عن مواقف مبدئية، رغم تطورها النسبي، فإنها لم ترتقِ الى مستوى الفعل، والتحرك النشيط. ومن ثم، فقد برزت في أغلب الاحيان كسياسة ارتكازية، تفتقد قوة الدفع والمبادرة، ولا تتناقض بشكل جوهري مع الاستراتيجية المهيمنة للولايات المتحدة.

يمكن أن نستشف هذا الواقع من خلال اعادة مساءلة الموقف الفرنسي، عبر المحطات الأساسية التي عرفتها أزمة الشرق الأوسط، بدءاً بحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وانتهاءً بالعدوان الاسرائيلي على لبنان بكل مخلفاته.

(١) فرنسا وحربا ١٩٦٧ و١٩٧٣: مواقف متميزة

لقد أبرزنا سابقاً، ان الموقف الديغولي ازاء العدوان الاسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان

يستجيب لمنطق، مضمونه ان كل حرب من شأنها أن تكرس الثنائية القطبية. فسواء تعلق الأمر بمواجهة بين القوتين العظميين عبر حلفائهما، أم باتفاقهما، ففي كلتا الحالتين، سيزيد ذلك من تأثير القوتين، ويقلص من فرص فرنسا في تحرير العالم من ثقل هذه الثنائية(١).

والواقع، ان تطور الاحداث يؤكد نسبياً هذه الاطروحة. فقد خضعت العلاقات بين القوتين، بعد حرب ١٩٦٧ لرغبة مشتركة في تطويق ابعاد الصراع، فبعد لقاء غلاسبورو (Glassboro) بين جونسون وكوسيغين في أعقاب حرب حزيران/يونيو، فقد واصل كل طرف تسليح حلفائه لايجاد أو الابقاء على التوازن حسب منظور كل فريق.

الا أن هذا الموقف الفرنسي، الناتج عن رؤية متكاملة وسليمة لطبيعة النظام الدولي السائد، لا يمكن أن يحجب عنا حقيقة أساسية، وهي تتمثل في أن هذا التحليل يسجل في حد ذاته اعترافاً بقصور فرنسا عن الذهاب الى أبعد من التعبير عن مواقفها.

لا شك، أن المحيط الداخلي، لم يكن يسمح لفرنسا، أو على الاصح، «لديغول» بالتحرك بفعالية أكبر. لا سيما، وان الرأي العام الفرنسي كان مشحوناً بمشاعر التعاطف والتضامن مع اسرائيل، ومناوئاً لكل ما هو عربي(٢). بيد أن هذا العنصر وحده، لا يكفي لتفسير محدودية الدور الفرنسي، فالأمر يتعلق أساساً بمدى توافر الوسائل لدى فرنسا التي تعطي لدبلوماسيتها امكانات التأثير. وهكذا، حتى ولو افترضنا جزافاً أن فرنسا أرادت التدخل فعلياً خلال العمليات الحربية بين الطرفين، فسوف تعجز عن تحقيق ذلك، نظراً لعدم امتلاكها الوسائل التي تؤهلها لهذا الدور، وللتدليل على ذلك، يمكن فقط أن نتفحص مدى فعالية الاستراتيجية العسكرية وحجم وسائلها في ابراز وجودها. فمن المعلوم، ان الجنرال ديغول ربط دائماً بين الدبلوماسية والقوة العسكرية. واعتبر عن حق، انه لا يمكن للدبلوماسية الفرنسية أن تكون دينامية ومؤثرة دون قوة ضاربة مستقلة. وبناءً على ذلك، فقد ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية على بناء قوة نووية قادرة على الضرب في جميع الاتجاهات. بيد أنها أغفلت تطوير وتدعيم ما يُسمى بالأسلحة التقليدية.

لقد حجّم هذا العنصر من فرص التحرك الفرنسي. ففي حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ وكما لاحظ أحد الباحثين الفرنسيين البارزين ـ فإن غياب تدخل فرنسا بشكل فعال، ليس مرده الى كونها لا تتوافر على قوة نووية أضعف من تلك التي تملكها القوتان العظميان، ولكن يرجع ذلك، الى أنه كان من المستحيل اللجوء الى السلاح النووي في مثل هذه الحروب، الا تحت طائلة تدمير النظام الدولي. فالذي لعب دوراً حاسماً في هذا الصراع، انما هي الاسلحة التقليدية، ومنها الاساطيل البحرية. ونتيجة لذلك، فإن القوة النووية الفرنسية برزت غير عملياتية (Non opérationnelle)،

---

(١) Stanley Hoffman, «La France, les Etats-Unis et le conflit israélo-arabe: Différences et asymétries, 1967-1971,» *Politique étrangère,* vol. 36, nos. 5-6 (1971), pp. 660-661.

(٢) سنتعرض لهذه النقطة بالتفصيل في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

نـظراً لأنها كانت ضعيفـة، بحيث لا تخيف القوتـين العظميـين، وأقوى بكثـير في مواجهـة الاطراف المتصارعة مباشرة[٣].

لقد برز هـذا القصور بشكـل أكثر جـلاء خلال حـرب تشرين الأول/اكتوبـر ١٩٧٣. فطيلة المعارك، استطاعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بواسطة جسور جوية، ومن خلال استنفـار اساطيلها، شحن مئات الاطنان من المعدات العسكرية الى حلفائها. فامـريكا التي اغـرقت اسرائيل بالأسلحة، مكّنت هذه الاخيرة من تغيير وجه الحـرب، وتحويـل هزيمتهـا الى شبه انتصـار. ان هذا التحرك السريع للقوتين العظميين، لم يكن ممكناً فقط، لتوافرهما على امكانات حربية داخلية ضخمـة فقط، وانما يعود الى امتلاكهما لقواعد عسكـرية، وحصـولهماعـلى تسهيلات، خـارج ترابهـما، سمحت لهما بامداد حلفائهما بالأسلحة والمعدات التي تحتاجها. ذلـك ما كـانت فرنسـا تفتقده، حيث لاحـظنا كيف التجأت الى الدعم اللوجستي الامريكي للتدخل في بعض المناطق كما هو الشأن بالنسبـة لزائـير اثر احداث شابا سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩.

كـان طبيعياً أن ينعكس هـذا القصور العسكـري على المستـوى الـدبلومـاسي. فقـد عجـزت الـدبلوماسيـة الفرنسيـة عن فرض وجهـة نظرهـا، والقاضيـة بايجـاد تسويـة لهذا الصراع من خـلال مشـاورات الأعضـاء الأربعة الدائمـين في مجلس الأمن. فقد تبـين لنا، كيف ان الـولايات المتحـدة أجهضت هذا المسلسل، واستأثرت بحل المشكلة عن طريق وسائلها الخاصة، ومبادراتها المنفـردة كما هو الشأن بالنسبة لمشروع روجرز.

ولا ريب، في انه، إذا كان هـذا المشروع لم يفلح في وضع تسـوية لهـذه المعضلة، فقد شكـل مؤشـراً، عـلى بـدايـة دخـول المنـطقـة في مـظلة «السـلام الامـريكي» خـاصـة بعـد حـرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣، حيث تنامى النفـوذ الامريكي، وبهت دور بـاقي القوى، التي حـاولت، بدون جدوى، ان تحافظ على مكانتها كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا.

(٢) فرنسا ومسلسل السلام: مواقف دون مبادرات ملموسة

لم يقتصر دور القوتين العـظميين عـلى المجال العسكـري، بل ان الخـوف من مواجهـة مباشرة بينهما قادهما الى العمل على التخفيف من حدة التوتر في المنطقة، ولجم حلفائهما. لقد بدا واضحـاً في عالم يضبطه «توازن الرعب النووي»، ان اتفاق هاتين القوتين، وحـده كفيل بـأن يقي الانسانيـة من مصائب حرب مدمرة لا تبقي ولا تذر. وفعلاً، فقد اتسم سلوك هاتين الدولتين اثناء سـير العمليات العسكرية، بجنـوح نحو التفـرد بخلق الانفراج في المنـطقة. فلم يتم استشـارة الحلفاء الغـربيين من طرف الولايات المتحدة. واكتفت دول العالم، في غياب بـديل آخـر، على تـزكية ـ من خـلال الأمم

(٣) Alfred Grosser, «La Politique extérieure de la France,» (Cours policopié de l'Institut d'Etudes Politiques (I.E.P.), 1975-1976), pp. 105-106.

المتحدة التي تحولت الى غرفة للتسجيل ـ الاتفاق الامريكي السوفياتي المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣[٤].

هذا وقد حبلت مرحلة ما بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، بالمعطيات الدالة على قصور الدور الفرنسي. فقد نجحت الدبلوماسية الامريكية، تحت قيادة هنري كيسنجر في ترتيب سلسلة من الاتفاقيات الهادفة الى فصل القوات المتحاربة. وهكذا تم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٣ توقيع أول اتفاق، وهو المشهور باتفاقية الكيلومتر ١٠١، والذي شكل بداية الاعتراف المصري باسرائيل، حيث اعتُبر أول وثيقة يوقعها بلد عربي مع اسرائيل منذ سنة ١٩٤٩[٥]. والواقع، انه رغم محدودية هذه الاتفاقية، فإن أهميتها لا تكمن في محتواها، بقدر ما يشكل توقيعها في حد ذاته تغييراً لكثير من معطيات الصراع. فتدريجياً ستنصهر الاطراف المتصارعة، وسينمو ما سماه أحد دارسي الدبلوماسية الكسنجيرية في الشرق الأوسط باللولب المتصاعد (Spirale ascendante)[٦].

لقد استثمرت الممارسة الكسنجرية مخلفات حرب تشرين الأول/اكتوبر[٧]، لعقد مؤتمر جنيف. هذا المؤتمر، الذي وإن كان قد وقّع تحت اشراف الأمم المتحدة، رمزياً وشرفياً، فإنه كان يشكل آخر مظهر لتعاون القوتين العظميين من أجل ايجاد تسوية نهائية وشاملة لهذا الصراع. فأمام الصعوبات التي اصطدم بها المؤتمر، وللحيلولة دون انسياخه، سعت الولايات المتحدة، بعد أن اقصت اوروبا، الى تكريس سياسة الخطوة ـ خطوة، وذلك بتحييد الاتحاد السوفياتي، وتدعيم استراتيجية ما أسماها أحد الباحثين الامريكيين، باستراتيجية القوة العظمى (Stratégie de Grande Puissance)[٨].

لقد تبلور هذا التوجه، في تحويل مؤتمر جنيف من مؤتمر شامل الى مجرد مفاوضات ثنائية بين اسرائيل ومصر على الاخص، تحت اشراف امريكا[٩]، تمخض عنها ابرام بعض معاهدات فك

---

(٤) Philippe Rondot, *Le Moyen orient à la recherche de la paix, 1973-1983* (Paris: Presses Universitaires de France, 1982), pp. 28-29.

(٥) يتعلق الامر باتفاقيات الهدنة (Armistice)، التي ابرمت في سنة ١٩٤٩ بين اسرائيل من جهة ومصر (٢٤ شباط/ فبراير) ولبنان (٢٣ آذار/ مارس) والاردن (٣ نيسان/ ابريل) وسوريا (٢٠ تموز/يوليو) نتيجة مفاوضات تمت تحت اشراف الوسيط الدولي رالف بانش (Dr. Ralph Bunche). وحددت بعض خطوط التماس (Lignes de démarcations) بين اسرائيل وهذه البلدان العربية.

(٦) Charles Zorgbibe, «Henri Kissinger et la diplomatie de crise,» *Revue de défense nationale* (avril 1975), p.15.

(٧) لقد عبر كيسنجر عن خطه قبل حرب اكتوبر عندما قال: «ولن استطيع ان اساهم في حل مشكلة الشرق الا اذا اتخذت الاوضاع طابعاً مأساوياً. فلا يمكن ان نقيم موازين القوى الوطنية والدولية بشكل صحيح، الا في اللحظات الساخنة». نقلاً عن: Charles Zorgbibe, *Impérialisme et démocratie* (Paris: Seghers, 1976), p. 100.

(٨) تعتمد هذه الاستراتيجية في بعض اسسها على ان الولايات المتحدة، التي لها مصالح مع العرب واسرائيل، ودور اساسي في حفظ السلام العالمي، ينبغي ان تضطلع باسم الجماعة الدولية بمهمة توفيقية. انظر:

Hoffmann, «La France, les Etats-Unis et le conflit israélo-arabe: Différences et asymétries, 1967-1971,» pp. 662 et la suite.

(٩) من المعلوم ان كيسنجر استطاع ان يتوصل الى اتفاق اسرائيلي سوري لفك الارتباط، ابرم في جنيف يوم ٣١ ايار/ مايو ١٩٧٤، وقد ابرم هذا الاتفاق، دون اتصال مباشر بين اسرائيل وسوريا. كما انه كان يستجيب لرغبة سوريا =

الارتبـاط، من ابرزهـا الاتفـاق الـذي وقّـع في الاول من أيلول/سبتمـبر ١٩٧٥، والـذي عـزز من الحضـور الامريكي في المنـطقة، من حيث انـه نص على وضـع نظام لـلانـذار المبكـر لمـراقبـة تـطبيق الاتفاق، يشغل من طرف رعايا امريكيين[١٠].

لقد أكدت التطورات اللاحقـة مدى تغلغـل نفوذ الـولايات المتحـدة، وتصاعـد دورها، رغم عوامل الضعف التي اعترتها نتيجة المشاكل التي واجهتها الادارة الامريكية سواء منها الداخلية (قضية ووترغيت وانعكاسـاتها عـلى الرأي العـام الامريكي) أم الخـارجية (الهـزيمة التي منيت بهـا الولايـات المتحـدة في فيتنام وفي انغـولا، والتي ترتب عنهـا تغيير بعض أسـاليب السلوك الامـريكي في العـالم، مثلاً: رفض التدخل المباشر، والقيام بذلك عن طريق بعض الامبرياليـات الثانـوية، الجهـوية، التي أوكلت لها مهمة الدركي في المناطق التي تـوجد فيهـا: البرازيـل، جنوب افريقيا، وايـران) كل هـذه التغيرات، يضاف اليهـا وصول الـرئيس كارتـر الى البيت الابيض، ومحاولتـه الفاشلة في نهج اسلوب يعيد تحسين صورة الولايات المتحدة في العـالم، من خلال الاعتـماد على بعض المـرتكزات الاخـلاقية (حقوق الانسان) لا شك قد ساهمت، في تقليص الهيمنة الامريكية، ومكنت حلفـاءها من التنفس، مستثمرة المعطيات التي أصبحت تميز النظام الدولي، والتي تـدعو الى اعـادة بناء النـظام الدولي عـلى أسس اكثر عدالة، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

على أنه، بالرغم من بعض شطحات الدبلوماسية الفرنسية، فإنها لم ترق الى استراتيجيـة بديلة للاستراتيجية الامريكية، ويعود ذلك الى أن فرنسا بطبيعتها الامبريالية لا يمكن أن تتنـاقض كلياً مـع الـولايات المتحـدة. ومن هنا يمكن القـول، ان السياسـة الفرنسيـة، وإن كانت قـد طورت مـواقفها بشكـل ايجابي ازاء هـذا الصراع، فإنها لم تختلف في ممـارستها وجـوهرهـا عن الممارسـة الامـريكيـة. فتحركها الدبلوماسي البطيء، استهدف بالدرجة الأولى حمايـة مصالِحهـا. فقد لاحـظنا كيف ركـزت على بلدان الخليج التي تملك ثروات مهمة، وشجعت علاقاتها مع البلدان المعتدلة: السعودية وبـاقي بلدان الخليـج، وكذلـك مصر التي قبلت الاحتماء بـالمظلة الامـريكية. بـالمقـابـل، فـإن العـلاقـات الفـرنسية، اتسمت بـالبرود الى حـد التدهـور، مع البلدان التي عـارضت، بشكـل مـا، الاجتيـاح الامريكي، أو عارضت المنظور الفرنسي نفسه، كسوريا وليبيا.

هذا السلوك يعني أن فرنسا حاولت تبني نوع من التوازن الصعب، يمكّنها من حماية مصالحها، وتأكيد موقعها في المنـطقة، ولكن من دون العمـل فعلاً عـلى تغيير آليـات النظام الـدولي، أي طرح

= في ان يكون هذا الاتفـاق نقطة انـطلاق لمؤتمر شـامل يعقـد في جنيف. ولتأكيـد هذا التـوجه فقـد ابرم الاتفـاق بحضور المندوب السوفياتي فلاديمير فينوغرادوف. للمقارنة بين هذا الاتفاق والآخر الذي ابرم بين مصر واسرائيل. انظر:
Rondot, *Le Moyen orient à la recherche de la paix, 1973-1983*, pp. 46 et 52.

(١٠) انظر نص هذه الاتفاقية ضمن الملف التوثيقي عن اتفاقية فك الارتبـاط الثاني في سينـاء، والذي تضمن الى جانب وثيقة الاتفاقية بعض المـواقف وردود الفعل المصريـة والفلسطينيـة والسوريـة والامريكيـة: بطرس بـطرس غالي، معدّ، «اتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء (ملف توثيقي)،» السياسة الدولية، السنـة ١١، العدد ٤٢ (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥)، ص ٢٣٥ ـ ٢٥٥.

استراتيجية بديلة. أفلا يعني الاعتماد على أنظمة عربية موالية للولايات المتحدة، تشجيع الاستراتيجية الامريكية المهيمنة في المنطقة والتعبير في الوقت نفسه عن العجز الفرنسي؟

لقد أكدت مخلفات العدوان الاسرائيلي على لبنان، وبشكل مأساوي، عجز فرنسا في التأثير على مجرى الاحداث. فبصرف النظر عن تحركها الدبلوماسي من أجل وقف العمليات العسكرية وجلاء الفلسطينيين، فإنه يلاحظ فيما بعد انحاؤها، واختفاؤها تاركة المجال فارغاً للدبلوماسية الامريكية تصول وتجول لوحدها[11]، بل أكثر من ذلك فإن كثيراً من تصرفات القوة الفرنسية في لبنان، ولدت نوعاً من الاقناع بالطابع المحافظ والاخلاقي في الوقت نفسه للسياسة الفرنسية في هذا البلد[12].

والواقع، يمكن أن نتحسس مدى تردد الدبلوماسية الفرنسية، وقصورها، من خلال تقويم سليم لموقفها ازاء القضية الفلسطينية. مما لا شك فيه، ان وعي فرنسا بمركزية هذه المسألة في الصراع العربي الاسرائيلي، قد خطا خطوات مهمة. لكن في الوقت نفسه، لا يبدو انها عمّقت ادراكها بشكل يمكنها من استخلاص كل ما يترتب عن ذلك. فقد تميز موقفها بالتطور الحذر والبطيء، بمعنى انها اكتفت بتطوير منظورها لهذه المسألة، دون أن تحدث قطيعة كاملة مع الموقف الامريكي. فالاعتراف بمشكلة القضية الفلسطينية، بقي حاضراً في اذهان المسؤولين الامريكيين، ابتداء من الرئيس كارتر. ففي ٩ آذار/مارس ١٩٧٧ قدّم هذا الأخير بعض الاقتراحات لايجاد حل سلمي محتمل في المنطقة، من بينها ضرورة فحص المشكلة الفلسطينية على حدة. وقد اتضح اكثر، بعد ذلك باسبوع، حيث أعلن أنه من الضروري ان يتم ايجاد وطن للفلسطينيين الذين عانوا منذ سنوات، وان كان قد استبعد كل اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية[13].

هذا، ففي الوقت الذي اعترفت معظم الدول الاوروبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فإن الدبلوماسية الفرنسية استنكفت ذلك، واكتفت بالسماح

---

(١١) Dominique Moisi, «La France de Mitterand et le conflit du proche-orient: Comment concilier émotion et politique?» *Politique étrangère,* no. 2 (1982), p. 401.

(١٢) يتعلق الامر بقصف الطائرات الفرنسية لبعض مواقع الحركة التقدمية، وكذلك الغارة التي شنتها ضد مواقع حركة «امل»، كرد على العملية التي اودت بعدد من الجنود الفرنسيين والامريكيين. من جهة اخرى فإن فرنسا حاولت، ان تتميز عن الولايات المتحدة، وذلك عندما قررت الابقاء على قواتها في بيروت، بعد ان اشتد الحصار الذي ضربته القوات التقدمية (حركة امل بالخصوص) على المنطقة. تقديم مشروع قرار مجلس الامن لارسال قوات اممية الى المنطقة وقد ووجه هذا الطلب بالفيتو السوفياتي. وذلك في الوقت الذي قررت باقي الدول اجلاء قواتها. في السياق نفسه، لوحظ تشبث فرنسا بوحدة منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على تجاوز الانشقاق الواقع داخل منظمة فتح، وايجاد مخرج سلمي للقوات الموالية لياسر عرفات.

حول هذه القضايا يمكن الرجوع الى اغلب الصحف ولا سيما: لوموند في اعدادها الصادرة في (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣)، (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، و(شباط/ فبراير ١٩٨٤).

(١٣) لمزيد من التفصيل انظر:

Philippe Rondot, «Le Président Carter et le proche-orient,» *Politique étrangère,* no. 1 (1978), et Jaques Vernant, «Politique et diplomatie: Moyen-orient, le plan Carter,» *Revue de défense nationale,* vol. 33 (mai 1977).

للفلسطينيين فقط، بفتح مكتب اعلامي في باريس. كما رفضت حتى الآن، متذرعة بأسباب شكلية، استقبال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في فرنسا. في الاطار نفسه، فرغم ان القيادة الاشتراكية الفرنسية، ساهمت بشكل ملموس في ايجاد مخرج مشرف للمقاومة الفلسطينية من بيروت، ورغم اعلان منظمة التحرير الفلسطينية، عبر عدة اشارات، ومواقف، عن استعدادها للاعتراف بإسرائيل[١٤]، فإن الدبلوماسية الفرنسية بقيت مترددة ومضطربة ومتناقضة في بعض ممارساتها، كما تجلى ذلك من خلال رفضها استقبال المؤتمر الذي خصصته الامم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينية. وعلى الاقل المشاركة الكاملة في هذا المنتدى الذي عقد في جنيف[١٥]. وبديهي ان فرنسا، شعوراً منها بعجزها، تحاول أن تحافظ على سياسة «متوازنة» تستند في أغلب الاحيان الى الاكتفاء بتسجيل مواقف لا تلزمها كثيراً. والاتجاه نفسه يمكن ان نتلمسه مع تقويم الموقف الاوروبي من هذه المشكلة.

ب ـ البعد الاوروبي في هذه السياسة: المبادرة التي لن تأتي أبداً

لقد بينا سابقاً، كيف ان فرنسا عملت بشكل مكثف منذ حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، على تجنيد حلفائها الاوروبيين، من اجل تبني سياسة موحدة، يمكن ان تجعل منها قوة ثالثة في مقابل القوتين العظميين. وبالطبع، فإن هذه السياسة الاوروبية، وجدت استمراريتها، وبرزت تجلياتها، على الاخص في تعاملها مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بدءاً من تصريح ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ وانتهاءً بـ «اعلان البندقية» الذي كان يشكل مؤشراً على دخول اوروبا الى المسرح الدبلوماسي في الشرق الأوسط.

غير أن قراءة متأنية للممارسة الاوروبية ازاء المنطقة، تكشف، انه، بالرغم من تقدم مواقف الدول الاوروبية، في منظورها للصراع بين العرب واسرائيل، فإن الممارسة الاوروبية الموحدة ظلت محدودة، ووقفت في المراحل الحرجة، ولحظات الاختيار عاجزة عن التصرف كقوة مستقلة. فعندما وضعت ابان حرب تشرين الأول/اكتوبر، أمام الاختيار بين التوجه الاطلسي، أو النهج «الاستقلالي» فقد انساقت مع الخيار الامريكي، ونبذت الطرح الفرنسي. وتكرس ذلك، من خلال، الانضمام الى الوكالة الدولية للطاقة، واستبعاد مناقشة قضايا النفط والسياسة من الحوار

---

(١٤) مثلاً ترحيب المسؤولين الفلسطينيين بالتصريح الذي نشرته ثلاث شخصيات معروفة بتعاطفها مع اسرائيل (ناحوم غولدمان، مانديس فرانس، وكلزنتس) وتدعو فيه الى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكذلك الموافقة على مشروع فاس الذي أعلن في بنده السابع عن الاعتراف الضمني باسرائيل. وقد تم تزكيته في مؤتمر نيودلهي لدول عدم الانحياز في آذار/ مارس ١٩٨٣، ومنظمة المؤتمر الاسلامي في قمة الدار البيضاء (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، وكذلك الاتفاق الاردني الفلسطيني (شباط/ فبراير ١٩٨٥) الذي اعتبر بمثابة تجاوز لمشروع فاس.

(١٥) لقد اكتفت فرنسا بالمشاركة في هذا المؤتمر كمراقب (٢٩/٨ ـ ١٩٨٣/٩/٧). وقد اثار هذا الموقف الذي اتخذته كثير من الدول الغربية استياء في الاوساط العربية، التي انتقدت هذا الموقف الذي يتناقض والخطاب الفرنسي حول تقرير المصير. انظر بعض ردود الفعل واهم القرارات الصادرة في:

«La Palestine n'est plus en question,» *France-pays arabes,* no. 113 (octobre 1983), pp. 12-28.

العربي الاوروبي، مسايرة للولايات المتحدة، التي ضغطت من أجل تلافي مناقشة مثل هذه المواضيع، خوفاً من تعاون بين الطرفين، من شأنه ان يعاكس الخطط الامريكية في المنطقة[١٦].

لا ريب، في أن المجموعة الاوروبية قد عملت على استثمار بعض المستجدات الدولية (الأزمة النفطية، وتصاعد النفوذ الفلسطيني دبلوماسياً، ضعف ادارة كارتر السياسية) لتطوير منظورها للصراع، والذي وجد قمة تشكله في تصريح البندقية الذي كان الكل ينتظر ان يكون منطلقاً لمبادرات اوروبية عملية. غير أن ذلك لم يتم، ليس لأن هذا التصريح جابه أسوأ استقبال من قبل الاقطار العربية، كما ادعى ذلك وزير الخارجية الفرنسية الاسبق فرانسوا بونسيه (F. Poncet)[١٧]. بل لأن المجموعة الاوروبية ظلت متأرجحة بين قبول اتفاق كامب ديفيد كإطار للسلام في المنطقة، أو معارضتها صراحة. وبالتالي اقتراح اسلوب آخر لتحقيق السلم بين العرب واسرائيل. فضلاً عن ذلك، فإن صعود ريغان الى السلطة، وتثمينه للعلاقات الاسرائيلية المصرية، ولكامب ديفيد، في اطار الاستراتيجية الامريكية الكونية، وكذلك مجيء الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا، كل هذه العوامل عطلت امكانية قيام مبادرة اوروبية ملموسة. وهكذا يلاحظ ان الموقف الاوروبي، لم يستطع تجاوز تصريح البندقية. فبالرغم من ان هذا الاعلان قد نص على ضرورة تحرك اوروبا بفعالية للمساهمة في ايجاد تسوية للصراع العربي الاسرائيلي، وبصرف النظر عن الجولات الاستكشافية التي قام بها مسؤولون عن المجموعة الى دول المنطقة (غاستون تورن، فان ديركلاو، اللورد كارينغتون)، فإن كل ذلك لم يثمر أي تصور اوروبي لحل النزاع العربي الاسرائيلي، بل اكتفت المجموعة الاوروبية تارة بالتمسك بمبادئها التقليدية والتي لا تتناقض كثيراً مع التوجه الامريكي ازاء المنطقة[١٨]. وتارة بالتراجع حتى عن مبادىء البندقية، والتشكيك الذاتي في قدرة اوروبا على المساهمة الفعلية في ايجاد تسوية لهذا الصراع. وقد تم تدشين هذا الاتجاه، بالتصريح الذي أدلى به وزير العلاقات الخارجية الفرنسية كلود شيسون، خلال زيارته لاسرائيل (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١) والذي أعلن فيه «انه طالما ان الاشتراكيين الفرنسيين في السلطة، فلن يكون هناك مشروع او مبادرة اوروبية»[١٩]. والواقع، رغم محاولة المسؤولين الفرنسيين، والاوروبيين التخفيف من وطأة هذا التصريح والتقليل من انعكاساته، فإنه ينطوي في حد ذاته على حقائق مهمة منها:

---

(١٦) ناصيف حتي، «الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوروبية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٣٩ (ايار/ مايو ١٩٨٢)، ص ١٥.

(١٧) انظر حديثه لمجلة: **الوطن العربي**، العدد ٣١٧ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٤٥.

(١٨) مثلاً تصريح هلموت شميدت مستشار المانيا، خلال مقابلته مع احدى قنوات التلفزة الامريكية في ٢٤ ايار/ مايو ١٩٨١، بأن ما يسمى بالمبادرة الاوروبية لا يعدو مجرد تصريح صدر في البندقية. وانه لا يتعارض مع اتفاق كامب ديفيد. انظر مقتطفات من هذا الحوار في جريدة **المحرر** بتاريخ (٥ حزيران/ يونيو ١٩٨١). وكذلك تصريح فان ديركلاو في هذا السياق: «ليس هناك مبادرة، بل مجرد مقترحات محددة وواضحة للسلام. وما قمت به انا، وقبلي «تورن» هو البحث عن عناصر معينة تسمح بتحقيق السلام. فكامب ديفيد امر واقع، ولا نستطيع الا اخذه بعين الاعتبار». نقلاً عن: حتي، المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٩) انظر نص هذا التصريح وبعض الردود في: *Le Monde*, 16/12/1981.

ـ نكران الطابع العالمي للسياسة الفرنسية. هذا البعد الذي أكده حتى الرئيس ميتران خلال أول ندوة عقدها بعد انتخابه، وبالمقابل تحجيم مداها.

ـ تعطيل الدور الفرنسي، الذي كان يمثل المحرك بالنسبة لبلورة موقف اوروبي موحد: وبالتالي اعطاء مبرر لبعض اعضاء المجموعة، للتنكر لكل مبادرة اوروبية مستقلة. وقد تجسد ذلك بوضوح مع الجولة التي قام بها رئيس المجموعة الاوروبية آنذاك البلجيكي تيندماس (Tiendmans) الى بلدان المنطقة (الكويت، السعودية، مصر، اسرائيل) ما بين أواخر أيار/مايو وبداية حزيران/يونيو ١٩٨٢.

لقد اطلع هذا المسؤول على تصور الاطراف المتعارضة للدور الاوروبي: فإذا كانت البلدان العربية التي زارها قد رحبت بالموقف الاوروبي، ودعت الى ضرورة ترسيخه بواسطة مبادرات عملية، فإن اسرائيل رفضت الاعتراف لاوروبا بأي تحرك لا يدمج في تصوره مقررات كامب ديفيد. وهكذا بدل أن يتشبث رئيس المجموعة بقرارات البندقية، فقد سمح لنفسه بتجاوزها بشكل تراجعي، حيث دعا الى ضرورة استكمال مسلسل المحادثات الثلاثية (الامريكية المصرية الاسرائيلية) من أجل تحقيق نظام الاستقلال الاداري في المناطق المحتلة من طرف اسرائيل، ويعني هذا بوضوح، العودة الى اتفاق كامب ديفيد، لأنه حسب زعمه لم يتم رفضها صراحة من طرف اوروبا، كما أن تطبيقاتها تجعل من المفيد أخذها بعين الاعتبار[٢٠].

في السياق نفسه، كانت اوروبا، بمثابة الغائب الأكبر في خطاب الرئيس ميتران أمام الكنيست الاسرائيلي. فقد أكد هذا الاخير، من خلال تجاهل الدور الاوروبي، مدى شكه في قدرة المقررات الإوروبية على التأثير في الاحداث، لعدة عوامل منها: كونها «غيرُ متوازية، وجد سلبية ازاء مسلسل كامب ديفيد»[٢١].

وعلى كل حال، فإن هذا التضارب الذي ساد الممارسة الاوروبية، يفرز الصعوبات التي تتخبط فيها المجموعة من أجل تكوين تصور واضح، واقرار سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة. وقد تجلى هذا القصور خلال الغزو الاسرائيلي للبنان.

الاعتداء الاسرائيلي على لبنان: اوروبا خارج الميدان

لم يجانب أحد المحللين الصواب، عندما لاحظ ان الغزو الاسرائيلي للبنان، انطلق في وقت كانت فيه اوروبا خارج اللعبة[٢٢]. فقد لاحظنا، كيف ان المجموعة الاوروبية، اكتفت بعد جولات مكوكية لبعض ممثليها، بالمساهمة في القوات المرابطة في سيناء بعد انسحاب القوات الاسرائيلية، طبقاً لأحكام كامب ديفيد، وتدعيماً للخط السلموي الذي قادته امريكا.

---

(٢٠) Henri Legros, «L'Europe des dix et l'agression israélienne: L'Europe à la veille de l'agression israélienne,» *France-pays arabes*, no. 101 (juillet 1982), p. 27.

(٢١) Moisi, «La France de Mitterand et le conflit du proche-orient: Comment concilier émotion et politique?» p. 400.

(٢٢) Henri Legros, «L'Europe, les arabes et la guerre du Liban: Le Dialogue interrompu,» *France-pays arabes*, no. 104 (décembre 1982), p. 25.

وفعلاً، على أثر بداية الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان، فقد أصدر وزراء خارجية المجموعة الاوروبية في ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢، بلاغاً استنكروا فيه هذا العدوان، وعبروا عن رغبتهم في اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل في حال استمرار اعتدائها. إلّا أن البيان لم يحدد طبيعة هذه الاجراءات، والتجأ الى استعمال مصطلحات عامة وغامضة مفادها انها ستقوم ببعض الاجراءات مستقبلاً (Actions Futures).

ومما لا مراء فيه، إذا كانت هذه المجموعة قد عمدت الى تمييز موقفها عن الولايات المتحدة التي ركنت في البداية الى الصمت كتزكية ضمنية للعدوان الاسرائيلي، فيمكن ان نسجل، ان هذا الموقف كان حصيلة للاختلافات التي تبلورت بين الأعضاء في تشخيص هذا العدوان الاسرائيلي. فقد رفض البعض ادانة هذا العمل، ذاهباً الى اعتباره عملاً مشروعاً ضد العمليات الارهابية التي قام بها الفلسطينيون[٢٣] في حين ماثل البعض الآخر بينه وبين وجود قوات فلسطينية وسورية، متجاهلاً الواقع القانوني الذي يحدد وجود هاتين القوتين[٢٤].

من هذا المنطلق كانت حساسية بعض الاعضاء تجاه أي قرار من شأنه ان يفرض عقوبات ضد اسرائيل. وفي هذا الصدد، فإن وزراء خارجية المجموعة، الملتقين في اطار التعاون السياسي رغم مواكبتهم لتدهور الوضعية، وعدم استجابة اسرائيل للنداءات المتكررة الموجهة اليها للانسحاب، وضربها عرض الحائط بالاستمارة التي قدمتها اليها هذه المجموعة حول الضمانات التي ينبغي أن تلتزم بها اثناء وجودها في لبنان[٢٥]، رغم كل هذا فإن الاجتماع الاوروبي لم يتبلور الى حد اتخاذ اجراء عملي، ويعطي لقراره السابق المشار اليه آنفاً، محتوى ملموساً، مكتفياً بعرض المسألة على مؤتمر القمة الاوروبي الذي انعقد ما بين ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيو في بروكسل.

لقد سجل هذا المؤتمر اختلافاً في وجهات النظر حول ما ينبغي القيام به. ففي الوقت الذي وصف رئيس الوزراء اليوناني، الممارسة الاسرائيلية بالفاشستية والنازية، وادان التواطؤ الامريكي مع الدولة العبرية، وقفت بعض الأطراف الأخرى ومن بينها المستشار الالماني هلموت شميدت

---

(٢٣) يتعلق الامر مثلاً، بالاعتداء الذي تعرض له سفير اسرائيل في لندن، والذي جعلته اسرائيل بمثابة المبرر الاساسي لعمليتها الانتقامية. بالاضافة الى حماية الجليل من الاعمال الفلسطينية المتكررة لهذا سميت العملية «بالسلام من اجل الجليل».

(٢٤) من المعلوم ان ميتران في احدى ندواته الصحافية، استعمل هذا التشابه الخاطىء. والحقيقة ان القوى الفلسطينية والسورية موجودتان بموافقة الحكومة الشرعية اللبنانية. فالاولى نتيجة اتفاق القاهرة ١٩٦٩. والثانية في اطار القوة العربية لحفظ السلام التي وضعت اثر احداث لبنان في سنة ١٩٧٦.

(٢٥) لقد تضمنت هذه الاستمارة بعض الاسئلة حول قبول وجود المنظمات الانسانية فوق الاراضي التي احتلتها اسرائيل والالتزام بتسهيل مهمة الصحافة، والامتناع عن القيام بأعمال عدوانية ضد الدول المجاورة بما فيهم سوريا والتعاون مع الامم المتحدة، وعدم ضم الاراضي التي اجتاحتها ووقف اطلاق النار. لقد رفضت اسرائيل هذه المذكرة - الاستمارة شكلاً ومضموناً، لانها كدولة ذات سيادة لا يمكن ان تنصاع لمثل هذه التهديدات. انظر:
Legros, Ibid., p. 27.

(H. Schmidt) ضد هذه الادعاءات التي تفتقر، حسب رأيه، الى حجج دامغة[٢٦].

وبفضل تدخل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، الذي دعا الى ضرورة تخطي مستوى التصريحات، والعمل جدياً من أجل ابراز موقع اوروبا، لايجاد مخرج مشرف للفلسطينيين، فقد اتفق قادة المجموعة على اصدار بلاغ يشكل حداً أدنى، يدعو الاطراف المتحاربة الى وقف اطلاق النار، وجلاء جميع القوات التي لا تقبلها الحكومة الشرعية من لبنان، دون ان يتجشم مشقة تقرير اجراءات فعلية، كما فعل في مناسبات أخرى[٢٧].

ولم تحرك احداث صبرا وشاتيلا، عزيمة الاوروبيين في اتخاذ ترتيبات عملية، قمينة بردع اسرائيل. فإذا كانت قد استنكرت هذه الجريمة البشعة، وبكت الضحايا الابرياء، فإنها تحفظت حول تحميل أي طرف مسؤولية هذه المذابح رافضة بذلك الاقتراح اليوناني القاضي بالتأكيد على الدور الاسرائيلي في هذه الابادة.

وإذا كانت الحرب اللبنانية، قد أتاحت لاوروبا ـ في غياب الاتحاد السوفياتي ـ ان تلعب دوراً موازناً للنفوذ الامريكي المتصاعد، فإن المجموعة الاوروبية ضيعت هذه الفرصة ولم تقو على إسماع صوتها عالياً. فقد اتسم موقفها بالأحجام والتردد، رغم المحاولات التي بذلتها فرنسا، وبعض الدول الاكثر تحمساً للوطن العربي، ولاستقلالية اوروبا. وبالرغم من التطورات العميقة التي أفرزتها هذه الأزمة، والمتمثلة في تبلور آفاق حل سياسي (مشروع ريغان، مخطط قمة فاس) وكذا توجه منظمة التحرير الفلسطينية، بعد عملية التحجيم والتقزيم، التي تعرضت لها، نحو تفضيل العمل السياسي (المشروع الاردني الفلسطيني مثلاً) على العمل المسلح. إلاّ أن هذه العوامل لم تفلح في جر المجموعة الاوروبية الى تطوير «قرارات البندقية» وذلك بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. لقد ارتكنت الى دور المتفرج شاهدة على نفسها بالعجز في التصرف كقوة عالمية. وكما لاحظ ياسر عرفات «فإن الرغبة الاوروبية في القيام بدور ما لا تكفي، اذا لم ترافقها الامكانيات والارادة لتحويل ذلك الى واقع»[٢٨].

واضح، ان قصور الدور الاوروبي، لا يفسره فقط وجود التناقضات السياسية التي يتخبط فيها مشروع بناء سياسة خارجية موحدة، بل انه يرتبط باستمرار مع هيمنة مشاعر التعاطف والتضامن مع اسرائيل، والذي يجسمه بشكل صارخ موقف البرلمان الاوروبي ابان هذه الحرب.

فمن المعلوم، ان هذا البرلمان، قد وقف في بداية الامر، موقفاً متخلفاً حتى بالنسبة للقرارات التي اتخذتها حكومات المجموعة الاوروبية. فقد ماثل القرار الذي أصدره في ١٧ حزيران/يونيو

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٧) لم تتردد المجموعة الاوروبية في اتخاذ عقوبات ضد ايران، كما طلبت بذلك الولايات المتحدة على اثر ارتهان الطلبة الايرانيين لمجموعة من الدبلوماسيين الامريكيين. كما انها خضعت لمطلب الولايات المتحدة بمقاطعة تزويد الاتحاد السوفياتي بالتكنولوجيا لبناء خط سيبيريا الغازي.

(٢٨) جاء ذلك في المقابلة الصحفية التي نشرتها مجلة:

France- pays arabes, no. 102 (août-septembre 1982), p. 12.

١٩٨٢ بين الغزاة الاسرائيليين والضحايا الفلسطينيين، وذلك عندما اشار الى هؤلاء كمجرد محتلين، ينبغي اجلاؤهم عن لبنان اسوة بالصهاينة. وبدل ان يدين بشكل واضح الاجتياح الاسرائيلي للبنان، فقد اكتفى بالتعبير عن القلق الذي يساوره ازاء مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المجموعة الاوروبية ودول المنطقة. وبالطبع، ان أقل ما يقال عن هذه الصيغة، انها ظالمة، حيث تضع في الكفة نفسها المعتدين والمعتدى عليهم[٢٩].

على الرغم من استمرار الغزو الاسرائيلي للبنان، فإن البرلمان الاوروبي لم يحرك ساكناً. وكان علينا أن ننتظر مذابح صبرا وشاتيلا، لتستعيد هذه المؤسسة وعيها، وتعيد مواءمة قرارتها مع موقف حكومات بلدانها، وذلك بعد أن تبدت للعيان المسؤولية الاسرائيلية في هذه المذابح[٣٠]. وتبعاً لذلك، فقد اتخذ في تشرين الأول/اكتوبر قراراً اشار فيه، الى المسؤولية المعنوية لاسرائيل في هذه المذابح. وبعد أن استعرض المستجدات التي طرأت على ملف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فقد دعا الى ضرورة ايجاد تسوية شاملة للمشكلة، تتمحور حول حقوق جميع دول المنطقة بما فيها حق الشعب الفلسطيني في وطن له.

وغني عن البيان، ان هذا القرار، اذا كان قد شكل لحظة متقدمة في عودة وعي البرلمان الاوروبي، بالقياس مع قراراته السالفة، فإنه تلافى الاشارة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما انه تجاهل اتخاذ موقف ازاء الحلول السلمية المطروحة، ولا سيما مشروع قمة فاس[٣١]. وأكثر من ذلك، فقد رفض سن عقوبات ضد اسرائيل، مستبعداً في هذا الاطار، اقتراحاً تقدم به بعض النواب، يطالب بتجميد العلاقات مع الكنيست (أي البرلمان الاسرائيلي)، تحمل مواقف البرلمان الاوروبي ازاء هذا الصراع دلالات عميقة، لا من حيث تأثيرها على حكومات دولها، والذي يبقى نسبياً، ولكن تكتسي هذه الأهمية من حيث كونها تعكس توجهات اغلب شرائح الرأي العام الاوروبي.

وفي هذا المضمار، يُلاحظ أن أغلب النواب الديمقراطيين المسيحيين والمحافظين، والليبراليين، لم يخفوا تعاطفهم، ودفاعهم عن دولة اسرائيل، ولو اقتضى الحال، البحث عن مبررات واهية لتمرير أفعالها. وبسلوكها هذا، فإن الاغلبية البرلمانية تترجم مشاعر اوروبا العميقة. فإذا كانت الحكومات الاوروبية بفعل احتكاكها مع الواقع، وثقل مصالحها مع العرب، تعمل باستمرار على موازنة مواقفها، والتشاور باستمرار لجعلها مقبولة، فإن البرلمان الاوروبي، كثيراً ما يكون منبراً لفرملة كل توجه فعلي نحو الوطن العربي، فيما يتعلق بهذا الصراع.

---

(٢٩) الموقف نفسه الذي تبناه الرئيس فرانسوا ميتران في ندوته الصحافية بتاريخ ١٩٨٢/٦/٩ عندما اعلن ان لبنان كان محتلاً قبل الغزو الاسرائيلي، من طرف القوات السورية والفلسطينية متجاهلاً الاسس القانونية المشروعة التي تبرر الوجود الفلسطيني والسوري، انظر مقاطع من هذه الندوة في مجلة:

France-pays arabes, no. 101 (juillet 1982), p. 32.

(٣٠) مثلاً المظاهرات التي نظمتها الجماهير الاسرائيلية ضد السياسة الرسمية المتبعة في لبنان. كما ان «تقرير كاهان» سيؤكد فيما بعد تورط كثير من الشخصيات وعلى رأسهم اريل شارون في هذه المذابح.

(٣١) Legros, «L'Europe, les arabes et la guerre du Liban: Le Dialogue interrompu,» p. 27.

ويتضح مما سبق، ان الموقف الفرنسي الذي ارتكز على اوروبا لصياغة سياسة موحدة وفعالة ازاء هذا الصراع، لم يتوقف في هذا المسعى. فمن جهة، فإن اليسار الفرنسي، لم يبدِ ارتياحاً كبيراً لجر اوروبا نحو مواقف «لا تجدي فتيلاً»، ومن جهة ثانية، فقد ظهر مدى تأثر سلوك المجموعة الاوروبية في المنطقة بالموقف الامريكي، حيث انه بقي ضمن حدود مارستها عوامل متعددة منها هذا التحرك الامريكي، والذي يرفض ان يتجاوز الدور الاوروبي اطار المواقف العامة والتصريحات. اذن، فبغض النظر، عن هذا الجانب، يستمر الامريكيون منذ بداية السبعينات، في التحكم في خطوط اللعبة وتسيير مسلسل السلام[٣٢]. ومن المحقق ان دور اوروبا يمر عبر واشنطن[٣٣]. وتلك هي الحقيقة التي لا يتردد بعض المسؤولين الفرنسيين في الاعتراف بها، ولو بنوع من المرارة، كما فعل ذلك «كلود شيسون» عندما قال: «لا يمكن لنا ان نفعل الشيء الكثير، لا نحن، ولا المجموعة الاوروبية، ومن هنا المسؤولية الكبرى للولايات المتحدة...»[٣٤].

وصفوة القول، ان فرنسا عبّرت، سواء في ممارستها الانفرادية، أم من خلال حلفائها الاوروبيين، عن عجز في التأثير على مجرى الاحداث، وعن تباعد بين الخطاب والممارسة في بعض الاحيان، والاكتفاء بالبحث عن توازن صعب بين مرغمات مختلفة.

وإذا كان هذا هو حال هذه السياسة ازاء الصراع العربي الاسرائيلي، فكيف كان تعامل الدبلوماسية الفرنسية مع مشكلة اخرى ترتبط بالمشرق العربي، وهي التي تتجسد في الحرب العراقية ـ الايرانية، أو ما يسمى بحرب الخليج العربي؟

٢ ـ فرنسا والحرب العراقية ـ الايرانية: أي توازن؟

على غرار الصراع العربي الاسرائيلي، فقد وجدت فرنسا نفسها منغمسة في الحرب بين العراق وايران. وقد طرحت الممارسة عدة تساؤلات تتمحور حول دوافع الخيار الفرنسي ومحدوديته.

ويبدو ان محاولات تشخيص هذا السلوك، أو تحليله، لا يمكن أن تكون مفيدة دون ادراك لخصوصيات هذه الحرب، واهميتها، والرهان الذي يشكله هذا الصراع واستمراره ليس فقط على الطرفين المتحاربين، ولكن بدرجة أساسية على النظام العالمي برمته.

---

(٣٢) ان الاستراتيجية الامريكية «ليست في وضعية هيمنة مطلقة». ان الغاء مشروع الاتفاق اللبناني الاسرائيلي (١٧ ايار/ مايو ١٩٨٣) الذي ابرم تحت اشراف الولايات المتحدة وانعقاد مؤتمر للسلام بين الأطراف اللبنانية في لوزان (آذار/ مارس ١٩٨٤) بحضور مراقبين عن سوريا والسعودية، هي مؤشرات على مصاعب السياسة الامريكية في المنطقة.

(٣٣) Thierry Hentsch, «Le Proche orient dans le système mondial,» *Etudes internationales,* no. 4 (décembre 1981), p. 704.

(٣٤) جاء ذلك في مقابلة مع جريدة الصباح التونسية، نقلاً عن:

Louis Terrinoire, «Sans issue? Editorial,» *France-pays arabes,* nos. 110-111 (juillet-août 1983), p.3.

أ ـ رهانات وخصوصيات الحرب

لقد انفجرت الحرب بين العراق وايران لترفع من حيوية الخليج، وتضيف لهذه المنطقة عنصر استقطاب آخر. وتضغط بكل ثقلها على العوامل التي اسهمت في ابراز أهميتها: فمن الناحية الاقتصادية، فإن أهمية الخليج لا تحتاج الى دليل، فيكفي ان نشير الى أن هذه المنطقة تختزن خمسين مليار طن من النفط. وهي بذلك تغطي ٥٥ بالمائة من الاحتياطات العالمية المعروفة. وبفضل احتكارها لهذه المادة، فإنها تمثل هاجساً دائماً للدولة المتقدمة. والجدير بالذكر، ان اوروبا استوردت في سنة ١٩٧٩ ٥٩ بالمائة من استهلاكها، أي ما يعادل ثلثي وارداتها. في حين استوردت اليابان ٧٩ بالمائة من استهلاكها من المنطقة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الخليج يغطي ٢٥ بالمائة من وارداتها النفطية و١٢ بالمائة من استهلاكها. وأخيراً فإن نفط المنطقة يمثل ٣٩ بالمائة من واردات الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية، و١,٦ بالمائة من استهلاكها الاجمالي[٣٥].

إضافة الى العامل الاقتصادي، الموقع الجيو ـ استراتيجي الذي جعل من الخليج نقطة بالغة الحساسية في سياسات القوى الكبرى. فمن الناحية الجغرافية المحضة يتجسد الخليج في تلك الفسحة المائية البحرية، والتي تمتد من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي، وذلك على مسافة ٨٠٠ كلم من مصب شط العرب الى مضيق هرمز. ومن المؤكد، ان هذه الاهمية تتضاعف، اذا ادركنا ان مضيق هرمز، يعتبر العنق والبوابة المؤدية الى البحار المفتوحة، خاصة المحيط الهندي عن طريق عُمان. وهو بعرضه الذي يصل الى خمسين كلم، يمثل الممر الرئيسي بالنسبة لناقلات النفط الضخمة، التي لا مفر لها من عبوره[٣٦]. وبذلك يضاهي رواجه وحركته، مضائق أخرى كمضيق باب المندب عند مدخل البحر الاحمر أو مضيق ملاك وسنغافورة[٣٧].

لقد شاءت هذه الصدفة الجغرافية (الطبيعية والاقتصادية) ان يتألف الخليج كمنطقة تنافس وتصارع بين القوى العظمى، وتتنامى أهميته الاستراتيجية مع التحولات التي عرفتها المنطقة في نهاية السبعينات، والمتجلية أساساً في انهيار النظام الشاهنشاهي، الذي كان يضطلع بدور الدركي في المنطقة لحساب الولايات المتحدة، وقيام نظام اسلامي، غير كثيراً من المعطيات السائدة في المنطقة. ومن جهة أخرى، فإن الغزو السوفياتي لافغانستان، والذي اعتبره الغرب بمثابة تهديد لمصالحه ـ لاسيما انه يعتبر الجار الأقرب لايران والخليج ـ عزّز من أهمية المنطقة. إضافة الى ذلك، فقد ظل الاتحاد السوفياتي بوصفه قوة عظمى، يبحث بدون كلل عن منافذ بحرية لاسطوله، وذلك نظراً لكون جميع موانئه تطل على بحار مغلقة أو شبه مغلقة. ومن ثم، فإن اسطوله (نعني الاتحاد

---

(٣٥) تجدر الاشارة الى ان البلدان الموجودة في الخليج لم تستهلك في سنة ١٩٧٩ الا ٦,٤ بالمائة وفي سنة ١٩٨٠، ٧,٨ بالمائة من انتاجها. انظر:

Georges Outrey, «Les Puits du Golfe,» *Revue de défense nationale* (juillet 1981), pp. 9-10.

(٣٦) نشير الى انه في سنة ١٩٧٩ مرّت ٧٧ باخرة يومياً بمعدل ١٧ باخرة كل ١٩ دقيقة. انظر:

Le Monde, 25/9/1980.

(٣٧) نبيل عبد الفتاح، «الحرب وقضايا الخليج،» السياسة الدولية، السنة ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

السوفياتي) مضطر الى استعارة المضائق من أجل الدخول الى المحيطات. ان هذه الاعتبارات، يضاف اليها، ما أسمته هيلين كارير دانكوس (H.C. D'Encausse) بالمجال الاسلامي البترولي (Espace Islamo-Pétrolier)[٣٨] دعمت من اهتمام الروس بالمنطقة. وترى هذه الباحثة، انه منذ الستينات، انتقل الصراع شرق/غرب الى العالم الثالث. وعلى هذا الأساس، فقد استأثرت المنطقة بهواجس السوفيات نظراً لعلاقاتها النفطية[٣٩] وأيضاً نظراً لتطور المجال الديني، الذي فجّر الثورة الايرانية. فعلاقات الحوار بين ايران وبعض المناطق السوفياتية المسلمة، أصبحت تشكل مصدر ازعاج للسلطة المركزية السوفياتية. الشيء الذي يفسر الى حد ما تدخلها في افغانستان، لتوقيف الزحف الاسلامي. وأيضاً للاقتراب أكثر من مصادر النفط، حتى يتسنى لها القيام بأدوار حاسمة في مواجهة النفوذ الغربي[٤٠]، بخاصة وانها موجودة بشكل عسكري مكثف في اليمن الديمقراطية، وفي اثيوبيا. وهي تسعى بصرف النظر عن هذا الجانب العسكري الى القيام بدور نشيط في المنطقة على المستوى الدبلوماسي. وقد عبرت عن هذه الرغبة من خلال عدة اقتراحات تهدف الى احداث نظام يضبط حرية مرور النفط في مضيق هرمز، والذي تساهم فيه كل الدول المعنية بهذه القضية[٤١].

لم تستسغ الولايات المتحدة الامريكية هذا النفوذ المتصاعد للاتحاد السوفياتي، واحكام قبضته على المنطقة، الى حد تولد اقتناع لدى الحلفاء الغربيين بتقلص الدور الامريكي وتقوية المركز السوفياتي. ولتغيير هذا الوضع، فقد سارع الرئيس كارتر الى اعادة تقويم الدور الامريكي، عن طريق تدعيم السياسة التي بدأها اسلافه، باعلانهم عن ملء الفراغ الذي تركه قرار بريطانيا بسحب قواتها من المنطقة في نهاية ١٩٧١[٤٢]. ومضمون السلوك الامريكي ازاء المنطقة، حدده الرئيس

---

(٣٨) Hélène Carrère d'Encausse, «Anatomie de la crise afghane,» *Les Cahiers Français,* nos. 199-200 (janvier-avril 1981), pp. 84-86.

(٣٩) لا يهم النفط الخليجي الاتحاد السوفياتي، الا من حيث كونه يؤثر على الدول الرأسمالية، فبالرغم من تضارب المعطيات حول ما اذا كان الاتحاد السوفياتي محتاجاً لنفط المنطقة، فإنه يبقى ان الاتحاد السوفياتي يعتبر اول منتج عالمي (٦٠٠ مليون طن) ويملك ١٥ بالمائة من الاحتياطات العالمية المؤكدة وله ٤٠ بالمائة من احتياطي الفحم و٤٠ بالمائة من احتياطي الغاز. انظر:

Michel Tatu, «Les Stratégies américaines et soviétiques dans le Golfe,» *Revue de défense nationalc* (juillet 1981), p. 23.

(٤٠) Raoul Delcorde, *La Sécurité et la stratégie dans le Golfe arabo-persique* (Paris: Le Sycomore, 1983), pp. 12-13.

(٤١) Tatu, Ibid., p. 24.

(٤٢) في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٢، اعلن جوزيف سيسكو، وكيل الخارجية الامريكية ركائز سياسة بلاده ازاء الخليج وجنوب آسيا، وهي تتضمن المبادىء التالية:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.
- تشجيع التعاون الاقليمي بين دول المنطقة من اجل السلام والتقدم.
- دعم الدول الصديقة في جهودها الرامية الى استتباب الامن.
- تشجيع المبادىء التي صدرت عن اجتماع القمة الامريكي السوفياتي في موسكو، والخاصة بتجنب المواجهة في هذه المناطق من العالم.
- تشجيع التجارة الدولية، وتبادل الخدمات والتكنولوجيا. =

كارتر، في الخطاب الذي وجهه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، وقد اعلن فيه على الخصوص أن كل محاولة من أية قوة خارجية (يقصد الاتحاد السوفياتي) تهدف الى السيطرة على المنطقة، فإنها تعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وبالتالي ستُردع بجميع الوسائل بما فيها القوة المسلحة[٤٣].

وتطبيقاً لهذا المنظور، الذي أعاد تبني سياسة الاحتواء التي تمت صياغتها في عهد الرئيس ترومان (H. Truman)[٤٤]. فقد عمدت الولايات المتحدة الى انشاء قوة للتدخل السريع، مجهزة بأحدث التجهيزات العسكرية المعقدة، وموضوعة في حالة تأهب للتدخل، كلما كانت مصالح الولايات المتحدة مهددة[٤٥]. وفي الاطار نفسه، سعت الولايات المتحدة الى البحث عن قواعد عسكرية للقوات الامريكية في بعض المناطق الاستراتيجية، كما هو الشأن بالنسبة للصومال أو عُمان[٤٦]، وفي حال عدم توافر هذه القواعد، الاكتفاء ببعض التسهيلات، مقابل دعم عسكري للدول التي تقبل التعامل معها في هذا المضمار، كما تدل على ذلك المناورت المشتركة مع مصر، ودول أخرى والمعروفة بالنجم الساطع Bright Star[٤٧].

= حول تطور السياسة الامريكية، وكذلك باقي القوى العظمى في منطقة الخليج، انظر: محمد عبد الغني سعودي، «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الاعظم،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٥، العدد ٢٠ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٩)، ص ٢٢ وما بعدها.

(٤٣) مذكور في كثير من المراجع من بينها:

Tatu, «Les Stratégies américaines et soviétiques dans le Golfe,» p. 19, et *Le Monde,* 25/1/1980.

(٤٤) في عام ١٩٤٥، تم وضع الخطوط الرئيسية لما عرف بمبدأ ترومان (Doctrine Truman) وحجر الزاوية في هذه السياسة كان هو الاصرار على احتواء الاتحاد السوفياتي. وفي آذار/ مارس ١٩٤٧، اعلن عن مبدئه الذي طبق بالدرجة الاولى للدفاع عن تركيا واليونان. ثم توسيعه ليشمل الشرق الاوسط، ويعني هذا المبدأ ان امريكا لن تكتفي فقط بالتدخل في اوروبا، بل كذلك في شرقي البحر الابيض المتوسط والشرق الادنى، بهدف تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول والحكومات المعارضة للايديولوجية والسياسة السوفياتية. لمزيد من التفصيل انظر: مروان رأفت بحيري، «تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي: من ترومان الى كيسنجر،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١).

(٤٥) لقد كشف التدخل الامريكي الفاشل لتحرير الرهائن الامريكيين المحتجزين لدى الطلبة الايرانيين، عن نواقص هذه القوة، لكنه في الوقت نفسه شكل حافزاً لتطوير وتدعيم هذه القوة التدخلية. لمزيد من التفصيل حول امكانيات تدخل هذه القوة في الخليج، انظر:

Peter Berger, «La Force à déploiement rapide et la stratégie américaine dans le Golfe,» *Revue de défense nationale* (juillet 1981), pp. 53-68.

(٤٦) مثلاً قاعدة بربرة، التي منحتها الصومال، بعد قطعها لتحالفها مع الاتحاد السوفياتي، للولايات المتحدة. اما عمان، فإنها لا تتردد في دعوة الغربيين للتدخل مباشرة لحماية آبار النفط من الاعمال التي يمكن ان تقوم بها بعض الحركات الثورية.

(٤٧) حول جميع هذه القضايا، انظر: جمال علي زهران، «السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: القواعد والتسهيلات العسكرية في الشرق الاوسط واثرها على التوازن الدولي الاقليمي بالمنطقة السياسية الدولية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العديد ٦٦ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١)، ص ١٠١ - ١٠٧. انظر ايضاً:

= Pierre Rondot, «Bases et facilités militaires dans l'orient arabe,» *L'Afrique et l'Asie modernes,* no. 128

والواقع، ان خطورة الحرب العراقية ـ الايرانية، لا ترتبط بالأهمية الاقتصادية والجيو ـ استراتيجية للمنطقة فقط، بل ببعض الخصوصيات المتعلقة بطرفي الصراع، ضاعفت من حدة الحرب، ومن احتمالاتها، ومخاطرها على الأمن الخليجي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

فمن جهة، فإن هذه الحرب تضع في المواجهة دولتين ذات امكانيات ضخمة، سياسياً، واقتصادياً. فالعراق وايران تمثلان قطبي النظام الخليجي. ومن ثم فإن كلاهما يتطلع الى تقليم اظافر الآخر، حتى يتسنى له الاستئثار بالزعامة، فضلاً عن ذلك، فهما يُعتبران من أهم مصدري النفط، ولديهما فوائض مالية، سمحت لهما بتحمل اعباء الحرب وتجديد قواتهما وعتادهما. وهكذا رغم الخسائر التي مني بها الطرفان والمحاولات الهادفة الى وضع حد لهذه الحرب، فإن كل ذلك كان مصيره الاخفاق، ولا شيء ينبيء بنهاية قريبة لها، نظراً لوضع ايران شروطاً مسبقة غير مقبولة سياسياً[٤٨].

ومن جهة ثانية، واستمراراً لما سبق، فإنه يبدو ان صعوبة ايجاد حل لهذه الحرب تكمن في خصوصيتها المتمثلة في أنها ليست حرباً من أجل مطالب ترابية فقط، كما هو الشأن في أغلب صراعات العالم الثالث، وانما يتعلق الامر بصراع عقائدي تضرب جذوره في عمق العلاقات التاريخية بين الطرفين. فإذا كان من غير الممكن صرف النظر عن النزاع الحدودي بين البلدين، والتي كانت اتفاقية الجزائر، المبرمة في سنة ١٩٧٥، قد وضعت حداً مؤقتاً له[٤٩] فإنه يبقى، ان العامل المفجر للصراع له طابع ايديولوجي وسياسي أو بشكل أدق مرتبط بطبيعة النظامين السائدين في البلدين، وتوجس كل بلد من الآخر. فمنذ قيام الثورة الاسلامية، ذات التوجه الشيعي، في ايران، لم تخفِ القيادة العراقية تبرمها وانزعاجها من تأثير هذه الوضعية الجديدة على نظامها. فمن المعلوم، ان حزب البعث الحاكم في العراق يتطلع الى تحقيق الوحدة العربية على أسس قومية وثقافية وليست دينية. ومن ثم، فإن ظهور نظام ثيوقراطي معارض لكل قومية، يشكل ضمنياً تهديداً مستمراً ومصدر توتر في المنطقة. بالمقابل، فإن ايران مافتئت تتهم العراق بتحريض الاقليات العربية في ايران، المطالبة باستقلالها الذاتي.

(1981), pp. 3-19, et Philippe Rondot, «Défense américaine dans la région du Golfe,» *Etudes* (novembre 1981), pp. 449-464. =

(٤٨) بالرغم من تليين العراق لموقفه، واستعداده لوقف الحرب بدون شروط مسبقة فإن ايران ما زالت تضع شروطاً لذلك منها، تغيير في تركيبة النظام العراقي، وتقديم تعويضات عن خسائر هذه الحرب.

(٤٩) في ١٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ادان العراق اتفاق التصالح الذي كان قد ابرم في ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة بروتوكولات خاصة باتفاقية الملاحة في شط العرب، حيث تم تقسيم هذا الممر المائي الى شطرين متساويين حيث اخذت ايران الضفة الشرقية التي يوجد ضمنها الميناء النفطي لعبادان وميناء خورمشهار، واتفاق حول حقوق الرعي وآخر حول حدود الانهار. وكنتيجة لذلك فقد تخلت ايران عن مساندتها للثوار الاكراد. كما ان العراق تخلى مؤقتاً عن مطالبة ايران بالجلاء عن جزر ابو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى. حول الآثار القانونية لانهاء هذه المعاهدة، انظر: نبيل احمد حلمي، «الوضع القانوني للحدود ومضيق هرمز،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ١٠٧ ـ ١١٣.

من هـذه المنطلقـات، فقـد راهن كـل طـرف عـلى اضعـاف الآخـر. فـالعـراق راهن، عـلى التنـاقضات التي كـانت تتخبط فيها ايـران (الصراعـات عـلى السلطة بـين رجـال الـدين والتيـارات الليبرالية والماركسية، ومطالب بعض الاقاليم باستقلالها الذاتي. لاسيما تلك المجاورة للعـراق، والتي تضم أقليات عربية خوزستـان وكوردستـان) في حين لم تخفِ ايـران رغبتها في نشر نمـوذجها الـديني، وتصديره الى الدول المجاورة، خاصة تلك التي تتعايش داخلها طائفة شيعية مهمة. وهكذا فقد عـبر بعض رجال الدين صراحة عن تحقيق حلمهم القاضي بتحويل الخليج العربي الى خليج اسلامي[٥٠].

وأخيراً، فقد افرزت هذه الحـرب تحالفـات جديـدة داخل النـظام الفرعي الخليجي. فـأغلب الدول المحافـظة، انحازت بشكـل صريح ـ عـلى الاقل في البـداية ـ الى العـراق، وسانـدتها مـالياً، لمواجهة الخطر الايراني. عـلاوة على ذلـك، فإن المقـولة العـراقية الـذاهبة الى أن هـذه الحرب، هي حرب العروبة ضد الخطر الفارسي، أسهمت في تشجيع بعض البلدان العربية على مساندة العـراق. بيد انه مع استمرار هذه الحرب، وتفاقم عواقبها السلبية على المنطقـة بسبب التصلب الايراني، فقـد بدأت هذه الدول، تبحث عن مخرج سلمي لهذا القتال.

بصفة عامة، فقد أنتجت هـذه الحرب، بكـل تفاعـلاتها وخصـوصياتهـا، معطيـات جديـدة، وأسهمت في حالة اللااستقرار التي كـان يعيشها النـظام الاقليمي الخليجي، واحتمال انعكـاس ذلك على النظام الدولي برمته. انطلاقاً من هذا الوضع الدقيق، تنبثق صعوبة التموقف ازاء هذه الحرب. وتأتي أهمية فحص الموقف الفرنسي ازاءها.

ب ـ فرنسا: مساندة العراق من أجل الحفاظ على التوازن

لم تجد الدبلوماسية الفرنسية مناصاً، مع بداية الحرب بـين العراق وايـران، من دعوة الـطرفين الى وقف الاقتتـال. وطالبت الـدولتين العـظميين بـالتزام الحيـاد ازاء هذا النـزاع[٥١]. لقد كـان هذا الموقف، الذي تبناه الحلفاء الاوروبيون، يساير السلوك الظاهـري للقطبـين، القائم عـلى الحياد[٥٢]. ويتجاوب في الوقت نفسه، مع رغبة فرنسا في الحفاظ على علاقات حبية مع الطرفين المتصارعين.

---

(٥٠) لقد تجلى ذلك في الهجوم على المسجد الحرام بمكة، والذي تم احتلالـه من طرف بعض العنـاصر الدينيـة. وكان لا بد من مساعدة قوة فرنسية لاجلائهم. وكذلك تورط النظام الايراني في محاولة قلب النظام في البحرين في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١. كلها مؤشرات دالة على ان الحرب مع ايران، لم تمنع النظام الاسلامي، من اعادة قولبة الوضع الخليجي. لمزيد من التفصيل، انظر:

Mohamed Reza Djalili, «Iran-Irak: Radioscopie d'une guerre ambigue,» *Politique internationale,* no. 21 (automne 1983), p. 24 et la suite.

(٥١) تصريح فرانسوا بونسيه، وزير الخارجية الفرنسية آنذاك، في واشنطن ١٩٨٠/٩/٢٦.

(٥٢) من المؤكد، ان القوتين عملتا عـلى شحن الاسلحة الى الـطرفين. بيـد انه من الصعب الحـديث عن حقيقة موقف كل قوة ازاء الطرفين. وبالطبع، فإن غياب مـوقف واضح للقـوتين واكتفاءهما بـالمحافـظة على نـوع من التوازن، شكل احدى الاسباب الرئيسية لتطويق الحرب. حول هذه القضايا انظر:

Delcorde, *La Sécurité et la stratégie dans le Golfe arabo-persique,* pp. 76-79.

بيد أن المسار الذي نهجته ايران، وتكثيف الروابط بين فرنسا والعراق خاصة في مجال التسليح فرض على فرنسا اتخاذ قرارات بشأن بيع الأسلحة للعراق. لقد جعل هذا الواقع السياسة الفرنسية تبدو، وكأنها منحازة للعراق. وهذا ما ترفضه فرنسا التي تصطدم خيارات قيادتها بنوع من المعارضة الداخلية والخارجية.

(١) البحث عن علاقات متوازنة مع الطرفين

لا ريب، في أن منطقة الخليج، قد استقطبت بشكل ملحوظ، أنظار فرنسا، لاسيما من النواحي الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية. فنفط المنطقة يمثل عصب الاقتصاد الفرنسي، إذ غطى مثلاً في سنة ١٩٧٩، ٧٧ بالمائة من استهلاكها الاجمالي[٥٣] وبالمقابل فإن جزءاً كبيراً من الأسلحة الفرنسية تستوعبه البلدان الخليجية. فعلى سبيل المثال اشترت هذه البلدان في سنة ١٩٧٤ ما يقدر بمليار دولار من هذه الأسلحة[٥٤]. وأخيراً فإن امتلاك فرنسا لقواعد في المحيط الهندي (جيبوتي مثلاً) يمثل ورقة أساسية في الاستراتيجية الدفاعية للغرب.

ان صيرورة العلاقات بين فرنسا وايران من جهة، والعراق من جهة أخرى، لم تتطور في الاتجاه نفسه. ففيما يتعلق بالأولى (أي ايران) فقد لجأت فرنسا على الأخص، منذ حرب تشرين الأول/اكتوبر، الى تدعيم ارتباطاتها معها. فخلال الحقبة الجيسكاردية، سجلت العلاقات بين الدولتين قمة نموها. فالرئيس جيسكار ديستان، الذي أصبح هدفه، يتمثل بالدرجة الأولى في البحث عن مصادر مضمونة للتزود بالنفط، وأسواق للرأسمالية الفرنسية في اتجاه تخطي المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الفرنسي، لم يتردد في النزول بكل ثقله، لتطوير العلاقات بين البلدين. فيكفي أن نشير في هذا الصدد الى الزيارات المتبادلة، على أعلى مستوى بين المسؤولين في البلدين[٥٥]. والتي كانت ترمي حسب المسؤولين الفرنسيين من تمكين المصالح الفرنسية، بـ ١٠ بالمائة من السوق الايراني، وذلك من خلال المساهمة في تشييد البنى الأساسية للاقتصاد الايراني[٥٦].

غير أن العلاقات الودية بين النظام الشاهنشاهي وفرنسا، لم يمنع هذه الأخيرة، على خلاف الامريكيين، من قياس عمق السخط الشعبي السائد في ايران، وهشاشة النظام هناك. وغني عن البيان، ان تمادي النظام الايراني في ممارساته، وتنامي شعور الفرنسيين بالنفور ازاءه، بفضل نشاط اللاجئين في باريس، ومساندة كثير من التنظيمات اليسارية لهم، كان من وراء قبول الحكومة

(٥٣) Outrey, «les Puits du Golfe,» p. 10.

(٥٤) سعودي، «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الاعظم،» ص ٣٣.

(٥٥) نشير فقط الى الزيارة التي قام بها شاه ايران الى فرنسا في سنة ١٩٧٤، ووزيره الاول عباس هويدا في ايار/مايو ١٩٧٦. ومن الجانب الفرنسي، فقد زار شيراك طهران، في سنة ١٩٧٤. من حيث ان فاليري جيسكار ديستان، زار ايران في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦.

(٥٦) انظر تصريح وزير الاقتصاد الفرنسي فوركاد (Fourcade) الذي كان يرافق الرئيس الفرنسي خلال زيارته لايران في: *Le Monde*, 10-11/10/1976.

الفرنسية، اقامة الامام الخميني، في «نوفل لوشاتو» (Neufle le Chateau) ومـزاولة نشـاطه السيـاسي هناك بكل حرية[٥٧].

رغم الحكمة والمرونة التي تعاملت بها فرنسـا مع مـرحلة ما قبـل الثورة الاسـلامية، عـلى حد تعبير أحد محللي السياسة الخارجية لفرنسا، فإن هذه الاخيرة لم تستفد كثيراً من هذا التحول. فالثورة الايرانية ستعيد النظر في الأوضاع السائدة، وستغير مطامح الشعب الايراني[٥٨].

وفعلاً، فإن كثيراً من المتغيرات التي أفـرزتها الثـورة، ستزيـد، من التنافـر بين البلدين. فـإذا صرفنـا النظر عن القضـايا النفـطية، فـإن مسار الأوضـاع الايرانيـة على المستـوى الداخـلي (سلسلة الاعدامات من أجل اجتثاث جذور النظام السابق وبعض أركانه[٥٩] واصرار رجال الدين على التفـرد بالسلطة من خلال اقامة جمهورية اسلامية، وتصفية القوى الليبرالية واليسارية، وفرار بعض أعمدتها الى بـاريس، حيث حصلوا على حق اللجـوء السياسي)[٦٠]، كـل هذه العنـاصر وتّـرت العـلاقـات، وأضعفت من مشاعر التعـاطف، حتى في الأوساط التي دأبت في السـابق على منـاهضة نـظام الشاه، ومناصرة قوى المعارضة.

ثم جاءت قضية الرهائن الأمريكيين المحتجزين من طرف الطلبة الايـرانيين، لتعمق من هـوة الخلاف بين الدولتين. ففرنسا اسوة بحلفائها الغربيين، لم تجد بداً من ادانة هذه العملية، باعتبارهـا منافية لمبادىء القانـون الدولي، وفـرض بعض العقوبـات ضد ايـران، كما طـالبت بذلـك الولايـات المتحدة.

وإذا كانت الحكومـة الفرنسيـة لم تسانـد العملية العسكـرية الامـريكية الفـاشلة، التي نظمهـا الرئيس كارتر من أجل تحرير الرهائن، فإن بعض الأوساط الفرنسية وعلى الأخص منها الاشـتراكية، عبرت عن أسفها لفشـل هذا «العمـل الجريء» وجـددت امتعاضهـا من ممارسـات رجال الـدين في ايران[٦١].

وهكذا، نلاحظ، أنه في الوقت الذي كان المنطق يفرض، أن تتوثق علاقـات فرنسـا بالنـظام

---

(٥٧) وذلك خلافاً لادعاء وزير خارجية فرنسا الأسبق، عندما لاحظ ان استمرار وجـود الإمام الخميني في فـرنسا يعود لكون حكومة بلاده لم تطالب بتسليمه حتى لا تعمق من تدهور الاوضاع. انظر مقابلة فرانسوا بـونسيه في: الـوطن العربي، العدد ٣١٧ (آذار/ مارس ١٩٨٣).

(٥٨) Paul-Marie De Lagorce, «Bilan d'un septennat: La Politique extérieure de Giscard D'Estaing,» *Politique étrangère,* no. 1 (1981), p. 100.

(٥٩) مثلاً بعض الشخصيات المعروفة بارتباطها مع الغرب، كالسيد عباس هويدا، الوزير الأول سابقاً.

(٦٠) مثـلاً الرئيس السـابق ابو الحسن بني صـدر، ومسعـود رجـوي، زعيم مجمـوعـة مجـاهـدي خلق (الشعب) الماركسية الاسلامية وشاهبور بـاختيار، آخـر وزير اول في عهـد الشاه، وبعض انصـار الملكية والنـظام السابق، كـما هو الشأن بالنسبة لمنظمة «قوات التحرير الايرانية» (ازاديجان) التي اعلنت مسؤوليتها عن عملية الاستيلاء عـلى احد زوارق الطوربيد، التي باعتها فرنسا لايران. وكانت في المياه الاسبانية في طريقها الى ايران.

(٦١) ذلك ما اكده فرانسوا ميتران الكاتب الاول للحزب الاشتراكي الفرنسي. انظر:

François Mittérand, *Ici et maintenant,* Livre de poche, 5528 (Paris: Fayard, 1980), p. 269.

الجديد في ايران، اعتباراً لرغبته في تبني نهج مستقل عن القوتين العظميين حسب ما يدعو اليه الخطاب الفرنسي، فإن الواقع، أظهر أن المنظور الغربي الذي تعاملت به فرنسا مع تطورات الوضع في المنطقة وانجذابها نحو التضامن مع الامبريالية الامريكية جعل علاقاتها مع ايران تتدهور، وتتأزم يوماً بعد يوم.

على النقيض من ذلك، فإن مقياس درجة العلاقات الفرنسية العراقية، لم يسجل طيلة السنوات الأخيرة إلّا ارتفاعاً، ومزيداً من الترابط والتلاقي بين الدولتين. فهذه العلاقات التي دشنت اثر القرارات التي اتخذها الجنرال ديغول خلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ما فتئت تنمو وتتطور، بغض النظر عن تغير القيادات الفرنسية، لتصل الى ذروتها خلال الحقبة الجيسكاردية لاسيما في المجال العسكري.

فكما أشرنا الى ذلك سابقاً، فإن التعاون العسكري بين الدولتين يعود الى سنوات خلت، وبالضبط في سنة ١٩٧٧، حيث طلب العراق ٣٦ طائرة مقاتلة من نوع ميراج ف ١. وقد أضيفت اليها ٢٤ طائرة من النوع نفسه، بمقتضى عقد ابرم في سنة ١٩٧٩. وقد كانت نية العراق تتجه نحو توسيع هذا التعاون، لينصب على خلق صناعة طيران عراقية، تقتصر في مرحلتها الأولى على تركيب الطائرات الفرنسية في العراق. بيد أن هذا المشروع الذي جرت المفاوضات حوله، لم يتحقق بسبب تورط العراق في الحرب مع ايران، وما نتج عن ذلك من مصاعب تمويلية(٦٢).

ومن نافلة القول، الاشارة الى أن تحمس الحكومة الفرنسية السابقة للتعاون مع العراق، امر تمليه اعتبارات اقتصادية وتحقيق مصالح متباينة. فمن جهة، فإن ذلك، كان يسمح لفرنسا بمقايضة تكاليف النفط الذي تستورده، وفي الوقت نفسه ضمان استمرار صناعة الأسلحة الفرنسية التي تشغل ثلاثمائة ألف عامل بشكل مباشر. أضف الى ذلك، أن عدم وجود علاقات دبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة، جعل المصدرين الفرنسيين فقط أمام منافسين اوروبيين أو آسيويين. وأخيراً، فإن تركيز التعاون مع العراق، وربطه بآليات الاقتصاد الرأسمالي، من شأنه أن يساهم في تركيز مواقع فرنسا في المنطقة، عن طريق استثمار رغبة البلدان الخليجية في التحرر نسبياً من هيمنة القوتين العظميين.

ان تدعيم العلاقات العسكرية الفرنسية مع العراق، ظلت محل نقد من طرف اليسار، وبالأخص الاشتراكيين، «المرضى» باسرائيل والشعارات البراقة. ومن ثم فإن وصولهم، في ظروف اشتدت فيها الحرب بين العراق وايران، جعل الحكومة الإشتراكية تقف من جديد أمام اشكالية التوفيق بين تراثها، وهي في المعارضة، ومرغمات الواقع بكل تناقضاته، وقوانينه.

(٢) الحكومة الاشتراكية: استمرار في الخط السابق

لقد درج الحزب الاشتراكي، من موقع المعارضة، على استنكار «سياسة المدفع» للحكومة السابقة، واستنكر ترسيخ التعاون العسكري مع العراق، اعتباراً من كونه يساهم في تصعيد التوتر

---

(٦٢) *Le Monde*, 24/9/1980.

في الشرق الأوسط. وبناءً على ذلك، فقد وضع من بين أهدافه عند وصوله الى السلطة، اعادة النظر في سياسة بيع الأسلحة. غير أن الحكومة الاشتراكية، سرعان ما اصطدمت بصعوبة تغيير أو تفكيك بنية صادرات الاسلحة، أو على الأقل، التحكم فيها أو توجيهها، إلّا في حدود ضيقة(٦٣)، وذلك راجع الى الثقل الذي يمثله هذا القطاع في الصناعة ودوره في موازنة التجارة الخارجية. علاوة على ذلك، فإن كل مساس بهذا النوع من الصناعات، سينعكس لا محالة وبشكل أساسي على مشكلة البطالة، وسيضخم من جيوش العاطلين(٦٤).

لهذه الاعتبارات، لم يجد الاشتراكيون بداً من مواصلة السير في ظل الخيارات السالفة. وتبعاً لذلك، فقد واصلت فرنسا تزويد العراق بالأسلحة. إلّا أن هذه المسألة اثارت جدلاً كبيراً، بعد أن قررت الحكومة الفرنسية تسليم العراق بضع طائرات من نوع «سوبر ايتندار» (Super Etendard) وهي طائرات، أثبتت جدارتها وفعاليتها، عندما استعملها الطيران الارجنتيني ضد البحرية البريطانية في حرب جزر «الفوكلاند».

وبديهي أن هذه الصفقة، لم تكن الا فرصة، لمناقشة الموقف الفرنسي برمته ازاء الحرب العراقية الايرانية، وخاصة فيما يتعلق بانعكاساته على المصالح الفرنسية، ودورها في المنطقة.

منذ أن طلب العراق من فرنسا تزويده بمجموعة من طائرات سوبر ايتندار(٦٥) لم تهدأ النقاشات حول مدى ملاءمة الاستجابة لهذا الطلب، ومدى انعكاس ذلك على صيرورة الحرب، ومستقبل المنطقة بأكملها. وقد تصاعدت حدة التساؤلات والجدل، مع اعلان الحكومة الفرنسية عن رغبتها في الاستجابة للطلب العراقي وذلك بعد شهور من تقديم هذا الطلب.

لقد اعتبرت الحكومة الفرنسية في معرض تبريرها لهذا القرار أن هذه الصفقة ليست الا امتداداً للصفقات التي أبرمت في عهد المسؤولين السابقين. زد على ذلك، إن فرنسا لا يمكن لها أن ترفض الطلب العراقي، لأن ذلك سيدفع الحكومة العراقية الى اتخاذ اجراءات ردعية، وسيحرم المصالح الفرنسية من امكانات السوق العراقية. وعلى مستوى آخر، فإن العراق، كان بامكانه، أمام الرفض الفرنسي أن يلتجىء الى قوة أخرى: الاتحاد السوفياتي، أو بريطانيا، أو الولايات المتحدة، للحصول على مثل هذه الطائرات. وفي جميع الأحوال، فإن مركز فرنسا سيضعف في المنطقة. وأخيراً، فإن

---

(٦٣) في العام ١٩٨٢، استوعب المشرق العربي والمغرب العربي ٨٣ بالمائة من صادرات فرنسا. وقد انخفضت هذه النسبة في الاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٨٣ الى ٦٢,٥ بالمائة. وهي مع ذلك تبقى نسبة عالية، بالرغم من محاولة الحكومة الاشتراكية اعادة هيكلة بنية صادراتها من الاسلحة. انظر: *Le Monde,* 13/10/1983.

(٦٤) لمزيد من التفصيل حول هذه القضايا، انظر دراستي:

Ferdinand Varenne, «Exportation d'armements: Diriger ou laisser faire,» *Projet,* no. 174 (avril 1983), pp. 303-315, et «Ventes d'armements: Le Juridisme et l'incantation,» *Projet,* no. 177 (juillet 1983), pp. 711-722.

(٦٥) تم ذلك في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٣ خلال زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي آنذاك طارق عزيز لباريس.

الحكومة الفرنسية قد أعلنت صراحة، انه لا يمكن لها أن تقبل بهزيمة للعراق، لأن ذلك من شأنه أن يخلخل الاستقرار السائد في المنطقة، ويدك أركان النظام الخليجي الحالي[٦٦].

والواقع، ان التبريرات التي اعتمدت عليها الحكومة الفرنسية، لم تكن كافية لتبديد حيرتها واضطرابها، وعجزها عن الدفاع عن موقفها بوضوح، في مواجهة الانتقادات التي وجهت اليها. فتردد المسؤولين الفرنسيين عن الاعلان عن تسليم هذه الطائرات، ليس إلّا مؤشراً على ضعف مصداقية هذه السياسة ازاء الصراع الدائر في الخليج[٦٧].

والحقيقة، إذا كان معظم ممثلي شرائح المجتمع الفرنسي قد عبّروا عن ضرورة مساندة العراق، فإن النقاش انصب حول مدى ملاءمة هذا القرار، وتأثيره على مجرى الحرب. فهناك اتجاه رفض هذه الصفقة انطلاقاً من حسابات اقتصادية، مفادها ان هذه الدولة (أي العراق) أصبحت تتخبط في وضعية مالية سيئة، بسبب نقص الفوائض التي كانت تملكها، نتيجة ضغط النفقات الحربية، وانخفاض المداخيل النفطية. وبالتالي تقلص احتياطاتها من العملة الصعبة، بشكل اضطرها الى أن تطلب من فرنسا اعادة جدولة ديونها[٦٨] وفي ظل هذه الوضعية فإنها لم تعد عنصر جذب للمستثمرين الفرنسيين، بل على العكس من ذلك، فإن فرنسا ستفقد الشيء الكثير في حالة اقدام ايران على اتخاذ اجراءات انتقامية ضد المصالح الفرنسية[٦٩].

والاتجاه الآخر، استند الى بعض الحجج السياسية والاستراتيجية. وهو يعتبر أن الحكومة بتورطها مع العراق، يمكن أن تكون قد لعبت ورقة خاسرة، ستضعف مركزها، وتقوض مكانتها في المنطقة. فعجز العراق عن تحقيق الأهداف التي كان يتوخاها من هجومه على ايران، واضطراره الى الاعتراف مجدداً باتفاقية الجزائر التي كان قد أدانها سابقاً، وترحيبه بكافة الحلول السلمية. وبالمقابل، فإن قدرة النظام الايراني على تجاوز تناقضاته، والمحافظة على تماسكه وصموده في وجه العراق، ليس له من دلالة سوى ان ايران مهما كان لونها السياسي أو الايديولوجي، تظل بمثابة حجر الزاوية في منطقة الخليج. ومن ثم، فإن فرنسا، بانحيازها للعراق، ومدّها بهذه الأسلحة المتطورة، تكون قد ساعدت على تصعيد التوتر في المنطقة. وانخرطت في مشاكل ليس لها الامكانات والوسائل الكافية لتحمل تبعاتها[٧٠].

---

(٦٦) انظر مثلاً تصريح الرئيس الفرنسي في هذا الشأن في: *Le Monde*, 28/10/1983.

(٦٧) فمثلاً اكتفى الرئيس الفرنسي، خلال ندوته الصحافية في تونس (٢٦ ـ ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣) بالقول ان الطائرات موجودة في المكان الذي ينبغي ان تكون فيه: *Le Monde*, 28/10/1983.
والشيء نفسه اكده وزير الدفاع، فلم يعلن رسمياً عن تسلم العراق لهذه الطائرات الا في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر وذلك من طرف وزير العلاقات الخارجية كلود شيسون امام الجمعية الوطنية.

(٦٨) اشرنا الى ذلك سابقاً.

(٦٩) ذلك ما فعلته عندما اغلقت جميع المصالح التجارية الفرنسية في ايران.

(٧٠) انظر في هذا الصدد مواقف الرئيس السابق جيسكار ديستان ووزيره في التعاون ليبوفسكي، وكذلك موقف المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي الذي حذر من مغبة التورط في هذه الحرب. *Le Monde*, 11/10/1983.

وفي الواقع، فإن القيادة الفرنسية، التي ربطت قرار تسليم هذا النوع من الطائرات الى العراق، بحملة دبلوماسية تستهدف وضع حد لهذه الحرب[٧١] لم تتردد في تسليم العراق المزيد من الاسلحة بعد أن تبدى للعيان تصلب الموقف الايراني، ووضعه لشروط غير مقبولة سياسياً من أجل انهاء الاقتتال في المنطقة، تظهران في تركيبة النظام وطلب تعويضات. . . الخ). وهكذا فقد حصل العراق في صيف ١٩٨٥ على صفقة طائرات ميراج أف ـ ١[٧٢] كما نقلت بعض الصحف خبراً مفاده أن فرنسا زودت العراق بكمية مهمة من الصواريخ الجديدة أرض/جو، التي تعتبر أكثر تطوراً وفعالية من الصواريخ الفرنسية التي حصل عليها العراقيون حتى الآن. ويتعلق الأمر بصاروخ جديد يحمل اسم «أي. اس ـ ٣٠» ويطلق من المقاتلات ميراج اف ـ ١، التي يملك العراق عدداً كبيراً منها. وهو يعمل بأشعة اللايزر. ويمكن اطلاقه من علو مرتفع مما يتيح للطيار الابتعاد عن مرمى الدفاعات الجوية المضادة بعد اطلاق الصاروخ[٧٣].

وبصرف النظر عن الردود التي انصبت على صفقة «سوبر ايتندار» واستمرار الحكومة الفرنسية في تزويد العراق بالأسلحة التي يحتاجها، فإن استقراءً فاحصاً للسياسة الفرنسية برمتها ازاء هذه الحرب، من شأنه أن يكشف عن بعض الدلالات حول طبيعة السلوك الخارجي الاشتراكي. فالباحث، لا يمكن له، إلّا أن يتلمس ذلك الخيط المتصل الذي يربط السياسة الحالية بالسياسة التي نهجتها الحكومة السابقة. لقد أظهرت السلطة الاشتراكية تشبثها بالدفاع عن مصالح فرنسا، ولو تعارضت مع المبادىء الكبرى التي ما انفك يدافع عنها الحزب الاشتراكي. فقد أكد الرئيس الفرنسي صراحة، أن بلاده لن تقبل بهزيمة العراق. ومعنى ذلك أنها ترفض كل تغيير كفيل بتعديل التوازن السائد في المنطقة لصالح قوى لا يمكن مراقبتها من طرف الغرب. فعلى هذا المستوى، فإن السلوك الفرنسي هو بمثابة تعضيد للنفوذ الغربي في المنطقة، خصوصاً وان بريطانيا عبرت عن استعدادها لتسليم ايران مجموعة من الطائرات (جاغوار) وذلك لموازنة الخلل الناتج عن استعمال العراق للطائرات الفرنسية. بهذا الاسلوب، فإن الدول الغربية، قادرة على تثبيت مواقعها، ومنع ايران من تنفيذ تهديدها القاضي باغلاق مضيق هرمز، شريان الاقتصاد الاوروبي. وفي الوقت نفسه، قطع الطريق في وجه انتشار النفوذ السوفياتي.

وصفوة القول، إذا كانت المصالح الفرنسية قد تضررت في ايران، فإنه يتجلى واضحاً انه لم يكن أمام فرنسا. في ظل سياستها المحافظة، الى حد المزايدة على التضامن الغربي، خيار آخر سوى تأكيد استمرارية المحاور الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية.

وإذا كان الوضع السياسي الفرنسي، إزاء هذه القضايا العالمية هكذا، فما هو سلوك فرنسا ازاء بعض القضايا الاقل حدة، ذات الطابع الاقليمي؟

---

(٧١) خاصة في الامم المتحدة، حيث تكللت جهودها باصدار مجلس الامن لقرار يدعو الطرفين الى قرار وقف اطلاق النار، وضمان حرية الملاحة في الممرات البحرية.

(٧٢) انظر: *Le Monde*, 14/12/1985.

(٧٣) انظر مثلاً: القبس (الطبعة الدولية)، العدد ٢٠٣ (١١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥).

ثانياً: فرنسا والمشاكل الجهوية

الى جانب المشاكل ذات الطابع العالمي التي عالجتها الدبلوماسية الفرنسية، فإن هذه الأخيرة واجهت بعض القضايا الاقل حدة، والتي تهم الوطن العربي، ولكنها لا تندرج بشكل جوهري ضمن انشغالات القوتين العظميين. وإذا كان يظهر للوهلة الأولى، أن تحرك فرنسا يمكن أن يكون أكثر حرية وفعالية، فإن الواقع ليس دائماً كذلك. فهي في كثير من الأحيان مضطرة أمام تداخل عوامل متعددة ومتشابكة الى موازنة سلوكها باستمرار.

وفي محاولة لاستجلاء الموقف الفرنسي بوضوح، سنسعى الى فحص مضمون الممارسة الفرنسية ازاء الأزمة التشادية، التي تورطت فيها منذ اندلاعها على أن تقوم فيها بعد برصد التعامل الفرنسي مع قضية استحوذت أساساً باهتمام بلدان المغرب العربي. وهي قضية الصحراء المغربية.

١ ـ فرنسا والازمة التشادية

إن استنطاق تاريخ الدور الفرنسي في التشاد، ينم عن وجود علاقة عضوية بين البلدين، تجسدت في التدخل الفرنسي المستمر هناك. وقد تشكل هذا الثابت في ثلاثة أنماط:

النمط الاول استهدف حماية النظام التشادي القائم في مواجهة الحركات المعارضة. أما النمط الثاني، فحاول احتواء النفوذ الليبي، ضمن تحرك شامل للابقاء على التوازن الاقليمي في افريقيا. أما النمط الأخير، الذي تبلور في عهد السلطة الاشتراكية، فقد حافظ على النمط السابق، ولكن في اتجاه البحث عن السلام في التشاد، محاولاً بذلك التكيف مع مرغمات الواقع، والتميز في الوقت نفسه عن الممارسة السابقة.

أ ـ التدخل/حماية النظام الداخلي

لم يؤد استقلال التشاد في ١١ آب/أغسطس ١٩٦٠ الى تصفية الوجود العسكري الفرنسي في البلاد، فبعد أربعة أيام فقط من اعلان الاستقلال، وانتخاب السيد «فرانسوا تومبالباي. (F Tombalbaye)» رئيساً للجمهورية، أبرمت اتفاقيات للتعاون في مجال الدفاع، بقيت بمقتضاها بعض فصائل القوات الفرنسية متمركزة في الجزء الشمالي من البلاد. ولم تنسحب مؤقتاً إلّا في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، بعد أن طالبت الجمعية الوطنية التشادية في نيسان/ابريل ١٩٦٤ بجلاء هذه القوات البالغ عددها ثلاثة آلاف جندي.

غير أن هذا الانسحاب، لم يترتب عنه استتباب الاستقرار في البلاد. فالمشاكل الاقتصادية والطبيعية والبشرية والاثنية وطبيعة البنى الاجتماعية المتخلفة، والاسلوب الذي نهجه الرئيس، للاستئثار بالسلطة، عن طريق تصفية خصومه السياسيين، وعلى الأخص المنتمين منهم للشمال ابتداءً

من سنة ١٩٦٣[٧٤]، هذه العوامل متضافرة، فجرت سلسلة من الانتفاضات والتمردات، احتجاجاً على تردي الأوضاع في البلاد، وخاصة في المجال الاقتصادي. ولا ريب، في أن الاجراءات القمعية التي واجه بها النظام المركزي هذه الأحداث لم تزد إلاّ في تعميق الهوة بينه وبين بعض سكان القرى والبوادي. وفي الوقت نفسه فقد ساهمت في تسييس هذه الحركة الاجتماعية، وتأطيرها في بوتقة جبهة تحرير التشاد والتي شكلت نواة جبهة فرولينات (Frolinat)[٧٥]. هذه المنظمة التي قادت العمليات العسكرية ضد قوات النظام المركزي، وأخذت طابع التمرد العام، في مناطق الشمال التي تسكنها أغلبية مسلمة، وذلك ابتداءً من سنة ١٩٦٨.

وأمام عجز القوات التشادية على وقف هذا المد، فقد لجأ تومبالباي الى طلب تدخل القوات الفرنسية لسحق ما سمّاهم «باللصوص» و«قطّاع الطرق» وذلك تطبيقاً لاتفاقيات التعاون الفرنسي التشادي المشار اليها آنفاً.

وقد ربط الجنرال ديغول، مبدأ تدخل القوات الفرنسية في هذه البلاد، بتكليف بعثة، بإعادة تنظيم الادارة المحلية، المسؤولة حسب زعمه، عن استفحال هذه الأزمة. وتبعاً لذلك، فإن كثيراً من المتصرفين الفرنسيين استرجعوا مكانتهم التي فقدوها عند اعلان الاستقلال[٧٦].

إلاّ أن هذا التدخل، اذا كان قد سمح مؤقتاً، بتهدئة البلاد، فإن منظمة «فرولينات» استغلت الانتقادات الموجهة للجنود الفرنسيين، لتعبر عن وجودها الدولي. غير أن الضربات الموجهة اليها من طرف القوات الفرنسية، والانشقاقات التي كانت تمزقها أيضاً، حالت دون اكتسابها لرصيد دولي.

وفي محاولة لاستمالة معارضيه، واسترجاع سيطرته على الوضع، فقد أعلن الرئيس «تومبالباي» في سنة ١٩٧٠، عن برنامج للتصالح الوطني، تبلور في اطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين، وتغيير التعامل مع السكان الثائرين الذين لم يعد يعتبرهم كمجرد لصوص وخارجين عن القانون[٧٧]. وفي الوقت نفسه شن حملة كلامية استهدفت تحقيق «الثورة الثقافية»أي العودة الى الاصالة والاشتراكية ذات الوجه الانساني، المخالفة لاشتراكية ماركس[٧٨].

وفي الوقت، الذي كان يروج فيه هذا الهذيان الايديولوجي، كان بؤس السكان يتعمق ويستفحل، بسبب الجفاف الذي عم البلاد، واستشراء الفساد في أوساط الذين حولوا لحسابهم المساعدات الغذائية التي كانت تقدمها بعض الدول الغنية والمنظمات الانسانية. وبتواز مع ذلك، فإن

---

(٧٤) Christian Bouquet, *Tchad: Genèse d'un conflit* (Paris: L'Harmattan, 1982), p. 124.

(٧٥) تم تأسيس هذه الحركة من طرف احمد موسى، الذي كان لاجئاً في السودان.

(٧٦) Christian Casteran, «Le Tchad entre la repression et la conciliation,» *Croissance des jeunes nations,* no. 116 (octobre 1971), pp. 136-137.

(٧٧) Bouquet, Ibid., p. 141.

(٧٨) تجلى ذلك في ادخال بعض التغييرات الشكلية، كتغيير اسماء المدن والشوارع وهكذا تحول اسم العاصمة من فورلامي الى نجامينا.

ضغط الحركات المعارضة للنظام، اشتد، وبرزت بعض تجلياته من خلال ما عرف «بقضية كلوستر» (Affaire Claustre)[٧٩].

لقد تحكمت هذه العوامل في الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال فيلكس ملوم (F.Malloum) والذي أدّى الى مقتل الرئيس تومبالباي، وبمجرد استيلائه على السلطة، فقد أعلن النظام الجديد، عن برنامج للمصالحة الوطنية، سمح بانضمام بعض الشخصيات المعارضة، دون أن يضع حداً نهائياً للصراعات التي تعيشها البلاد. فقد كان للموقف الفرنسي القاضي بالتفاوض مباشرة مع زعيم المتمردين حسين حبري، ومده بالمال والمساعدات غير العسكرية، وذلك من أجل اطلاق سراح السيدة كلوستر، اثراً سيئاً على العلاقات بين باريس ونجامينا. فقد اعتبر الجنرال مالوم، أن هذا السلوك الفرنسي يشكل ضربة قاصمة للسيادة الوطنية. وبناءً على ذلك فقد طلب في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ من فرنسا سحب قواتها «الاستعمارية» من البلاد[٨٠]. إلاّ أن هذا القرار كان بمثابة «زوبعة في فنجان». فسرعان ما أدركت الحكومة التشادية، أنه لا غنى لها عن مساعدة القوات الفرنسية، فاضطرت الى تبني حل وسط يقوم أساساً على اجلاء القوات الفرنسية، مع الابقاء على ثلاثمائة من المستشارين. وهذا يعني ان القطيعة لم تتم بين الدولتين. على العكس من ذلك فقد جاءت زيارة الوزير الأول الفرنسي شيراك (J. Chirac) في آذار/مارس ١٩٧٦ لتعطي دفعاً جديداً للعلاقات بين البلدين، وتعيد تنظيم التعاون العسكري بين الدولتين، من خلال اتفاقيات جديدة، شكلت الأساس الشرعي للتدخل الفرنسي في التشاد[٨١]. فبموجب هذه الاتفاقات، تم مؤقتاً تجميد القواعد الفرنسية في البلاد، والغاء شرط الدفاع الاتوماتيكي، (Clause Automatique de Défense). وبالمقابل فقد ازداد عدد المتعاونين والمدربين والمستشارين الفرنسيين العاملين تحت الزي التشادي.

والظاهر أن هذه الاتفاقات أصبحت تشكل تحولاً نوعياً في التدخل الفرنسي في التشاد. فعلاوة على كونها مكنتها، بشكل «مشروع» باستعمال البلاد، «كرابط استراتيجي»، يسمح لطائراتها الضخمة (ترانسال Transal) بالتوقف في التشاد عند اتجاهها نحو قواعد جيبوتي والمحيط الهندي[٨٢] فإنها فضلاً عن ذلك، تأتي في ظروف، اتسمت بانتصار حركات التحرر في افريقيا الجنوبية، وبتصاعد النفوذ السوفياتي والكوبي. ولكن أكثر من ذلك، بتغير عميق، في الاستراتيجية الليبية، التي تبنت «الاطروحة السوفياتية» وأصبحت تسعى الى زعزعة النظام التقليدي الافريقي.

---

(٧٩) في نيسان/ ابريل ١٩٧٤ قام بعض رجال حسين حبري، باختطاف اربعة اوروبيين: اثنان المانيان (الدكتور ستافين وزوجته التي توفيت متأثرة بجروحها) ومارك كومب، والسيدة كلوستر عالمة الآثار الفرنسية. اما الالمانيان فقد تم اطلاق سراحهما بعد ان قبلت المانيا دفع الفدية. في حين ان قضية كلوستر، التي تناقلتها الصحف في البداية كحدث عادي، ستؤرق العلاقات بين الدولتين. لمزيد من التفصيل حول تطورها، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٨ ـ ١٥٠.

(٨٠) Christian Casteran, «Dix huit ans de relations tumultueuses,» *Le Matin*, 21/3/1979.

(٨١) Christian Casteran et J. Pierre Langellier, *L'Afrique déboussolée* (Paris: Plon, 1978), p.86.

(٨٢) Jérôme Du Moulin, «Un Relai stratégique,» *Le Matin*, 2 /3/1976.

ب ـ التدخل/الابقاء على الوضع الاقليمي

لم يعد التدخل الفرنسي في التشاد مقتصراً على مساعدة السلطة القائمة، على مواجهة الحركات المعارضة، بل إن شروط الصراع قد تعقدت مع تحول التشاد الى بؤرة للتدخلات الأجنبية الأخرى، وعلى رأسها، الليبية. فقد عرف هذا البلد حالة من الاستقرار. ومن ثم، أصبح الدور الفرنسي يطمح الى المحافظة على النظام الافريقي المحافظ في مواجهة عوامل الزعزعة المختلفة. ومن بينها الهاجس الليبي. وواضح أن التحرك الفرنسي، لم يكن دائماً يملك حرية التصرف، بل كان يخضع لحالة من المد والجزر للمحافظة على ضبط النظام الافريقي، حسب منظوره، والحيلولة دون اختلاله بسبب التسربات المعارضة، ومن بينها الليبية.

وفي الواقع، فإن اهتمام ليبيا بالتشاد تزامن مع ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ واندرج في بداية الأمر، ضمن هذا المشروع الثوري، القاضي باجتثاث جذور التغلغل الاسرائيلي في افريقيا، وتعويضه باشعاع اسلامي. وهذا ما يفسر تردد القذافي في مساندة الثوار التشاديين، بشكل مكثف. مكتفياً بتوظيف مساندته، لحركة ابا صديق (Abba Seddik) التي اعترف بها في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢، كورقة ضاغطة لدفع حكومة التشاد الى وقف تعاملها مع الكيان الصهيوني، وقمعها للسكان المسلمين في الشمال[٨٣]. وفعلاً لم يجد الرئيس تومبالباي، بدأً من الرضوخ للشروط الليبية، حيث أعلن في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، عن قطع علاقاته مع اسرائيل، مقابل التزام ليبيا بعدم التدخل في شؤون البلاد، فضلاً عن ذلك، فقد مُنحت التشاد مساعدة مالية تقدر بـ ٢٣ مليار من الفرنكات القديمة، ذهب البعض الى اعتبارها ثمناً لتخلي النظام التشادي عن المطالبة بمنطقة اوزو (Aouzou) التي تمركزت فيها القوات الليبية[٨٤].

إلّا أن اهتمام ليبيا بشؤون التشاد، تركز مع التحولات التي عرفتها افريقيا في سنة ١٩٧٥،

---

(٨٣) René Otayek, «La Lybie révolutionnaire au sud du Sahara,» *Machreq-Maghreb*, no. 24 (octobre-décembre 1981), p. 26.

(٨٤) لقد اعتبر البعض، ان هناك فعلاً اتفاقية سرية ابرمت بين السيد بـــا، الممثل الموريتاني آنذاك للرئيس تومبالباي، والنظام الليبي، تخلت بموجبها التشاد عن منطقة اوزو، التي تبلغ مساحتها ١١٤٠٠٠ كلم٢، والغنية باليورانيوم. ويستند في ذلك الى سكوت الحكومة التشادية وعدم احتجاجها، عندما اقدمت ليبيا على تسليم بطاقات ليبية لسكان المنطقة، ورفعت علمها هناك. الا ان اتجاها آخر، يفند هذا الرأي، وينفي وجود مثل تلك الاتفاقية. وفي هذا الصدد يرى برنار لان (B. Lanne) انتفاء اي تعاقد، مستنداً الى عدة حجج، من بينها، أولاً: من الناحية القانونية فإن الرئيس التشادي لا يملك صلاحية تفويت جزء من التراب الوطني. فكل معاهدة تتضمن تفويتاً، تفرض المصادقة عليها بواسطة قانون (الفصل ٧٠ دستور نيسان/ ابريل ١٩٦٢). وبالتالي، فإن اتفاقية سرية، ولو وجدت، ليست لها اية قيمة قانونية. ثانياً: لو كانت هناك هذه الاتفاقية، فإن ليبيا كانت ستحتج بها امام منظمة الوحدة الافريقية التي ناقشت مشكلة الحدود بين البلدين في دورتها الرابعة عشر، المنعقدة في بداية تموز/ يوليو ١٩٧٧. وكذلك من خلال لجان المصالحة التي انشأتها. فقد تشبثت ليبيا بمعطيات تاريخية في تفسير «ليبية» هذه المنطقة (تأويل انفرادي للمعاهدة الايطالية الفرنسية التي حددت الحدود بين ليبيا والتشاد بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٥). لمزيد من التفصيل، انظر:
Robert Lanne, *Tchad, Libye, la querelle des frontières* (Paris: Karthala, 1982), p. 228 et la suite.

والتي قسمت القارة الافريقية الى معسكرين متوازيين: معسكر «محافظ» ومعسكر «تقدمي». وقد تموقعت ليبيا في المعسكر الثاني. وتجلى ذلك في مساندتها للجزائر بشأن قضية الصحراء المغربية، وتنديدها بشدة باستمرار الاستعمار الفرنسي لبعض المناطق الافريقية[٨٥]. ولا ريب في ان هذا التحول الليبي، جاء نتيجة خيبة املها في تحقيق الوحدة العربية، من خلال دول المشرق العربي[٨٦]. ومحاولة لتجاوز المرغمات الاستراتيجية التي أصبحت تطوقها، نتيجة توتر علاقاتها مع مصر[٨٧]، وذلك بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي، على المستوى العملي، فقد تبلور هذا التحول، في تغيير اهتماماتها، واعادة توجيه دبلوماسيتها، في اتجاه افريقيا من خلال محورين أساسيين افريقيا الشمالية، وافريقيا شبه الصحراوية[٨٨].

بيد ان المخطط الليبي، اصطدم بمعارضة الجنرال مالوم، الذي اتهم ليبيا، بالتواطؤ مع المتمردين التشاديين وطالبها باسترجاع منطقة اوزو، وأقدم على اغلاق الحدود بين الدولتين[٨٩].

وأمام عجز سياسة التصالح الوطني على استقطاب القادة التشاديين، فقد تضاعفت عمليات الثوار، الذين استطاعوا في حزيران/يونيو ١٩٧٧، احتلال بعض مراكز القوات النظامية. وكان لا بد من تدخل القوات الفرنسية، لمنع اندحار نظام مالوم، واستيلاء ثوار فرولينات على السلطة. وأمام هذا الوضع لم تجد الحكومة التشادية مناصاً، من تقديم شكاوي الى منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الافريقية، ضد «الاعتداء الليبي»، ولكن دون جدوى[٩٠]. بل على العكس من ذلك، فقد استطاعت ليبيا أن تفرض نفسها كوسيط، بعد أن نجحت في دفع الأطراف المتصارعة الى التفاوض، والتوصل الى ما سمي باتفاق «سبها» وهو يقوم على الأسس التالية:

- اعتراف المجلس العسكري الاعلى بجبهة فرولينات.
- حرية التنقل بالنسبة للطرفين في جميع أنحاء البلاد.
- مراقبة احترام وقف اطلاق النار من طرف لجنة ليبية - نيجيرية.

الا أن هذا الاتفاق لم يعمر طويلاً. فحسب المسؤولين الفرنسيين، فإنه كان مجرد «صفقة المغبون» اتاح لجبهة «فرولينات» أن ترسخ مكتسباتها، وتتقدم نحو العاصمة، خارقة بذلك مقتضياته، مما برر تدخل القوات الفرنسية لمساعدة القوات النظامية على وضع حزام أمني لحماية

---

(٨٥) يتعلق الامر بـ جيبوتي، القمر وريبونيون.

(٨٦) مثال مشروع الوحدة بين مصر والسودان وليبيا، في سنة ١٩٦٩.

(٨٧) في سنة ١٩٧٤ اتهمت مصر ليبيا، بأنها كانت وراء العملية التي نظمت ضد اكاديمية هيليوبوليس من طرف بعض الاخوان المسلمين، ثم اتهمت ليبيا مصر بعد ذلك بأنها كانت وراء المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها الكولونيل عمر المحيشي ضد النظام الليبي، انطلاقاً من القاهرة. انظر:
Hervé Bleuchot, «La Politique africaine de la Lybie,» *Annuaire de l'Afrique du Nord* (1978), p. 72 et la suite.

(٨٨) Otayek, «La Lybie révolutionnaire au sud du Saharah,» p. 6.

(٨٩) Bleuchot, Ibid., p. 18.

(٩٠) بالرغم من الموقف القانوني للتشاد، فإن منظمة الوحدة الافريقية وقفت عاجزة أمام ليبيا.

المدينة[٩١]. وتطبيقاً لذلك، فقد ضاعفت عددها، وأصبحت تتكون من الفي رجل، مدعمين بطائرات جاغوار، التي تدخلت في بعض المعارك التي دارت شمال نجامينا، لوقف زحف قوات جبهة «فرولينات» مكرسة بذلك خطاً فاصلاً بين شمال البلاد، وتشاد النافع الموجودة جنوب هذا الخط[٩٢].

ولا جدل، في أن تصاعد النفوذ الليبي قد اسهم في دفع قائد جيش الشمال حسين حبري الى التحالف، مع الرئيس فيلكس مالوم، وتقلد منصب الوزير الأول في آب/اغسطس ١٩٧٨، وذلك بعد مفاوضات توسطت فيها السودان، وتمخضت عن صدور ميثاق اساسي قسم السلطة بين الرئيس والوزير الأول.

غير أن الحكومة التي شكلها حسين حبري، والمكونة من شخصيات تنتمي في اغلبها الى الشمال والمسلمين، لم ترض الطبقة الحاكمة القديمة، وزبانيتها، وكذلك جزءاً كبيراً من الانتلجنسيا، التي شنت حملة ممنهجة ضد الحكومة الجديدة، متهمة إياها بعدم الكفاءة والقبلية[٩٣].

وعلى مستوى آخر، فقد برز التنافس بين الرئيس التشادي ووزيره الأول، وسارع كل واحد الى تركيز مواقعه، تحسباً للتطورات المحتملة، والتي تبلورت، في انفجار الصراع بشكل مفتوح ومسلح ابتداء من ١١ شباط/فبراير ١٩٧٩، على اثر الإضراب العام الذي دعا اليه انصار الوزير الأول.

وعلى الرغم من اعلان فرنسا عن حيادها ازاء الصراع، فإنه يظهر أن هذا الموقف كان يخدم ضمنياً الوزير الأول حسين حبري. فبشكل ملموس، وخلافاً لطلب الرئيس فيلكس مالوم، الذي دعا القوات الجوية الفرنسية الى الاغارة على قوات الشمال، فإن رئيس القوات الفرنسية بالتشاد، الجنرال «فورست» استجاب، على العكس من ذلك، لطلب «حسين حبري»، القاضي بتجميد هذه الطائرات، وترحيل الطيارين. واكثر من ذلك، فقد ترك له مهمة حماية الرعايا الفرنسيين[٩٤].

والواقع أن فرنسا لم تستفد كثيراً من هذه الحلقة الجديدة في الأزمة التشادية، وبدا واضحاً أن موقفها اصبح صعباً، بسبب الانتقادات الداخلية، بخاصة في الأوساط المعارضة، ونتيجة ظهور ممثلين افارقة جدد يحاولون استثمار ما يقع في التشاد، لتثبيت وجودهم كقوى اقليمية (Puissance Régionale). وفي هذا الاطار، تم استبعاد الاقتراح الذي قدمه الرئيس الفرنسي «جيسكار ديستان» في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٩، والمتضمن حلاً فيدرالياً للمشكلة، باعتبار ان التشاد بلد هش وشاسع الأطراف، محتاج الى بنية لا مركزية حتى تتمكن كل طائفة من تسيير شؤونها الخاصة[٩٥]. وعوضاً عن ذلك، فقد انعقد مؤتمر كانو Kano بنيجريا في ٧ آذار/مارس ١٩٧٩، بدون حضور فرنسا، كانت

---

(٩١) Casteran et Langellier, *L'Afrique déboussolée,* p. 87.

(٩٢) Casteran, «Dix huit ans de relations tumultueuses,».

(٩٣) Bouquet, *Tchad: Genèse d'un conflit,* p.154.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٩٥) Christian Casteran, «Le Retour de bâton,» *Le Matin,* 20/3/1979.

من بين قراراته، تكليف فيلق نيجيري، بالمحافظة على احترام وقف اطلاق النار بين الأطراف المتصارعة. وفي الوقت نفسه، فقد استقال فيلكس مالوم وحسين حبري، وتم تأسيس مجلس مؤقت للدولة تحت رئاسة غوكوني وداي[٩٦]. وقد اكتملت هذه الاتفاقية، بمعاهدة لاغوس، التي وقعت في ٢١ آب/اغسطس من السنة نفسها، والتي نصت على انشاء حكومة وحدة وطنية، تؤسس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بمشاركة احدى عشرة فصيلة تشادية[٩٧].

أمام هذا التراجع الذي انتاب فرنسا، لم تجد هذه الأخيرة مناصاً، من سحب قواتها من التشاد. وبالمقابل، فقد استغلت ليبيا هذا الفراغ، وتجدد القتال من جديد بين انصار غوكوني وداي، ووزير الدفاع حسين حبري، لتوطد اقدامها، وتركز مواقعها في البلاد. فبمجرد انسحاب القوات الفرنسية، ارسلت ليبيا قوة عسكرية الى نجامينا، لتعضيد القوات الموالية لغوكوني وحليفه «كاموجي». ولم تفلح قرارات منظمة الوحدة الافريقية، المتعلقة بتشكيل قوات افريقية لمراقبة وقف اطلاق النار، في ثني ليبيا عن التورط بعمق في الأزمة التشادية. ففي حمأة هذا الصراع الملتهب، وبناءً على معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة بين البلدين في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٨٠، فقد اغرقت الموالين لها بثلاثة آلاف جندي، مدججين بالأسلحة المتطورة المختلفة. الشيء الذي ترتب عنه سحق قوات حسين حبري.

وتتويجاً لهذا الانتصار، فقد تم الاعلان خلال زيارة غوكوني وداي لليبيا في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ عن «رغبة الطرفين في العمل من أجل الوحدة الكاملة، ووحدة الجماهير، التي تكون فيها السلطة، والثروات، والاسلحة، بين يدي الشعب وأدواته: المؤتمرات واللجان الشعبية...»[٩٨].

لكن هذا الاتفاق، تمت ادانته بشدة من طرف الدولة الافريقية، ولا سيما، من خلال اللجنة المكلفة بايجاد تسوية للأزمة. وقد دفع هذا المعطى رئيس الدولة التشادية غوكوني وداي في محاولة لاكتساب الشرعية الدولية أن يطلب من ليبيا سحب قواتها من البلاد، وهو ما شرع فيه عشية انعقاد القمة الافريقية الفرنسية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢[٩٩].

لم يوقف هذا الاجراء مسلسل التطاحن في البلاد. فمن جديد، استغلت قوات حسين حبري، انسحاب القوات الليبية، لتكثف من هجوماتها على القوات الموالية لنظام «وداي». وتحاصره ابتداء من شهر حزيران/يونيو ١٩٨٢، وترغم في نهاية المطاف الرئيس السابق وداي، على الفرار، ليخلفه حسين حبري، والذي كرسه المؤتمر الافريقي، بعد ذلك بسنة، كرئيس شرعي للبلاد[١٠٠].

---

(٩٦) Michel Montenay, «Les Trois erreurs de Giscard,» *Le Matin*, 30/3/1979.

(٩٧) اصبح حسين حبري يحتل منصب وزير الدفاع.

(٩٨) Otayek, «La Lybie révolutionnaire au sud du Sahara,» p. 30.

(٩٩) لقد قبلت ليبيا ذلك على مضض، حتى تكتسب صداقة النظام الاشتراكي في فرنسا، وتغير من صورتها، كدولة صغيرة تهدف الى زعزعة الاستقرار في افريقيا.

(١٠٠) انعقد هذا المؤتمر في اديس ابابا، بعد ان تأجل مرتين في طرابلس بسبب رفض ليبيا اعتماد نظام حسين حبري، كممثل للتشاد.

ومن جديد، فإن ليبيا، لم تهضم هذه الانتكاسة، ورفضت الانصياع للأمر الواقع، وعاودت مساندة «غوكوني وداي»، الذي جمع شمل قواته، واستطاع بفضل مساندة القوات الليبية أن يحتل مدينة «فيالارجو»، كمرحلة نحو الاستيلاء على العاصمة نجامينا. في ظل هذا الوضع، كان استنجاد حسين حبري، بالسلطات الفرنسية، لوقف هذا الزحف. فماذا كان موقف الحكومة الاشتراكية؟

ج ـ الاشتراكيون: التدخل/السلام

مرة أخرى، وضعت السياسة الخارجية الاشتراكية أمام المحك. فقد اصطدمت بإشكالية أساسية، تتمثل في تحديد، ما اذا كانت الحكومة الاشتراكية، ستتبنى الموقف الاشتراكي الذي كان سائداً خلال المعارضة، والذي دأب على انتقاد سياسة الدركي، التي كانت تمارسها الحكومات السابقة، وتمتنع عن التدخل في شؤون التشاد، وبالتالي تترك نظام حسين حبري يواجه مصيره بمفرده، أم انها ستزكي السلوك التدخلي الذي درجت عليه القيادة السابقة؟

لا ريب في أن تتبع السلوك الفرنسي خلال هذه المرحلة، يكشف عن الصعوبات التي واجهتها الحكومة الفرنسية في نهج سياسة منسجمة ومقبولة، ومتميزة عن الممارسات السابقة.

فمن جهة، يظهر ان القيادة الفرنسية كانت على علم بالتحضيرات الليبية من أجل التدخل من جديد في التشاد بواسطة قوات «وداي»، الا أنها من جهة أخرى، لم تبادر الى التدخل لردع هذا المخطط الليبي، ولم تتحرك الا بعد سقوط فيالارجو، التي لا تبعد كثيراً عن العاصمة. وبعدما ظهر واضحاً أن القوات النظامية عاجزة عن صد الهجوم. فهل يعني هذا التلكؤ، ان السلطات الفرنسية لم تقدّر بشكل حقيقي حدّة التدخل الليبي؟ يعتبر الرئيس فرانسوا ميتران، أن فرنسا تريثت، وذلك لتجنب الدخول في حرب مباشرة مع ليبيا ولاعطاء تدخلها سنداً مشروعاً، ومحدوداً، في حماية النظام القائم، ضد التدخل الليبي[١٠١].

كان التدخل الفرنسي، يندرج ضمن الخط الذي تعاملت به فرنسا منذ اندلاع الأزمة التشادية. والقائم على أساس أن فرنسا، لها مصالح متعددة في افريقيا، ومكانة متميزة، لا يمكن لها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي تهديد يمس هذه المصالح، وقد استندت في ذلك، الى السند نفسه الذي دافعت عنه القيادة السابقة. والمتمثل في وجود اتفاقية (اتفاقية ١٩٧٦) تبرر ذلك التدخل.

إن ما يزكي هذا التدخل، كونه كان ضرورياً لطمأنة كثير من الدول الافريقية المعتدلة. فلا جدل في أن التدخل الليبي لم يعد يهدد التشاد فقط، بل أن كثيراً من الدول المجاورة (النيجر، السودان) انتابها قلق على مستقبلها من جراء التحرشات الليبية. في الوقت نفسه تعددت تساؤلاتها حول نوعية السياسة التي سيمارسها الاشتراكيون ازاء كثير من الأنظمة الافريقية «المعتدلة». وبشكل ادق، فإن الأمر لم يقتصر على التساؤل، بل ان كثيراً من الدول، بعدما لمست تقاعس فرنسا، بدأت

---

(١٠١) انظر نص الندوة الصحافية للرئيس ميتران حول الموضوع في: *Le Monde*, 26/8/1983.

ترتمي في احضان الولايات المتحدة. وتجلى ذلك في توافد كثير من الشخصيات الافريقية المعروفة بتشبثها بالفرانكفونية، على الولايات المتحدة الامريكية (هوفويت بوانيي، موبوتو، عبده ضيوف). وبديهي أن هذا التوجه نحو الولايات المتحدة، كان محصلة للقلق والخوف من تغيير سياسة فرنسا الافريقية، بخاصة وانهم لاحظوا انه في الوقت الذي حصلت نيكاراغوا على مائة مليون دولار كمساعدة من فرنسا فإن التشاد لم تتسلم الا خمسة وعشرين مليوناً[١٠٢].

لقد اظهرت الكيفية التي تعاملت بها القيادة الفرنسية الجديدة مع تطورات الأزمة، وترددها في اتخاذ قرارات حاسمة عن وجود بعض الاختلافات داخلها. فمن جهة هناك انصار التهدئة الذين التفوا حول مستشار الرئيس للشؤون الافريقية غي بين (Guy Penne) ووزير العلاقات الخارجية كلود شيسون، وارتأوا في هذا الاتجاه «اللاتداخلي»، أنه من الخطأ أن تتعامل فرنسا مع الرئيس القذافي، وكأنه تابعٌ لموسكو، فبدل محاربته، ينبغي التحاور معه للتوصل الى حل سلمي، وهذا الاتجاه يعتبر، أن ليبيا كانت قد اهتمت منذ سنوات، بالتشاد التي لا تشكل أمة، والتي توجد بين بعض مناطقها نقاط تشابه كثيرة، فلماذا لا تعطي فرنسا للقذافي ما يريد[١٠٣]. استند الى هذا المنطق ايضاً وزير التجارة الخارجية سابقاً «ميشيل جوبير»، حيث أكد على أنه ليس من مصلحة فرنسا أن تنغمس برأس مطأطىء في هذه اللعبة التي يحيك خيوطها الامريكيون والروس. وان عليها أن تصون ارتباطاتها مع الرئيس القذافي حتى لا يزيد تطرفاً، ويسقط أكثر في احضان الاتحاد السوفياتي[١٠٤].

في مقابل هذا الاتجاه الذي وصفه الرئيس حبري، «باللوبي الليبي»[١٠٥]، هناك اتجاه آخر، دعا الى استعمال القوة ضد «الديكتاتور الليبي» وعدم التفاوض معه الا من موقع القوة. وقد تماهى هذا الاتجاه بوزير الدفاع الفرنسي شارل هيرنو (Charles Hernu) الذي طالب منذ شهر حزيران/يونيو بردع القوات الليبية، وكذلك وزير التربية الوطنية الان سافاري (Alain Savary) الذي امتدح سياسة التشدد ازاء القذافي. الا أنه يمكن القول أكثر من ذلك ان انتصار أنصار التدخل، كان يعني تكريساً نهائياً لهزيمة المشروع الاشتراكي/المعارضة، والتي كانت احدى نتائجه المهمة هو اقصاء بيير كوت من وزارة التعاون. لقد سجل هذا الحدث نهاية الأوهام التي كانت تخامر بعض الاشتراكيين في تبني سياسة خارجية مغايرة للسياسة السابقة، وتكريس الجناح المنادي بسياسة واقعية تحافظ على مكانة فرنسا داخل النظام الامبريالي، وتعطي الأولوية للمحافظة على الدور الفرنسي في افريقيا.

لم ينحصر هذا التمايز في أوساط المسؤولين الفرنسيين المباشرين، بل إن الساحة الفرنسية، كعادتها، لم تخل من هذه المواقف المتضاربة والمتباينة. فإذا كانت أغلب الشخصيات اليمينية قد

---

(١٠٢) J.M. Kalfèche, «Premières révélations sur le dessous du conflit: Comment Cheysson est devenu la bête noire des africains?» *Quotidien de Paris,* 17/8/1983.

(١٠٣) *Nouvel Observateur* (19 août 1983).

(١٠٤) *Le Monde,* 14 - 15/8/1983.

(١٠٥) لقد اتهم حبري هذه الشخصيات بأنها لم تقدم معلومات صحيحة الى الرئيس الفرنسي حول حجم الاستعدادات الليبية ولا حول خطورة المعارك التي كانت تدور في بعض المدن مثل كتحورو واونياغا كبير. انظر:

J.P. Kaflèche, «Pourquoi la France est intervenue si tard,» *Quotidien de Paris,* 16/8/1983.

ساندت التدخل الفرنسي، وطالبت بضرورة دعمه، لاعطاء «درس» للقذافي، وارجاع ثقة الحلفاء الأفارقة في فرنسا[١٠٦]. فإن كثيراً من الشخصيات والهيئات المساندة للأغلبية الحاكمة، عبرت عن تحفظاتها وتخوفها من مغبة تورط فرنسا في هذا الوحل التشادي[١٠٧].

إن سلوك الرئيس الفرنسي، كمهندس للسياسة الخارجية، حاول أن يكون بمثابة تركيب لكل هذه الهواجس، وذلك من خلال الموقف المتوازن. فمن دون أن يتخلى عن الالتزامات المفروضة على فرنسا كقوة كبرى، فإنه تمسك، من جهة، باستقلالية القرار الفرنسي، في مواجهة الولايات المتحدة، التي اصرت على تدخل فرنسا، وارسلت طائرات «الأواكس». فهذا الاصرار ـ كما لاحظ ريمون آرون (R. Aron). ادى الى نتيجة عكسية، من حيث أنه اشعر الرئيس الفرنسي بمخاطر تدويل هذه الأزمة، وتصعيد حدة الصراع شرق/غرب حول هذا النزاع[١٠٨]. ومن جهة أخرى، فقد توخى الرئيس الفرنسي من خلال موقفه هذا ابعاد كل طابع «نيوكولونيالي» أو تزكية لدور الدركي. فإذا كانت القوات السابقة قد تدخلت لشن الحرب، فإنها في هذه المرة استُعملت لمنعها.

لقد كان هذا الموقف، يطمح الى الحفاظ على صورة الاشتراكيين الفرنسيين في العالم الثالث، أو ما سمّاه جان دانييل (J. Daniel) بهاجس العالم الثالث[١٠٩]. فالخطاب الاشتراكي (والى حد ما الممارسة) الذي عانق هموم العالم المتخلف، لم يتردد في مناسبات متعددة عن اعلان تحالفه وصداقته مع دول العالم الثالث. فكيف يسوغ له محاربة احدى دوله البارزة؟ لا شك، أن كل مواجهة مع ليبيا، ستكون بمثابة مجازفة كبرى. فبالرغم من المآخذ الموجهة للنظام الليبي، فإن تهافت الولايات المتحدة للقضاء عليه، ابرزته كرمز وقلعة لمناهضة الامبريالية[١١٠].

وأخيراً فإن البعد المصلحي والعربي، لم يكن غائباً عن السياسة الحذرة التي التزمت بها فرنسا. فما وراء التشاد أو المجال الافريقي، هناك الوطن العربي. فكل حرب مفتوحة مع ليبيا، قد تحول دون صداقة بعض البلدان العربية معها. فالقذافي ظل دائماً يمثل التجسيد المكبوت للوحدة العربية. ألم يضطر من أجل مواجهة النفوذ الفرنسي الى تجميد خلافاته مع بعض البلدان العربية المعتدلة. كما

---

(١٠٦) مثلاً موقف جان ليبوفسكي وزير التعاون، في عهد جيسكار ديستان والذي وقع على اتفاقيات ١٩٧٦، لقد انتقد تردد الحكومة واشار الى ان تدخلاً عسكرياً جوياً سيمكن فرنسا التفاوض من موقع القوة. انظر كذلك تصريحات رئيس وسط الديمقراطيين الاجتماعيين، ورئيس المركز الوطني للمستقلين وكذلك موقف جاك شابان دلماس في:
Le Monde, 14-15/8/1983.

(١٠٧) انظر تصريح بيير شفنمنت زعيم اتجاه سيريس، وموقف الحزب الاشتراكي الموحد، الذي اشار في بلاغ اصدره في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٨٣، انه ليس من مصلحة فرنسا ان تلعب من جديد دور الدركي في المنطقة. وكذلك موقف بعض الشخصيات الشيوعية، ونقابتي (س. ج. ت.) و(ن. ع. ف. ش.)، التي دعت الى ان تعمل فرنسا من اجل الحؤول دون تحول المنطقة الى حقل للمواجهة بين المعسكرين. انظر مختلف هذه التصريحات في:

Le Monde, 14-15/8/1983.

(١٠٨) *L'Express* (2 septembre 1983).

(١٠٩) Jean Daniel, dans: *Nouvel Observateur* (26 août 1983).

(١١٠) المصدر نفسه.

هو الشأن مع المغرب، حيث أدّى مسلسل التقارب بين الدولتين الى حد توقيع اتفاقية «وجدة»[111] (١٣ آب/ اغسطس ١٩٨٤)» التي أنشيء بمقتضاها الاتحاد العربي الافريقي، كلبنة اساسية لوحدة المغرب العربي وبالتالي خطوة تاريخية في سبيل تحقيق وحدة الأمة العربية[112]. هذا الاتفاق الذي سمح لملك المغرب بالتوسط بين الرئيسين الليبي والفرنسي، بشكل مكّن من التوصل الى اتفاق لسحب القوات الأجنبية من التشاد[113].

وصفوة القول، إذا كان سلوك الحكومة الاشتراكية قد بقي في سياج الخيارات الأساسية لفرنسا ازاء افريقيا، فإنه ابرز في الوقت نفسه حدود الممارسة الفرنسية عندما تصطدم بمتغيرات متشابكة ومتضاربة. وهذا الاتجاه نتلمسه ايضاً بما يخص التوتر القائم في المغرب العربي.

٢ ـ فرنسا وقضية الصحراء المغربية

من نافلة القول، إعادة التذكير بالمنزلة الخاصة التي يحتلها المغرب العربي في اهتمامات الدبلوماسية الفرنسية. وهذه المكانة ليست وليدة اعتبارات تاريخية واقتصادية ووجدانية فقط، بل انها وليدة عوامل استراتيجية وبرغماتية. فهذه المنطقة جزء لا يتجزأ من البحر الأبيض المتوسط، الذي تعمل فرنسا جاهدة من اجل تحييده، وجعله كبحيرة سلام، بعيدة عن مناورات القوتين العظميين، في الوقت نفسه، فإن المغرب العربي، هو همزة الوصل بين فرنسا والوطن العربي بأكمله.

الا أن هذا الجزء العربي، لا يشكل كياناً واحداً، بل أنه عبارة عن دولة متفاوتة في خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا المعطى، الذي تبلور بجلاء، من خلال التوتر الذي تعرفه المنطقة منذ استرجاع المغرب لصحرائه في سنة ١٩٧٥، أضيف الى العوامل الأخرى التي عقدت «السياسة التوازنية»، التي تتشبث بها فرنسا في تعاملها مع المنطقة. فمن جهة، لا مندوحة لنا من الاعتراف، بأن الصداقة مع الجزائر، شكلت احدى ثوابت السياسة الفرنسية في المغرب العربي. فالمرحلة الاستعمارية الطويلة، وكذلك الامكانات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر ومكانتها في العالم الثالث، كانت من ضمن البواعث التي حفزت على اعطائها هذه الأولوية، بخاصة في الاستراتيجية الديغولية التي عملت على استمالة دول العالم الثالث الى منظورها للعلاقات الدولية. ولم تجد أحسن من الجزائر، معبّراً عن هذه التطلعات[114]. إلا أن المغالاة في تفضيل الجزائر، كان من شأنه أن يدفع الدول الأخرى (تونس والمغرب) الى البحث عن تحالفات جديدة، (امريكية في الغالب)، الأمر

---

(١١١) الغيت الاتفاقية بعد توتر العلاقات بين البلدين على اثر زيارة شمعون بيريز رئيس وزراء اسرائيل الى المغرب عام ١٩٨٦. (المحرر)

(١١٢) انظر نص المعاهدة المنشأ بمقتضاها الاتحاد العربي الافريقي بين القطرين.

(١١٣) ذلك ما تم في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٤. غير ان الصراع في التشاد لم ينته، حيث اندلعت المعارك من جديد في شباط/ فبراير ١٩٨٦. ومارست الحكومة الفرنسية سياسة الدركي التي كانت تنتقدها.

(١١٤) André Pautard, «Dix ans de relations franco-maghrébines,» *Revue française d'études politiques africaines*, no. 63 (mars 1971), p. 45.

الذي كان كفيلاً بإدخال المنطقة في حلبة الصراع بين الشرق والغرب، وبالتالي يقلص من دور فرنسا هناك.

وللحيلولة دون ذلك، فقد خططت فرنسا توازناً، بدا غير متوازن في بعض الأحيان، استهدف صون مركزها في المنطقة. فالثابت في سلوكها، يكمن في المجاهرة بموقفها الحيادي، لكن الملاحظ، اذا كانت الحقبة الجيسكاردية قد مالت وجدانياً نحو المغرب، فإن السلوك الاشتراكي، ثبت تلك النزعة الحيادية التوازنية، دون أن يخفي تعاطفه مع الجزائر.

أ ـ المرحلة الجيسكاردية: سياسة حيادية وتعاطف مع المغرب

عندما وصل ديستان الى السلطة، حرص ظاهرياً على تأكيد الخيارات السالفة، والمتمثلة في تمييز العلاقات مع الجزائر. وبالطبع، فإن «الخيار العالمي» الذي يطبع سياسته، كان يدفعه الى التمسك بالورقة الجزائرية، نظراً لمكانتها في العالم الثالث، وخصوصاً أنها من دعاة اصلاح النظام الاقتصادي العالمي، والحوار العربي الأوروبي[١١٥].

فلم يكن غريباً، أن يخصص للجزائر أول زيارة، من بين بلدان المنطقة[١١٦]. الا ان هذه الزيارة، التي كان الغرض منها اعادة تنشيط العلاقات بين البلدين، واعطاؤها دماً جديداً بعد الفتور الذي سجلته الفترة السابقة؛ لم تفتح الآفاق التي كانت منتظرة منها. فسرعان ما تبدى أن «التوجه الاطلسي الماركانتيلي» للرئيس ديستان، سيضيق من أهمية الجزائر. فاهتمام فرنسا، لم يعد اساساً منصباً على تقويض الثنائية القطبية، بقدر ما اصبح مهتماً بالبحث عن مخرج للأزمة التي تتخبط فيها فرنسا. ومن ثم فضلت هذه الأخيرة الأكتفاء بدور الوسيط بين العالم المتقدم والدول المتخلفة. اضف الى ذلك، فإن توجهها بشكل مكثف نحو البلدان الخليجية المحافظة، لضمان احتياجاتها النفطية، وتحقيق مآرب اقتصادية اخرى، حرر الدبلوماسية الفرنسية نسبياً من الاعتبارات الايديولوجية أو بشكل أدق نزع عنها غطاءها الرؤيوي (Visionnaire)، والبسها رداءً برغماتياً.

من هذه المنطلقات يمكن تفسير السلوك الفرنسي. فبصفة عامة، تبنت فرنسا موقفاً حيادياً إزاء الصراع في شمال غرب افريقيا. وتمظهر ذلك، على صعيد الأمم المتحدة، حيث زكت اطروحتي المغرب والجزائر، بتصويتها في الوقت نفسه، على قراري الجمعية العامة، المتناقضين[١١٧].

غير أن التطورات التي عرفتها القضية فيما بعد، لم تترك أمام فرنسا خياراً أخر، سوى التورط أكثر، مع ابداء المزيد من الحذر. وهكذا، لم يخف الرئيس الفرنسي معارضته لانشاء دويلة صغيرة

---

(١١٥) بناء على اقتراح الرئيس هواري بومدين، فقد عقدت الجمعية العامة في سنة ١٩٧٤، دورة استثنائية متعلقة بالمواد الاولية.

(١١٦) زار الجزائر في ١٠ـ١٢ نيسان/ ابريل، والمغرب في ٣ ـ ٥ أيار/مايو، وتونس في ٦ ـ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥.

(١١٧) لقد تبنى واحد الاتفاقية الثلاثية المبرمة بين المغرب وموريتانيا واسبانيا ١٤/١١/١٩٧٥، في حين ان الثاني دعا الى تطبيق مسطرة تقرير المصير.

Mini-Etat في الصحراء[118]. وعلى مستوى آخر، غيرت الجزائر استراتيجيتهـا، بعد أن عجـزت عن فـرض تصورهـا، ودفع المغـرب الى التخـلي عن صحـرائـه[119]، حيث سخـرت هجـومـات قـوات «البـوليساريـو» لزعـزعة حليفـة المغرب آنـذاك موريتـانيا، وذلـك من خلال ضرب منشـآتها المـدنية والاقتصادية الحيوية، حتى تضطر الى الاذعان للمخطط الجزائري[120].

وفعلاً، أمام اشتداد الحصار عليها من طرف الجزائر وأداتها «البوليساريو» فقد طلبت الحكومـة الموريتانية من فرنسا تزويدها بالمساعدات العسكريـة القمينة بحمايـة وحـدتها الـترابية. وفعـلاً، فقد وجد هذا الطلب صدى لدى الحكومة الفرنسية، حيث قررت منح الجيش الموريتـاني الذي تضـاعف عدده كثيراً، أجهزة عسكرية كان من ضمنها، ثماني طائرات مطاردة «جاغوار» كُلفت بالقيـام بمهمات استطلاعية، ثم الإغارة على فلول قوات «البوليساريو».

هذا التورط الفرنسي المباشر، لم يحل دون اجراء مفاوضات مع «البوليسـاريو» عن طـريق احد كبار موظفي وزارة الخارجية الفرنسية، من أجل اطلاق سراح الرهائن الفرنسيين[121]. ولكن دون أن يـترتب على ذلـك اعتراف رسمي فـرنسي، بجبهة «البـوليساريـو»، كما كـانت تود الجـزائر، وأغلب شرائح اليسار الفرنسي، بل على العكس من ذلك، فإن العلاقات بين المغرب وفرنسا توطدت أكثر، وبخاصة بعد التحرك المشترك للطرفين في «الزائير»، بناء على طلب رئيس دولتها «مويـوتو»، لاجـلاء الدرك الكاتانغي، الذين استولوا على اقليم شابا. فبفضل الـدعم اللوجستي الفرنسي والامـريكي، تمّ نقل خمسة آلاف جندي لتطهير المنطقة من المعارضين المسلحين[122]. وبالطبع، فإن الجزائر، وكـذلك ليبيا، لم تنظرا بعـين الارتياح، لهـذا التحرك، الـذي يندرج حسب تحليلهـما ضمن مخطط امـبريالي، يرمي الى الوقوف في وجه حركة تحرر الشعوب[123].

---

(١١٨) اكد ذلك في مقابلة مع مدير مجلة *(Nouvel observateur)* عشية قيام وفد اشتراكي فرنسي بزيارة الجزائر. انظر مقتطفات منه في: *Le Monde*, 2 / 2 / 1976.

(١١٩) بعـد الهجوم عـلى منطقـة امغـالا في شبـاط/ فـبرايـر ١٩٧٦، واعتقـال المغـرب لبعض الضبـاط والجنـود الجزائريين، فقد وجه ملك المغرب الى الجزائر خـطاباً شـديد اللهجـة، يخيرهـا فيه بـين حرب معلنـة شريفة، او سـلام مضمون دولياً. الا ان الجزائر التجأت الى النيل من عزيمة المغرب من خلال موريتانيا.

(١٢٠) في أيار/ مايو وتشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧، هاجمت هذه القوات، مركز المعادن في الزويرات، والمركب المعدني للمشال، حيث خلفت هذه العمليات بعض القتلى ومجموعة من الرهائن الفرنسيين تم اختطافهم لـدفع الشركـة الفرنسية التي تستخدمهم الى التوقف عن العمل. انظر:
Casteran et Langellier, *L'Afrique déboussolée*, p. 77 et la suite.

(١٢١) يتعلق الامر بالسيد «كلود شاييت» مدير قسم الشؤون القانونية والقنصلية بوزراة الخارجية الفرنسية.

(١٢٢) نلاحظ ان هذا التدخل المغربي الذي تم في آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٧٧، سيتبعـه تدخـل مباشر للمظليين الفرنسيين بعد الهجوم الذي نظمه من جديد «الدركيون الكاتانغيون» في سنة ١٩٧٨.

(١٢٣) لقد تعددت التحاليل حـول طبيعة هـذه القوى التي استـولت على شـابا. واذا كـان من المؤكد ان الفسـاد الذي عم في البلاد قد ساعد على هذه العملية، فمن المؤكد، ان حركة التحرير الوطني للكونغو، والتي يتزعمها الجنـرال «نـاتانييـل مبومبـا» لا تملك اي رصيد ثـوري، بل انها تكـونت في سنة ١٩٦٨، وظلت، عـلى الاقل، قيـادتها، مـرتبطة بالمصالح البلجيكية الضخمة في البلاد. لمزيد من التفصيل انظر: المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٩٢.

والواقع، فإن ترسخ الروابط بين المغرب وفرنسا، رافقه بالمقابل بـرود مؤقت في العلاقـات بين المغرب، والولايات المتحدة. فالدبلوماسية الامريكية بعدما ساندت المغرب خلال المرحلة الكسنجرية حيث شجعت على تقاربه مـع اسبانيـا، وصوتت لصـالح مقـرر الجمعية العـامة، الـذي أخذ بعـين الاعتبار الاتفاق الثلاثي[١٢٤]، ودعمت وسائل الدفاع المغربية ضد الاعتـداءات الخارجيـة، سواء من خلال تزويده بأسلحة مباشرة، أم تشجيع بعض الأطراف الأخرى على نقـل اسلحتها الامـريكية الى المغرب، كما يدل على ذلـك الجدولان (٣ ـ ١) و (٣ ـ ٢)[١٢٥]، فـإنها سجلت نوعـاً من التراجـع في

جدول رقم (٣ ـ ١)
تطور توريد العتاد العسكري الامريكي الى المغرب
(بملايين الدولارات)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
اتفاقيات مبرمة في اطار المبيعات العسكرية الخارجية	٨,٢	٢٩٦,١	١٠٤,٢	٣٧,٢	٨,٣	٣٠	٨٠
بضائع مسلمة	٤	٢,٤	١٥,٦	٣١,٩	٨٩,١	—	—
تحويلات في اطار (ضمان القروض)	٣	١٤	٣٠	٣٠	٤٣	٤٥	٤٥
الصادرات التجارية المسموح بها	٠,١	١	٤,١	٢١,٦	١٠,٧	٢٥	٢٥
المساعدة التقنية للتكوين	٠,٥	٠,٨	٠,٩	٠,٧	١,٢	١,٣	١,٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

جدول رقم (٣ ـ ٢)
تحويلات اسلحة امريكية الى المغرب من طرف دول اخرى لعام ١٩٧٦

بلد المصدر	التاريخ	نوع السلاح
الاردن	٢٦ آذار/مارس ١٩٧٦	٣٦ مدفع من عيار ١٠٦ ملم
الاردن	١٣ أيار/مايو ١٩٧٦	٣٦ طائرة ف. ك. أ.
الاردن	٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٦	٦ طائرات ف. ك. أ.
الاردن	١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦	١٦ قذيفة من عيار ١٣٣ ملم

(١٢٤) Tony Hodges, «La Stratégie américaine et le conflit du Sahara occidental,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1980).

(١٢٥) الجدولان مأخوذان عن: المصدر نفسه.

سنة ١٩٧٨، خلال فترة رئاسة كارتر، الذي كان يدعو الى سن سياسة خارجية قائمة على فكرة حقوق الانسان، وذلك بعد أن برزت معارضة داخل الكونغرس الامريكي، ضم بيع صفقة من الأسلحة الى المغرب.

ويرجع الفتور الذي ساد العلاقات المغربية الامريكية الى بعض الأسباب منها:

ـ ادعاء جانب من الادارة الامريكية، والكونغرس، على أن تدعيم مساندة المغرب عسكرياً، سيشوه من صورة الولايات المتحدة في افريقيا، ويبرزها كدولة مناهضة لمبدأ تقرير المصير، الذي تتشبث به كثير من الدول التي اعترفت بما سمي «بالجمهورية الصحراوية». وقد دافع عن هذا الاتجاه كاتب الدولة في الخارجية، سيروس فانس C. Vance واندرو يونغ A. Young ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وأحد دعاة الانفتاح في بلاده، على بعض الأنظمة التي كانت توصف «باليسارية أو الثورية». فقد اعتبر هذا الأخير، أنه من التبسيط، بمكان تصنيف الجزائر ـ كدولة يسارية فقط ـ فالحقيقة اعقد من ذلك. فهذه الأخيرة هي من أهم الزبائن الاقتصاديين لامريكا في المنطقة، «ولن نخدم مصالحنا الشمولية اذا تجاهلنا ذلك»[١٢٦].

ـ ولا ريب، في أن هذا المنطق الاقتصادي، الذي أشار اليه «اندرو يونغ» كان من وراء وجود «لوبي جزائري (Lobby Algérien)» لم يستسغ توجهات بلاده بعمق نحو المغرب. وكان يؤثر أن تمارس الولايات المتحدة من أجل اقناعه بضرورة الضغط على المغرب، للتفاوض مع «البوليساريو»، وقد اشرنا سابقاً ـ الى أن ما بين مخلفات النزاع النفطي الجزائري الفرنسي، احتلال الولايات المتحدة لمكانة فرنسا في التبادل التجاري. وذلك ما يبينه، بشكل استدلالي الجدول رقم (٣ ـ ٣)[١٢٧]:

جدول رقم (٣ ـ ٣)
اهمية المبادلات التجارية بين امريكا والجزائر والمغرب
(بملايين الدولارات)

البلد	الصادرات		الواردات	
	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٧
الجزائر	٤٨٧	٥٢٦,٥	٢٩٠٩,٤	٣٠٦٤,٥
المغرب	٢٩٧	٣٦١,٦	١٦,٥	٢٠

(١٢٦) المصدر نفسه.
(١٢٧) المصدر نفسه.

ـ ان الانقلاب الذي اطاح بنظام «المختار ولد دادة» في موريتانيا، ١٥ تموز/يوليو ١٩٧٨ افرز تحولات في الموقف الموريتاني، تجسد في «اتفاق الجزائر» مع جبهة «البوليساريو» والذي اعلنت بموجبه عن «حيادها» وتخليها عن المنطقة الصحراوية التي كانت تديرها وفقاً «لمعاهدة مدريد» (١٩٧٥)[١٢٨]. الشيء الذي ارغم المغرب على استرجاع سيادته على جميع التراب الصحراوي. وكذلك، انطلاق عمليات الانفصاليين من التراب الموريتاني، كل هذه المتغيرات ادخلت منطقة المغرب العربي في ديناميكية التوتر وأقرت وضعاً متفجراً هناك[١٢٩].

ولتجاوز هذا المنحدر، فقد سارعت كثير من الدول الافريقية، والاوروبية، ومن بينها فرنسا الى ايجاد عناصر جديدة، لادخال المنطقة في دينامية السلام. وتزامنت هذه المساعي مع وصول اليسار الى السلطة في فرنسا.

ب ـ اليسار الفرنسي: التوازن المستمر

لم يؤد تربع اليسار على السلطة إلى تغيرات جوهرية في موقف فرنسا إزاء المغرب العربي. الا أنه اعاد استرجاع التصور الديغولي في تعامله مع المنطقة.

فقد كان طبيعياً، أن تحتل الجزائر موقعاً رئيسياً في اهتماماته. ذلك انها تمكنت خلال الحقبة الماضية من أن توثق علاقاتها مع مكونات اليسار الفرنسي[١٣٠]. في الوقت نفسه، فإن الاعتبارات الايديولوجية، كانت تفرض منطقياً أن تترسخ وشائج التقارب بين الطرفين. فهما يلتقيان في عدة ميادين: فكلاهما يؤمن، نظرياً، بالاشتراكية كحل للتناقضات الاقتصادية والاجتماعية. ثم أنهما على المستوى الدولي، يعملان بشكل نشيط على وضع واقرار نظام دولي جديد يضع حداً لهيمنة القطبية الثنائية، واحلال التعددية[١٣١]. بالاضافة الى ذلك، فإن الحزب الاشتراكي الفرنسي، ما فتىء يؤكد على ضرورة اعطاء أهمية خاصة للدولة غير المنحازة التي تروم الانفلات من الهيمنة الاقتصادية الامريكية. وضغط القوة العسكرية السوفياتية[١٣٢] والحالة هذه، فإن دولاً كالهند والمكسيك والجزائر

---

(١٢٨) تم توقيع الاتفاق في ٥ آب/ اغسطس ١٩٧٩ بحضور مسؤولين جزائريين، الذين طالبوا بأن يفعل المغرب الشيء نفسه وهذا الاتفاق مطعون في شرعيته القانونية.

(١٢٩) لقد بلغ هذا التوتر مداه، بسبب تصاعد المساعدات الليبية لجبهة «البوليزاريو» من جهة، وزيادة على ذلك فإن موريتانيا تحولت الى قاعدة لانطلاق الاعمال التخريبية للانفصاليين ضد القوات والمواقع المغربية. من جهة اخرى، فإن موريتانيا اتهمت المغرب، بأنه كان وراء الانقلاب الذي تعرض له نظام هيد الله في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨١، وكان هذا بمثابة ذريعة لتبرير تعمق النفوذ الجزائري والليبي هناك. وقد سارعت فرنسا والعراق، الى اعلان مساندتهما للنظام الموريتاني، حتى لا يتركاه تحت رحمة الجزائر وليبيا الى حد ما.

(١٣٠) الى جانب تبادل الزيارات بين مسؤولي الاحزاب اليسارية الفرنسية، وجبهة التحرير الجزائرية، فإن الجزائر لم تخف مساندتها لمرشح اليسار في الانتخابات الرئاسية الفرنسية فرانسوا ميتران. انظر: *Le Monde*, 13/5/1981.

(١٣١) فيما يتعلق بالحزب الاشتراكي الفرنسي، انظر:

Jean Touscos, «Le Parti socialiste français et la coopération avec le tiers monde,» *Politique étrangère*, no. 4 (1981), p. 882 et la suite.

(١٣٢) Parti socialiste français, *Les Socialistes et le tiers-monde: Eléments pour une politique des relations avec le tiers-monde* (Paris: Berger Levrault, 1977), p. 204.

ستصبح شركاء مثاليين لفرنسا(١٣٣).

والواقع، أن الترابط الجزائري، الفرنسي، تعمق بشكل ملحوظ وتشكلت ملامحه الأساسية، ومظاهره البارزة، في تبادل الزيارات بين الطرفين على جميع المستويات، وفي تكثيف المبادلات التجارية، وحل المشاكل العالقة بينهما(١٣٤).

واذا كانت العلاقات بين فرنسا والجزائر، قد اتخذت طابعاً وجدانياً، فهل أدّى ذلك الى احداث قطيعة مع باقي الدول، ولا سيما المغرب؟

اذا استثنينا العلاقات بين فرنسا وليبيا، التي استمرت في التوتر، بسبب المواقف المتعارضة للطرفين ازاء المشكلة التشادية. وكذلك اختلاف منظورهما لآفاق حل أزمة الشرق الأوسط، حيث تظل ليبيا الى جانب سوريا، من بين البلدان العربية القليلة، التي تأخذ على فرنسا انضواءها تحت لواء الاستراتيجية الامريكية، وتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية على التخلي عن هويتها المقاتلة، والتحول الى قوة سياسة فقط(١٣٥)، فإنه يلاحظ أن فرنسا سعت الى المحافظة على علاقاتها مع تونس(١٣٦) والمغرب، وتمتينها ما أمكن ففيما يتعلق بهذا الأخير، فإن العلاقات بينهما قد استطاعت أن تصمد في وجه بعض الطوارىء(١٣٧)، وعبّرت القيادة الاشتراكية عن قدرتها على التعامل بواقعية مع الأحداث، ومع المرغمات.

وفي الحقيقة، فإن كثيراً من المتغيرات، كانت تدفع الحكومة الاشتراكية في اتجاه الابقاء على التوازن بين بلدان المغرب العربي، وبالتالي صيانة روابطها مع المغرب، ويمكن اجمالها فيما يلي:

(١) على المستوى الثنائي: فإن هناك كثيراً من العناصر تساهم في التقاء الجانبين. ويكفي أن نشير الى ان هناك ٤٥ ألف فرنسي في المغرب، وأكثر من ٤٤٨ ألفاً في فرنسا، بينهم ٢٢٠ الف عامل. الى جانب ١٥٠ الف طفل مغربي في المدارس الفرنسية، واكثر من ٢٥ الف طالب مغربي في

---

(١٣٣) Touscos, Ibid., p. 884.

(١٣٤) فيما يتعلق بالزيارات نشير الى الزيارة التي قام بها ميتران الى الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، وتلك التي ردها الشاذلي بن جديد لباريس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، وقد مكنت هذه الزيارة الاخيرة من تصفية بعض القضايا، واخيراً فيما يتعلق بحجم المبادلات، فقد اشرنا، للدلالة فقط الى اتفاقية الغاز المبرمة بين الطرفين، والتي كانت محل جدل في فرنسا، وبعض الدول المتعاملة معها.

(١٣٥) لقد ساندت ليبيا حركة الانشقاق داخل فتح، كتعبير عن رفضها للخط الانفتاحي الذي نهجه ياسر عرفات.

(١٣٦) لقد تم اعادة تسخين العلاقات بين الاشتراكيين في البلدين، وذلك بعد ان توترت، بسبب انتقاد الاشتراكيين الفرنسيين الاسلوب القمعي الذي واجهت به الحكومة التونسية الاضرابات العمالية في سنة ١٩٧٨، وخاصة اعتقال القيادة الشرعية للنقابة العامة للعمال التونسيين.

(١٣٧) اثناء احداث الدار البيضاء (٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١) او عندما تم اعتقال بعض قادة الاتحاد الاشتراكي (الامين الاول عبد الرحيم بوعبيد، وعضوي المكتب السياسي محمد اليازغي ومحمد الحبابي) بسبب تأويل الحزب لمقررات نيروبي الآنفة الذكر لم تساير الحكومة الاشتراكية موقف الحزب، الذي انتقد بشدة هذه الاجراءات.

جامعاتها. فضلاً عن ذلك، فإن المغرب يستفيد من أهم وأكبر بعثة ثقافية فرنسية في الخارج، تضم ١٢ ثانوية و٢٥ مدرسة، وتستوعب اكثر من ١٥ الف تلميذ، من بينهم ٨٧١١ طفلاً مغربياً(١٣٨).

(٢) التطور الذي سجله موقف المغرب ازاء مشكلة الصحراء، كان استجابة لالحاح الكثير من رؤساء الدول الافريقية وبعض الشخصيات الاوروبية، فقد قبل المغرب، خلال «مؤتمر نيروبي» المنعقد في حزيران/يونيو ١٩٨١، مبدأ تنظيم استفتاء «تأكيدي» و«مراقب» في صحرائه. ولا ريب، في أن فرنسا، قد لعبت دوراً في هذا الصدد(١٣٩). فأمام هذا المعطى الجديد، فقد جرد المغرب، اليسار الفرنسي، من احدى الأوراق، التي كانت مصدر تعكير للأجواء بين البلدين.

(٣) الدور المتنامي للدبلوماسية المغربية التي نشطت بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالبحث عن تسوية لأزمة الشرق الأوسط. فمنذ الزيارة التي قام بها السادات لاسرائيل، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، فإن المغرب اصبح محط انظار العرب، والعالم، ولا سيما بعد مؤتمر فاس (الشطر الثاني) الذي رصّ من جديد، ولو مؤقتاً صفوف العرب، وطور الموقف العربي فيما يتعلق بايجاد تسوية للصراع العربي الاسرائيلي. فضلاً عن ذلك، فإن ملك المغرب يُعتبر رئيس اللجنة الدائمة للقدس. وبهذه الصفة العربية الاسلامية فإن فرنسا ترى فيه عنصراً أساسياً في البحث عن حل سياسي للمشكلة الفلسطينية(١٤٠) وتأكد هذا خلال مؤتمر قمة منظمة الدول الاسلامية المنعقد بالدار البيضاء في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(٤) بتواز مع ذلك، فإن المغرب يرتبط بعلاقات وثيقة مع بلدان الخليج، لا سيما السعودية. وقد لعب دوراً ملموساً في اقناع هذه البلدان بعدم سحب ودائعها (٣٠ مليار فرنك) من المصارف الفرنسية، وكذلك في تشجيع استمرار التعاون بين فرنسا وهذه البلدان(١٤١).

(٥) قطع الطريق أمام تعميق الوجود الامريكي في المغرب. فرغم انتماء فرنسا والولايات المتحدة للمنظومة نفسها، تصر فرنسا، بحكم عدة دوافع تاريخية، ومصلحية الا أن تبقيها (أي افريقيا) منطقة خالصة لها. ولم ترتح لتكاثف الأواصر بين المغرب وامريكا. وفعلاً، فبعد مرحلة تردد، خلال عهد كارتر، فإن الادارة الامريكية، اضطرت بحكم التحولات التي عرفها العالم، ولا سيما، سقوط الشاه في ايران، والغزو السوفياتي لافغانستان، الى اعادة معانقة سياسة «الاحتواء» وتسليم حلفائها التقليديين ومن بينها المغرب، الأسلحة التي تحتاجها للدفاع عن وجودها. وقد جاء «ريغان» المدافع عن سياسة «تطويق» الشيوعية ليطمئن الأنظمة المعتدلة، ويغدق عليها الامكانات

---

(١٣٨) تلك هي احصائيات ١٩٨٥. وقد نشرتها جريدة الصباح المغربية على هامش زيارة ملك المغرب لفرنسا ابتداء من ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥.

(١٣٩) ان ما يؤكد ذلك، هي الزيارة التي قام بها مستشار الرئيس الفرنسي للشؤون الافريقية لبعض الدول الافريقية المساندة للمغرب، مباشرة قبل المؤتمر الافريقي.

(١٤٠) اكد ذلك سفير فرنسا في الرباط، في المقابلة المشار اليها سابقاً.

(١٤١) اكدنا على حاجة فرنسا لهذه الدول. وفي هذا الصدد نشير الى ان السعودية وضعت رهن اشارة فرنسا قرضاً يقدر بـ ٣ ملايين دولار لمواجهة الازمة الاقتصادية، وخاصة انعاش الاستثمارات.

الكفيلة بضمان أمنها واستقرارها. وفي هذا الاطار اهتمت واشنطن بالمغرب، بسبب تعرضه للاعتداءات الموجهة من طرف الجزائر وليبيا، المتهمة من طرف منظري الحقبة الريغانية، بنهج «سياسة ارهابية» على المستوى الدولي، ومناهضة المصالح الامريكية في الوطن العربي بالخصوص. وفضلاً عن ذلك، فإن المغرب يمثل ورقة أساسية في الاستراتيجية الامريكية في الوطن العربي. فهو بحكم مكانته، التي استعرضناها سالفاً، يمكن أن يساعد على اقرار «سلام امريكي» في المنطقة. في الوقت نفسه، فإن الادارة الريغانية، أملت في الحصول على «تسهيلات عسكرية» في المغرب، كرابط مكمل لجهاز التحالف الاستراتيجي الهادف الى صد كل اختراق سوفياتي في المناطق الحيوية للولايات المتحدة[١٤٢]. وكذلك حماية الأنظمة المتحالفة من اخطار التخريب الداخلي والخارجي[١٤٣].

هذه العوامل المتداخلة، جعلت فرنسا تدعم الخط التوازني في المغرب العربي. يشهد على ذلك تبادل الزيارات بين قادة الدولتين[١٤٤]. ويكفي أن نستشهد على ذلك بالزيارة التي قام بها ملك المغرب الى فرنسا ابتداء من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، والتي تزامنت مع فتور العلاقات المغربية الامريكية[١٤٥]. وقد تمخضت عنها نتائج متعددة أبرزها:

- مساندة فرنسا للمغرب، فيما يتعلق بقراره القاضي بتنظيم استفتاء تحت مراقبة دولية فيما يسمى بالصحراء الغربية.

- الموافقة الفرنسية على بيع ٢٤ طائرة من نوع ميراج ٢٠٠٠ (Mirage)، بعد ما فضل المغرب اقتناءها والتخلي عن الطائرات الأمريكية ف ١٦.

- مشاركة المغرب في مؤتمر القمة الافريقي الفرنسي، وقبول عضويته الكاملة بعدما كان يشارك في السابق كعضو ملاحظ.

ان هذه المؤشرات. إضافة إلى استمرار التعامل الفرنسي المغربي في كل المجالات، تؤكد بلا مراء، أن العلاقات بين الدول لا تخضع دائماً للاعتبارات الايديولوجية، بقدر ما تتحكم فيها محددات ذات طبيعة مختلفة.

ولا ريب في أن هذه السياسة التوازنية من شأنها أن تدعم مكانة فرنسا، الداعية الى توسيع

---

(١٤٢) انظر اشاراتنا في اولاً.

(١٤٣) Paul Balta, «Le Maghreb au bord de la guerre froide: Le Jeu de Washington,» *Le Monde*, 16-17/5/1982.

(١٤٤) قام الرئيس ميتران بزيارة رسمية للمغرب في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، وبزيارتي عمل في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤. في حين اقام العاهل المغربي عدة ايام في باريس اضافة الى زيارته الرسمية الاخيرة في اواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ اعقبتها اقامة خاصة هناك.

(١٤٥) بسبب الموقف الرافض لاتفاقية الوحدة المغربية الليبية، وكذلك السياسة الامريكية التي تصاعدت عدوانيتها في سنة ١٩٨٥، وتجلت في مساندة العدوان الاسرائيلي على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، واختطاف الطائرة المصرية التي كانت تقل مدبري عملية اختطاف السفينة «اكيل لورو Achille leuro» ورفض امريكا حضور الزعيم ياسر عرفات في احتفالات الذكرى الاربعين للامم المتحدة.

تعاون بلدان المغرب العربي في اطار متوسطي[146] وربما تحويلها الى وسيط من أجل وضع حد نهائي للتوتر في هذه المنطقة[147]، وذلك ما سيقوي حضورها مستقبلاً، اليس ذلك ما تراهن عليه الدبلوماسية الفرنسية؟

خاتمة

لقد مكنتنا الصفحات الماضية، من مقاربة الدور الفرنسي إزاء القضايا العربية، سواء منها ذات الطابع الدولي أم الاقليمي، وتبين لنا مصاعب الدبلوماسية الفرنسية في إفراز سلوك فعال، وقادر على تمكين فرنسا من الاضطلاع بأدوار أساسية وحاسمة في مختلف الصراعات التي اهتمت بها. لقد اضطرت في بعض الأحيان الى الاكتفاء بأدوار ثانوية، أو الجنوح في أحيان أخرى الى البحث عن نقاط التوازن التي تسمح لها بالحفاظ على بعض مصالحها.

لا ريب، في أن هذه الممارسة هي تعبير عن المجال المناسب لسياسة فرنسية، تعكس تفاعل القدرات الذاتية، وتحديات الواقع الخارجي.

(١٤٦) خاصة بعد المشاكل الاضافية التي اصطدمت بها الاقتصاديات في المغرب العربي من جراء انضمام اسبانيا والبرتغال الى المجموعة الاقتصادية ـ الاوروبية، وهما تصدران مواد بلدان المغرب العربي نفسها. وقد عبر الرئيس فرانسوا ميتران عن هذا الخيار خلال زيارته لتونس في سنه ١٩٨٣.

(١٤٧) لقد اقترح الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ذلك على الرئيس الفرنسي خلال زيارته لباريس المشار اليها آنفاً.

الفصل الرّابع

إمكانيّات داخليّة محدودة
مرغمات خارجيّة متفاوتة

لقد خلصنا عبر تحليلنا في الصفحات الماضية الى نتيجة اساسية مفادها أن السياسة الخارجية الفرنسية، من خلال تطبيقها على الوطن العربي، اقتصرت على البحث عن التوازن، شاهدة بذلك عن عجزها في بلورة مضمون خطابها.

لا ريب، في أن موضوعة التوازن، من المفاهيم الشائعة في أدبيات العلاقات الدولية اعتباراً الى كون قانون التوازن، ظل يمثل احد الضوابط المنظمة للعلاقات بين الدول، واصطبغ بمعان مختلفة تستجيب للمراحل المختلفة التي مرت بها العلاقات الدولية. ويكفي أن نشير الى أنه، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، اكتسب أهمية خاصة، نظراً للقطبية الثنائية التي ميزت النظام الدولي، وكذلك تطور وتعقد أسلحة التدمير الشامل. ومن ثم فقد كثر الحديث حول ما سمي بـ «توازن الرعب النووي» بمعنى أن المجتمع الدولي برمته أصبح تحت رحمة القوتين العظميين اللتين تملكان اضخم ترسانة للأسلحة النووية، وتتوافر على القوة الكافية لضمان احترام استمرارية اسس ما سمي بنظام «يالطا» إن لم يكن، الى تأصيله كمعطى ثابت في الحياة الدولية.

بيد أن مفهوم التوازن الذي وظفناه في تحليل السلوك الخارجي الفرنسي لا يعني التأرجح بين استراتيجية القوة الكبرى، واستراتيجية التورط، وانما هو في حالة فرنسا تعبير عن المصاعب التي تواجهها هذه الأخيرة من أجل المواءمة بين مطامحها وامكانياتها. وبشكل آخر فهو تجسيد للمجال الممكن، أن تتحرك فيه الدبلوماسية الفرنسية في ظل موازين القوى الراهنة.

إن أعمال هذا الهامش، الذي تتنفس داخله فرنسا، يعني تشخيص العوامل المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الفرنسية، وهي متداخلة، يمكن تصنيفها داخل مجموعتين: الأولى تغطي العناصر المرتبطة بفرنسا نفسها، وتتمفصل حول سؤال اساسي: هل تتوافر لفرنسا القدرات الذاتية لممارسة سياسة عالمية فعالة؟ أما الثانية فتطرح في مجملها العلاقات التفاعلية بين هذه السياسة والمحيط الدولي

الذي تنصهر في بوتقته، ومدى قدرتها على تخطي مختلف العوائق الخارجية التي تستهدف تقليص نفوذها في تعاملها مع الوطن العربي.

اولاً: ممكنات ذاتية محدودة

من نافلة القول، التذكير بأن السياسة الخارجية ليست حكراً على الدبلوماسي والجندي، بل هي ذلك الافراز، أو الانعكاس الخارجي لأهم الانشغالات الداخلية، الا وهي تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. فهي بذلك، ليست منفصلة عن الهموم الداخلية بل أنها تؤثر، وتتأثر بالبنية الداخلية السائدة. وتبعاً لذلك فإن مصداقية السياسة الخارجية، وفعاليتها، وديمومتها، رهينة بوجود توافق داخلي واسع حول الاختيارات الكبرى التي تهيكلها.

بناءً على ما سبق، يتوجب علينا، استقصاء الشروط الداخلية التي انتظمت في اطارها السياسة الفرنسية الموجهة للوطن العربي لمعرفة ما إذا كانت قد ساعدت على بلوغ الأهداف التي سطرها المشروع الخارجي.

١ ـ قدرة اقتصادية ضعيفة

لقد كان انجاز المشروع الديغولي الخارجي، يتطلب توفر شرطين داخليين لم يتحقق فعلياً أي واحد منهما: قدرة الرأسمالية الفرنسية على بناء اقتصاد وطني معاصر ومستقل، واقناع الطبقة العاملة بمشروعية ذلك المشروع[١].

فعلاً، وبعد فترة من الازدهار والرقي، نجح الجنرال ديغول خلالها كما لاحظنا سابقاً، في إعادة خلخلة هياكل الاقتصاد الفرنسي في اتجاه ادماجها في المشروع الامبريالي العالمي، وجعل الاحتكارات الفرنسية اكثر قدرة على المزاحمة والصمود في وجه المنافسة ما بين الامبريالية، فقد جاءت احداث أيار/مايو ١٩٨٦[٢] لتعطي للمشروع الديغولي ضربة قاضية، وتعريه من مظاهر الخلل والقصور فيه، وتكشف عن هشاشته.

وبغضّ النظر عن التحليلات التي انبرت لتفسير أسباب وخلفيات وطبيعة تلك الأحداث، فإن هناك اتفاقاً بين المحللين، على انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الفرنسي، وبالتالي على مركز فرنسا في العالم، وبالدرجة الأولى على مستقبل الديغولية. لقد كانت هذه الأحداث بمثابة المنبه الذي اعاد للجنرال ديغول وعيه بحقيقة وضع فرنسا، وأرغمه على نبذ تلك الأوهام المتعلقة بإمكانية تسنم فرنسا مكانةً تماثل مكانة القوتين العظميين. ومما يؤكد على ذلك، اقتناعه ـ امام تنامي وتفاقم

(١) CEDETIM, *L'Impérialisme français* (Paris: Maspero, 1980), p. 26.

(٢) يتعلق الامر باضرابات طلابية رافقتها مظاهرات عمالية صاخبة أدّت الى زعزعة المؤسسات الفرنسية، وفرار الجنرال ديغول الى المانيا مؤقتاً.

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ـ بضرورة اعادة مواءمة سياسته ومنظوره للعالم. فبعد أن كان اهتمامه مركزاً على البحث عن وسائل تأصيل مكانة بلاده في العالم، واكتسابها استراتيجية عالمية، فإنه تواضع في طموحه، وقصر اهتمامه، بعد أيار/مايو ١٩٦٨ على القضايا الداخلية. ذلك ما يستنتج من الخطاب الذي وجهه ديغول الى الشعب الفرنسي، لشرح الغاية من الاستفتاء المنظم، لتعديل بعض بنود الدستور[٣]. فلأول مرة، أكد على ثقل العناصر الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة تحسين وضعية الفرنسيين، وتجاهل مكانة فرنسا، ودورها في العالم، كما كان معهوداً في خطبه[٤]. من جهة أخرى، فقد اخطر الجنرال ديغول، في حمأة المضاربات التي عرفتها العملة الفرنسية، وللحيلولة دون انهيارها، الى طلب مساعدة البنوك المركزية الغربية، ومن بينها الامريكية، واستكمالاً لكل ذلك، فإن الاستقبال الحار الذي خُصص للرئيس نيكسون خلال توقفه بباريس في فبراير/شباط ١٩٦٩ كان يشكل مؤشراً آخر لتراجع ديغول عن الأوهام التي استبدت بفكره سالفاً.

والواقع أن أعراض مرض الاقتصاد الفرنسي برزت للعيان، مع الأزمات النفطية المتوالية. وتمثلت في عدة حقول لها صلة عضوية بالسياسة الخارجية، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

أ ـ التبعية الطاقوية، وهي من اخطر المعوقات التي تقف في وجه سياسة استقلال وطني فعال. ففرنسا تعيش تبعية مزدوجة متفاقمة: على مستوى المواد، حيث تستورد أغلبيتها، ولا سيما النفط (٦٩ بالمائة من احتياجاتها في سنة ١٩٨١) وعلى صعيد مورديها، تستورد ٦٧ بالمائة من الخليج، من بينها ٥٠ بالمائة من السعودية وحدها.

هذا الفقر الطاقوي قلص «هامش» الاستقلال الفرنسي. وقد كشفت أغلب الدراسات عن العلاقة العضوية والترابط المتين بين الاستقلال الطاقوي، و«الاستقلال الوطني» بصفة عامة. وفي حالة فرنسا، تكتسي هذه الوضعية أهمية خاصة، اعتباراً لطموحات هذه الدولة. فمخاطر التبعية الطاقوية تبقى قائمة، بغض النظر عن تقلبات السوق النفطي، وذلك لكون فرنسا ـ كجميع الدول المستهلكة ـ تؤدي ثمن هذه المادة عن طريق الدولار. وغني عن البيان، ان التقلبات المستمرة لهذه العملة، وميلها نحو الارتفاع تكلف الخزينة الفرنسية مبالغ ضخمة، كثيراً ما تسببت في تعميق عجز ميزان المدفوعات. ففي سنة ١٩٨٢ كلفت واردات النفط ١٧٨ مليار فرنك، أي ما يضاعف الميزان التجاري الذي سجل في السنة نفسها.

على مستوى آخر، فإن الاقتصاد الفرنسي يظل تحت رحمة المتغيرات الطارئة أو المستجدات التي قد تعتري الساحة النفطية. وإذا كان الاتجاه الحالي يسير نحو الانخفاض المستمر لأثمان النفط، وإذا كانت فرنسا قد تمكنت من تدعيم طاقتها النووية للتخفيف من التبعية النفطية، فإن احتمالات وقوع اختلالات في السوق النفطية تظل قائمة بفعل بعض المتغيرات السياسية المتعلقة بمنتجي هذه المادة،

---

(٣) يتعلق الامر باصلاح جهوي، وبتعديل عشرين فصلاً تتعلق بمجلس الشيوخ الذي كان سيندمج في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٤) Alfred Grosser, *Les Occidentaux* (Paris: Fayard, 1978), p. 328.

لا سيما في منطقة الخليج. وهذا من شأنه أن يعطل أو يخنق الشرايين الحيوية للاقتصاد الفرنسي، الذي لا يستطيع مخزونه الأمني أن يقاوم أكثر من ٣ أشهر(٥).

ب ـ لم يكن العنصر النفطي، أو الطاقوي بصفة عامة، إلا معبّراً عن حقيقة البنيات الاقتصادية الفرنسية، من حيث كشف عن غياب ديناميكية وحيوية لدى المؤسسات الانتاجية التي ما زالت تتسم بهيمنة بنيات ثقيلة وصلبة، غير قادرة على الاستجابة والرد بالسرعة اللازمة على التحديات التي تواجهها. وهكذا في الوقت الذي استطاع الاقتصادان الألماني والياباني تجاوز المصاعب الطاقوية والحفاظ على وتيرة تطورهما، فقد اظهر الواقع، عجز الاقتصاد الفرنسي على التصدي للاحباطات التي اعترته، مفتقراً بذلك للمرونة والارادة الكافيتين لملاحقة المتغيرات الاقتصادية العالمية(٦).

لقد تجلى هذا التأخر الاقتصادي الفرنسي في عدة مجالات، ولبس لبوسات مختلفة، نشير الى أهمها وهي البطالة، وعجز ميزان التجارة الخارجية. . ففيما يتعلق بالمشكلة الأولى، التي تعتبر، لا شك من أمراض الرأسمالية، فإن فرنسا تعتبر من أهم الدول المصنعة، الممسوسة بهذا الطوفان. ولا تبرز المؤشرات الاقتصادية وجود امكانات كبيرة لحلها، أو على الأقل التخفيف منها، بل على العكس من ذلك، فإن إعادة هيكلة الصناعة، الهادفة الى تغيير تركيب المؤسسات الصناعية بشكل يجعلها أكثر تنافسية، سيؤزم لا محالة، مشكلة البطالة(٧).

أما فيما يخص وضعية التجارة الخارجية، التي تكوّن اكثر من نصف الناتج الاجمالي القومي، فهي تسجل عجزاً متصاعداً منذ سنة ١٩٧٤. فمن المعلوم، انه بعد مرحلة انغلاق الاقتصاد الفرنسي، فقد سخّر الجنرال ديغول جهاز الدولة لدفع هذا الاقتصاد الفرنسي، من خلال احتكاراته الكبرى، للانفتاح والاندماج في آليات الاقتصاد الرأسمالي، وذلك في اطار مشروعه القاضي بمنح الرأسمالية الفرنسية استراتيجية عالمية «مستقلة» الا أن هذا الحلم قد تبخر، حيث استمر اندماج الاقتصاد الفرنسي في حركية الاقتصاد العالمي، دون أن تكون الرأسمالية الفرنسية فاعلاً مؤثراً، وإنما فقط مجرد شريك في اختيارات لم ترسمها، متجردة من كل مشروع تاريخي متميز، وارتضت تبعية بلادها للخارج بشكل يضاعف مرتين ما كان عليه الوضع، خلال الستينات(٨).

هذه المعطيات الاقتصادية، التي ابتسرنا معالمها، تبرر التساؤل عما اذا كانت دولة، بهذه البنيات الرأسمالية، المتأخرة والقديمة (بالمقارنة طبعاً مع القوى الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة واليابان والمانيا) قادرة على انتاج مشروع عالمي؟

---

(٥) Jean Marie Chevalier, «L'Indépendance énergétique,» *Revue de défense nationale* (janvier 1980), p. 45.

(٦) Jacques Lesourne, «La France et son environnement international,» *Futuribles* (juillet-août 1980), p. 18.

(٧) للاستدلال فقط، ازمة معمل طالبو ـ بواسي، الذي قام بتسريح ١٨٠٠ عامل. وهناك عدة مؤسسات صناعية كبرى، من المحتمل ان تلتجأ الى الاجراء نفسه.

(٨) Commission du bilan, «La France en mai 1981: Forces et faiblesses,» *La Documentation française* (1982), p. 161.

لقد أدرك اليسار الفرنسي عناد هذا الواقع بعد تسلمه مقاليد السلطة. وسرعان ما اكتشف التباين الموجود بين مشروعه كمعارضة وسلوكه كسلطة مسؤولة عن المصالح العليا للبلاد. فبعد سلسلة من الاجراءات ذات «الصبغة الاشتراكية» المتطلعة الى تقويم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية[٩] فقد اضطر الى التخلي عن مشروع المعارضة واستلهام الحلول ذات الطابع الرأسمالي، في محاولة منه لحل الأزمة الاقتصادية مكرساً بذلك عجزه عن تغيير بنيات تم استكمال بنائها خلال الفترة السابقة، واكتفائه في اقصى الحالات بالقيام بتسيير اشتراكي لاقتصاد رأسمالي[١٠]، قد يقود الى انكماش في الدور الفرنسي على المستوى الخارجي، واستمرارية السلوك السابق، رغم اختلاف البواعث، كما نستنتج من الدلالات التالية:

- فيما يتعلق بالتعاون مع العالم الثالث، الذي يشكل احدى ركائز الخطاب الاشتراكي، نلاحظ أن هذا الأخير، وضع من بين أهدافه تغيير آليات التبادل، بين الشمال والجنوب، ومساعدة شعوب هذه الدول على التحرر من جميع أشكال الهيمنة الامبريالية، ورفع نسبة المساعدات الفرنسية للدول الفقيرة. بيد أنه بالرغم من استمرار المسؤولين الاشتراكيين في اعادة انتاج هذا الخطاب في المنتديات والمؤتمرات الدولية[١١] فإن الممارسة تثبت غير ذلك. فرغم ارتفاع المساعدات الفرنسية إسمياً، فإنها انخفضت بسبب الارتفاعات المتوالية في الدولار الامريكي. وبذلك فقد اصبحت تتوافر على قيمة معنوية، اكثر مما لها من رصيد ملموس.

- تأسيساً على ما سبق، فإن برنامج التقشف الذي نهجته الحكومة الحالية منذ سنة ١٩٨٢ لمسح أو على الأقل التخفيف من العجز الحاصل في الميزان التجاري (٩٠ مليار فرنك في سنة ١٩٨٣)[١٢] وانعاش الاقتصاد الفرنسي ايضاً عن طريق ترتيبات انكماشية، قد أدّى عملياً إلى إلغاء كثير من برامج التعاون مع دول العالم الثالث، بخاصة في المجال الثقافي. وبديهي، أن هذا الأمر من شأنه أن يزيد من الانحسار الفرنسي ويفقد الدبلوماسية حرية المناورة والانتشار.

نخلص من تحليلنا السابق، الى نتيجة أساسية، وهي أن المعطيات الاقتصادية الداخلية، ساهمت بشكل وافر في ضمان استمرارية السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي. فاذا كانت تجد منطلقها وأساسها في الرؤية الديغولية، أي في استشعار ديغول لاهميتها وجدواها في ظل نظام دولي متغير، فمن المؤكد، أن هذه السياسة فقدت تلك الرؤية، وأصبحت مفروضة بفعل الثقل

---

(٩) كتأميم اكثر من خمسين مؤسسة صناعية وبعض البنوك، وكذلك التخفيض من عدد ساعات العمل الى ٣٩، والزيادة في الاجور، الى جانب بعض الاصلاحات الاخرى في المجالات الاجتماعية والثقافية. لمزيد من التفصيل انظر دراستنا: «هل من الممكن القيام بتسيير اشتراكي لاقتصاد رأسمالي؟» انوال (٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٣).

(١٠) يتعلق الامر بالاجراءات الجزئية الهادفة الى محاربة التضخم، والتخفيف من حدة البطالة. وهي اجراءات لا تختلف عن تلك المتخذة في الدول الرأسمالية، ولا سيما منها القوية والمحافظة (الولايات المتحدة، انكلترا، المانيا). انظر: المصدر نفسه، ص ١١ - ١٢.

(١١) مثلاً مؤتمرات المكسيك، وباريس للدول الاقل تقدماً.

(١٢) انظر آخر الاحصائيات في: *Le Monde*, 24/3/1984.

الاقتصادي للنظام العربي - على الأقل الطاقوي - رغم أنها لم تكن محل توافق داخل المجتمع الفرنسي.

٢ - غياب التوافق

إن الخاصية البارزة التي دمغت مجرى السلوك الخارجي الفرنسي ازاء الوطن العربي تكمن في ذلك الانفصام الواقع بين القرارات الرسمية، وإدراك الرأي العام لها. بمعنى آخر، قد يندهش الملاحظ، وهو يتتبع تفاعلات هذه السياسة الخارجية ازاء المنطقة بوجود خطين متقابلين:

الأول رسمي، واقعي، وهو الذي بلورته مختلف القيادات المتعاقبة بأساليب مختلفة. أما الثاني، وجداني مناهض للأول، ومقاوم له، يمتد عبر شرائح المجتمع الفرنسي[١٣].

واذا كان من المجمع عليه بين أغلب المحللين، ان الرأي العام الفرنسي لا يولي عناية كبرى للقضايا العالمية، أو سلوك حكومته الخارجي، فإنه سرعان ما يعرب عن حماسة زائدة لكل ما يتعلق بمصير اسرائيل وينفعل بكل عواطفه لتطورات الصراع العربي - الاسرائيلي.

لا ريب، في أن هذه الازدواجية التي وسمت السياسة الخارجية الفرنسية، تجد تفسيرها في العوامل التالية:

- على مستوى صنع القرار الخارجي، فقد أشرنا سابقاً، الى أن من أهم امتيازات رئيس الجمهورية، هي احتكاره للسياسة الخارجية، الى حد اعتبارها بمثابة مجال خاص به. لقد ترتب عن هذا التقليد الذي حرص مختلف الرؤساء المتعاقبين، على صيانته، ان تحولت الممارسة الخارجية الى مجرد قضية تعني الرئيس، ولا تكون في بعض الأحيان حتى موضوعاً للمناقشة الحكومية[١٤].

ومن جهة أخرى، فهي تفتقر لكل رقابة برلمانية، حيث أن الجمعية الوطنية ليس لها دور فعال في هذا المجال. والغريب في الأمر، أن اليسار الفرنسي (وفي مقدمته الرئيس ميتران) الذي درج على انتقاد هذه الوضعية خلال الحقبة السابقة، لم يجد حرجاً في التأقلم معها استبعاداً لكل محاسبة. إن هذا الوضع السائد في فرنسا، يخالف ما هو عليه الأمر في الولايات المتحدة، حيث للكونغرس سلطات ملحوظة في إعداد السياسة الخارجية، ومراقبة تنفيذها من خلال المصادقة على تعيين كبار

---

(١٣) لا يعني هذا ان الرأي العام، او المجتمع الفرنسي كله مناهض لتلك السياسة، بل فقط نريد ان نشير الى وجود اتجاه مهيمن لم يستسغ ذلك السلوك.

(١٤) لقد عدد سامي كوهين في كتابه «مستشارو الرئيس» عدة حالات تم فيها اتخاذ قرارات بشكل انفرادي من طرف الرئيس. وهذا يغاير وضع السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، حيث يقوم مجلس الامن القومي بدور واسع في صنع السياسة الخارجية. انظر:

Samy Cohen, *Les Conseillers du président* (Paris: Presses Universitaires de France, 1980), p. 103 et la suite.

الموظفين، والمعاهدات، والتصويت على ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية[15].

إن النظام السياسي السائد في فرنسا، لم يؤدِ الى تكليس مجال السياسة الخارجية، والحجز عليها من طرف رئيس الجمهورية فقط، بل أن هذه الخاصية انسحبت على الأحزاب السياسية الفرنسية التي أعادت إفراز هذا الواقع في ممارستها، حيث يظهر أنها لا تعير اهتماماً كبيراً للنشاط الخارجي في سلوكها اليومي، إلا قصد المزايدة أو اتخاذ بعض ردود الفعل، مثلاً في الحملات الانتخابية سواء منها التشريعية أو الرئاسية[16]. يمكن تفسير ذلك بعدة فرضيات منها، ربما اقتناع هذه القوى السياسية بصعوبة تأثيرها، وتحكمها في المعطيات المعقدة والمتداخلة للحقل الخارجي، أو اعتقادها بأن المواطن العادي، لا يعير اهتماماً لما يجري في الخارج، وانه يكرس اهتمامه على الشؤون الداخلية، لأنه أكثر قدرة على فهمها واستيعابها والتصرف فيها[17].

ـ إن طبيعة المؤسسات الدستورية في الجمهورية الخامسة قد أدت الى استقرار سياسي، ولكن في الوقت نفسه، ساهمت في تغييب وحدة الفرنسيين، فقد انقسمت فرنسا تدريجياً الى يمين ويسار يعيشان طلاقاً دائماً. فمنذ استقالة الجنرال ديغول الذي كان يجسم الوحدة الوطنية ـ على الأقل في السنوات الأولى ـ فإن التساؤل كثيراً ما يثار حول شرعية السلطة القائمة، في ظل غياب حوار وطني بين مختلف مكونات المجتمع الفرنسي، وأمام التآكل الذي ينخر السلطة من الداخل[18].

لقد اقرت هذه «الازدواجية» التي وصمت السياسة الخارجية الفرنسية برمتها، طابعاً بارزاً في تعامل فرنسا مع الوطن العربي، لا سيما فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي، الذي يُعتبر، محور كل سياسة تخاطب العرب.

وبدون مغالاة، نرى، أن السلوك الفرنسي في هذا الصدد، قد واجه مقاومة شديدة من طرف الرأي العام الفرنسي، الذي لم يستوعب بخاصة حقيقة المواقف التي اتخذها الجنرال ديغول ازاء

---

(١٥) لمزيد من التفصيل انظر: عبد القادر القادري، **الوجيز في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢)، ص ٧٦ وما بعدها.

(١٦) ان الحيز الذي يخصص للسياسة الخارجية في هذه الحملات يبقى ضئيلاً بالمقارنة مع الاهتمام الذي تستقطبه القضايا الداخلية. ففي مواجهة الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٧٤ (جيسكار ـ ميتران) اقتصر الاهتمام تقريباً على الوضع الداخلي. ومن الموضوعية ان نسجل ان هذا الاهتمام تصاعد في الصراع المتلفز بين المرشحين ميتران وجيسكار في انتخابات ايار/ مايو ١٩٨١. ويرجع ذلك الى ضغط العوامل الخارجية. انظر هذه المقابلة في:

«Dossiers et documents: L'Election présidentielle,» *Le Monde,* 26/4 - 10/5/1981, pp. 119-131.

(١٧) ان اغلب استطلاعات الرأي تؤكد هذا التوجه. لمزيد من التفصيل انظر:

«Partis politiques et politique étrangère,» dans: Marcel Merle, *Forces et enjeux dans les relations internationales* (Paris: Economica, 1980), p. 182 et la suite, et Marcel Merle, *La Politique étrangère* (Paris: Presses Universitaires de France, 1984).

(١٨) مثلاً الانتخابات البلدية التي جرت في آذار/ مارس ١٩٨٣، والتي شهدت شبه هزيمة لليسار الحاكم. كذلك فان اغلب استطلاعات الرأي العام تعبر عن تقلص شعبية الشخصيات الحاكمة، وهزيمة محققة للاغلبية الحالية، بشكل طرح النقاش حول امكانية التساكن (Cohabitation) بين اغلبية يمينية ورئيس اشتراكي.

حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ودون أن ندعي أن هـذه المسألـة قد غـيرت جوهـرياً من الاختيـارات الرسمية فإننا نعتقد أنها كانت من وراء تقليص اندفاعها. واذا كان من الصعب استنطاق مواقف كل القوى السياسية والفاعلة في فرنسا، فإننا سنقتصر على ابراز هذه المعارضة من خلال مظاهرهـا الأكثر تمثيلاً وهي: موقف الرأي العام، والأحزاب التي تؤطره، وأخيراً، دور العنصر اليهودي في البلاد.

أ ـ الرأي العام الفرنسي: تعاطف مستمر مع اسرائيل

الخط الثابت في تعامل الرأي العـام الفرنسي[١٩] مـع العرب واسرائيـل هو مسـاندتـه التاريخيـة والتقليدية للدولة اليهودية. هذه الحقيقة تتأكد باستمرار، كلما شعر، بأن اسرائيل تواجه خطر الزوال ـ بسبب السلوك «العدواني» لجيرانها العـرب ـ فخلال حـرب حزيـران/يونيـو ١٩٦٧، وفي استطلاع حـول سؤال: في حالة نزاع بين اسرائيل والبلدان العربية، مع من تتعاطف؟ كان الجواب كالتالي:

اسرائيل ٥٨ بالمائة ـ البلدان العربية ٢ بالمائة.

وحتى بعـد أن دمرت اسرائيـل الجيوش العـربية، واحتلت أراضيهـا فإن مشـاعر الـرأي العام الفرنسي لم تتغير قيد أنملة، كما تدل على ذلك نتائج الاستطلاع التالي[٢٠]:

المساندون لاسرائيل ٥٦ بالمائة البلدان العربية ٢ بالمائة.

وحول سؤال: من المسؤول عن الحرب، كان الجواب كالتالي:

اسرائيل ٦ بالمائة، البلدان العربية ٥٤ بالمائة.

لقـد فجرت حـرب حزيـران/يونيـو ١٩٦٧ الخـاطفـة مـوجـة من التعـاطف والتجـاوب مـع اسرائيل، تفوق بكثير ردود الفعل الفرنسي ازاء النضال المرير الذي كان يخوضه الشعب الفيتنامي في الأدغال. فبمجرد بداية الاقتتال، أعلن كثير من الفـرنسيين (اليهـود) عن تجندهم لـلالتحاق بجبهـة المعـارك وتهاطلت التـبرعات عـلى اسرائيل بشكـل يتجاوز كثيـراً مـا استفـاد منـه الشعب الفيتنـامي المسحوق تحت القنابل الامريكية[٢١].

لقد استمر هـذا الدعم، كـذلك خـلال حرب تشرين الأول/اكتـوبر ١٩٧٣، حيث عـبّر ٥٥

(١٩) نستعمل مفهوم الرأي العام للدلالة على سلسلة من المزاعم الجماعية والعفوية التي تعبر من خلالها ردود فعل الجمهور في مواجهة الاحداث. فهـو بذلـك واقع اجتماعي غير متـوقع ومستقـل عن عمل السلطات العـامة. لمزيد من التفصيل انظر:

«Le Droit international et l'opinion publique,» dans: Merle, *Forces et enjeux dans les relations internationales*, p. 68.

(٢٠) لمزيد من التفصيل انظر:

Anne Liger, «La Résistance d'une partie de l'opinion publique à la politique française à l'égard d'Israel,» (Mémoire de D.E.A., Université de Paris V, 1978), p. 30.

(٢١) Claude Julien, «Israel et le Vietnam,» *Le Monde*, 29/6/1967.

بالمائة من الفرنسيين عن عدم ارتياحهم، ومشاطرتهم لموقف حكومة بلادهم ازاء الشرق الأوسط، في مقابل ٣٠ بالمائة فقط اعلنوا عن مساندتهم لهذه السياسة[٢٢].

على مستوى آخر، فإن وسائل الاعلام الفرنسية، اجمعت على نقد الموقف الديغولي واستهجانه. وتضاعفت حدة لهجتها المعارضة، مع المؤتمر الصحافي الذي عقده الجنرال ديغول في ١٩٦٧/١١/٢٧ والذي ذهب البعض من خلاله، الى اتهام الرئيس الفرنسي آنذاك باللاسامية بعد أن وصف شعب اسرائيل، بأنه من النخبة واثق من نفسه وميال الى السيطرة[٢٣].

لا ريب في أن هذا الموقف المساند لاسرائيل، بشكل مطلق، قد فقد شيئاً من حدته، وذلك بفعل عدة عوامل منها، اقتناع جزء كبير من الرأي العام الفرنسي، بأن اسرائيل قد اصبحت في منأى من خطر الاندثار، بعد الحروب التي خاضتها وانتصرت فيها، وأنها تملك الوسائل القمينة بتمكينها من الدفاع عن نفسها وصيانة وجودها في مواجهة أعدائها العرب، ومن جهة أخرى، فإن استمرار احتلالها للأراضي العربية، وعدم انصياعها للمقررات الدولية، المطالبة بانسحابها من هذه الأقاليم ونهجها لسياسة توسعية عدوانية، واثبات منظمة التحرير الفلسطينية وجودها، وتنامي الوعي بضرورة تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره، وحقه في انشاء دولة له، وبالتالي اعتبار القضية الفلسطينية كجوهر للصراع العربي الاسرائيلي. تلك هي بعض المعطيات التي حجّمت من حركة التعاطف مع اسرائيل. بيد أن هذا لا يعني أن هذا الانحسار في مساندة اسرائيل قد انسحب على الجانب العربي: ففي سنة ١٩٦٧ وصلت نسبة التعاطف مع اسرائيل الى ٤٠ بالمائة، في حين انها لم تتجاوز ٥ بالمائة مع منظمة التحرير الفلسطينية[٢٤].

وعلى الرغم من غزو اسرائيل للبنان، وتورطها في مذابح صبرا وشاتيلا فإن استطلاعاً للرأي العام، اثبت أن ٣٧ بالمائة من المستجوبين عبروا عن استمرار تعاطفهم العميق مع اسرائيل. في حين لم يتجاوب مع مطامح الشعب الفلسطيني سوى ٢١ بالمائة[٢٥].

والواقع، ومع وعينا بمكامن النقص والقصور، التي تنتاب مثل هذه الاستطلاعات، فإنه يبقى علينا، مع ذلك ان نستخلص النتيجة الأساسية، وهي سيطرة شعور بالتعاطف والتجاوب مع اسرائيل. هذا الأمر لا ينفي مطلقاً وجود بعض المظاهر المناهضة لسلوك اسرائيل، وبالتالي مساندة السياسة الفرنسية الرسمية في هذا الاطار، لكنها تظل ضعيفة ومبعثرة، ومعزولة عن التيار السائد في

---

(٢٢) *L'Express* (22 octobre 1973).

(٢٣) انظر تحليلاً لموقف بعض الصحف والمجلات من هذه الندوة في:

Philippe Daumas, «La Politique française au proche-orient et l'opinion publique,» *Etudes Gaulliennes*, nos. 19-20 (juillet-décembre 1977), pp. 38-45.

(٢٤) Liger, «La Résistance d'une partie de l'opinion publique à la politique française à l'égard d'Israel,» p. 31.

(٢٥) انظر استطلاع (هاريس ـ لوماتان) الذي نشر في جريدة: الصباح، ١٩٨٢/١٠/٢١.

فرنسا، والمتسم بالتعلق بدولة اسرائيل. لماذا هذه الظاهرة؟ ثمة عناصر متداخلة تشكل ذلك الجسم التفسيري نسوقها كما يلي:

أولاً: إن هذا الواقع، هو حصيلة لأسباب عميقة، تستمد وجودها، من التلاقح بين الفرنسيين واليهود، والذي نما عبر العصور، وتفاعل مع الأحداث التي وسمت عامة تاريخ أوروبا، وتاريخ اليهود بشكل خاص. فشعور التعاطف مع اسرائيل نابع من اللاشعور الفرنسي، المثخن بمثل ثورة ١٧٨٩، وبعقدة الذنب الناتجة عن قضية «دريفوس»، ومظاهرها اللاسامية، وتعمقها مع المجازر النازية ضد اليهود. إن المقاومة المشتركة لهتلر (Hitler)، ولدت ذكريات مشتركة، وقربت الطرفين الى حد أن اسرائيل دأبت على استثمار هذا الشعور، لتوجيه تهمة اللاسامية لكل من سولت له نفسه نقد سياستها.

لقد تمظهر هذا الاحساس، خلال الغزو الاسرائيلي للبنان، حيث هاجم المسؤولون الاسرائيليون اسلوب تغطية وسائل الاعلام الفرنسية لذلك العدوان. وذهب الوزير الأول الاسرائيلي، الى حد التهديد بتدخل اسرائيل لرعاية مواطنيها في فرنسا، بعد الاعتداء التي تعرضت له احدى المؤسسات اليهودية بباريس[٢٦].

ثانياً: علاوة على هذه العوامل المتجذرة في الذاكرة الفرنسية، هناك أسباب تاريخية حديثة نسبياً تتعلق بحرب السويس، حيث التقى الفرنسيون والاسرائيليون في الخندق نفسه، وتواطأوا على ضرب ارادة التحرر العربية التي كانت تجسدها الناصرية. بالاضافة الى ذلك فإن تصفية الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، بكل مآسيه، قد ضاعف من حنق وعداء كثير من الفرنسيين، لكل ما هو عربي. وكان الصراع العربي الاسرائيلي فرصة لتصعيد ما كانوا يكبتونه.

ثالثاً: التصورات التي كونها الانسان الفرنسي حول اسرائيل، بوصفها دولة، حاملة للاهداف نفسها والمثل والقيم التي يتشبع بها، انها دولة غربية[٢٧] ذات نظام ديمقراطي مثالي[٢٨].

---

(٢٦) بعد الاعتداء الذي تعرض له مطعم «غودنبرغ» فقد اعلن الوزير الاول الاسرائيلي ان حماية اليهود في العالم كله مسؤولية ملقاة على اسرائيل. وهذا التصريح ينم عن الخلط القائم في اذهان المسؤولين الاسرائيليين بين اليهودي والاسرائيلي. واعتبار اليهودية كشرط آلي للانتماء لاسرائيل. لتتبع ردود الفعل حول هذه القضية، انظر:
Le Monde, 10/8/1982 et la suite des issus.

انظر ايضاً تصريح سفير اسرائيل في باريس، الذي لم يتحمل موقف وسائل الاعلام الفرنسية من تصرفات اسرائيل حيث وصف ذلك بأنه دعوة الى الاغتيال ضد كل اسرائيلي وكل يهودي. انظر: *Le Monde*, 21/9/1982.

(٢٧) وفق استطلاع للرأي، يعتبر ٤٧ بالمائة من الفرنسيين اسرائيل بمثابة دولة غربية و١٧ بالمائة فقط ينظرون اليها كدولة من العالم الثالث. انظر:
Samy Cohen, *De Gaulle, les Gaullistes et Israel* (Paris: Alain Moreau, 1974), p. 187.

(٢٨) حتى بعد مجازر صبرا وشاتيلا، فإن كثيراً من الشخصيات الفرنسية لم تخف ايمانها بقدرة الديمقراطية الاسرائيلية على تجاوز كل المحن. من بين هذه التصريحات انظر ما قاله ليونيل جوسبان، الامين الاول للحزب الاشتراكي الفرنسي، حيث عبّر عن اعجاب زملائه بمثالية الديمقراطية الاسرائيلية. انظر: *Le Monde*, 21/9/1982.

في السياق نفسه، فإن اسرائيل كثيراً ما تُقدم كدولة ذات شعب شجاع ومجد. وصراعها مع العرب يماثل مواجهة داود وجالوت. فهي ذلك الكائن الوديع المهدد في وجوده من طرف جيرانه العرب، الذين يسعون الى امتصاصه وتدميره. وقد شاعت هذه الصورة مع انشاء دولة اسرائيل وخلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧[٢٩].

رابعاً: على نقيض هذه القوالب الجاهزة التي صنعها الرأي العام الفرنسي لاسرائيل ولليهود، فإن صورة العرب في فرنسا مشوهة ومغلفة بالحقد والكراهية والتعالي. فالذاكرة الفرنسية، في استرجاعها للعرب لا تنسلخ عن القيم الاستعمارية الغابرة: التقدم/الانحطاط، التحضر/التخلف والرقي/الهمجية. والفرنسي العادي في حاضره، لا ينظر الى الانسان العربي خارج نموذجين: مهاجر، ينتمي لعالم متخلف، رحل الى فرنسا، حاملاً معه تراثه ومعتقداته البالية، غير قادر على الاندماج في المجتمع الفرنسي المتحضر، اصبح في خضم الأزمة الاقتصادية، بمثابة المتهم الذي سرق عمل الفرنسيين، وعمق من المشاكل الاجتماعية التي تعيشها البلاد[٣٠]. والشيخ أو الأمير القادم من الصحراء، والذي يملك آباراً نفطية، ومثقل بالدولارات، يصرف دون حساب من أجل اشباع رغباته، ولا يتردد في الزيادة في ثمن النفط لخنق الاقتصاد الغربي[٣١].

خامساً: سيطرة بنية ثقافية يمينية (وسائل الاعلام، الكتب) في مجملها متضامنة مع اسرائيل، لا تتردد في الدعاية لها، والدفاع عن مصالحها. مستغلة في كثير من الأحيان، مساوىء الواقع العربي. ورغم التحول الذي عرفته الساحة الثقافية في تناولها لمعطيات الصراع العربي الاسرائيلي، فإنه يبقى ضعيفاً، ونسبياً، ومتأثراً بتقلبات الوضع العربي، ومنصباً بالدرجة الأولى على التعريف بالقضية الفلسطينية، التي تمكنت رغم حالات الجزر، والاشواك المحيطة بها، أن تكتسب نوعاً من القبول في الأوساط الثقافية، لا سيما منها المستنيرة[٣٢].

---

(٢٩) كتب احد محللي جريدة لوموند، فيانسون بونتي ما معناه، ان مجرد نظرة على الخريطة، يكفي لتفسير من كان مطوقاً. انظر: *Le Monde*, 13/6/1964.

(٣٠) من المظاهر البارزة لهذا الاتجاه العنصري، تحقيق اليمين المتطرف، الذي ركز حملته على مناهضة المهاجرين، لانتصارات ملحوظة خلال الانتخابات البلدية في بعض الدوائر: درو، سرسيل وانتوني. ويؤكد استطلاع للرأي، اجري في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ لصالح جريدة «لومانيتي ـ الاحد» ان الامر لا يتعلق بظاهرة معزولة، وانما هو تعبير عن نزعة دفينة في المجتمع الفرنسي. فحسب هذا الاستطلاع يتبين ان ٥٣ بالمائة من الفرنسيين لا يحبذون أن تكون لهم علاقة قرابة بالعرب (زواج، مصاهرة). و٣٢ بالمائة يفضلون ان يكون جيرانهم من العرب. في حين يعتبر ٥٥ بالمائة ان عودة العمال المهاجرين الى بلدانهم ستحل مشكلة الهجرة من البلدان العربية. انظر:

France-pays arabes, no. 116 (février 1984), p. 39.

(٣١) لا جدال في ان الصحف الفرنسية، وكذلك المجلات، من اكثر وسائل الاعلام الغربية التي شنت حملات ممنهجة للتشهير ببعض الممارسات التي يقوم بها بعض الاثرياء العرب. وفي اعتقادنا، فان هذا كان من بين الاسباب التي حالت دون توجه الاستثمارات العربية بكثافة الى فرنسا. انظر ايضاً:

Alain Cances, *Les Pétrodollars en France* (Paris: Foyolles, 1978), p. 70 et la suite.

(٣٢) للاستدلال عن هذا التطور، انظر:

Nelly Gautamann, «Le Problème palestinien dans 2 hebdomadaires français: *Témoignage chrétien* et le *nouvel observateur*, 1964-1974,» (Thèse de Doctorat 3ème cycle, Université de Paris I, 1978).

سادساً: يضاف لكل هذه العناصر، الدور اليهودي، الذي سنتحدث عنه لاحقاً.

ومختصر القول، إن تضافر هذه المعطيات التي أتينا على ذكرها بشكل مبتسر، ساهم في قولبة الرأي العام الفرنسي، وتكييفه بشكل جعله مناصراً لاسرائيل: بوعي أو دون وعي.

ب ـ موقف القوى السياسية الفرنسية

سنكتفي باستعراض موقف الأحزاب السياسية الرئيسية، مع علمنا بوجود قوى أخرى متفاوتة الأهمية. الا أننا آثرنا الاستغناء عنها، لكونها لا تساهم بحظ وافر في صنع مواقف محددة ومنسجمة (بعض المنظمات ذات الأهداف الانسانية) أو أنها خاضعة لبعض الأحزاب كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للنقابات.

والواقع، ان فحص الخريطة الحزبية، واستنطاق مواقفها ازاء السياسة الفرنسية الموجهة للوطن العربي، ينم عن وجود جناح واسع داخلها عبّر بلا هوادة عن معارضته للخيارات الرسمية ازاء الوطن العربي، بالأخص فيما يرجع الى الصراع العربي الاسرائيلي. وهذا لا يخفي كون أقلية من هذه الأحزاب ساندت منذ البداية، السياسة المنتهجة من قبل السلطة القائمة. وستعرض لبواعثها في الفقرة الآتية، على أن نشير بعد ذلك لموقف القوى المعارضة.

(١) القوى المساندة للسياسة الرسمية

اذا صرفنا النظر عن القوى اليسارية المتطرفة، التي تعاطفت مبكراً مع القضايا العربية، من منطلقات التضامن الثوري ومناهضة الامبريالية، وغضضنا الطرف عن تقدمية أطروحاتها، مع محدودية تأثيرها في الواقع الفرنسي، فإننا نسجل أن أهم القوى التي ساندت الخيارات الديغولية هي الحزب الشيوعي، والديغوليون، من منطلقات وبواعث متباينة.

لقد ارتكز الحزب الشيوعي في مساندته للسياسة الرسمية على عدة معطيات نابعة من تقويمه الايجابي للسياسة الخارجية ذات الالهام الديغولي، على أساس أن مفهوم «الاستقلال الوطني» الذي طبع هذه السياسة، لا يمكن الا أن يؤدي الى الانسلاخ عن التسلط الامريكي، ويشجع على التقارب مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي. علاوة على ذلك، فإن موقف الشيوعيين الفرنسيين لم يبتعد عن منظور الأحزاب الشيوعية الأخرى وعن الاتحاد السوفياتي. فهذه الأخيرة، بعد أن حبذت قيام اسرائيل تراجعت عن ذلك، بعد أن أدركت أن الدولة اليهودية تحولت الى قاعدة أمامية للغرب. وبالمقابل فقد ساندت الأطروحة العربية، بخاصة بعد أن عانقت الناصرية مشروعاً وطنياً تحررياً.

نتيجة لذلك، فقد وقف الحزب الشيوعي موقفاً تقليدياً مسانداً لحركة المقاومة الفلسطينية، وحركة التحرر العربية، وما فتىء يتطور في هذا الاتجاه، مطالباً بانسحاب اسرائيل من الأراضي

العربية المحتلة وداعياً الى الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية[٣٣].

أما فيما يخص الحركة الديغولية[٣٤] فقد ساندت بشكل سلبي سياسة زعيمها الروحي. بمعنى ادق، ان أغلب شرائح الديغولية لم تبد حماساً كبيراً لقرارات الجنرال ديغول ازاء الصراع العربي الاسرائيلي. وفي الوقت نفسه لم تتجرأ على معارضتها علنياً ورسمياً. ومن ثم يمكن الاستنتاج الى أن مواقف ديغول الواقعية، والمعبرة عن مصالح الدولة العليا، لم تجد صدى عند الأغلبية الديغولية. وإذا كان الحزب قد اتخذ في مؤتمراته قرارات تأييد لسياسة الحكومة في هذا المجال بالذات، فإن ذلك لا يمنع أن أغلب القائمين على القطاعات الرئيسية في الحياة الوطنية، هم في غالبية الأحيان موالون لاسرائيل. وذلك ما يفسر الاحجام والمعارضة التي تلقاها سياسة الحكومة عندما تصل الى مرحلة التنفيذ[٣٥].

غير أنه، بالرغم من تحفظ الديغوليين، فإنه على خلاف قرار الجنرال ديغول القاضي بتقرير المصير في الجزائر، والذي قسم الحركة الديغولية، فإن سياسة الجنرال ديغول الشرق ـ أوسطية لم تثر رد الفعل نفسه، حيث فضل كثير من الأقطاب الديغوليين الاستمرار في ولائهم لزعيمهم، علناً، ونقده في المنتديات الخاصة[٣٦].

ولا ريب في أن انتصار اسرائيل في حرب ١٩٦٧، وتثبيت وجودها، واقدامها على بعض الأعمال الانتقامية ضد لبنان صديق فرنسا (مطار بيروت كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨) كل ذلك ازعج واقلق انصارها الديغوليين، الذين فضلوا عدم قطع الروابط مع حركتهم السياسية، ونقدها علناً. غير أن هذا لا ينفي أن بعض الشخصيات قد شقت عصا الطاعة، وعبّرت عن معارضتها لموقف الحزب الحاكم[٣٧].

وفي الاطار نفسه لا ينبغي أن ننسى أن كثيراً من المسؤولين الديغوليين قد دافعوا عن سياسة الجنرال ديغول، وأسسوا بتزكية منه جمعية التضامن العربية الفرنسية[٣٨].

---

(٣٣) جيروم شاهين، «حول السياسة الخارجية لليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية،» شؤون فلسطينية، العددان ٧٤ ـ ٧٥ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٧٨)، ص ١٠٧.

(٣٤) نستعمل هذا المصطلح للدلالة على أنصار ديغول الذين كانوا موجودين داخل الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة، الذي تحول إلى اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ويوجدون حالياً ضمن التجمع من أجل الجمهورية الذي يتزعمه جاك شيراك.

(٣٥) Pierre Viansson Ponte, «Les Français et Israel,» *Le Monde,* 11/1/1970.

(٣٦) لمزيد من التفصيل، انظر: Cohen, *De Gaulle, les Gaullistes et Israel,* p. 258.

(٣٧) مثلاً النائب جاك مرسييه صاحب كتاب: *Parti pris pour Israel* وريمون تريبوليه، الذي كان يترأس لجنة الصداقة البرلمانية فرنسا/ اسرائيل، والتي كانت تضم ٥٥ نائباً برلمانيا ديغولياً.

(٣٨) نذكر من بينهم الوزيرين السابقين: ميشال حبيب دولونكل (M.H. Deloncle) رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية حالياً، ولويس تيرنوار (L. Terenoire) الرئيس الشرفي للجمعية المذكورة وصاحب افتتاحيات مجلة فرنسا ـ البلدان العربية الصادرة عن الجمعية ووزير الانباء سابقاً في عهد الجنرال ديغول.

وصفوة القول، فإنه بالرغم من التطور الذي حصل في منظور الديغوليين، في تعاملهم مع الوطن العربي، فإنهم لم يسجلوا تقدماً ملحوظاً في تحليلهم لأبعاد الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الغزو الاسرائيلي للبنان، حيث التزموا الصمت [٣٩].

هكذا، نلاحظ أن رقعة المتحمسين للسياسة الرسمية ظلت ضعيفة على خلاف بساط المعارضة، الذي يستوعب تيارات متباينة في خياراتها متفقة في تعاطفها مع اسرائيل.

(٢) القوى المناهضة للسياسة الرسمية

لقد تآلفت تحت هذا الاتجاه، كل القوى الأخرى التي عارضت في مواقفها الرسمية وبأشكال مختلفة السياسة الرسمية المنتهجة سواء خلال حرب ١٩٦٧، أو حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، أو إزاء بعض مستجدات الصراع كما هو الشأن بالنسبة لمسلسل كامب ديفيد[٤٠].

يوجد على رأس القائمة، اليمين المتطرف، وعلى الأخص منه التحالف الجمهوري سابقاً[٤١] والحزب الوطني حالياً، الذي بنى كل استراتيجيته الانتخابية على مخاطر المهاجرين على أمن فرنسا، وضرورة تطهير البلاد منهم. واذا كان هذا اليمين المتطرف، المتشبع بأفكار النازية، قد يبدو في جوهره متناقضاً مع الصهيونية، فأنه مرحلياً لا يمكن إلا أن يتفق معها، نظراً لأن كليهما يؤمن بلزوم اجتثاث العنصر العربي من بلديهما.

أما الوسط[٤٢] الذي تنصهر أغلب مكوناته حالياً داخل «اتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية» فقد عبر بشكل صارخ عن مساندته لاسرائيل، ولا يترك زعماؤه الفرصة تمر دون المشاركة في التظاهرات لصالح اسرائيل. كما اشتهر بعض قادته، كما هو الشأن بالنسبة لرئيس مجلس الشيوخ حالياً آلان بوهير (A. poher) بالدفاع عن الدولة العبرية الى حد التعصب. وهكذا أعلن في محاضرة له «أن من اشكال العنصرية، معارضة سياسة دولة اسرائيل. وهو أساس من أسس اللاسامية التقليدية»[٤٣] أما جان لوكانييه (J. Lecanuet) زعيم التجمع الوسطي، فقد شن من منبر الجمعية

---

(٣٩) Bitterlin, «L'Affligeant silence des Gaullistes,» *Le Monde,* 10/8/1982.

(٤٠) لا يعني هذا عدم وجود شخصيات منضوية تحت لواء هذه الاحزاب مساندة للعرب ولكننا نتحدث عن الاتجاه السائد والمهيمن داخل هذه الاحزاب.

(٤١) رئيسه آنذاك هو: تيكسيي فينيانكور (J.L. Tixier Vignancour). وحالياً يقود اليمين المتطرف جان ماري لوبين (J.M. Le Pen) الذي ركز حملته الانتخابية على مناهضة المهاجرين العرب، والمطالبة بطردهم بدعوى انهم سبب المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الفرنسي.

(٤٢) نستعمل هذه التسمية المطاطة للدلالة على تلك الاحزاب التي تدعي الوقوف موقفاً وسطاً بين اليمين واليسار. وغني عن البيان، ان الوسط الفرنسي، في عمقه يعتبر اكثر يمينية في اطروحاته من اليمين نفسه. لمزيد من التفصيل انظر: René Remond, *Les Droites en France* (Paris: Editions Auber, 1982).

(٤٣) انظر: داود تلحمي، «القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية،» شؤون فلسطينية، العدد ١٦ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٢)، ص ٧٧.

الوطنية حملة شعواء ضد الموقف الرسمي ازاء حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣(٤٤) وخلال حرب لبنان الأخيرة، فقد سعى قادة هذا التجمع، في مواجهة الاجماع المناهض للعدوان الاسرائيلي الى التخفيف من عزلة اسرائيل وتحسين صورتها، من خلال البحث لها عن المبررات، واعطاء مشروعية لبواعث غزوها للبنان والفلسطينيين(٤٥). علاوة على ذلك، فقد سارعوا الى ابداء مظاهر المواساة والتعاطف مع الجالية اليهودية في فرنسا كلما تعرضت لمحنة(٤٦). ويتناقض هذا السلوك جوهرياً مع ردود فعلها عندما يكون العرب عرضة للأعمال الاجرامية الاسرائيلية.

وأخيراً فإن اليسار غير الشيوعي، والذي يمثله الحزب الاشتراكي الموجود حالياً في السلطة، فقد أطنبنا في الحديث عنه كنموذج لليسار المريض باسرائيل. ويكفي أن نعيد التذكير الى انه يعيش في تعامله الرسمي مع الصراع العربي الاسرائيلي، صراعاً بين تشبثه بمبدأ تقرير المصير (الشعب الفلسطيني) وبين ولائه لاسرائيل. ولتخطي هذا المأزق، فإنه تبنى الدعوة الى التفاوض بين الأطراف المتصارعة كحل للتناقض الحاصل بينها. وعلى عكس مواقفه الواضحة ازاء قضايا تقرير المصير في حالات أخرى، فإنه ما زال يرفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، رغم أن هذه الأخيرة عبّرت في مناسبات متعددة، عن قبولها للاعتراف باسرائيل. فضلاً عن ذلك، فإنه رغم ضرورة الواقعية، وأهمية المواءمة التي اقدمت عليها السلطة الاشتراكية، فإنه يظهر أن عواطف الاشتراكيين تتجه بشكل تلقائي نحو اسرائيل. نلمس ذلك في خطابهم حين لا يبخلون بعبارات المديح والثناء على اسرائيل واليهود(٤٧) في حين أن حديثهم عن العرب، كثيراً ما تعوزه تلك الحرارة والمشاعر الفياضة.

وإذا كان صحيحاً أن هوة التباعد بين الخيارات الرسمية ومواقف الأحزاب الفرنسية قد تقلصت في الظروف الحالية، فإن هذا لا ينفي بقاء نوع من التعارض فيما بينهما. ومن المناسب التذكير، أن هذا الأمر لم يمنع كثيراً من الأحزاب والشخصيات من نهج السياسة نفسها، التي كانت تنتقدها، وهي في المعارضة وهذا يعني أن المشروع الخارجي للأحزاب المعارضة، كثيراً ما يفتقر الى

---

(٤٤) لمزيد من التفصيل حول هذا الموقف المتشنج، انظر المناقشات الساخنة التي جرت في الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٣ في: J.O., «Débats de l'Assemblée nationale, octobre 1973,».

(٤٥) كما فعل مثلاً ديدي بارياني (D. Bariani) رئيس الحزب الراديكالي، وكذلك جاك دوميناتي (J. Dominati) بعد زيارتها لاسرائيل، حيث عبرا عن تفهمهما لدوافع عملية «السلام من اجل الجليل». انظر:

Le Monde, 8/8/1982.

(٤٦) مثلاً بعد الاعتداء على مطعم غودنبرغ بتاريخ ٩/٩/١٩٨٢ فقد سارعت جميع الشخصيات الفرنسية، من جميع الاتجاهات، الى المشاركة في القداس الديني المقام بمناسبة هذا الاعتداء.

(٤٧) خلال زيارته لاسرائيل، حاول ميتران من خلال عبارات الثناء والمديح ان يمحي ما قاله ديغول في ندوته الصحافية بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧. فقد حيّا شعب اسرائيل بوصفه شعباً شريفاً وواثقاً من نفسه في كماله وتنوعه (Le Peuple noble et fier dans sa plénitude et sa diversité). انظر هذا التصريح كاملاً في:

Le Monde, 5/3/1982.

ادراك سليم لطبيعة وحقيقة المرغمات الخارجية. فهو يبدو أكثر استجابة لما يقع في الداخل وخصوصاً الضغوط التي تباشرها بعض الجماعات الضاغطة والتي يجسد العنصر اليهودي احد تجلياتها.

ج ـ العنصر اليهودي

إن استقراء نوعية «النفوذ اليهودي» في فرنسا، لا يستقيم دون تشريح لخصائص الجالية اليهودية في هذه الدولة. فهي «أي الجالية» تشكل كيفياً أهم مجموعة بشرية أجنبية. وهي كمياً تحتل المرتبة الثالثة في «الدياسبورا» (Diaspora) اليهودية بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي[٤٨]. تحدد أغلب المصادر عدد أفرادها ما بين ستمائة وسبعمائة الف نسمة[٤٩]. لقد بدأ التمازج بين اليهود وفرنسا خلال الثورة الفرنسية حين قررت تحرير اليهودي، وتخويله حق المواطن ليتساوى مع باقي الفرنسيين. وتبعاً لذلك فقد باشرت عملية الادماج بشكل مكن كثيراً من الشخصيات اليهودية من احتلال مناصب مرموقة خلال الجمهوريات المتعاقبة[٥٠].

بيد أن قضية «دريفوس» وكذلك موجات العنصرية التي كانت تجتاح المجتمع الفرنسي، من فترة لأخرى، وأخيراً الوضع المأساوي الذي عاشه اليهود تحت نظام «فيشي» (Vichy) وقيام دولة اسرائيل، ولدت لدى اليهودي شعوراً بانتماء مزدوج، انتماء للبلد الذي يعيش فيه وله فيه مصالح مختلفة، وانتماء وجداني وعاطفي لاسرائيل، يدفعه الى المعاناة معها كلما شعر بمواجهتها لاخطار خارجية[٥١].

بصفة عامة، فإن هوية اليهودي بقيت مسألة اشكالية[٥٢]. تتميز هذه الجالية بنشاطها وبحيويتها. ويتم تأطيرها من خلال شبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها ومراميها من أهمها: الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد، الذي احدث في سنة ١٩٥٠، ويتولى الاشراف على جمع الأموال والتبرعات، وتوزيعها على باقي المنظمات اليهودية[٥٣]، والوكالة اليهودية من اجل اسرائيل، وتعمل على انعاش وتطوير اللغة والتربية والثقافة العبرية، وتشجيع الهجرة الى اسرائيل وهناك أيضاً

---

(٤٨) يبلغ تعدادها في امريكا (٥٧٧٦٠٠٠ نسمة) وفي الاتحاد السوفياتي (٢٦٧٨٠٠٠ نسمة).

(٤٩) حددتها جريدة لوموند، ١٩٨٢/٨/١٢ بـ ٦٥٠ الف نسمة، ويحددها احد الباحثين اليهود بـ ٦٠٠ الف نسمة. لمزيد من التفصيل حول تطور بنيتها الديمغرافية، انظر:

Doris Bensimon-Donath, «Mutations socio-démographique au xix et xxème siècle,» *Histoire*, no.3 (novembre 1979), pp. 185-220 (no. spécial: «Les Juifs en France»).

(٥٠) لمزيد من التفصيل انظر:

Laurent Bensaid, «Cent ans de fidélité à la république,» *Histoire*, no. 3 (novembre 1979), pp. 41-61 (no. Spécial: «Les Juifs en France»).

(٥١) مثلاً تصريح دانييل ماير، رئيس المجلس الدستوري حالياً، ابان حرب ١٩٦٧: «أخجل من كوني فرنسياً».

(٥٢) André Harris et Alain Seydoux, *Juifs et français*, Livre de poche, 5348 (Paris: Editions Grasset et Fasquelle, 1979).

(٥٣) انظر مقابلة مع رئيس هذا الصندوق، روتشيلد، في: *Le Monde*, 18/6/1981.

«المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا» (CRIF) مهمته تنسيق أنشطة مختلف التنظيمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا. وعلاوة على الأنشطة المختلفة التي تضطلع بها، تصدر ٢٤ منشوراً للتعبير عن اهتمامات الجالية اليهودية في فرنسا[٥٤]، وتعبر بأشكال متعددة عن استمرار ارتباطها مع اسرائيل[٥٥].

على أن التساؤل الأساسي المطروح يكمن في معرفة ما اذا كان من الممكن الحديث عن وجود «جماعة ضغط يهودية» مؤثرة في الحياة السياسية الفرنسية؟ على خلاف الولايات المتحدة، حيث لا جدال في نفوذ «اللوبي اليهودي» كأهم جماعة ضاغطة هناك، فإن الأمر مختلف في فرنسا حيث يتركز الجدل حول هذه المسألة في اتجاهين: الاتجاه الأول يرفض مطلقاً الحديث عن «لوبي» أو عن تصويت يهودي مستنداً على الحجج التالية:

(١) إن ظاهرة «الجماعات الضاغطة»، ليست موجودة في الحياة السياسية الفرنسية، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة. وهذا يعود الى التعددية أو التغاير الذي يميز الحياة الفرنسية. وكذلك الى ثقل العامل الايديولوجي في تحديد وبلورة خيارات المواطنين، بشكل سمح لليهود بالانصهار في هذا الواقع وبالتالي، فهناك فرنسيون يهود أكثر من يهود فرنسيين.

(٢) إن هذه الجالية ليست منسجمة ولا متراصة. فهي متباينة في مورفولوجيتها الاجتماعية. فاليهود المولودون في فرنسا يتمتعون بمستوى ثقافي لائق، إذا قورنوا بأولئك الذين نزحوا من افريقيا الشمالية أو أوروبا الشرقية[٥٦]. ومن جهة أخرى، فإن هناك اختلافات من حيث الوضع الطبقي، ومكانة اليهود داخل المجتمع الفرنسي، الشيء الذي يؤدي الى أن مواقفهم السياسية أو تصويتهم، هو حصيلة لموقفهم السوسيو اقتصادي، اكثر مما هي نابعة عن ولائهم لاسرائيل[٥٧].

(٣) حتى ولو افترضنا جزافاً، بوجود «تصويت يهودي» منسجم ومنسق، وموحد، فإنه لن يكون بالغ التأثير، طالما أن اليهود لا يمثلون أكثر من واحد بالمائة (١ بالمائة) من عدد السكان (٥٤ مليون في ١/١/١٩٨١)[٥٨].

---

(٥٤) من اهمها جريدة L'Arche والمنبر اليهودي، و الاعلام اليهودي.

(٥٥) مثلاً تنظم احتفالات سنوية ذات طابع سياسي اهمها: «١٢ ساعة من اجل اسرائيل»، الذي تحضره كثير من الشخصيات الفرنسية المرموقة.

(٥٦) هذه المسألة رتبت عدة صراعات بين هذه المكونات. فيهود افريقيا الشمالية يشكون من ضعف تمثيليتهم في المؤسسات اليهودية المسيرة، ولتجاوز ذلك تم تعيين روني سيرات (من الجزائر) على رأس المؤسسة اليهودية (Grand Rabbin de France). لمزيد من التفصيل حول هذه الصراعات، انظر:

G.J., «Juifs de France: Le Changement,» *Tribune juive*, no. 645 (7-13 novembre 1980), pp. 4-9.

(٥٧) لتفصيل عن مختلف النماذج اليهودية في المجتمع الفرنسي، انظر: Harris et Seydoux, *Juifs et français*.

(٥٨) ذلك هو موقف غسان سلامة في مقاله: «فرنسا والعرب: سمات المرحلة الجديدة،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، ص ٢٣. لمزيد من التفصيل انظر:

Dominique Schnapper et Sylvie Strudel, «Le Vote juif en France,» *Revue française de science politique*, vol.33, no. 6 (décembre 1983), pp. 933-960.

أما الاتجاه الثاني، الذي يعطي هذه الجالية دوراً متميزاً في الحياة السياسية الفرنسية، فإنه يركز على المعطيات التالية:

أولاً: بالرغم من عمليات الادماج، أو الاستتباع، التي مارستها الجمهوريات الفرنسية المتلاحقة، فإن اليهودي اكتسب الجنسية الفرنسية واحتفظ بمشاعره وعواطفه لدولة اسرائيل. فمن الناحية السوسيولوجية فقد أثبت اليهود عبر العالم، صعوبة اندماجهم، وتشبثهم بالطقوس والممارسات العبرية. وقد احتد هذا الاحساس مع قيام اسرائيل.

ثانياً: تأسيساً على ذلك، فإن الجالية اليهودية في فرنسا ليست عادية، بل انها رغم ظاهرة التعددية التي تميزها، قادرة من خلال القنوات، والامكانات الهائلة التي تملكها أن تجند نفسها وتسمع مطالبها بشكل متميز. علاوة على ذلك، فإنها لا تتردد في ممارسة «الارهاب الثقافي» لتمرير رغباتها، واستجلاب العطف عليها. وفي هذا الاطار، فإن استرجاع بعض رموز التراجيديا: مذبحة أوشفيتز، والمذابح الأخرى (Holocauste). ورفع شعار اللاسامية، في وجه منتقديها، كلها أدوات طيعة في يد الصهيونية في فرنسا، للمرور من «اليهود الوهمي» الى «سياسة وهمية»، تفضل تحميل مسؤولية مشاكلها لوسائل الاعلام، مع اشارات مرجعية مستديمة للماضي[٥٩].

ثالثاً: لقد حاولت بعض الشخصيات اليهودية، الوقوف موقف الحياد ازاء السياسة الخارجية الفرنسية، وعدم تشجيع تكوين «تصويت يهودي» إلّا ان هذا الاتجاه لاقى معارضة داخل الدياسبورا الفرنسية، وترتب عنه انشاء منظمة جديدة اطلقت على نفسها «التجديد اليهودي» (Renouveau Juif)[٦٠] وهي تدعو الى مشاركة اليهود، بهذه الصفة في الحياة السياسية الفرنسية، كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث طالبتهم منذ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨١ بالتصويت ضد الرئيس السابق جيسكار ديستان، ونظمت حملة للتشهير بمواقفه، وابرازه كمعاد لاسرائيل[٦١]. وبصفة عامة، فقد اظهرت هذه الانتخابات وجود تطلعات يهودية لتأصيل تصويت يهودي (Vote Juif). فحتى منظمة «الكريف» (CRIF) المعروفة بالتزامها بنوع من الحياد الظاهري، فإنها سعت الى توجيه الناخبين اليهود وشحنهم ضد الرئيس السابق، وذلك عندما نشرت وثيقة ضمنتها انتقاداتها للسياسة الماضية، ودعت الى تبني سياسة فرنسية أخرى، تقوم على مساندة، بدون تحفظ، لمسلسل كامب ديفيد، وتصفية وجود مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس[٦٢].

وفي رأينا، فإن الدور اليهودي في فرنسا، لا يمكن مقاربته بشكل منعزل، بل لا بد من رصده

---

(٥٩) ذلك هو عنوان كتاب فانكلكرانت (A. Finkeilkrant) (منشورات سوي، ١٩٧٩) نقلاً عن:
Jean Louis Schlegel, «Le Liban, Israel et la France,» *Projet*, no. 169 (novembre 1982), p. 1051.

(٦٠) بالطبع من بين اسباب انشائها كذلك، هو مناهضة الهيمنة التي يمارسها آل روتشيلد على المنظمات اليهودية في فرنسا.

(٦١) Henri Menudier, «Les Elections françaises de 1981 et la politique étrangère,» *Etudes internationales*, no. 1 (mars 1982), p. 92.

(٦٢) انظر هذه الوثيقة في: *Tribune juive*, no. 667 (10-16 avril 1981), pp. 10-11.

ضمن تفاعلاته، وتأثيره وتأثره بمختلف قوى المجتمع الفرنسي، التي تحدثنا عنها سالفاً. إن الحضور اليهودي الفاعل لا يمكن تضخيمه، وفي الوقت نفسه، لا ينبغي التقليل من شأنه. فهو قائم وممتد عبر مسارب متعددة يغذيها، ويتغذى منها. وهو دافع وتكملة لمظاهر التعاطف المتأصلة في المجتمع الفرنسي. وهو أكثر من ذلك، عنصر فرملة لاندفاع السياسة الفرنسية في اتجاه لا يخدم مصالح اسرائيل.

واضح مما سبق، أن غياب التوافق في أغلب مراحل هذه السياسة ـ مع انه عرف تقلصاً في عهد السلطة الاشتراكية الحالية ـ قد اظهرها وكأنها سياسة للسلطة، أكثر مما هي سياسة لفرنسا بأكملها[٦٣].

وخلاصة القول، إن العناصر الداخلية لم تسفر عن تغيير جوهري في الخيارات التي سنت منذ عهد الجنرال ديغول. بيد أنها قلّلت، ولا شك من عطاء هذه السياسة التي اهتمت بالبحث عن نقطة التوازن بين مختلف الأطراف. ولا ريب، في أن المرغمات الخارجية قد زادت من حدة الضغط على صانعي القرار الخارجي الفرنسي.

ثانياً: مرغمات المحيط

تصطدم كل سياسة في تعاملها اليومي بعراقيل وضغوط خارجية كثيراً ما تؤثر على صيرورتها. وفي ضوء ذلك، فإن السلوك الخارجي الفرنسي بوصفه، عملاً، يندرج ضمن رؤية متكاملة، استهدفت في روحها، تغيير قواعد الممارسة الدولية، من خلال احداث شقوق في النظام العالمي برمته، كان لا بد أن يطرح تساؤلاً حول مدى قدرته على تطويع المحيط الخارجي الذي يتحرك ضمنه.

تتويجاً لهذه الرؤية، فقد اكدت الديغولية على فكرة «الاستقلال الوطني» اي التميز عن القوتين العظميين، من خلال البحث عن تحالفات جديدة. واذا كان من السهل ادراك خلفيات هذا البناء النظري الديغولي باعتباره يعكس روحاً قومية متأصلة لدى الجنرال ديغول، يطمح الى تعميمها على فرنسا، فإنه مع ذلك يبقى أن نعرف مدى ملاءمة وتطابق هذه النزعة مع طبيعة فرنسا نفسها. بشكل آخر، فإن الرؤية الديغولية تطرح اشكالين اساسيين: الأول ذو طبيعة وجودية، مرتبطة بجوهره، والثاني متعلق بمدى عملياتيته.

من الناحية الأولى، اذا أمعنّا النظر في البرنامج الديغولي، نلاحظ أنه انحبس منذ البداية في مأزق تحديد هويته. لقد حارب الجنرال ديغول (على الأقل في خطابه وبعض المواقف الدبلوماسية) تسلط الولايات المتحدة. فهل يعني هذا، التسليم بوجود تناقض جوهري بين الطرفين، وبالتالي اقتناع الجنرال ديغول ببناء نظام دولي متعارض جذرياً مع النسق الذي تدافع عنه الولايات المتحدة؟

---

(٦٣) انظر: بوقنطار الحسان، «اليسار الفرنسي والشرق الاوسط،» الثقافة الجديدة، العدد ٢٨ (١٩٨٣)، ص ٢٦.

ان الديغولية لم تنف انتماءها للغرب، بل على العكس من ذلك، جاهرت بتشبثها بقيم هذه المنظومة. ورغم انتقادها لسلوك الولايات المتحدة، وتقربها من الاتحاد السوفياتي على اساس كونها دولة أوروبية بالدرجة الأولى، فإنها لم تتردد في اللحظات الحاسمة والحرجة الى الانحياز لامريكا، بوصفها مدافعة عن الغرب، كلما كانت مصالح هذا الأخير مهددة: (مثلاً أزمة كوبا، واستمرار بقائها في الحلف الأطلسي). وبناءً على ذلك فإن التصور الديغولي لا يطعن في شرعية النظام الامبريالي، ولكنه فقط لا يعترف بإمكانية تكوين امبريالية عليا (Ultra-impérialisme) تستأثر لوحدها بقيادة المعسكر الغربي، وربما العالم كله. ويطالب بالتالي بضرورة اشراكه في تسيير المجتمع الدولي، ولو بشكله الحالي اللاامتكافىء.

إن هذا التناقض الذي غلف المنظور الديغولي، كان نتاجاً لممارسات الجنرال ديغول نفسه. فهذا الأخير، رغم معارضته للأطلسية فإنه ساهم بحظ وافر في ادماج بلاده في هذه المجموعة. لقد تناسى، أن تشجيع الاحتكارات الفرنسية على الانتشار، وعصرنة البنيات الصناعية لن يؤدي سوى الى زيادة تبعية الاقتصاد الوطني، وبالتالي الى تعميق اطلسية فرنسا[٦٤].

من الناحية الثانية، يثير مفهوم «الاستقلال الوطني»[٦٥] ملاحظة أساسية تتمثل في معرفة ما اذا كان من الممكن تحقيق ذلك، في الوقت نفسه التطلع الى القيام بدور طلائعي في العلاقات الدولية. بمعنى آخر هل تملك فرنسا وسائل هذه السياسة الطموحة؟ تبين لنا سابقاً أن قدرتها الداخلية محدودة[٦٦]. ويزداد الأمر صعوبة فيما يخص المرغمات الخارجية التي تواجهها. لقد اثبتت التغيرات الدولية، التي وقعت منذ مجيء ديغول الى السلطة، أن إمكانيات تقويض اركان «يالطا» تبقى ضعيفة. فبالرغم من الآمال، التي انبلجت في السبعينات، مع ضعف الولايات المتحدة، وتنامي القوة الاقتصادية لأوروبا، واعتراف العالم بالصين كقوة لها وزنها، وكذا تصاعد صيحات المطالبة بتعديل النظام الدولي الحالي، في العالم الثالث، فإن كل ذلك، كان عبارة عن سحابة صيف عابرة. لقد ترسخت الثنائية القطبية، وتعمق تقاطب الصراع حول الشرق والغرب. ونتيجة لذلك، فقد برز بوضوح التباعد بين الفكر التبشيري الفرنسي، وحقيقة الضغط الذي يمارسه المحيط الخارجي على الخيارات الداخلية.

ودون أن نضخم من دور المرغمات الخارجية في توجهات السياسية الخارجية الفرنسية[٦٧]، فإننا

---

(٦٤) Raymond Aron, *Plaidoyer pour l'Europe décadente* (Paris: Laffont, 1977), pp. 449-450.

(٦٥) لمزيد من التفصيل حول هذه المفهوم، انظر:

Stanley Hoffmann, «Redéfinir l'indépendance,» dans: Institut Charles De Gaulle, ed., *Les Conditions de l'indépendance dans le monde moderne* (Paris: Cujas, 1977), pp. 145-164.

(٦٦) انظر المبحث السابق من هذا الفصل.

(٦٧) حول دور هذه المرغمات في صنع القرار السياسي في فرنسا انظر جزئياً المداخلات المنشورة في:

Lucien Sfez, «Décision et pouvoir dans la société française,» papier présenté au: *Actes du colloque organisé par l'Université de Dauphine, 12 décembre 1978*, coll. 10-18 (Paris: U.G.E., 1979), pp. 35-134.

نرى أنها لعبت دوراً ملحوظاً في تحديد الخيارات الفرنسية، اعتباراً الى أن فرنسا، بخيارها العالمي، كان بديهياً أن تعاني من تحديات المتغيرات الخارجية. ويبدو لنا، من خلال تحليلنا للسلوك الفرنسي ازاء الوطن العربي، انه تأثر بمرغبات نجهلها في: هيمنة النموذج الامريكي، وعجز الحلفاء الاوروبيين، وأخيراً الواقع العربي نفسه.

١ ـ فرنسا والولايات المتحدة: تعاون أم تبعية؟

لقد احتلت مسألة العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة، حيزاً مهماً في اهتمامات السياسة والمحللين خاصة الفرنسيين منهم. ويرجع الفضل في ذلك الى الجنرال ديغول، لكونه رسم بقوة نوعية الصلات التي ينبغي أن تسود بين الطرفين، ودعا الى محاربة كل تبعية للولايات المتحدة. وفي الاطار نفسه، فقد سعى كثير من الباحثين الى تعرية القوة الامريكية ومخاطرها على النظام الدولي(٦٨).

بيد أن هذا الاتجاه المناهض للنفوذ الامريكي(٦٩) لم يحل دون تسلط النموذج الامريكي، واختراقه للنسيج الاجتماعي الفرنسي. ومنذ افلاس المشروع الديغولي، صار الاشعاع الامريكي في فرنسا في تنامٍ الى حد أن أغلب شرائح المجتمع، أصبحت تقف مبهورة أمام النموذج الذي تبثه الولايات المتحدة. فغالباً ما يتطلع الانسان الفرنسي الى امريكا، بنظرات ملؤها الاعجاب، والمديح، والرغبة في تقليد كل ما هو امريكي، في مقابل ذلك، تبدو فرنسا متخلفة ومنقسمة على نفسها. وفي هذا الصدد، لاحظ احد المحللين الفرنسيين ان «طريقة الحياة الامريكية» (American way of life) قد غزت عمق النسيج الاجتماعي الفرنسي فلم تعد الهيمنة الامريكية مقتصرة على مراقبة القرارات الاقتصادية والمالية والسياسية، وإنما استطاعت أن تشد اليها انظار الانسان الفرنسي العادي. وبصفة عامة، فإن فرنسا، بعد أن كانت قوة استعمارية اصبحت على طريق السقوط تحت الاستعمار الامريكي(٧٠).

واذا كانت فرنسا قد عجزت عن مقاومة التسلط الامريكي، في عقر دارها، فكيف يمكن لها أن توقف تأثيره في الوطن العربي؟

لم ينج سلوك الدولتين في المنطقة العربية من مظاهر الخلاف منذ سنة ١٩٦٧، وذلك نظراً

---

(٦٨) على سبيل الاستدلال، انظر:

Claude Julien, *L'Empire américain*, Livre de poche, 3501 (Paris: Grasset, 1968).

(٦٩) انظر تحليلاً لأشكال هذه المناهضة عند احد المعجبين بامريكا:

Jean Baptiste Duroselle, *La France et les Etats Unies des origines à nos jours* (Paris: Seuil, 1977), p. 207 et la suite.

(٧٠) انظر: Jacques Thibau, *La France colonisée* (Paris: Flammarion, 1980), p. 310.

لقد حلل الكاتب (الذي شغل عدة مناصب مهمة منها: مدير العلاقات الثقافية والعلمية بوزارة العلاقات الخارجية، وسفير في الوقت الحاضر) مظاهر النموذج الامريكي في جميع ميادين الحياة الفرنسية.

لرغبة كل طرف في تحسين مكانته هناك. الواقع، انه منذ الغزو الثلاثي الفاشل لمصر، واعلان مبدأ إيزنهاور، فقد رفضت الولايات المتحدة كل منافسة ولو غربية، وسعت الى احتكار حرية التصرف في النظام العربي.

ويندرج في هذا المسار، نسف الدبلوماسية الامريكية، للمخطط الفرنسي القاضي بتسوية الصراع العربي الاسرائيلي في اطار مفاوضات الأربعة الكبار، معتبرة أن ذلك يمثل ضرباً لمبدأ التضامن الغربي في مواجهة النفوذ السوفياتي، وتخطياً لمركزها الريادي للعالم الرأسمالي.

احتد الصراع من جديد بين الحليفين خلال حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ لأنه يمكن القول إن هذه اللحظة كانت آخر حلقة في المواجهة المفتوحة بين الدولتين، حيث أن مرحلة ما بعد حرب رمضان، ستؤدي الى سن فرنسا لسياسة اكثر استجابة للامكانات الذاتية للبلاد.

في هذا المضمار، سجلت الحقبة الجيسكاردية في مجملها، نوعاً من الرجوع الى حضن الأطلسية. فترديد مقولات «العالمية»، وضغط الترابط الدولي، كان يعني في العمق تخلي فرنسا عن أسلوب المواجهة، وتفضيل منظور واقعي اقتصادي، يتوخى بالدرجة الأولى البحث عن الوسائل الكفيلة بإخراج فرنسا من الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها.

تجسيداً لهذا التوجه المهادن، فقد وقعت فرنسا في حزيران/يونيو ١٩٧٤ على التصريح الأطلسي المعروف بميثاق أوتاوا (Ottawa) والذي حاولت الولايات المتحدة من خلاله، اعادة هيكلة ارتباطاتها مع حلفائها، ومواصلة منظور كسنجر القائم على أساس أن أمريكا لها مصالح كونية، في حين أن أوروبا لها استراتيجية اقليمية فقط. وتبعاً لذلك، فقد خولت هذه الوثيقة للولايات المتحدة، حق النظر في القرارات الأوروبية، عبر ما سمي بأسلوب التشاور بين الطرفين بخاصة فيما يتعلق بالقضايا الكبرى[٧١].

وتدعيماً لهذا المسار القائم على الحوار مع الامبريالية الامريكية، فقد بادر الرئيس الفرنسي «جيسكار ديستان» الى دعوة الدول الرأسمالية الأكثر تصنعاً الى عقد مؤتمر لتنسيق سياستها الاقتصادية. وقد كان مؤتمر «رامبويي (Rambouillet)» أول خطوة على هذا الدرب[٧٢].

وبدون مغالاة، فإنه علاوة على نجاح الولايات المتحدة، الى حد ما في بسط هيمنتها على حلفائها، فإن الدبلوماسية الفرنسية عانت من توسع النفوذ الامريكي في الوطن العربي. ومن سوء حظ فرنسا، انها باشرت اعادة صياغة تحركها في الوطن العربي، في الوقت الذي بدأ المشروع

---

(٧١) Gérard Streif, «La France et l'OTAN: Une Réinsertion de fait,» *Cahiers du communisme*, no. 4 (avril 1976), p. 81.

(٧٢) شارك في هذا المؤتمر خمس دول (الولايات المتحدة، اليابان، المانيا، بريطانيا وفرنسا). وستنضم في المؤتمرات اللاحقة، كندا وايطاليا، حيث اصبح هذا التجمع يعرف بنادي السبعة. انظر:

Marie-Claude Smouts, «Du Gaullisme au néo-atlantisme: Les Incertitudes françaises,» dans: *Les Politiques européennes dans la crise* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976), p. 100.

التحرري العربي ينحسر، ويرتمي شيئاً فشيئاً في أحضان الولايات المتحدة التي اكتسبت مواقع مهمة على حساب الاتحاد السوفياتي.

وفعلاً، فإن الاختراق الامريكي للنظام العربي، اخذ بعداً ملحوظاً مع أواخر المرحلة الناصرية. فقبول الرئيس الراحل جمال عبد الناصر «لمشروع روجرز» فتح الباب أمام الولايات المتحدة لتبسط سلامها على المنطقة.

ودون أن نعيد استرجاع مختلف المراحل التي قطعها مسلسل السلام الامريكي في المنطقة، نسجل أن هذا التسرب الامريكي رافقه انحسار في كثافة الحضور السوفياتي في المنطقة. وثمة مؤشرات متعددة (التحولات السوسيو اقتصادية في مصر بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، الصراع في القرن الافريقي، الثورة الايرانية، ثم الانسياخ في افغانستان) عاقت الاستراتيجية السوفياتية عن حماية مكانتها. وغني عن البيان، أن المشاكل الداخلية التي يواجهها النموذج السوفياتي، ساعدت كثيراً على تقليم أظافره فتحول الاتحاد السوفياتي الى ترسانة عسكرية بالدرجة الأولى، في عالم يضج بالمتطلبات الاقتصادية، مما أفقد هذه الدولة سيولة الحركة والمواجهة.

لقد أبانت حرب لبنان الأخيرة، عن مدى عجز هذه القوة على تحملها لمسؤولياتها كقوة كبرى، وترك الباب مفتوحاً أمام النفوذ الامريكي، الى حد أنه اصبح هو البديل الوحيد، لإقرار سلام في المنطقة.

هذا النفوذ الامريكي المتصاعد، همّش في كثير من الأحيان الدور الفرنسي. وقد رأينا، كيف أن فرنسا اضطرت بعد نهاية العدوان الاسرائيلي على لبنان أن تنكسف لتترك الولايات المتحدة تتفرد بحل مشاكل المنطقة، متوجة ذلك بالاتفاقية التي ابرمت بين اسرائيل ولبنان والتي شكلت حلقة إضافية في مسلسل الاعتراف العربي باسرائيل.

لا ينبغي أن يفهم من قولنا هذا، ان الاستراتيجية الامريكية مستريحة في تعاملها مع الوطن العربي، ولا تلقى أية معارضة أو مقاومة، ولكن كل ما قصدناه هو أنها اصبحت مهيمنة بفعل خفوت الاتحاد السوفياتي وعجز القوى الأخرى عن تقديم مشروع بديل.

لا ريب، أن هناك اقتناعاً في الأوساط الفرنسية، مضمونه أن فرنسا لا تستطيع لوحدها أن توازن النفوذ الامريكي لعدة عوامل أتينا على ذكرها على امتداد هذا البحث.

ومن ثم كانت ضرورة الاتكاء على أوروبا لخلق قوة ربما تكون أكثر تأهيلاً لمجابهة الولايات المتحدة. بيد أن هذا الحلم بقي مجرد سراب كما تبين ذلك الصفحات التالية.

٢ ـ أوروبا بين الاستقلال والخضوع للمظلة الأمريكية

«. . . إن أهم ما ميز سلوك الأوروبيين، هو موقفهم ازاء قضايا الشرق الأوسط. فمن كان يتصور قبل سنوات،

أن تجتمع دول المجموعة الأوروبية، بعيداً عن الولايات المتحدة، لمناقشة المشاكل العربية الاسرائيلية، وتتخذ قرارات علنية وغير ارثوذوكسية. . .»[٧٣].

لا ريب، في أن وزير خارجية الجنرال ديغول، كوف دوميرڤيل (Couve De Murville)[٧٤] قد تحسس دور المجموعة الأوروبية في بلورة سياسة خارجية مشتركة، كان الصراع العربي الاسرائيلي، احد محاور اهتمامها. فقد استعرضنا سابقاً المسافة التي قطعها الأوروبيون، في اتجاه تحويل سياستهم الشرق أوسطية، من سياسة ارتكاسية الى سياسة ثابتة ودافعة، بدءاً بتصريح ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وانتهاءً بإعلان البندقية حزيران/يونيو ١٩٨٠. بيد أنه في الوقت نفسه يبقى صحيحاً، أن الصراع العربي الاسرائيلي أعطى الدليل الواضح على نسبية التأثير الأوروبي. وكما لاحظ ذلك بعض الباحثين، فإن التفكير في دور الأوروبيين إزاء هذا الصراع لا يولد إلا الشعور بالمرارة والاحباط[٧٥].

وفي الواقع، فإن قصور الدور الأوروبي، يمكن تفسيره بعنصرين: يكمن الأول في اختلاف التصورات حول طبيعة البناء الأوروبي، ويتمثل الثاني في مقاومة كثير من الدول الأوروبية لسياسة تناهض اسرائيل.

أ ـ أية اوروبا؟

لم يهدأ النقاش منذ الحرب العالمية الثانية، حول نوعية البناء الأوروبي المشترك. وقد تقاطب الجدل حول «مشروع موني» (Monnet) القاضي ببناء اتحاد للدول الأوروبية، أي انشاء كيان يسمو على الكيانات الوطنية والمنظور الديغولي، الذي جادل في كل بناء في هذا الاتجاه، لأنه لن يكون سوى امريكي، واقترح بالمقابل تعاوناً يؤدي الى إحداث «أوروبا الأوروبية»[٧٦]. وفي هذا الصدد كانت تندرج معارضته لانضمام بريطانيا الى السوق المشتركة نظراً لانحيازها الظاهر الى الولايات المتحدة.

وفي الواقع، اذا كان قد تم التخلي عن بناء أوروبا الموحدة، فالجدير بالملاحظة، هو أنه منذ

---

(٧٣) M. Couve de Murville, «Réflexions sur la nature de la crise internationale,» *Politique étrangère*, no. 3 (1980).

(٧٤) علاوة على ذلك، فقد كان الوزير الاول بعد ايار/ مايو ١٩٦٨، ثم رئيساً للجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية.

(٧٥) Dominique Moisi, «L'Europe et le conflit israélo-arabe,» *Politique étrangère*, no. 4 (1979), p. 835, et Thierry De Montbrial, «Réflexions sur l'Europe politique,» *Politique étrangère*, no. 1 (1981), pp. 23-34.

(٧٦) حول هذا الجدل، يمكن الرجوع بايجاز الى:

Charles Zorgbibe, *La Construction politique de l'Europe, 1964-1976* (Paris: Presses Universitaires de France, 1978), p. 5 et la suite.

وحول التطور الديغولي، انظر:

Edmond Jouve, *Le Général De Gaulle et la Construction de L'Europe*, 2 vols. (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1967).

وصول الرئيس «بومبيدو» الى السلطة، فقد قطعت المجموعة خطوات ملحوظة في افق تعزيز التنسيق السياسي بين اعضائها. بيد أن البنى التي احدثت لتأصيل هذا التعاون السياسي(٧٧) قد ساعدت على تقريب وجهات النظر، حول بعض القضايا، دون أن تؤدي الى بلورة سياسة خارجية أوروبية موحدة تناسب قدراتها الاقتصادية، ويرجع ذلك من الناحية القانونية، الى كون هذه الأجهزة المحدثة لا تكتسي طابعاً ملزماً سواء بالنسبة للاعضاء الجدد أم بالنسبة للأغلبيات المتمخضة عن حكومات جديدة(٧٨).

وفي الواقع، لن نبالغ اذا قلنا إن معوقات توحيد السياسة الخارجية المشتركة ليست مؤسساتية فقط، بل ان هذا الجانب ليس الا كاشفاً للمعاناة التي تتخبط فيها أوروبا بين الاستقلال والتبعية للولايات المتحدة بصفة عامة.

لقد ظهر الخلاف مبكراً بين الولايات المتحدة والجنرال ديغول حول نوعية البناء الأوروبي. فانسجاماً مع منظوره الهادف الى تقويض اركان القطبية الثنائية، فقد رفع الرئيس الفرنسي شعار أوروبا من «الأطلسي الى الأورال»، ولم ينظر الى الاتحاد السوفياتي كعائق بنيوي في هذا الشأن، لأنه ظل يؤمن بأن النظام الروسي بشكله «التوتاليتاري» سائر نحو الزوال. وتحقيقاً لذلك، أوصى الجنرال ديغول بمخطط «فوشي» (Plan Fouchet) الذي تم اجهاضه بواسطة الولايات المتحدة عن طريق بلجيكا وهولندا، وعمل كذلك على ايجاد قوة اوروبية من خلال تدعيم محور باريس ـ بون. غير أن المانيا التي حرمت من امتلاك قوة ضاربة، لم تجد بداً من الرضوخ للضغوط الامريكية(٧٩).

في السياق نفسه، لم تثمر كافة المحاولات التي تمت فيها بعد لإبراز شخصية اوروبية مستقلة. وتعود بنا الذاكرة الى المواجهة الاوروبية الامريكية إبان حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، والتي انتهت برجوع الأوروبيين الى أحضان الوصي الامريكي. وعبر تعاملها مع أزمة الشرق الأوسط حرصت أوروبا على عدم اجهاض المشاريع الامريكية، واكتفت بدور مكمل إن لم تنتظر في بعض الأحيان الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، مزكية بذلك الطرح الكسنجري القاضي بأن أوروبا لها مصالح اقليمية، لا ينبغي ان تتعارض مع الاستراتيجية العالمية لامريكا.

وهكذا، فبالرغم من جذب الوازع الوطني، ورهافة الحس الاستقلالي الذي اكتسبته بعض الدول الأوروبية على نحو انفرادي (المانيا من خلال سياسة الانفتاح: الاوستوبولتيك). وبصرف النظر عن الخطوات التي تمت في مجال بلورة سياسة اوروبية موحدة(٨٠) فإن فرنسا لم تفلح في جر

(٧٧) يتعلق الامر باجتماع وزراء خارجية المجموعة (٤ مرات في السنة) واللجنة السياسية التي تضم المدراء السياسيين لوزارات الخارجية وهي الجهاز المركزي للدفاع والتنسيق، ثم اخيراً مجموعات العمل التي تضم الخبراء المختصين في كل قضية معروفة للبحث.

(٧٨) Françoise De Laserre, «Où en est l'Europe politique?» *Projet*, no. 164 (avril 1982), p. 476.

(٧٩) انظر تحليل معمق لهذه المسألة في: Grosser, *Les Occidentaux*, pp. 255-260.

(٨٠) حول السياسة الاوروبية بصفة عامة، انظر:

Danielle Pierrot, «Mondialisme et régionalisme dans la politique extérieure de la CEE,» (Thèse de Doctorat d'Etat, Université de Rennes II, 1981).

حلفائها الى نهج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة. ويعود ذلك الى المرغمات التي تواجهها أوروبا، والتي تحتم عليها طلب الحماية الامريكية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: الاضطرابات التي يعرفها النظام الدولي حولت اوروبا الى مسرح استراتيجي بحيث أصبح أمنها مهدداً بفعل أحداث خارجية عنها (مثلاً الشرق الأوسط والخليج) وتنامي الشعور بالخوف لدى الأوروبيين خلال فترة الرئيس الامريكي كارتر (Carter) حيث تولد لديهم اقتناع بأن التوازن العسكري في منطقتهم قد اختل لصالح الروس بسبب التطوير المتواصل للقوات السوفياتية.

لا جدل في أن «التهديد السوفياتي» يشكل عنصراً دفع الأوروبيين في احضان امريكا. وهكذا ادى نشر الصواريخ السوفياتية (س س ٢٠) في مواجهة أوروبا، وأدّى التدخل السوفياتي في أفغانستان الى تدعيم انصار اطروحة التعارض الحتمي بين النظام السوفياتي والأنظمة الغربية[٨١]. كما سيطر جو من الخوف والقلق على مستقبل الأمن الأوروبي. وارتفعت أصوات القائلين بأنه ليس هناك دفاع أوروبي منفصل عن الدفاع الامريكي، أي خاضع للمظلة الامريكية. وفي هذا السياق يأتي طرح المستشار الألماني منذ سنة ١٩٧٧ لمشكلة التوازن الاوروستراتيجي»[٨٢].

إن قبول بعض الدول الاوروبية لاستقبال الصواريخ الامريكية المضادة «برشينغ» بالرغم من معارضة جزء من رأيها العام (الخضر ودعاة السلم) يعكس سيادة الفكر المرتكزة على أساس أن أمن أوروبا مرتبط في الظروف الحالية بتوازن القوى بين القوتين العظميين، وبالتزام أمريكي صريح بالدفاع عن أوروبا[٨٣]. إن هذا المعطى يعني، من جهة أخرى، عدم اعترافها بقدرة فرنسا على القيام بذلك، حيث أن القوة الضاربة الفرنسية لا تقوى على موازنة المعطيات الاستراتيجية السائدة، وبالتالي لا يمكن لها أن تقدم لحلفائها الأوروبيين بديلاً في حالة انتفاء الحماية الامريكية[٨٤].

والأدهى والأمرّ، انه حتى في فرنسا، ليست هناك قناعة كبرى بفعالية الدفاع الفرنسي على الصعيد الأوروبي. فرغم استمرار الحديث عن «الاستقلال الوطني» فإنه يبدو جلياً أن هذا المفهوم لم يعد عملياتياً. فالقيادة الاشتراكية الحالية، لا تتردد في الاعتراف بأولوية الاطار الأطلسي كمجال للدفاع عن أوروبا، وبالتالي استبعاد انشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة تحل محل القوات الامريكية.

---

(٨١) حول اطروحة الطرفين، خاصة بعد التدخل السوفياتي في افغانستان انظر:

Annie Kriegel, «La Politique extérieure de l'URSS: La Logique du système,» *Politique étrangère* (1980), et Hélène Carrère d'Encausse, «Là Politique extérieure de l'URSS: Continuités et ruptures,» *Politique étrangère* (1980).

(٨٢) Stanley Hoffmann, «L'Europe, les USA entre la discorde et l'harmonie,» *Politique étrangère* (1979), p. 555.

(٨٣) Raymond Barre, «L'Europe occidentale: Déclin ou renouveau,» *Commentaire,* no. 18 (été 1982), p. 206.

(٨٤) لمزيد من التفصيل انظر:

Ruehl Lothar, *La Politique militaire de la cinquième république* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976), p. 414.

وفي هذا المجال، رحب الرئيس الفرنسي «ميتران» بقرار الرئيس «ريغان» بنشر صواريخ امريكية لارجاع التوازن بين القوتين الامريكية والسوفياتية في القارة الاوروبية. فضلاً عن ذلك، فقد ساند (أي الرئيس ميتران) جناح «هلموت شميدت» في مواجهة جناح «ويلي براندت» الذي رفض نصب صواريخ امريكية في المانيا الغربية وأوروبا.

وبصفة عامة، فإن مسألة الأمن الأوروبي، اسهمت في إفراز نوع من التوافق داخل النخبة السياسية الفرنسية، يتمحور حول ضرورة المحافظة، إن لم يكن تقوية الصلات مع الولايات المتحدة، وتفادي كل ما من شأنه أن يؤدي الى قطيعة مع الحلف الأطلسي[٨٥].

ومما لا مراء فيه، انه الى جانب الخوف أو التريص من الخطر السوفياتي، فإن ما يمنع بناء قوة اوروبية مستقلة هو اتكاؤها على المظلة الامريكية. وهذا يعني أنه كلما ظهرت الولايات المتحدة قوية وعدوانية، كلما تراخى المجهود الاوروبي في الاعتماد على النفس. على العكس من ذلك، فإن اعراض الضعف الامريكية، تعيد الى اوروبا احساساً بضرورة بناء قوتها الخاصة بها.

هذا الواقع لمسناه خلال فترة الرئيس كارتر، حين استغلت اوروبا التردد الذي شاب الادارة الامريكية آنذاك لتطور، نسبياً، بعض مواقفها ازاء الشرق الأوسط. كما أنها باشرت التفكير جدياً (على الأقل نظرياً)، في امكانات تشييد قوة أوروبية. وفي هذا المضمار، راجت فكرة اشراك القوتين النوويتين الفرنسية والانكليزية نظراً لامكانياتها سواء منها العسكرية والاقتصادية[٨٦]. كما اقترح بعض الخبراء الفرنسيين اشراك المانيا الغربية في المجهود النووي الفرنسي، أي بصفة أخرى، تشجيع المانيا على أن تصبح قوة نووية، اعتباراً لدور القوتين في الخريطة الأوروبية والعلاقات المتميزة بينهما، وكذلك الثقل الاقتصادي الالماني والمخاطر التي تواجهها باعتبارها قنطرة بين الشرق والغرب[٨٧].

من المناسب التذكير، بأن الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تعيشها أغلب الدول المجموعتية،

---

(٨٥) Jean klein, «Mythes et réalités de la défense de l'Europe,» *Politique étrangère,* no. 2 (1983), pp. 315-336.

(٨٦) بالرغم من كون بريطانيا وفرنسا عضوين في مجلس الامن، وقوتين نوويتين، فإن هناك تنافراً مستديماً بينهما، واختلافاً في منظورهما للبناء الاوروبي. فعلى خلاف النزعة الاستقلالية لفرنسا فإن هناك اصراراً بريطانياً على التضامن الاطلسي. انظر:

Françoise De Laserre, «Quelle Europe pour quelle Grande Bretagne,» *Politique étrangère,* no. 3 (1980), pp. 653-664.

انظر ايضاً ملاحظات سفير فرنسا السابق في لندن:

Geoffroy De Gourcel, «France et Grande Bretagne: Une Complémentarité difficile,» *Politique étrangère,* no. 1 (1981), pp. 43-51.

(٨٧) لقد قدم هذا الاقتراح في سنة ١٩٧٩، خبيران عسكريان فرنسيان لهما وزنهما الاميرال سانجنيتي (A. Sangenetti) والجنرال بويس (G. Buis) وهو يهدف، حسب رأيهما الى التخفيف من العبء الاقتصادي على المجهود الفرنسي في هذا المجال. انظر لهذه الاطروحات والآراء في:

Pierre Hassner, «Etats Unies, Union Soviétique, Allemagne, Europe: Problèmes graves, réponses frivoles,» *Politique étrangère,* no. 2 (1979), pp. 275-299.

عرقلت، إن لم تكن قد عطلت مسلسل بناء هذه القوة الأوروبية الموحدة. فمن المعلوم أن هناك علاقة عضوية بين الجوانب الاقتصادية والدفاعية. فالدول الاوروبية لا تريد تخصيص اعتمادات إضافية لقضايا الدفاع.

وقد تجلى هذا الاتجاه، بالخصوص عند الدول الصغيرة في المجموعة وفي الحلف الأطلسي، التي انتابها شعور بالحياد، وبعدم جدوى تضخيم النفقات العسكرية، في الوقت الذي كان من الأجدى، توظيف ذلك، لتحسين أوضاع العالم الثالث، والتي تبقى حسب رأيها مصدراً أساسياً للتوتر وعدم الاستقرار في العالم[88]. إن هذا الخطاب الكوني، المفعم بالانسانية والاهتمام بأوضاع العالم الثالث، اقلق الحليف الامريكي الذي اضطر في مناسبات متعددة الى تهديد أوروبا باحتمال سحب قواته، وردد مقولة امكانية وقوع حرب محدودة في هذه القارة، وبصفة ادق تحلل الولايات المتحدة من التزامها بالدفاع عن أناس لا يتجشمون مشقة ذلك[89].

وأخيراً، لقد أكد مؤتمر قمة المجموعة الأوروبية المنعقد أخيراً في «بروكسيل» (Bruxelles) مصاعب السوق الأوروبية في تنسيق مواقفها وتطويرها، وبرزت للعيان الخلافات (بخاصة منها المالية) الموجودة داخل المجموعة، على الأخص بين بريطانيا وباقي الدول، الى حد فشل هذا المؤتمر[90]. ومن ثم فقد اصبح السؤال ليس هو متى ستقوم الوحدة الأوروبية. ولكن هل ستصمد المجموعة، حتى بشكلها الحالي في وجه الصراعات التي تمزقها؟ وبخاصة بعد أن أضيفت اليها اسبانيا والبرتغال ابتداء من فاتح كانون الثاني/يناير ١٩٨٦؟

لا ريب، في أن قصور الموقف الأوروبي، ليس فقط ناتجاً عن غياب سياسة «استقلالية» موحدة، بل إن الصراع العربي الاسرائيلي، بخصوصياته طرح مشاكل إضافية لهذه المجموعة.

ب ـ ادراك غير متناسب لابعاد الصراع العربي الاسرائيلي

إن المراحل التي قطعتها المجموعة الأوروبية، في تعاملها مع معطيات الصراع بين اسرائيل والعرب، لا تخفي كونها، تغطي تناقضات بيّنة كشفنا عن البعض منها عند تحليلنا للموقف الأوروبي إزاء الغزو الاسرائيلي للبنان. ويمكن تجميع أهم العراقيل الأوروبية في هذا المجال في:

(١) اللاتناسب الحاصل بين السياسات الخارجية الفردية لاعضاء المجموعة. فإذا كانت كل

---

(٨٨) Henri Simonet, «Les Puissances moyennes et les crises internationales,» *Politique étrangère*, no. 4 (1979), p. 268.

(٨٩) مثلاً تصريح هنري كيسنجر: «... لا ينبغي لحلفائنا الاوروبيين ان يستمروا في مطالبتنا بمضاعفة الضمانات الاستراتيجية التي لا يمكن ان نمنحها لهم وحتى اذا اعطيناها لهم، فإننا نريد وضعها موضع التنفيذ للحيلولة دون تدمير الحضارة...» انظر:

Henri Kissinger, «L'OTAN, les trentes prochaines années,» *Politique étrangère*, no. 4 (1978), p. 268.

(٩٠) يأتي فشل هذا المؤتمر الذي انعقد في آذار/ مارس ١٩٨٤ بالعاصمة البلجيكية ليزكي استمرار الخلافات بين دول المجموعة، خاصة بين بريطانيا، وباقي الدول، والتي ادت الى فشل مؤتمر قمة اثينا الذي انعقد سابقاً.

الدول الأوروبية تجمع على ضرورة ضمان أمن اسرائيل، وحقها في الوجود، وتضع هذه المسألة في مقدمة الأولويات المرتبطة بكل حل مرتقب في المنطقة، فإنها مختلفة فيما يخص الجوانب الأخرى للصراع، وعلى رأسها المسألة الفلسطينية. وهكذا يمكن تحديد أهم الاتجاهات الأوروبية على النحو التالي:

الاتجاه الأول: متقدم في تعامله مع الواقع الفلسطيني. فلم يكتفِ فقط بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بل لم يتردد في الذهاب أبعد من ذلك، أي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، هذا التيار تمثله ايطاليا، واليونان وايرلندا.

الاتجاه الثاني: وهو الذي يعكس الموقف المهيمن داخل المجموعة، ويشكل في الوقت نفسه الرأي الرسمي للمجموعة. لقد استوعب مركزية القضية الفلسطينية، وأدرك أهمية تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره إلا أنه استنكف عن استخلاص كامل النتائج من هذا المنطق، أي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. هذا الموقف الذي تمثله بشكل انفرادي أهم القوى داخل المجموعة: فرنسا وانكلترا والمانيا الفيدرالية، لا يعني ان هذه الدول لها منظور موحد للمسألة، بل إن هناك نوعاً من التباعد فيما بينها. **فالمانيا المعروفة بعلاقاتها الاستثنائية مع اسرائيل، لأسباب تاريخية، حافظت على ارتباطها مع الدولة العبرية.** غير أن سياسة الانفتاح التي نهجتها، وكذا تمادي الادارة الاسرائيلية في مواصلة سياسة عدوانية، وأخيراً امحاء ذكريات الحرب العالمية الثانية، كلها مؤثرات قادت المانيا الى تفهم الواقع الفلسطيني، لكن دون أن تطمح الى نهج سياسة شمولية وفعالة في المنطقة. وبالتالي يظل موقفها الفردي أقل تقدماً من موقفي فرنسا وانكلترا. أما هذه الأخيرة فبحكم ارتباطاتها التقليدية مع المنطقة، فقد عملت على المحافظة على صلات طيبة مع جميع الأطراف في المنطقة، ضماناً لمصالحها، بيد أن جوهرها الأطلسي دفعها الى مساندة اتفاق كامب ديفيد، دون أن يمنعها ذلك من الدعوة الى حل شامل في المنطقة. ومع اعترافها بقصور القرار ٢٤٢، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، فإنها لا تستعمل مفهوم تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولا تبدي أي حماس للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية[٩١].

أما **الاتجاه الثالث والأخير،** فهو ما زال متخلفاً في تقويمه لابعاد الصراع. حيث يقاوم كل ادانة لاسرائيل، ويحبط كل تقرب من الفلسطينيين. الا أنه في كثير من الأحيان يشاطر موقف المجموعة ربما تفادياً، لعقوبات اقتصادية عربية. ومن ممثلي هذا التيار هولندا والدانمارك.

(٢) إن هذا التفاوت في منظور الدول المجموعتية لأزمة الشرق الأوسط، ليس إلا افرازاً لواقع

---

(٩١) كما تجلى ذلك عندما رفضت الحكومة البريطانية، استقبال اللجنة السباعية العربية المتمخضة عن قمة فاس، لوجود ممثل فلسطيني ضمنها. او حتى عندما رفض وزير خارجيتها استقبال الوفدين الاردني والفلسطيني، بدعوى عدم قبول الطرف الفلسطيني التوقيع على وثيقة يعترف بموجبها بحق اسرائيل في الوجود. مما قلص من فاعلية التحرك الفلسطيني الاردني الناتج عن اتفاق ١٩٨٥/٢/١١.

سائد في مجموع أوروبا. فالضمير الأوروبي مشحون بمشاعر التعاطف والتفهم لليهود. فبفعل الوجود اليهودي، واعلامه النشيط والمتغلغل، يشعر الانسان الأوروبي بقربه من هذه الدولة التي تقتسم معه كثيراً من القيم التي يؤمن بها. اضف الى ذلك، ان الاعلام الاوروبي، في مجمله، روج بعض الحقائق المغلوطة المتعلقة بأسباب الأزمة الاقتصادية التي تعرفها أوروبا، منها تحميل الدول المنتجة للنفط مسؤولية متاعب هذه الاقتصاديات. كذلك، فإن كثيراً من الأعمال «الارهابية» التي قامت بها بعض الجماعات الفلسطينية المنعزلة أسهمت الى حد ما في تشويه صورة الفلسطيني والعربي، وحجمت في كثير من الأحيان من دوره هناك. لا نقصد بذلك أن الضمير الأوروبي مجمع على نكران حقوق الشعب الفلسطيني، والعرب، ولكننا نرى أنه ما زال في الغالب يتعامل مع كل ما هو عربي، بعقلية مثخنة بالأفكار المسبقة.

نستنتج مما سبق أن التحرك الفرنسي من أجل بلورة موقف أوروبي متماسك وفعال، لم يفلح كثيراً في تجسيم هذا المبتغى. وبالتالي فبعجزها في ظل الدوامة الدولية، على ضمان مصالحها الحيوية فإنه يصدق على أوروبا ذلك الحكم المطبق على المانيا الفيدرالية: عملاق اقتصادي وقزم سياسي[٩٢].

٣ ـ ضغط عربي محدود

من نافلة القول، التذكير بالتفاعل العضوي بين السياسة الخارجية لدولة، والطرف المستقبل لها. فقد تلمسنا على امتداد الصفحات السالفة، كيف أثر الوطن العربي في مجرى السياسة الخارجية الفرنسية. فالثروات التي يختزنها، وأهميته الجيو سياسية، الى جانب عوامل اخرى، كانت وراء توجهات فرنسا ازاءه. بيد أنه يمكن القول إن تأثير العرب في فرنسا بقي محدوداً. ويمكن استجلاء ذلك من خلال ثلاث زوايا هي: ادراك الوطن العربي لفرنسا، مكانة العرب في النظام الدولي، ثم أخيراً، سيطرة عناصر التجزئة والاحباط على القوة العربية الذاتية.

أ ـ ماذا تمثل فرنسا عند العرب؟

يثير الجواب عن هذا التساؤل مصاعب جمة نظراً لغياب عناصر تساعدنا على قياس ذلك. ومن جهة أخرى فإن مفهوم «الادراك» في حد ذاته متشعب، لا يحدده عنصر واحد، بل انه حصيلة لعوامل متعددة، يساهم في إفرازها صانعو القرار، ووسائل الاعلام، والرأي العام. وبالتالي فإننا سنكتفي برسم صورة تقريبية للصورة السائدة عن فرنسا في أذهان العرب:

أولاً: إن حضور فرنسا أقوى في ذهنية المغرب العربي. بمعنى، أنه من الناحية الثقافية، فإن فرنسا تجسد بثقلها وبتراثها الاستعماري ذلك «الآخر»، الذي ينبغي تقليده والاستلهام منه. صحيح، هناك وعي بمدى ضعفها، وتفوق بعض الدول الأخرى عليها، لكن العوامل الثقافية المشتركة (اللغة أساساً) تعمل بدورها على ترسيخ الصلات بين الطرفين وإن كانت غير متكافئة.

---

(٩٢) Aron, *Plaidoyer pour l'Europe décadente*, p. 451.

أما في الشرق العربي، فإن اشعاع فرنسا يبقى باهتاً ونسبياً ويرجع ذلك الى عمق تمركز التقاليد الانكلو ساكسونية، رغم ماضي فرنسا في بعض البلدان «لبنان، سوريا ومصر» إلّا أنه يظهر أنها لم تطبع ببصماتها هذه المنطقة، بفعل الاختراق الثقافي الانكلو ساكسوني، الذي ترافق بحضور اقتصادي واجتماعي مكثف.

ثانياً: بصرف النظر عن هذه التمايزات المغربية/المشرقية فإن العرب ينظرون الى فرنسا كقوة غربية مصنعة، ذات رصيد تكنولوجي متطور، تتميز عن الولايات المتحدة في منظورها لاسرائيل وتدعو الى سياسة استقلالية عن القطبين، ومن ثم يمكن التعاون معها دون أن يؤدي ذلك الى الانحياز الى هذا المعسكر أو ذاك(٩٣).

ثالثاً: تبعاً لهذا التصور، يعتبر العرب أن فرنسا هي مجرد ورقة يمكن التلويح بها - دون قناعة كبرى - في وجه الولايات المتحدة، كلما تخلت هذه الأخيرة عن التزاماتها ازاء حلفائها العرب. بصفة اخرى، فإن الأنظمة العربية، لا تؤمن بقدرة فرنسا على تغيير مجرى الأحداث. صحيح أنها صفقت لدورها «التوازني» أو المتفهم لمطالب العرب، إلا أنها لا تفصل هذا التحرك عن بعده الأوروبي. فكل ما يمكن أن تفعله فرنسا، هو دفع حلفائها الأوروبيين الى الضغط على الولايات المتحدة لتلينّ بدورها مواقف اسرائيل. إن كثيراً من التصريحات للقادة العرب تعزف على هذه الرنة، مؤكدة بذلك عدم اقتناعها بإمكانية ممارسة فرنسا لتأثير مباشر على أطراف الصراع، وبخاصة منهم اسرائيل(٩٤). وبالتالي ثمة إدراك في النظام العربي على ضيق هامش الاستقلال الفرنسي والاوروبي عن الحليف الأمريكي.

رابعاً: من هذا المنطلق يدرك العرب أن فرنسا قابلة للانثلام بسهولة. يعمق هذا الاحساس، كون هذه الأخيرة توجد في حالة تبعية شبه مطلقة ازاء بعض البلدان العربية المنتجة للنفط. هذه المعطيات تظهر فرنسا كقوة متوسطة، لا تملك الامكانات اللازمة لفرض وجودها، وإن سياستها «العربية» ليست الا ضرورة لضمان مصالحها الاقتصادية الحيوية. واكثر من ذلك، فإنها اكثر عرضة للإختناق في حالة اقرار حظر شامل للنفط من طرف البلدان العربية.

خامساً: نتيجة لذلك، فإن الوطن العربي يطلب من فرنسا أكثر مما يطلبه من امريكا. ففرنسا مطالبة بأن تطور، أو على الأقل تحافظ على مواقف ايجابية لصالح العرب. لهذا قلما خطت خطوة اعتبرت خاطئة، الا واسترجعت الذاكرة العربية، تلك الذكريات السيئة التي اختزنتها في تعاملها معها: موقفها العدواني في السويس، طبيعتها الاستعمارية (حرب الجزائر) لذلك فإنها كثيراً ما تجد نفسها في الدوامة وتشعر فعلاً، ان حرية تحركها ضيقة، وانها في نهاية المطاف تعيش انفصاماً بين ما

---

(٩٣) Amine Maalouf, «Un Rôle pour la France,» *Le Monde*, 21/12/1983.

(٩٤) انظر في هذا الشأن مقابلة اجريت مع ياسر عرفات نشرت في:

France-pays arabes, no. 102 (août-septembre 1982), pp. 11-13.

وفي العدد نفسه هناك مقابلة مع الشاذلي القليبي حول الموضوع ص ١٣. لمزيد من التفصيل انظر: خالد الحسن، «موقف اوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها،» شؤون فلسطينية، العدد ١٠٤ (تموز/ يوليو ١٩٨٠).

تريد أن تفعل، وبين ما يفرض عليها، فالنظام العربي لا يغفر لها ما يمكن أن يجد له التبريرات بالنسبة للولايات المتحدة.

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يفلح العرب في الضغط على فرنسا بشكل أكثر ايجابية؟

ب ـ العرب والمراهنة على امريكا

على نقيض فرنسا، استطاعت الولايات المتحدة أن تبث ـ الى حد ما ـ نموذجها في الوطن العربي. على الرغم من اصرارها على تأكيد تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل، ورفضها صراحة التحاور مع الفلسطينيين، فمع ذلك فإن هناك تياراً (داخل الأنظمة) يؤمن بأنها تملك مفاتيح الحل في المنطقة.

لقد بدأ هذا التيار يظهر مع هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. لقد مثلت هذه الحرب منعطفاً في صيرورة الواقع العربي، من حيث أنها لم تكن انتكاسة للأنظمة العربية، ولا اعلاناً عن اتساع الهوة التي تفصل بين الامكانات العربية الكلية والقدرات الاسرائيلية، بقدر ما كانت ضربة قاصمة لمشروع «التحرر العربي» الذي تقمصته الناصرية أساساً. فحتى هذه الأخيرة أدركت انه لا مناص لها من البحث عن التفاهم مع امريكا. وكان قبول مشروع روجرز معلماً بارزاً في مسيرة التراجع التي سيقودها الرئيس الراحل أنور السادات.

لم تكن حرب اكتوبر ١٩٧٣ الا حلقة جديدة وقاصمة في عملية تدمير كل مشروع تحرري، وتدشين عهد جديد ارتبط بالسلام الامريكي. وقد اسهمت الحلول الجزئية المتعلقة بفك الارتباط في تدعيم النفوذ الامريكي في المنطقة، وتهييء العرب نفسياً لقبول الصلح، كما لاحظ ذلك محمد سيد أحمد في تحليله لحرب اكتوبر ١٩٧٣، ودور هنري كسنجر فيها: «... كان يجد فكرة وقوع صدمة في النزاع العربي الاسرائيلي قبل نشوب حرب اكتوبر بستة اشهر. «صدمة» تحدث آثارها المطلوبة، وتهيىء الظروف المواتية للانتقال فجأة من معادلة استراتيجية الى معادلة اخرى، وكان النشاط الكثيف الذي تولاه كيسنجر بمجرد اندلاع الحرب وحساباته الدقيقة للحيلولة دون اختلال التوازن نهائياً بين الأطراف المتحاربة، ثم انجازه السريع لعملية فك الاشتباك في الجبهتين المصرية والسورية، كلها عمليات تستثير عند مراقب الأحداث الاحساس بأن مصمم الدبلوماسية الامريكية كان يتحرك، وكأنما يضع موضع التنفيذ «سيناريو» سبق أن تصور حلقاته...»[٩٥].

في سياق هذا المسلسل تندرج اتفاقيات كامب ديفيد. فبالرغم من الإدانة العربية الشاملة لها، والتي أدت الى عزل مصر، وتعليق عضويتها في الجامعة العربية، وتعطيل دورها في المحيط العربي، وظهور ما سمي «بجبهة الصمود والتصدي» كل ذلك كان مجرد لغو. فقد شعر الوطن العربي في عمقه، انه فقد بمصر عموده الفقري، انه لن يستطيع، مهما ارتفع صراخ بعض اطرافه، أن يغير شيئاً في واقع الصراع مع اسرائيل.

لقد جاء الغزو الاسرائيلي للبنان، وحصار الفلسطينيين، واجلاؤهم وسط صمت مريب لكل

---

(٩٥) محمد سيد احمد، بعد ان تسكت المدافع (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

العرب، ليعلن عن حقيقة أساسية، وهي أن النظام العربي عاجز عن الرد على التحدي الاسرائيلي. واكثر ما يمكن أن يفعله هو البحث عن انقاذ «ماء الوجه» من خلال المحافظة على الحد الأدنى من التضامن والاتصال مع القوى الكبرى، وأساساً الولايات المتحدة[96]، لاقناعها بنيته الحسنة في إمكانية الاعتراف باسرائيل، وبالتالي مطالبتها بالضغط عليها لقبول «مشروع فاس» الذي يتقاطع مع مشروعات أخرى، ولا سيما منها «مخطط ريغان» ايلول/سبتمبر ١٩٨٢.

هذا التحرك في اتجاه امريكا، اكتسب «مصداقية» اخرى مع استرجاع مصر لاراضيها المحتلة عبر كامب ديفيد، وكذا الدور الامريكي خلال حصار بيروت، ليؤكد أن الولايات المتحدة وحدها قادرة على ارجاع الحقوق للعرب!! وان المهم هو استرجاع الأراضي العربية بشكل أو بآخر[97].

لا ريب في أن هذا الارتماء في أحضان المظلة الامريكية ـ صحيح ما زالت هناك بعض جيوب مقاومته، سوريا وأساساً ليبيا ـ هو نتاج بالدرجة الأولى للتغيرات السوسيو ـ اقتصادية التي خضع لها الوطن العربي خلال السبعينات، والتي تميزت في مجملها بسيطرة «الحقبة النفطية». لم تكتف هذه الأخيرة بتحويل مركز الزعامة ـ نسبياً ـ الى البلدان المعتدلة النفطية، وعلى رأسها السعودية، وإنما نجحت أكثر من ذلك، من خلال ممارسة سياسة «الاغراق المالي»، في تفكيك المشروع الذي كان سائداً في السابق وتعويضه بنظام قيمي جديد[98].

هكذا لم تعد الدول المحافظة تشعر بعقدة الخوف، كما كان شأنها في عهد الراحل جمال عبد الناصر، بل باشرت سياسة هجومية، تتوخى الاجهاز على المكتسبات والآفاق التي فتحتها الحقبة السالفة.

ودون أن نكرر ما قلناه سابقاً، فإن اختلال التوازن لصالح الولايات المتحدة وانكماش أو تكميش الدور السوفياتي ـ على الأقل ظرفياً ـ في الوطن العربي، برر الاقتناع بتفرد الولايات المتحدة بتسوية المسألة الفلسطينية، رغم تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل.

اذا كان النظام العربي يهتف للسلام الامريكي، ويروج له فما جدوى انتقاد فرنسا، واتهامها، بأنها لا تملك سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة، علماً أن صاحب القضية نفسه، لا يطمح الى بناء أي استقلال أو تحقيق أي تحرر؟

---

(٩٦) هي الدولة الوحيدة التي ترأس ملك المغرب اللجنة السباعية التي زارتها، في حين ان باقي الدول ترأسها الملك حسين.

(٩٧) كنموذج لهذا الاتجاه، ما نلمسه من استعداد كثير من البلدان العربية لاعادة ادماج مصر في الصف العربي، بعد ان تم ذلك في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي. بدعوى ان مسلسل كامب ديفيد قد استنفذ اغراضه. وبذلك فقد تبخر عملياً، ولم يعد قائماً.

(٩٨) وهو نظام يعتمد على سلطة «الدولار» ويعتبر النفط بمثابة محركه الاساسي. ومن بين صوره الخارجية حسب احد الباحثين: البدوي الممكنن والرأسمالي الهلامي، والكفيل. لمزيد من التفصيل انظر: سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

لا شك في أن اندماج العرب في «الليبرالية الريغانية» كان من بين العوامل التي افقدت العرب كل امكانية للتأثير على فرنسا، ودفعها الى تطوير مواقفها اكثر، وخاصة فيما يتعلق باعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد زاد هذا الضعف مع سيادة ما نسميه بدينامية التقهقر والتراجع.

ج ـ الوطن العربي في ظل دينامية التقهقر والتراجع

ثمة استنتاج اساسي يخرج به الناظر لأحوال الوطن العربي وهو، أن هذا الأخير، رغم الامكانات الضخمة التي يتوافر عليها، لتحقيق اندماجه، فإنه لم يفلح في تحقيق أي هدف من الأهداف التي سطرها، بل على العكس من ذلك، فإن الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما فتئت بشكل إجمالي تتدهور، وتزداد انحطاطاً. ودون أن نعاين كل أعراض هذه الحالة، فإننا سنشخص مظاهرها البارزة في تعمق واقع التجزئة ونبذ كل مشروع وحدوي، والاكتفاء بالبحث عن أشكال رخوة للتضامن. من جهة أخرى سيادة ما سمي بسياسة «التعقل والواقعية».

(١) من مشروع الوحدة الى الحد الأدنى من التضامن

كتب استاذ بريطاني في العلوم السياسية في سنة ١٩٧٧ ما يلي: «لقد نجحت مصر والمملكة العربية السعودية في أن يطرحا جانباً ذلك الأسلوب البالي والمليء بالادعاء للدعوة الى القومية العربية ذات الطراز الثوري. وبدأ الدعوة، بدلاً من ذلك، الى التضامن بين دول عربية مستقلة تستطيع بما يتوافر لديها من موارد السير نحو سياسات معقولة وعملية. وأهم من ذلك، ابرز محور القاهرة ـ الرياض، أن الحكومات العربية الأقل ثورية، بل المحافظة، تستطيع أن تعمل بنجاح على دعم وحماية المصالح العربية بما في ذلك تلك الحكومات المرتبطة بسياسة الولايات المتحدة المسماة بالاستعمارية»[٩٩].

إن هذه الكلمات تمثل نموذجاً بالغ الدلالة على ارتياح الغرب لتخلي الوطن العربي عن كل مطمح في بناء وحدته، والاقتصار على ممارسة نوع من التضامن الهش ـ غير الملزم في أغلب الأحيان ـ فالتحديات التي واجهها العرب لم تؤد الى رص الصفوف، بقدر ما زادت في انحلال الجسم العربي، ونخر هيكله. ولا تتجلى مظاهر التجزئة فقط، في هيمنة الدولة القطرية، ولكنها تأخذ شكلها المأساوي، من جهة في استمرار الصراعات الثنائية أو المتعددة بين أطراف النظام العربي، متخذة طابعاً ترابياً (اقليمياً) أو ايديولوجيا أو سياسياً. ومن جهة أخرى، فإن أهم تجلياتها تكمن في انقسام النظام العربي شكلياً الى فئتين: فئة البلدان المعتدلة أو المحافظة، والتي تدعو الى نهج سياسة «واقعية»، ولا تجد حرجاً في الدعوة الى تمرير المخططات الامريكية في الوطن العربي، وفئة البلدان «التقدمية»، وهي التي تركز خطابها على المطالبة بممارسة مغايرة مع القوى الكبرى.

مهما يكن خطاب هذه الفئة أو تلك، فإنها تتفق في واقعها على سلوك موحد، يقوم على تغييب

---

(٩٩) هو فاتيكيوتيس، مذكور في: جلال احمد امين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١١٢.

الـديمقراطيـة، أي الحجر عـلى الانسان العـربي، وتكبيل وسـائل التعبـير عن رغباتـه وتطلعـاته[100]، وكذلك تفضيل مصالحها الضيقة على حساب المصالح العليا للأمة العربية. ونتيجة لذلك فإنها تلتقي موضوعياً في تبديـد الطاقـات العربيـة في تطاحنـات ومشاحنـات ما بـين عربيـة، تشوه من صـورة الانسان العربي، وتشل طاقاته في العطاء والابداع من أجل تنمية موارده بشكل رشيد وعقلاني.

لقد ترتب عن هذه التجزئة، كما أسلفنا، تعطيـل كل مشروع تحـرري باعتبـاره، «رومانسيـاً» واخضاع الوطن العربي لممارسة واقعية، يقدمها الخطاب السائد على أنها أقوم أسلوب لتخطي المـآزق التي يتردى فيها العرب.

(٢) سيادة النزعة «الواقعية البرغماتية»

سنقـارب هذه «النـزعة الـواقعية» من خـلال تطبيقـاتها عـلى الصراع مع اسرائيـل، وبشكـل خاص، عبر تفاعلاتها مع المقاومة الفلسطينية.

فمنذ تصفية الناصرية وانحسار دور مصر، لم يبق الا مركز للمقاومة وهو الشعب الفلسـطيني. لذا كان لا بد من تهذيبه وتعقيله، أي بشكل آخر ادماجه ضمن قوالب النظام العربي السائد.

لقد ترتب عن هذا الأمر، سلسلة من المواجهـات بين الأنـظمة العـربية والثـورة الفلسطينية أدت الى تحجيم هذه الأخيرة بعد أن تم ترويضها وتطويعها.

والواقع أن تصفيـة الوجـود الفلسطيني من الأردن ايلول/سبتمـبر ١٩٧٠ شكل نقـطة البدايـة الحاسمة في افراغ منظمة التحرير الفلسطينية من جوهرها النضـالي، وتقليص قدراتهـا وعطاءاتهـا من أجل تجذير الموقف العربي في مواجهـة اسرائيل حيث فقـدت بذلـك قاعـدة أماميـة مهمة، وأضحت أكثر قابلية للاستجابة للدعوة الواقعية في تسوية الصراع مع العدو الاسرائيلي[101].

وجّـه التدخـل السوري في احـداث لبنان سنـة ١٩٧٦ ضربة اخـرى للثورة الفلسـطينيـة التي اصبحت مطالبة بأن تعيد حساباتهـا في المنطقـة، فلم تعد المـواجهة قـائمة مـع اسرائيل، وإنمـا اثبت

---

(١٠٠) لقد كانت الديمقراطية محور ندوات متعددة منها: منتدى الفكر والحوار، ازمة الديمقراطية في العـالم العربي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)؛ مركـز دراسات الـوحدة العـربية، أزمـة الديمقـراطية في الـوطن العربي: بحـوث ومناقشات الندوة الفكريـة التي نظمهـا مركـز دراسات الـوحدة العـربية (بـيروت: المركـز، ١٩٨٤)، والمجلس القومي للثقافة العربية، «النظم العربية والديمقراطية، طرابلس ٢٠ ـ ٢١ تموز/ يوليو ١٩٨٥،» والتي نشرت في مجلة: الـوحدة، العدد ١٢ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥).

(١٠١) يعتقد البعض ان تجليات هـذه السياسـة الواقعيـة انطلقت مـع قبول بعض الـدول المواجهـة لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (مصر، الاردن) وهـو ما شكـل تعارضـاً واضحاً مـع القرار الـذي كان قـد اتخذ في شهـر ايلول/ سبتمـبر ١٩٦٧، والمشهور باللآت الثلاث: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع اسرائيل. ومن مـظاهر هـذه، مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين في بداية السبعينات. وهـو يقوم عـلى اساس وجـود مملكة تتكـون من قطرين: الاردن والضفة الغربية المحتلة. ومن المفارقات، ان هذا المشروع الـذي رفض بعنف اصبح محـل مغازلـة في الظروف الحـالية. وتأكد ذلك بعد التوجه الفلسطيني نحو الخيار الاردني، والذي لا يبدو انه سيعمر طويلاً.

النظام السوري أنه لن يسمح بوجود قوة يمكن أن تعرقل الدور الذي يتطلع الى القيام به في المنطقة بحكم ارتباطاته الخاصة مع لبنان، والمتفاوض العربي الرئيسي في كل تسوية محتملة لأزمة الشرق الأوسط.

مع تصفية الوجود العسكري الفلسطيني من لبنان، غداة الغزو الاسرائيلي لذلك البلد، وما أعقبه من اقتتال فلسطيني/فلسطيني، انتهى بخروج السيد ياسر عرفات وانصاره، تعمق القطيعة الفلسطينية السورية، فقد ثارت تساؤلات ونقاشات حول ما وقع في الساحة الفلسطينية، ومسار منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الواقع، فإن أي تحليل لواقع منظمة التحرير الفلسطينية، لا يمكن أن يتجاهل بعض الميكانيزمات التفسيرية، والتي يمكن اختزالها في العناصر التالية [١٠٢]:

أولاً: طبيعة تركيب المنظمة. فدون استرجاع الشروط التاريخية التي احاطت بميلاد المنظمة، وتطورها، فإنه واضح، أن هذه المنظمة ليست تياراً واحداً منسجماً، بل انها عبارة عن تنظيمات، لها اجهزتها الخاصة، تؤثر على صنع القرار. فالسلطة داخل المنظمة تبقى معقدة بفعل تعدد مراكز الصراع على القرار. وهكذا الى جانب حركة «فتح»، التي تمثل التنظيم القائد وصاحب الأغلبية، فإن هناك تنظيمات اخرى (على سبيل المثال الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين علاوة على حركات أخرى) وبعض الشخصيات اللامنتمية حركياً، والتي تمثل مصالح عربية مختلفة[١٠٣]. إن هذه الأطراف المختلفة التي تتساكن، بشكل أو بآخر داخل المنظمة، تجعل عملية اتخاذ القرار، وتنفيذه مسألة غير يسيرة، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بقضايا استراتيجية.

ثانياً: ان اقسى الخلافات والتطاحنات التي عرفتها المنظمة، ناتجة عن الاختلافات المتعلقة بإدراك الاستراتيجية، الواجب تبنيها لتحرير فلسطين. وهكذا، فإن هذه المسألة كان مصدر تمزيق لصفوف المنظمة، اكثر مما ساهمت في توحيدها. ويمكن أن نلاحظ، أن الخيارات الأساسية، التي تم التعبير عنها بشعارات: (بناء دولة حرة وديمقراطية بعد تحرير فلسطين، اقرار السلطة الوطنية على كل جزء محرر) لم تكن دائماً محل اجماع، بل إنها اسهمت في تأجيج الصراعات بين مختلف الشرائح داخل المنظمة، خاصة عندما تتفاعل مع مكونات النظام العربي.

ثالثاً: تفاعل المنظمة مع النظام العربي: ربما، من سوء حظ الواقع الفلسطيني، انه بجوهره ليس مستقلاً، بل انه محصور بما يجري في الساحة العربية برمتها. وتأسيساً على ذلك، فإن القرار الفلسطيني هو في أغلب الأحيان، تعبير عن توازن صعب في ظل مرغمات عربية متناقضة ومتباينة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الواقع العربي الرديء لا يسمح بأي مجال للحديث عن ضغط

---

(١٠٢) لمزيد من التفصيل انظر:

Nadine Picaudou, «Genèse des élites politique palestiniennes,» *Revue française de science politique*, no. 2 (avril 1984).

(١٠٣) المصدر نفسه.

عربي فعال. فقد كان بامكان الوطن العربي، فقط من خلال سلاح النفط، أن يمارس ضغطاً ايجابياً على فرنسا مثلاً، ويرغمها على تطوير موقفها ازاء الصراع العربي الاسرائيلي. الا أن هذا العامل لم يزد الا في تعميق الهوة بين أطراف النظام العربي وتفاقم تبعية الاقتصاديات العربية للمراكز الصناعية الرأسمالية. علاوة على ذلك، فإن هذا المناخ العربي، بكل سلبياته ينسحب على فعالية الحضور العربي في فرنسا. فالعناصر المتعاطفة مع العرب كثيراً ما يخيب املها في تجاوز البلدان العربية لخلافاتها، وتكريس، على الأقل، التضامن فيما بينها.

دون أن نتحدث عن بعض الهيئات التي تخصصت في التعريف والدفاع عن العرب[١٠٤] فإن جمعية التضامن العربي الفرنسي A.S.F.A. (Association de Solidarité Franco-Arabe) تعطي خير مثال على المصاعب التي تصطدم بها كل محاولة شمولية لابراز وتقريب العرب من الفرنسيين. فمنذ تأسيسها في سنة ١٩٦٨ من طرف بعض الوزراء الديغوليين، للدفاع، بالدرجة الأولى عن خط زعيمهم الروحي، فإن هذه الجمعية ما زالت تبحث باستمرار عن خط التوازن بين التناقضات العربية[١٠٥]، وهي في الوقت، الذي تمارس الحياد القسري، فإنها تضعف من طاقاتها في دعم القضية العربية بشكل عام، وقضية فلسطين تحديداً. وغني عن البيان أن غياب منظور عربي موحد لطبيعة التحديات التي تواجهها الأمة العربية لا يمكن إلا أن يعتم كل تحرك خارجي في هذا الشأن. ويعطي للدول الكبرى مجالاً واسعاً لبسط نفوذها دون أن يكلفها ذلك الشيء الكثير.

خاتمة الفصل

يتبين لنا مما سبق أن السياسة الخارجية الفرنسية المخاطبة للنظام العربي واجهت معوقات داخلية، مرتبطة في مجملها بطبيعة التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية لفرنسا، فالقصور الذاتي، وصعوبة التوافق ليسا الا مظهران لواقع واحد يتمثل في معارضة الفرنسيين لمشروع استقلالي قد يكلفهم الشيء الكثير. وفي نفس الاتجاه فإن المرغمات الخارجية ليست الا تعبيراً عن كثافة الترابط الدولي، وتداخل السياسات الخارجية، بشكل يجعل كل تغيير جزئي فقط لهذه البنية مجرد وهم وسراب.

خاتمة القسم الثاني

في أغلب القضايا التي تعاملت معها الدبلوماسية الفرنسية سواء في عهد الحكومات اليمينية أم

---

(١٠٤) مثلاً، المجموعات البرلمانية ـ فرنسا ـ وكل بلد عربي على حدة وكذلك بعض الجمعيات الفرنسية ـ المغربية أو الجزائرية، أو السعودية... الخ. هناك ايضاً لجنة السلام في الشرق الاوسط، الجمعية الفرنسية الاسلام ـ الغرب. دون ان ننسى معهد العالم العربي. حول تعداد هذه الجمعيات انظر:

France-pays arabes, no. 115 (janvier 1984), p. 17 et la suite (supplément spécial).

(١٠٥) كمظهر لذلك، استقالة رئيسها في سنة ١٩٧٨، بعد قيام مجموعة ابو نضال باغتيال عز الدين قلق، ممثل المنظمة في باريس، وقد اكد لنا السيد بترلان (Bitterlin) الرئيس الحالي للجمعية بتاريخ ١٥/١١/١٩٨١ ان هذه الاخيرة تعاني من هذا الواقع، ومن قلة مساعدات البلدان العربية لها.

الاشتراكية الحالية، فقد اضطرت الى البحث باستمرار عن توازن صعب، اتخذ اشكالاً متغايرة حسب كل قضية.

هذه الحقيقة اكدت وجود تباعد بين الخطاب المفعم بالعطاءات وبامكانيات التجاوز الى حد الرومانسية، وبين الواقع بكل عناده والذي ارغم فرنسا على تليين طموحاتها.

وفي الاطار نفسه، برز من خلال مختلف الملفات التي عالجها المسؤولون الحاليون، مدى الاستقرار الذي تعرفه الخيارات الخارجية. فإذا كان من السهل التغيير، والتصرف في الشؤون الداخلية، فإن من العسير المساس بصرح القرارات الخارجية، نظراً للمرغمات ذات الطابع الداخلي والخارجي في الوقت نفسه.

خاتمة عامة

لقد حاولنا، على امتداد صفحات هذا البحث، مقاربة السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي، من خلال إشكالية أساسية، تمثل جوهر الصراع الذي تعاني منه هذه السياسة والذي يتمظهر في جدلية الاستقلال/التبعية للمركز الامبريالي، وتوصلنا الى استنتاج مؤداه أن فرنسا لم تفلح في بلورة سياسة مستقلة ومؤثرة. فلم تجد الترتيبات الديغولية في حمل فرنسا الى مصاف القوتين العظميين، أو على الأقل تقويض أركان القطبية الثنائية، وتعويضها بنظام جديد يرتكز على التعددية المركزية.

فعلى الرغم من بعض الشطحات المتميزة، فقد ظلت هذه الممارسة الفرنسية متواضعة ومتأرجحة بين نهج استقلالي فاعل ومؤثر وخضوع للاستراتيجية الامريكية.

وفي السياق نفسه، فقد كشفت هذه الدراسة، عن التناقضات والمصاعب التي تصطدم بها الممارسة اليسارية للسلطة الغربية، على الأخص في المجال الخارجي. إن وصول اليسار الفرنسي - ذي أغلبية اشتراكية - الى السلطة اكتسب دلالة عميقة، وطرح تساؤلات متعددة، تمحورت حول ما إذا كان سيقوم بتجربة اشتراكية متميزة في الغرب. وازداد هذا التساؤل حدة، لكون الاشتراكيين الفرنسيين رفضوا دائماً التماهي مع الاشتراكية الديمقراطية السائدة في بعض الدول الغربية، ولم يترددوا في التقرب من الشيوعيين.

بيد أن حصيلة الممارسة الاشتراكية، تظهر، أنها عجزت عن إبداع ما يمكن أن نصطلح عليه بالتجربة أو النموذج. لقد اكتشف اليسار/السلطة، حقيقتين أساسيتين:

أولاً: إنه لا يمكن تغيير بنى متجذرة ومندمجة كلياً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، من خلال اجراءات تجميلية فقط، بل لا بد من عملية جراحية عميقة، تعيد هيكلتها بشكل كلي: وهي مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة، نظراً للمخاطر المترتبة عن سلخ الاقتصاد من المحيط الذي ترعرع فيه، ونما في أجوائه.

ثانياً: بشكل جدلي، فقد تعمقت الضغوط الخارجية، وتداخلت أكثر السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية، لقد اضطرت الحكومة الاشتراكية الفرنسية، ـ خلافاً لمشروعها/المعارضة ـ الى تبني بعض الاجراءات اللاشعبية، لحل الأزمة الاقتصادية الداخلية. وبتواز مع ذلك، فقد عانقت ـ بشكل اجمالي، الخيارات الخارجية للمسؤولين السابقين. مما أدى الى استقالة (أو إقالة) بعض الشخصيات التي نادت بسياسة أخرى مغايرة، كما هو الشأن بالنسبة لبيير كوت (P. Cott) المسؤول سابقاً عن وزارة التعاون، والذي برز «أكثر مثالية» في ظل أغلبية تريد سياسة أكثر واقعية. وكذا بيير شفنمنت (P.Chevènment)، زعيم تيار «سيريس (CERES)» الذي اعاد استرجاع مقولة «الاستقلال الوطني»، وتحفظ إزاء الاختيارات المتبعة، لا سيما منها تلك التي تم نهجها بعد انتخابات آذار/مارس ١٩٨٣[1] وطالب من خلال تياره بسياسة خارجية مناهضة لمنطق الأحلاف، واكد على الدلالة الخارجية لمشروع فرنسي ينبغي تحمله بنوع من الوجدان العاطفي[2]. ولكن هل يمكن أن تجد هذه الدعوة صدى، في زمن، استفحلت فيه الامتثالية، ودفع الخوف بالكثيرين الى الاحتماء بالمظلة الامريكية[3].

ثالثاً: لقد أبانت السياسة الخارجية الفرنسية المنتهجة منذ سنة ١٩٦٧ عن سيادة نوع من الاستمرارية، بالرغم من التناوب على السلطة. وقد تجلت بوضوح في الموقف الفرنسي من الصراع العربي الاسرائيلي، وكذلك في التعامل مع الحرب في الخليج العربي، حيث أعلن الرئيس ميتران، خلال زيارته لتونس في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣، **أن بلاده لا يمكن أن تقبل بانهيار للعراق، لأن ذلك يرتبط بالتوازن في الشرق الأوسط**[4].

حتى بين أطراف النظام العربي، فقد حرص المسؤولون الفرنسيون على ضمان ممارسة سياسة متوازنة. وهكذا فإن الأنظمة العربية المعتدلة، التي كانت غير مرتاحة لوصول اليسار الفرنسي الى السلطة، سرعان ما زايلها هذا الشعور بعد أن عبرت الحكومة الاشتراكية، تحت ضغط الاعتبارات التي أشرنا اليها سابقاً، عن رغبة أكيدة في المحافظة على الالتزامات نفسها، والعلاقات التي أبرمتها الحكومة السابقة.

رابعاً: على مستوى آخر، تبرز مختلف المراحل التي مرت بها السياسة الفرنسية ازاء الوطن

---

(١) انظر سلسلة مقالاته بعنوان: «من أجل الاستقلال الوطني،» في: *Le Monde*, 3/5/1983.

(٢) انظر تقريراً حول الأيام الدراسية التي نظمها هذا التيار (٢٧ ـ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢) في:

Comité d'études régionales économiques et sociales (CERES), «La Mission de la France dans le monde: Journées de réflexion du CERES, 27-28 Juin 1982,» *NON* , no. 14 (juillet-août 1982), pp. 40-51.

(٣) Paul-Marie De Lagorce, «Les Socialistes français et les choix de politique extérieure,» *Le Monde Diplomatique* (octobre 1983), p. 11.

(٤) *Le Monde*, 15/10/1983.

العربي، انها استفادت من التناقضات التي يتخبط فيها هذا الأخير، وكذا حالات المد والجزر التي تميز وجوده. وهكذا، فبقدر ما كان التضامن العربي، والذي تبلور أساساً خلال حرب رمضان، دافعاً أرغم فرنسا وأوروبا على مراجعة مواقفها بشكل إيجابي لصالح القضية العربية، فإن تدهور الفعل العربي، وقصور النظام العربي على تبني تصور موحد وواضح للقضايا التي يواجهها، مكنت القوى الكبرى، ومن بينها فرنسا على توسيع هامش مناورتها. يشهد على ذلك، تلكؤها في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، خاصة مع التطورات السلبية التي شهدتها القضية الفلسطينية، بشكل دفع فرنسا الى التفكير في إعادة تقويم تعاملها مع المنظمة، وذلك في اتجاه سلبي.

إن معاينة القصور العربي، وانعكاساته السلبية على الوطن العربي، يدفعنا الى استنتاج بسيط، مضمونه أنه كان بالإمكان، دفع فرنسا الى نهج سياسة أكثر ايجابية، لو أن الأنظمة العربية التزمت بالحد الأدنى من التضامن والفعالية في تعاملها مع القضايا العربية.

وتأسيساً على ما سبق يبدو لنا من الضروري اعادة النظر في السلوك العربي ازاء فرنسا، من خلال تبني ممارسة مغايرة تأخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات التالية:

١ ـ لقد تبين لنا مقدار احتياج فرنسا للموارد العربية. وهذا الأمر، يفرض على المسؤولين العرب، استخدام الطاقات العربية سياسياً لتحقيق أقصى المنافع. على سبيل المثال، على الرغم من الانخفاض المستمر لثمن النفط، فإن هذه المادة تبقى سلاحاً في مواجهة فرنسا التي ما زالت تجلب أكثر من ٦٠ بالمائة من احتياجاتها من الوطن العربي. علاوة على ذلك فإن المبادلات العربية/الفرنسية ينبغي أن تؤطر بشكل يمكنها من رفع القدرات التفاوضية للنظام العربي في مواجهة فرنسا. وغني عن البيان أن تحقيق هذا الأمر، يتطلب الوعي بالعلاقة العضوية القائمة بين الجوانب الاقتصادية والسياسية.

٢ ـ في غياب وجود سياسة خارجية عربية، فإنه من الضروري العمل على إفراز تصور مشترك متفق عليه عربياً في مواجهة الخارج، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا العربية الأساسية والمصيرية: القضية الفلسطينية، الحرب العراقية الايرانية... فالتطاحنات العربية/العربية، قد اسهمت في إضعاف احترام ومساندة الآخرين للعرب، وتشويه صورة الانسان العربي في العالم. ومن ثم، فإن الاتفاق والالتزام بحد أدنى، من شأنه أن يعزز مصداقية المطالب العربية.

٣ ـ ضرورة استثمار التناقضات التي يتسم بها النظام الدولي، والمتمثلة في جوهره المنقسم بين قوتين عظميين: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، فضلاً عن وجود دول تتطلع الى تقويض هذه القطبية الثنائية، ومن بينها أساساً فرنسا. فالوطن العربي، مطالب بتعميق هذه «النزعة الاستقلالية»، والى حد ما أوروبا، من خلال دفعها وتشجيعها على القيام بدور خاص في حل النزاع العربي الاسرائيلي، كما هو الأمر بالنسبة لانعقاد مؤتمر دولي تحضره الأطراف المعنية بما فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ولا ريب، في أن هذا الاتجاه يفترض اعادة النظر في التعامل الخاص مع

الولايات المتحدة، وعدم اعتبارها كمالك للحل والعقد فيما يتعلق بالصراع مع اسرائيل. فقد اثبتت هذه الأخيرة، لا سيما في الحقبة الريغانية، تصلبها ومساندتها، وقيامها بأعمال عدوانية ضد البلدان العربية: مساندة الغارة الاسرائيلية ضد القيادة الفلسطينية في تونس، اختطاف الطائرة المصرية المقلة لبعض الفلسطينيين، على أثر اختطاف السفينة الايطالية «أكيل لورو Achille Lauro» والقيام بأعمال استفزازية وعدوانية ضد الجماهيرية العربية الليبية، وكذلك ممارسة حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن، المدين لاختطاف الطائرة الليبية التي كانت تقل بعض المسؤولين السوريين. كل هذه الأعمال والمواقف المتلاحقة خلال نهاية سنة ١٩٨٥ وأوائل ١٩٨٦، أثبتت بالملموس طبيعة التحالف الاستراتيجي بين امريكا واسرائيل، وابرزت للعرب خطأ المراهنة على السلام الامريكي في المنطقة العربية.

٤ ـ إن رفع الفاعلية العربية يتطلب تدعيم الوجود العربي في فرنسا. وهذا يقتضي بالدرجة الأولى العناية بالدور الإعلامي العربي في تلك البلاد. فلا يعقل أن يبقى العرب حاضرين بشكل مشوه في الوعي الفرنسي، كرمز فقط للهجرة أو الارهاب. ففي مواجهة حملات التشويه والتحقير الممنهجة والمنظمة التي تشنها الأوساط الصهيونية والمتعاطفة معها، ينبغي تبني سياسة اعلامية تعتمد على:

ـ استغلال جميع الطاقات المتوافرة لاعادة صياغة صورة الانسان العربي لدى الرأي العام الفرنسي، من خلال انشطة مختلفة، تبرز الجوانب الخلاقة للذات العربية. وهذه مهمة ملقاة على عاتق الجامعة العربية، ومختلف الهيئات الدبلوماسية والقنصلية العربية المعتمدة في فرنسا.

ـ تشجيع المنظمات والأجهزة المتعاطفة أو المتفهمة للقضايا العربية العادلة، وتدعيمها لمواجهة الحصار المضروب عليها. وعلى سبيل المثال، فإن جمعية التضامن العربية الفرنسية (Association de Solidarité Franco-Arabe)، محتاجة الى الدعم المادي والمعنوي لتستمر في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها. كما أن معهد العالم العربي، ينبغي أن لا يظل جهازاً فلكلورياً أو متحفياً، بل من الضروري، أن يكون اداة لاحضار العرب في فرنسا، في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.

وبصفة عامة، فإن السياسة الاعلامية العربية مطالبة بالبحث عن أساليب اكثر عقلانية وملاءمة للدفاع عن القضايا التي تؤرق بال الانسان العربي، وتشغل الرأي العام الفرنسي.

٥ ـ امتداداً لما سبق، فإن الجالية العربية في فرنسا، التي تضم جزءاً كبيراً من العمال الذين يعانون من الحرمان والضياع، وكذا المثقفين، وبعض الشرائح الأخرى، يمكن أن تتحول الى طاقات فاعلة. وهذا يتطلب اعتبار مشاكلها بمثابة قضية عربية تهم كافة البلدان العربية، وليس فقط الأقطار، التي ينتمون اليها. وفي هذا الصدد، فإن التمزق والصراعات التي تميز مختلف التنظيمات التي تمثلها، لا تساهم الا في تعميق، وتأييد همومها. ومن ثم، فإن الواجب يقتضي العمل على تجاوز هذه الخلافات، من خلال المساعدة على إحداث مجلس أو جهاز مركزي ينسق بين مختلف

الجمعيات، ويعبر بشكل موحد عن الفئات المتعايشة في فرنسا[٥]. فالتعددية لا تنفي الوحدة، ولكنها ترفض التشرذم. فالجالية اليهودية في فرنسا، وعبر العالم، ادركت هـذه الحقيقة، وعملت عـلى تنظيم نفسها، رغم اختلافاتها. فلماذا لا يقوم العرب بمثل تلك المبادرات؟

(٥) ذلك هو الاقتراح الذي قدمناه في مداخلتنا المقدمة الى نـدوة مونس، بلجيكـا، (آذار/مارس ١٩٨٥) المشـار اليها آنفاً، بعنوان: «نحو استراتيجية عربية لاستيعاب العمال المهاجرين والمثقفين العرب في اوروبا». وقد تبنت الندوة في مقرراتها النهائية الاقتراح. وستصدر أعمال الندوة في كتاب سينشر لاحقاً.

المـــراجـــع

١ ـ العربية

كتب

ابـراهيم، سعد الـدين. **النظام الاجتـماعي العربي: دراسـة عن الآثار الاجتـماعية للثروة النفـطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

امـين، جلال احمـد. **المشرق العربي والغـرب: بحث في دور المؤثرات الخـارجيـة في تـطور النـظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. بيروت: مركز دراسات الـوحدة العـربية، ١٩٧٩.

تلحمي، داود. **اليسار في فرنسا**. منشورات القدس، ١٩٧٩.

الدجاني، احمد صدقي. **الحوار العربي ـ الاوروبي: وجهـة نظر عـربية ووثـائق**. القاهـرة: جامعـة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العـربية، ١٩٧٦.

ـــــــ **منظمة التحرير الفلسطينية والحـوار العربي الأوروبي: دراسـة في الجانب السيـاسي من الحوار ووثائق**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩.

الرميحي، محمد. **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**. الكـويت: المجلس الوطني للثقـافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (سلسلة عالم المعرفة، ٥٢)

زين، زين نـور الـدين. **الصراع الـدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سـوريـا ولبنـان**. ط ٢. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧.

سـلامة، غسـان. **السياسـة الخارجيـة السعوديـة منذ عـام ١٩٥٤: دراسة في العـلاقات الـدوليـة**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣)

سيد احمد، عبد القادر. **المفاوضات بين الشمال والجنوب: الرهانات**. تـرجمة عبـد الحميد حـاجيات

وابراهيم نابري. باريس: المنشورات الجامعية والعالمية، ١٩٨٣.
سيد احمد، محمد. **بعد أن تسكت المدافع**. بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥.
الصوفي، الصوفي محمد. «ديبلوماسية مؤتمرات القمة في العلاقات العربية.» (رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ١٩٨٢).
عبدالله، اسماعيل صبري. **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.
غليون، برهان. **بيان من أجل الديموقراطية**. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠.
فرشخ، جورج. **فرانسوا ميتران والقضايا العربية**. باريس: منشورات المكتب العربي، ١٩٨١.
القادري، عبد القادر. **القانون الدولي العام**. مكتبة المعارف الجديدة، ١٩٨٤.
ـــ. **الوجيز في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**.الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢.
لينوفسكي، جورج. **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**. ترجمة جعفر خياط. بغداد: مكتبة المتنبي، ١٩٦٤.
محافظة، علي. **موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
منتدى الفكر والحوار. **أزمة الديموقراطية في العالم العربي**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١.
موسى، شحادة. **علاقات اسرائيل مع دول العالم، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١. (سلسلة كتب فلسطينية، ٣٣)
هاليداي، فرد. **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**. ترجمة سعد محيو وحازم صاغية. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥.
هويدي، امين. **في السياسة والأمن**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.
ولعلو، فتح الله. **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢.

دوريات

ابو لغد، ابراهيم. «الاستعمار وأزمة التطور في الوطن العربي.» **الآداب**: السنة ٢٢، العدد ٥، أيار/مايو ١٩٧٤. ص ٩١ ـ ٩٤.
احمد، احمد يوسف. «الدعم الامريكي للعدوان الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. ص ١٣٠ ـ ١٣٩.
«أزمة افغانستان وانعكاساتها الاقليمية والدولية (قسم خاص).» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٠، نيسان/ابريل ١٩٨٠. ص ٥٣ ـ ١٣٠.
الاشعل، عبد الله. «انعكاسات الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٥، تموز/يوليو ١٩٨١. ص ٨٨ ـ ٩٤.

الاصفهاني، نبية. «الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية.» **السياسة الدولية**: السنة ٨، العدد ٣٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢. ص ٦٨ ـ ٩٤.

ــــ «المبادرة الأوروبية من ستراسبورغ إلى البندقية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦١، تموز/يوليو ١٩٨٠.

ــــ . «المواجهة بين اليمين واليسار في فرنسا.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٧، تموز/يوليو ١٩٧٤. ص ١٢٨ ـ ١٣٤.

الافندي، نزيرة. «انعكاسات المتغيرات المتلاحقة في سوق البترول.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٧، تموز/يوليو ١٩٧٤. ص ١١٤ ـ ١٢٧.

الباقوري، عبد العال. «فرنسا والعرب واسرائيل وأمن البحر المتوسط، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٤٣، آذار/مارس ١٩٧٥.

بحيري، مروان رأفت. «تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي: من ترومان إلى كيسنجر.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/يوليو ١٩٨١. ص ٧٣ ـ ٩٣.

تلحمي، داود. «القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢.

جفّال، مصطفى. «فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١١٦، تموز/يوليو ١٩٨١. ص ٣٥ ـ ٤٦.

حتي، ناصيف. «الشرق الأوسط في العلاقات الامريكية الاوروبية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٣٩، أيار/مايو ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٢.

حرب، أسامة الغزالي. «أوروبا الغربية والسلام في الشرق الأوسط.» **الكاتب**: العدد ١٥٩، حزيران/يونيو ١٩٧٤.

ــــ . «الثورة الايرانية ومرحلة ما بعد بني صدر.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١. ص ١١٣ ـ ١١٧.

الحسان، بو قنطار. «تطور الموقف الفرنسي ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ ١٩٦٧.» **المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد**: العدد ٩، ١٩٨١.

ــــ . «هل من الممكن القيام بتسيير اشتراكي لاقتصاد رأسمالي؟» **انوال**: ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣.

ــــ . «اليسار الفرنسي والشرق الأوسط.» **الثقافة الجديدة**: العدد ٢٨، ١٩٨٣.

الحسن، خالد. «موقف أوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٠٤، تموز/يوليو ١٩٨٠.

حلمي، نبيل احمد. «الوضع القانوني للحدود ومضيق هرمز.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨١. ص ١٠٧ ـ ١١٣.

دراج، فيصل. «الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٤٧، تموز/يوليو ١٩٧٥.

زهران، جمال علي. «السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط: القواعد والتسهيلات العسكرية في الشرق الأوسط وأثرها على التوازن الدولي الاقليمي بالمنطقة السياسية الدولية.»

السياسة الدولية: السنة ١٧، العدد ٦٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١. ص ١٠١ ـ ١٠٧.

سعد، احمد صادق. «مصر في ظل الحملة الفرنسية.» **دراسات عربية**: السنة ١٦، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. ص ٣٩ ـ ٧٥.

سعودي، محمد عبد الغني. «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٥، العدد ٢٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩. ص ١١ ـ ٦٤.

سلامة، غسان. «فرنسا والعرب: سمات المرحلة الجديدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١. ص ١٦ ـ ٣٩.

السياسة الدولية: السنة ١٩، العدد ٧٢، نيسان/ابريل ١٩٨٣.

شاهين، جيروم. «حول السياسة الخارجية لليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العددان ٧٤ ـ ٧٥، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٧٨.

الصباح: ١٩٨٢/١٠/٢١.

صبري، عبد الرحمن. «الحوار العربي الاوروبي والدور الجماعي لدول اوروبا العشر.» **شؤون عربية**: العدد ٢٧، أيار/مايو ١٩٨٣.

عاشوري، عبد العزيز. «محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٣٩، أيار/مايو ١٩٨٢. ص ٧٩ ـ ٩٨.

عبد الفتاح، نبيل. «الحرب وقضايا الخليج.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

عبدي، نور الدين (معدّ). «ندوة **شؤون عربية**: المتوسط بين العرب وأوروبا.» **شؤون عربية**: العدد ٢١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. ص ١٤٥ ـ ١٦٢.

العجيزي، عبد العزيز. «الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الاوروبية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. ص ١٥٣ ـ ١٦٢.

العقاد، صلاح. «الثقل السوفيتي الى جانب الحق العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

العلم: ١٩٨٥/١١/١٣.

علوش، ناجي. «بيان القمة الأوروبية حول الشرق الأوسط.» **دراسات عربية**: السنة ١٦، العدد ١٠، آب/اغسطس ١٩٨٠. ص ٣ ـ ١٥.

العياري، الشاذلي. «العالم العربي والسياسة الدولية للتعاون.» **مجلة المبادلات العربية الفرنسية**: العدد ١، ١٩٨١.

غالي، بطرس بطرس. «الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخامسة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢، العدد ٤، نيسان/ابريل ١٩٦٦. ص ٤٦ ـ ٥٧.

ـــ . (معدّ). «اتفاقية فك الاشتباك في سيناء (ملف توثيقي).» **السياسة الدولية**: السنة ١١، العدد ٤٢، تشرين الأول/اكتوبر، ١٩٧٥. ص ٢٣٥ ـ ٢٥٥.

القادري، عبد القادر. «الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير.» **المجلة المغربية للقانون والسياسة**

والاقتصاد: العدد ٧، ١٩٨٠.
القبس: العدد ٢٠٣، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. (الطبعة الدولية)
قرداحي، جورج. «التعاون الاقتصادي بين فرنسا والعرب.» **النفط والغاز العربي**: العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٧٩.
المداح، محمد علي. «أوربا الغربية والتدخل السوفيتي في افغانستان.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٠، نيسان/ابريل ١٩٨٠. ص ١١٧ - ١٣٢.
مصطفى، نادية. «الديبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٢، العددان ٨ - ٩، تموز/يوليو - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣. ص ٩ - ٤٤.
ـــ. «العلاقات العربية - الفرنسية الجديدة.» **السياسة الدولية**: السنة ١٣، العدد ٤٩، تموز/يوليو ١٩٧٧. ص ٩٤ - ١١٠.
معهد الانماء العربي. قسم الدراسات الاستراتيجية. «حول استراتيجية التسليح العربي... والتبعية.» **الفكر العربي**: السنة ٢، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٠. ص ١٢٨ - ١٥٨.
مقلد، اسماعيل صبري. «الجنرال ديجول وحلف الأطلنطي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢، العدد ٥، تموز/يوليو ١٩٦٦. ص ٢٠ - ٤٧.
ـــ. «العلاقات الأوروبية الامريكية وحرب اكتوبر ١٩٧٣.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. ص ١٦٣ - ١٦٩.
الموافي، عبد الحميد. «مجلس التعاون الخليجي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٥، تموز/يوليو ١٩٨١. ص ١٢٦ - ١٣٣.
ناصر الدين، سويدان. «الملف الفلسطيني للحزب الاشتراكي وزيارة ميتران لاسرائيل.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٥٢، نيسان/ابريل ١٩٨٢.
النمس، جلنار. «السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الاسرائيلي.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١١٠، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.
«الوثائق الدولية: قرار الجماعة الاقتصادية الاوروبية [٦ نوفمبر ١٩٧٣].» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. ص ٢٠٣.
الوطن العربي: العدد ٣١٧، آذار/مارس ١٩٨٣.
ولعلو، فتح الله. «من أجل اقتصاد عربي جديد.» **المشروع**: العدد ٣، شباط/فبراير ١٩٨١.
يسين، السيد. «الصورة القومية للعرب لدى الأوروبيين.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٧، تموز/يوليو ١٩٧٤. ص ٥٢ - ٦٠.

اجتماعات، ندوات، مؤتمرات

مركز دراسات الوحدة العربية. **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**. بيروت: المركز، ١٩٨٤.
الندوة الدولية حول أوضاع العمال المهاجرين والمثقفين العرب في أوروبا، مونس، ٢٨ - ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥.

٢ - الأجنبية

Books

Abeele, M. Vandem. *La Problématique de l'énergie et le dialogue euro-arabe.* Bruxelles: Institut d'études européennes, 1979.

Ageron, Charles-Robert. *Politiques coloniales au Maghreb.* Paris: Presses Universitaires de France (P.U.F.), 1972.

Aron, Raymond. *Plaidoyer pour l'Europe décadente.* Paris: Laffont, 1977.

Auriol, Vincent. *Le Journal d'un septennat.* Paris: Armand Colin, [n.d.].

Baina, Abdelkader. *Le Système de l'enseignement au Maroc.* Casablanca: Editions maghrébines, 1982.

Balous, Suzanne. *L'Action culturelle de la France dans le monde.* Paris: P.U.F., 1970.

Balta, Paul et Claudine Rulleau. *L'Algérie: Les Algériens vingt ans après.* Paris: Editions ouvrières, 1982.

———. *La Politique arabe de la France: De De Gaulle à Pompidou.* Paris: Sindbad, 1973.

Benhouria, Tahar. *L'Economie de l'Algérie.* Paris: Maspero, 1980.

Berque, Jacques. *Les Arabes.* Paris: P.U.F., 1973.

Birnbaum, Pierre. *La Logique de l'état.* Paris: Fayard, 1982.

Boccara, Paul. *Le Capitalisme monopoliste d'état: Sa crise et son issue.* Paris: Editions sociales, 1976.

Bouquet, Christian. *Tchad: Genèse d'un conflit.* Paris: L'Harmattan, 1982.

Bourgi, Robert. *Le Général De Gaulle et l'Afrique noire, 1940-1969.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence (L.G.D.J.), 1980.

Bourrinet, Jacques (ed.). *Le Dialogue euro-arabe.* Paris: Université d'Aix-Marseille III, Centre d'études et de recherches internationales et communautaires, 1979.

Brandell, Inga. *Les Rapports franco-algériens depuis 1962.* Paris l'Harmattan, 1982.

Brunschwic, Henri. *Le Colonialisme français.* Paris: Calmann-Lévy, 1949.

CEDETIM. *L'Impérialisme français.* Paris: Maspero, 1980.

CRESM. *Politiques scientifiques et technologiques au Maghreb et au proche-orient.* Paris: CNRS, 1982. (Les Cahiers du CRESM, 14)

———. *Technologies et développement au Maghreb.* Paris: CNRS, 1978.

Cances, Alain. *Les Pétrodollars en France.* Paris: Foyolles, 1978.

Carrère d'Encausse, Hélène. *La Politique soviétique au moyen-orient, 1955-1957.* Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques (P.F.N.S.P.), 1975. (Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques, 200)

Casteran, Christian et J. Pierre Langellier. *L'Afrique déboussolée.* Paris: Plon, 1978.

Chambre du commerce franco-arabe. *Annuaire officiel franco-arabe: Rapport d'activité (1980, 1981, 1982).* Paris: La Chambre.

Charlot, Jean. *Le Phénomène Gaulliste.* Paris: Fayard, 1970.

Chatelus, Michel. *Stratégies pour le moyen-orient.* Paris: Calmann-Lévy, 1974.
Clement, Claude. *Israel et la cinquième république* . Paris: Olivier Orban, 1978.
Cleveland, Harold. *The Atlantic Idea and it's European Rivals.* New York: McGraw-Hill, 1966.

Cohen, Samy. *Les Conseillers du président.* Paris: P.U.F., 1980.

———. *De Gaulle, les Gaullistes et Israel.* Paris: Alain Moreau, 1974.

Colliard, C.A. *Les Institutions internationales.* 7ème ed. Paris: Dalloz, 1977.

Colombe, Marcel. *Orient arabe et non engagement.* Paris: Publications orientalistes de France, 1973. 2 vols.

Conflits et coopération entre les nations. Paris: P.F.N.S.P., 1973.
Couve de Murville, M. *Une Politique étrangère, 1958-1969.* Paris: Plon, 1970.
De Gaulle, Charles. *Discours et messages pour l'effort, 1962-1965 vers le terme 1966-1969.* Paris: Plon, 1970 (Livre de poche, 3557)

———. *Mémoires d'espoir: Le Renouveau, 1951-1962.* Paris: Plon, 1969.
Delcorde, Raoul. *La Sécurité et la stratégie dans le Golfe arabo-persique.* Paris: Le Sycomore, 1983.

Dersa. *L'Algérie en débat: Luttes et développement.* Paris: CEDETIM, Maspero, 1981.

Desjardins, Thierry. *F. Mitterand: Un Socialiste Gaullien.* Paris: Hachette, 1978.
Destrobert, Philippe. *Le Jeu de la France en méditerranée.* Paris: Julliard, 1970.

Dubos, J. François. *Ventes d'armes: Une Politique.* Paris: Gallimard, 1974.
Duhamel, Bernard. *La Coopération trilatérale.* Paris: Le Sycomore, 1982.

Duroselle, Jean Baptiste. *La France et les Etats Unies des origines à nos jours.* Paris: Seuil, 1977.

Duroy, Albert et Robert Schneider. *Le Roman de la rose.* Paris: Seuil, 1982.

Fauvet, Jacques. *La Quatrième république.* Paris: Fayard, 1959. (Livre de poche, 3213)
France. Ministère de l'Industrie. *Energie 1981: Les Chiffres clés.* Paris: Editions du Nord, 1982.

La Frnace et le tiers monde. Paris: P.U.F. 1979.

Germidis, Dimitri. *Le Maghreb, la France et l'enjeu technologique.* Paris: Cujas, 1976.
Glasmann, Dominique et Jean Kremer. *Essai sur l'université et les cadres en Algérie.* Paris: CNRS, 1978. (Les Cahiers du CRESM, 8)

Granguillaume, Gilbert. *Arabisation et politique linguistique au Maghreb.* Paris: Maisonneuve et Larose, 1983.

Grimaud, Nicole. *La Politique extérieure de l'Algérie.* Paris: Karthala, 1984.
Grosser, Alfred. *Les Occidentaux.* Paris: Fayard, 1978.

———. *La Quatrième république et sa politique extérieure.* Paris: Armand Colin, 1961.
Guidoni, Pierre. *Histoire du nouveau parti socialiste.* Paris: Tema éditions, 1973.
Hadawi, Sami. *Le Conflit israélo-arabe: Causes et effets.* Paris: Cujas, 1968. (Le Dossier arabe. Collection monographies, 4)

Harris, Louis et Alain Seydoux. *Juifs et français.* Paris: Grasset et Fasquelle, 1979. (Livre de poche, 5348)
Held, Jean [et al.]. *Israel et les arabes: Le Troisième combat.* Paris: Seuil, 1967.
Hoffmann, Inge et Stanley Hoffmann. *De Gaulle: Artiste de la politique.* Paris: Seuil, 1973.
L'Impérialisme français aujourd'hui. Paris: Editions sociales, 1977.

L'Impérialisme français avant 1914. Paris: Minuit, 1974.
Indépendance et interdépendance au Maghreb. Paris: CNRS, 1974.
Institut Charles De Gaulle (ed.). *Les Conditions de l'indépendance dans le monde moderne.* Paris: Cujas, 1977.
Jouve, Edmond. *Le Général de Gaulle et la construction de l'Europe.* Paris: L.G.D.J., 1967. 2 vols.
Julien, Charles-André. *Histoire de l'Afrique du Nord: Tunisie, Algérie, Maroc.* Paris: Payot, 1931.
Julien, Claude. *L'Empire américain.* Paris: Grasset, 1968. (Livre de poche, 3501)
Julliard, Jacques. *La Quatrième république: Naissance et mort.* Paris: Calmann-Lévy, 1968.
Kalifé, Michel Chehdan. *Les Relations entre la France et le Liban.* Paris: P.U.F., 1983.
Lanne, Robert. *Tchad, Libye, la querelle des frontières.* Paris: Karthala, 1982.
Laroui, Abdallah. *L'Histoire du Maghreb: Un Essai de synthèse.* Paris: Maspero, 1975.
Lazar, David. *L'Opinion française et l'état d'Israel, 1945-1949.* Paris: Calmann-Lévy, 1972.
Lipschits, Isaac. *La Politique de la France au Levant, 1939-1941.* Paris, Amsterdam: Pedone et Systèmes keesing, 1963.
Lothar, Ruehl. *La Politique militaire de la cinquième république.* Paris: P.F.N.S.P., 1976.
Madelin, Henri. *Pétrole et politique en méditerranée occidentale.* Paris: Armand Colin, 1972. (Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques, 188)
Manceron, Claude et Bernard Pingoud. *François Mitterand: L'Homme, les idées, le programme du septennat.* Paris: Flammarion, 1981.
Martin, Pierre Marie. *Le Conflit israélo-arabe: Recherches sur l'emploi de la force en droit international public.* Paris: L.G.D.J., 1973. (Bibliothèque de droit international, t 71)
Merle, Marcel. *Forces et enjeux dans les relations internationales.* Paris: Economica, 1980.
———. *La Politique étrangère.* Paris: P.U.F., 1984.
Mitterand, François. *L'Architecte et l'abeille.* Paris: Flammarion, 1978. (Livre de Poche, 5366)
———. *Ici et maintenant.* Paris: Fayard, 1980. (Livre de poche, 5528)
Mutations culturelles et coopération au Maghreb. Paris: CNRS, 1969.
Organisation de coopération et de développement économique (O.C.D.E.). *Migration et transfert de technologie: Etude de cas, Algérie, Maroc, Tunisie et France.* Paris: Centre de développement, 1975.
Oualalou, Fathallah. *Le Tiers-monde et la troisième phase de domination.* Casablanca: Editions maghrébines, 1973.
Parti socialiste français. *Le Projet socialiste.* Paris: Club socialiste du livre, 1981.
———. *Les Socialistes et le tiers-monde: Eléments pour une politique des relations avec le tiers-monde.* Paris: Berger Levrault, 1977.
Les Politiques extérieures européennes dans la crise. Paris: P.F.N.S.P., 1976.
Portelli, Hughes. *Les Socialistes français tels qu'ils sont.* Paris: P.U.F., 1980.
RAMSES. *Rapport annuel sur la situation politique, économique et stratégique du monde.* Publié par l'institut français de relations internationales sous la direction de Albert Bressand. Paris: Economica, 1981.
Rapports de dépendance au Maghreb. Paris: CRESM, CNRS, 1976.
Remond, René, *Les Droites en France.* Paris: Editions Auber, 1982.
Rondot, Philippe. *Le Moyen orient à la recherche de la paix, 1973-1983.* Paris: P.U.F., 1982.
Rondot, Pierre. *Destin du proche-orient.* Paris: Les Editions du Centurion, 1959.
Rulleau, Claudine. *L'Algérie des algériens: Vingt ans après.* Paris: Editions ouvrières, 1981.
Rusecrance, Richard (ed.). *America As Ordinary Country: US Foreign Policy and the Future.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1979.
Sachar, Howard Morley. *Europe Leaves the Middle East, 1936-1954.* Allen Lane, 1974.

St. Prot, Charles. *La France et le renouveau arabe.* Paris: Copernic, 1980.
St. Robert, Philippe. *Les Septennats interrompus.* Paris: Laffont, 1977.
Salon, Albert. *L'Action culturelle de la France dans le monde.* Paris: Nathan, 1983.
Sulzberger, Cyrus Leo. *Les Derniers des géants.* Paris: Fayard, 1978.
Thibau, Jacques. *La France colonisée.* Paris: Flammarion, 1980.
Tournoux, Raymond. *Le feu et la cendre.* Paris: Plon, 1979.
———. *La Tragédie du Général.* Paris: Plon, 1974.
Valier, Jacques. *Le Parti communiste français et le capitalisme monopoliste d'état.* Paris: Maspero, 1976.
Williams, Philip. *La Vie politique sous la quatrième république.* Paris: Armand Colin, 1981.
Zilgien, André Colcatre. *Diplomatie française et problèmes internationaux contemporains.* Paris: Cujas, 1970.
Zorgbibe, Charles. *La Construction politique de l'Europe, 1964-1976.* Paris: P.U.F., 1978.
———. *Impérialisme et démocratie.* Paris: Seghers, 1976.

Periodicals

«Accord sur le gaz algérien.» *Machreq-Maghreb:* no. 97, juillet-septembre 1982.
«Les Accords entre les compagnies pétrolières françaises et le gouvernement algérien.» *Maghreb-développement:* no. 51, mai-juin 1972.
Ardant, Philippe. «Vingt ans de coopération culturelle et technique avec le Maroc: Echec ou réussite.» *Annuaire de l'Afrique du Nord:* 1974.
«Articles et documents.» *Documentation française:* no. 1757.
Balta, Paul. «De Gaulle renoue avec la politique traditionnelle de la France en méditerranée pour faire face aux hégémonies.» *Etudes Gaulliennes:* nos. 19-20, juillet-décembre 1977.
———. «Les Echanges commerciaux franco-arabes.» *Revue de coopération économique franco-arabe:* janvier 1971.
———. «L'Epineux: Dossier des rapports franco-algériens.» *Revue française d'études politiques méditerranéennes:* no. 15, mars 1976.
———. «Le Maghreb au bord de la guerre froide: Le Jeu de Washington.» *Le Monde:* 16-17/5/1982.
———. «Mitterand et les arabes.» *Politique internationale:* no.13, automne 1981.
———. «Les Orientations de la diplomatie française.» *Le Monde:* 27/5/1981.
Barre, Raymond. «L'Europe occidentale: Déclin ou renouveau.» *Commentaire:* no. 18, été 1982.
Ben Said, Laurent. «Cent ans de fidélité à la république.» *Histoire:* no.3, novembre 1979. (no. spécial: «Les Juifs en France»)
Bensimon-Donath, Doris. «Mutations socio-démographiques au xix et xxème siècle.» *Histoire:* no.3, novembre 1979. (no. spécial: «Les Juifs en France»)
Berger, Peter. «La Force à déploiement rapide et la stratégie américaine dans le Golfe.» *Revue de défense nationale:* juillet 1981.
Bergougnoux, Gabriel. «Pompidou n'ose pas avouer sa politique.» *Témoignage chrétien:* 29/11/1970.
Berreby, Jean-Jacques. «Le Pétrole, enjeu stratégique autour de la méditerranée.» *Politique étrangère:* vol. 36, nos. 5-6, 1971.
Binder, Leonard. «Les Etats Unis, la France et le conflit israélo-arabe.» *Politique étrangère:* vol. 36, nos. 5-6, 1971.
Bitterlin. «l'Affligeant silence des Gaullistes.» *Le Monde:* 10/8/1982.
Bleuchot, Hervé. «La Politique africaine de la Lybie.» *Annuaire de l'Afrique du Nord:* 1978.

Bourdet, Claude. «La Politique arabe de la France à l'heure de la vérité.» *Témoignage chrétien:* 15/1/1970.

Bralinoi, E.R. «Place et perspectives de l'impérialisme français dans la conjoncture internationale.» *Critique de l'économie politique:* no.3, 1972.

Bruneau, Jacques. «Il y a dix ans les vedettes de cherbourg.» *Le Monde:* 23-24/12/1972.

Bruno, Etienne. «La Coopération culturelle franco-maghrébine.» *Annuaire de l'Afrique du Nord:* 1967.

Carrère d'Encausse, Hélène. «Anatomie de la crise afghane.» *Les Cahiers français:* nos. 199-200, janvier-avril 1981.

———. «La Politique extérieure de l'URSS: Continuités et ruptures.» *Politique étrangère:* 1980.

Casteran, Christian. «Dix huit ans de relations tumultueuses.» *Le Matin:* 21/3/1979.

———. «Le Retour de bâton.» *Le Matin:* 20/3/1979.

———. «Le Tchad entre la repression et la conciliation.» *Croissance des jeunes nations:* no. 116, octobre 1971.

Charbonnier, François. «Les Intérêts français dans les pays arabes.» *La Vie française:* 16/1/1970.

Chevalier, Jean Marie. «L'Indépendance énergétique.» *Revue de défense nationale:* janvier 1980

Chronique mensuelle (ONU): juillet 1967.

Chubin, Shahram. «La Guerre Irano-Irakienne: Paradoxes et particularités.» *Politique étrangère:* no. 2, 1980.

Collard, Daniel. «La Politique méditerranéenne et proche orientale de Georges Pompi dou.» *Politique étrangère:* no.3, 1978.

Commission du bilan. «La France en mai 1981: Forces et faiblesses.» *Documentation française:* 1982.

Comité d'études régionales économiques et sociales (CERES). «La France: Relai de l'impérialisme.» *Repères:* no. 34, juillet-août 1976.

———. «La Mission de la France dans le monde: Journées de réflexion du CERES, 27-28 juin 1982.» *NON:* no. 14, juillet-août 1982.

———. «Les Multinationales françaises.» *Repères:* no. 31, mars 1976.

«Construction: French Companies are well Represented.» *Middle East Economic Digest* (MEED).

Corbineau, Bernard. «Le Dialogue euro-arabe: Instance du nouvel ordre international, 1973-78.» *Revue française de science politique:* no.3, juin 1980.

Coussy, Jean. «Interpénétration des économies et évolution des rapports de dépendance.» *Revue française de science politique:* no. 2, avril 1980.

Couve de Murville, M. «Réflexions sur la nature de la crise internationale.» *Politique étrangère*: no.3, 1980.

Daumas, Philippe. «La Politique française au proche-orient et l'opinion publique.» *Etudes Gaulliennes:* nos. 19-20, juillet-décembre 1977.

De Gourcel, Geoffroy. «France et Grande Bretagne: Une Complémentarité difficile.» *Politique étrangère:* no. 1, 1981.

De La Rue, Maurice. «Que veut, que peut la France.» *Le Monde:* 10/7/1982.

De Lagorce, Paul-Marie. «Bilan d'un septennat: La Politique extérieure de Giscard D'Estaing.» *Politique étrangère:* no. 1, 1981.

———. «Les Socialistes français et les choix de politique extérieure.» *Le Monde diplomatique:* octobre 1983.

De Laserre, Françoise. «Où en est l'Europe politique?» *Projet:* no.164, avril 1982.

———. «Quelle Europe pour quelle Grande Bretagne?» *Politique étrangère:* no.3, 1980.

De Montbrial, Thierry. «Réflexions sur l'Europe politique.» *Politique étrangère:* no. 1, 1981.

Direction générale des relations culturelles scientifiques et techniques (DGRCST). «Le Projet culturel extérieur de la France.» *Documentation française:* 1984.

Djalili, Mohamed Reza. «Iran-Irak: Radioscopie d'une guerre ambigue.» *Politique internationale:* no. 21, automne 1983.

«Le Dossier arabe sur les pays bas.» *Machreq-Maghreb:* janvier-février 1974.

«Dossiers et documents: l'Election présidentielle.» *Le Monde:* 26/4-10/5/1981.

Du Moulin, Jérôme. «Un Relai stratégique.» *Le Matin:* 2/3/1976.

«Les Echanges Commerciaux franco-maghrébines.» *Maghreb-développement:* no.2, mai 1977.

L'Economiste arabe: 15 juillet 1979.

L'Express: 22 octobre 1973, et 2 septembre 1983.

Ferro, Maurice. «De Gaulle et Israel.» *Etudes Gaulliennes:* nos. 19-20, juillet-décembre 1977.

Fichet, Michel. «La Nécessaire politique arabe du Général de Gaulle.» *Pensée nationale:* no.24, septembre-octobre 1979.

Flory, Maurice. «La Coopération pour le développement: Nouvel axe d'une politique culturelle avec les pays arabes.» *Politique étrangère:* vol. 36, nos. 5-6, 1971.

France nouvelle: 12 avril 1977.

France-pays arabes: avril 1981; no. 101, juillet 1982; no.102, août-septembre 1982; no.81, 1983; nos. 110-111, juillet-août 1983, et no. 115, janvier 1984 (supplément spécial).

Fuer, Guy. «Réflexions sur la charte des droits et devoirs économiques des états.» *Revue générale de droit public international:* no. 79, avril-juin 1975.

G.J. «Juifs de France: Le Changement.» *Tribune juive:* no. 647, 7-13 novembre 1980.

Gains, Paris. «Importance as a Financial Centre.» *Middle East-Economic Digest.*

Gouland, Jacques. «Le Moyen-Orient dans le redéploiement des monopoles français.» *Pensée nationale:* no. 212, mai 1981.

Grimaud, Nicole. «Le Conflit pétrolier franco-algérien.» *Revue française de science politique:* vol. 22, no.6, décembre 1972.

———. «Nouvelles orientations des relations entre la France et l'Algérie.» *Machreq-Maghreb:* no. 103, janvier-mars 1984.

Hassner, Pierre. «Etats Unis, Union Soviétique, Allemagne, Europe: Problèmes graves, réponses frivoles.» *Politique étrangère:* no. 2, 1979.

———. «Intégration et coopération ou inégalité et interdépendance.» *Revue française de science politique:* no.6, décembre 1974.

Hentsch, Thierry. «Le Proche Orient dans le système mondial.» *Etudes internationales:* no.4, décembre 1981.

Hodges, Tony. «La Stratégie américaine et le conflit du Sahara occidental.» *Le Monde diplomatique:* janvier 1980.

Hoffman, Stanley. «L'Europe, les USA entre la discorde et l'harmonie.» *Politique étrangère:* 1979.

———.«La France, les Etats-Unis et le conflit israélo-arabe: Différences et asymétries, 1967-1971.» *Politique étrangère:* vol. 36, nos. 5-6, 1971.

Huntzinger, Jacques. «La Politique étrangère du parti socialiste.» *Politique étrangère:* no.2, 1975.

———. «Quelle politique méditerranéenne pour la cinquième république.» *Revue française d'études politiques méditerranéennes:* no. 13, janvier 1976.

«L'Industrie française face à la nouvelle répartition internationale de la production industrielle.» *Marchés tropicaux et méditerranéens:* 27 avril 1979.

Jescaud, Frank. «La Compétition commerciale des pays occidentaux sur les marchés du moyen-orient.» *Problèmes économiques:* no. 1672, 7 mai 1980.

Julien, Claude. «Israel et le Vietnam.» *Le Monde*: 29/6/1967.

Kalfèche, J.P. «Pourquoi la France est intervenue si tard.» *Quotidien de Paris:* 16/8/1983.

———. «Premières révélations sur le dessous du confilt: Comment Cheysson est devenu la bête noire des africains?» *Quotidien de Paris:* 17/8/1983.

Khader, Naim et Bichara Khader. «Le Difficile dialogue euro-arabe.» *La Nouvelle revue:* no. 62, novembre 1975.

Kissinger, Henri. «L'OTAN, les trentes prochaines années.» *Politique étrangère:* no.4, 1978.

Kleber, Pierre. «Le Moyen-orient et la sécurité de la France.» *Politique étrangère:* no.4, 1981.

Klein, Jean. «Mythes et réalités de la défence de l'Europe.» *Politique étrangère:* no. 2, 1983.

Kriegel, Annie. «La Politique extérieure de l'URSS: La Logique du système.» *Politique étrangère:* 1980.

Krynen, Denys. «De Gaulle, la France et le proche-orient.» *Revue politique et parlementaire:* 1976.

Legros, Henri. «L'Europe des dix et l'agression israélienne: l'Europe à la veille de l'agression israélienne.» *France-pays arabes:* no. 101, juillet 1981.

———. «L'Europe, les arabes et la guerre du Liban: Le Dialogue interrompu.» *France-pays arabes:* no. 104, décembre 1982.

Lesourne, Jacques. «La France et son environnement international.» *Futuribles:* juillet-août 1980.

Limagne, Joseph. «France, Algérie: La Fin des relations privilégiées.» *Revue française d'études politiques africaines:* no. 69, mai 1971.

Maalouf, Amine. «Un Rôle pour la France.» *Le Monde:* 21/12/1983.

Marchés tropicaux et méditerranéens: no. 1734 (1 février).

Le Matin: 27/11/1985.

Menudier, Henri. «Les Elections françaises de 1981 et la politique étrangère.» *Etudes internationales:* no.1, mars 1982.

Miette, Roland. «Les Echanges agricoles et agro-alimentaires avec les pays du Maghreb et du proche-orient.» *L'Afrique et l'Asie moderne:* no. 124, 1980.

Moisi, Dominique. «L'Europe et le conflit israélo-arabe.» *Politique étrangère:* no. 4, 1979.

———. «La France de Mitterand et le conflit du proche-orient: Comemnt concilier émotion et politique»? *Politique étrangère:* no. 2, 1982.

Le Monde: 13/6/1964; 22/1/1969; 2/11/1973; 25/1/1980; 24/9/1980; 25/9/1980; 4/2/1981; 13/5/1981; 14/5/1981; 2/7/1981; 27/8/1981; 26/9/1981; 16/12/1981; 5/3/1982; 2/7/1982; 4/7/1982; 5/7/1982; 5/3/1982; 8/8/1982; 10/8/1982; 12/8/1982; 21/9/1982; 3/5/1983; 14/5/1983; 19/8/1983; 26/8/1983; 26/9/1983; 11/10/1983; 13/10/1983; 15/10/1983; 28/10/1983; 24/3/1984; 17/9/1985, et 14/12/1985.

Montenay, Michel. «Les Trois erreurs de Giscard.» *Le Matin:* 30/3/1979.

Mouradian, A. Marie. «La Mission européenne au proche-orient.» *France-pays arabes:* no. 93, juin 1981.

«Nouveaux contacts: France, états pétroliers.» *Le Matin:* 14/7/1979.

Nouvel observateur: 25 novembre 1974; 4 juillet 1981; 19 août 1983, et 26 août 1983.

OGRCST. «Le Projet culturel extérieur de la France.» *Documentation française:* 1984.

Ortoli, Xavier. «L'Industrie française et le pétrole.» *Revue de défense nationale:* 1974.

Otayek, René. «La Lybie révolutionnaire au sud du Sahara.» *Machreq-Maghreb:* no. 24, octobre-décembre 1981.

Outrey, Georges. «Les Puits du Golfe.» *Revue de défense nationale:* juillet 1981.

«La Palestine n'est plus en question.» *France-pays arabes:* no. 113, octobre 1983.

Pautard, André. «Dix ans de relations franco-maghrébines.» *Revue française d'études politiques africaines:* no. 63, mars 1971.

Pétrole et gaz arabes: 1 avril 1974; 1 janvier 1984, et 5 mai 1984.

Picaudou, Nadine. «Genèse des élites politiques palestiniennes.» *Revue française de science politique:* no. 2, avril 1984.

«La Politique extérieure de la France: Notes et documents, 1967-1969.» *Documentation française:* no. 3428.

«La Politique extérieure française: Le Point de vue des socialistes.» *Politique internationale:* no. 10, hiver 1980-1981. (Entretien avec Lionel Jospin)

«Pourqoui les arabes n'investissent pas en France.» *L'Economiste arabe:* no. 253, décembre 1979.

Proche-orient économique: no.8, 25 avril 1980, et nos. 10-11, 25 mai-5 juin 1980.

«Projet de trilogue euro-arabe africain: Coopération et indépendance.» *Revue politique et juridique:* no. 3, 1980.

Revue des échanges franco-arabes: janvier 1985.

Revue générale de droit public international: no. 79, janvier-mars 1975.

Rigout, Jacques. «Les Relations culturelles et extérieures de la France.» *Documentation française:* 1979.

Rondot, Philippe. «Défense américaine dans la région du Golfe.» *Etudes:* novembre 1981.

———. «La Guerre du Chatt arab: Les Raisons de l'Irak.» *Politique étrangère:* no. 4, 1980.

———. «Le Président Carter et le proche-orient.» *Politique étrangère:* no. 1, 1978.

Rondot, Pierre. «Bases et facilités militaires dans l'orient arabe.» *L'Afrique et l'Asie modernes:* no. 128, 1981.

Rousseau, Charles. «Chronique des faits internationaux.» *Revue générale de droit public international:* no. 3, juillet-septembre 1971.

St. Prot, Charles. «Une Politique extrémiste.» *Le monde:* 10/6/1981.

Salamé, Ghassane. «Les Monarchies arabes du Golfe: Quel avenir?» *Politique étrangère:* no.4, décembre 1980.

Sarkis, Nicolas. «Où vont les revenus pétroliers arabes.» *Pétrole et gaz arabes:* 1 juillet 1984.

Sayad, Abdelmalek. «Immigration et conventions internationales.» *Peuples méditerranéens:* no. 9, octobre-décembre 1979.

Schlegel, Jean Louis. «Le Liban, Israel et la France.» *Projet:* no. 169, novembre 1982.

Schnapper, Dominique et Sylvie Strudel. «Le Vote juif en France.» *Revue française de science politique:* vol. 33, no.6, décembre 1983.

Seguillion, Jean Luc. «Les Cent premiers jours de la diplomatie socialiste.» *NON:* no. 9, septembre-octobre 1981.

Sereni, J.P. «La Politique algérienne des hydrocarbures.» *Machreq-Maghreb,* mars-avril 1971.
Simonet, Henri. «Les Puissances moyennes et les crises internationales.» *Politique étrangère:* no. 4, 1979.
Smouts, Marie-Calude. «Nouveaux centres de pouvoir et problématique de la puissance.» *Revue française de science politique:* no. 2, avril 1980.
Streif, Gérard. «La France et l'OTAN: Une Réinsertionde fait.» *Cahiers du Communisme:* no. 4, avril 1976.
Sur, S. «Aspects Juridiques du différent pétrolier franco-arabe: La Position algérienne.» *Annuaire de l'Afrique du Nord:* vol. 10, 1971.
Talha, Larbi. «Evolution du mouvement migratoire entre le Maghreb et la France.» *Machreq-Maghreb:* no. 61, janvier-février 1974.
Tatu, Michel. «Les Stratégies américaines et soviétiques dans le Golfe.» *Revue de défense nationale:* juillet 1981.
Terrinoire, Louis. «San issue? Editorial.» *France-pays arabes:* nos. 110-111, juillet-août 1983.
Touscos, Jean. «Le Parti socialiste français et la coopération avec le tiers-monde.» *Politique étrangère:* no. 4, 1981.
Tribune juive: no. 667, 10-16 avril 1981.
Turquié, Sélim. «Les Objectifs de la politique française dans la crise du Liban.» *Le Monde diplomatique:* janvier 1979.
Varenne, Ferdinand. «Exportation d'armements: Diriger ou laisser faire.» *Projet:* no. 174, avril 1983.
———. «Ventes d'armements: Le Juridisme et l'incantation.» *Projet:* no. 177, juillet 1983.
Verlet, Martin. «L'Impérialisme français dans le monde.» *Nouvelle revue internationale:* no. 221, janvier 1977.
Vernant, Jacques. «Politique et diplomatie: Moyen-Orient, le plan Carter.» *Revue de défense nationale:* vol. 33, mai 1977.
Viansson Ponte, Pierre. «Les Français et Israel.» *Le Monde:* 11/1/1970.
Viatr, Jersey. «Sociologie et étude des relations internationales.» *Revue internationale de sciences sociales:* 1974.
Zorgbibe, Charles. «François Mitterand: Champion de l'occident ou dissident virtuel?» *Politique internationale:* no. 13, automne 1981.
———. «Henri Kissinger et la diplomatie de crise.» *Revue de défense nationale:* avril 1975.

Papers

Bekkali, Mohamed. «Essai sur l'imperialisme.» (Thèse de Doctorat d'Etat, F.S.J.E.S., Rabat, 1981).
Cherif, Abdelkrim. «Réception des politiques de défense des pays arabes par l'opinion française, 1967-1973.» (Thèse de Doctorat 3ème cycle, Université Paul Valéry, Montpellier 3, mai 1979).
Cherkaoui, Sidi Nordine. «Les Problématiques des transferts de technologies dans les PVD: Le Cas du Maghreb.» (Mémoire de D.E.A., Université d'Aix-Marseille III).
De Lagorce, Paul-Marie. «Tendances de la Politique française et européene envers le conflit israélo-arabe.» (Cahiers de l'Institut d'Etudes Politiques, no. 10).
El-Faiz, Said. «Les Conséquences internationales des dissensions politiques arabes.» (Mémoire de D.E.A., Université de Paris I, février 1979).
France. Ministère des affaires étrangères. «Rapports d'activités de la direction générale des

relations culturelles scientifiques et techniques 1970, 1972 et 1973.»
Gautamann, Nelly. «Le Problème palestinien dans 2 hebdomadaires français: Témoignage chrétien et le nouvel observateur, 1964-1974.» (Thèse de Doctorat 3ème cycle, Université de Paris I, 1978).
Grosser, Alfred. «La Politique extérieure de la France.» (Cours policopiés de l'Institut d'Etudes Politiques (I.E.P.), 1975-1976).
Guilien, Pierre. «Les Milieux d'affaires français et le Maroc à l'aube du xxème siècle.» (La Fondation de la compagnie marocaine).
Krynen, Denys. «La Politique proche-oreintale du Général De Gaulle: Le Sentiment et la raison 1958-1969.» (Thèse de Doctorat d'Etat, Université de Toulouse, octobre 1975).
Liger, Anne. «La Résistance d'une partie de l'opinion publique à la politique française à l'égard d'Israel.» (Mémoire de D.E.A., Université de Paris V, 1978).
Parti communiste français. «L'Impérialisme français aujourd'hui.» (Journées d'étude de la section de politique extérieure du comité central du parti communiste français, 22-23 mai 1976).
Pierro, Danielle. «Mondialisme et régionalisme dans la politique extérieure de la CEE.» (Thèse de Doctorat d'Etat, Universitré de Rennes II, 1981).
El-Safty, Moustafa. «Pétrole arabe et communautés européennes.» (Thèse de Doctorat d'Etat, Université d'Aix-Marseille, 1977).
Younes, Mahmoud. «Les Relations commerciales et financières entre la CEE et les pays arabes.» (Thèse de Doctorat d'Etat, Université de Paris II, 1978).

Meetings

Actes du Colloque organisée par l'Université de Dauphiné, 12 décembre 1978. Paris: U.G.E., 1979. (Coll. 10/18)
Colloque franco-arabe sur les pays producteurs des matières premières et les pays industrialisés, Casablanca, 1-2 novembre 1974.
Université de Nice (France). *La Quatrième république: Actes du colloque organisé le 3/1/1975.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1978.

فهرس

(أ)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

الدكتور بوقنطار الحسان

■ مواليد المغرب ١٩٥٤

■ أستاذ في كلية الحقوق ـ الرباط

■ له كتابان :

ـ **الزيمبابوي منذ الاستقلال الذاتي** (الرباط: منشورات كلية الحقوق، ١٩٨٥)

ـ **العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: دار طوبقال للنشر، ١٩٨٦)

■ كتب عدة مقالات حول القضايا العربية

■ يساهم حالياً في إعداد بحث حول «النظم والتطبيق الدستوري في الوطن العربي».

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن: ٥٠